

التقرير السنوي ٢٠٢٤

نتقدم بثقة
من أجل تشكيل
مستقبل
مستدام

بنك نزوى
Bank Nizwa







حضرة صاحب الجلالة
السلطان هيثم بن طارق المعظم
حفظه الله ورعاه

نتقدم بثقة من أجل تشكيل مستقبل مستدام

مسترشدون بإثنا العريق ومدفوعون بنمونا المطرد، يستهل بنك نزوى عام ٢٠٢٥م برؤية واضحة تتمثل في "تتقدم بثقة من أجل تشكيل مستقبل مستدام". وفي ظل التطور السريع الذي يشهده القطاع المالي العالمي، يواصل بنك نزوى قيادة التغيير ومواكبة الابتكار وتوظيفه مع الحفاظ على قيمه الراسخة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ويبقى التزامنا بدمج تقاليدنا العريقة بالتقنيات العصرية هو محركنا نحو البقاء في طليعة المؤسسات المالية التي تقدم لعملائها حلول مصرفية مستدامة وأخلاقية.

وبالنظر إلى أدائنا في عام ٢٠٢٤م، حقق بنك نزوى إنجازات مميزة حيث سجل نمواً بنسبة ١٣٪ في إجمالي الأصول، مما عزز من مكانتنا كإحدى البنوك الإسلامية الرائدة في سلطنة عُمان. كما شهدت محفظة تمويلنا نمواً بنسبة ١٤٪ مما يبرز دعمنا المتواصل للشركات ورواد الأعمال والأفراد بما يتماشى مع مبادئ الشريعة. وترجم هذه الإنجازات قدرتنا على مواجهة تحديات السوق مع التركيز على النمو المستدام.

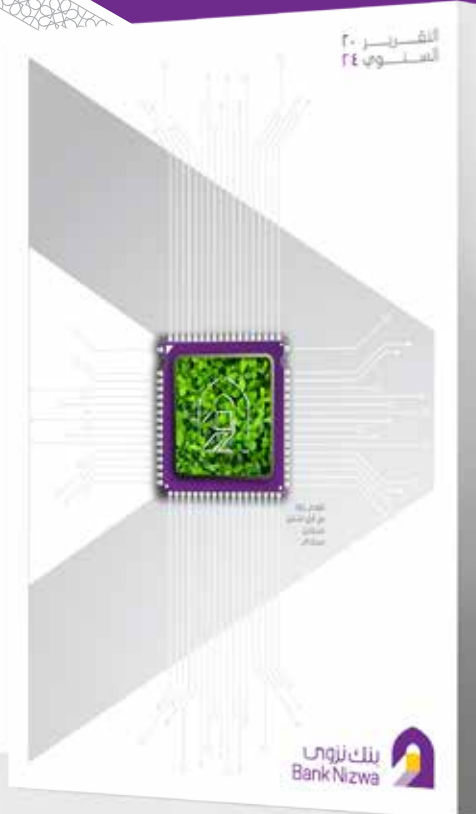
إن ثقة العملاء طالما تشكل أساس نجاحنا التي نحققها وهو ما يتجلى من خلال تسجيلنا نمواً بنسبة ٢٠٪ في ودائع العملاء مما يؤكد ثقتهم التامة بنا. وتلعب هذه الثقة دوراً مهماً في تعزيز جهودنا لمواصلة الابتكار وتحسين عروضنا وخدماتنا بما يلبي المتطلبات المالية المتغيرة للعملاء. وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية التي يشهدها العالم، حققنا في بنك نزوى ارتفاع بنسبة ٥٪ في صافي الأرباح مما يبرز قدرتنا على التطور وإيجاد قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة.

وفي بنك نزوى، إن الاستدامة لا تقتصر على الأداء المالي فحسب، وببستمر التزامنا بالشفافية والتوعية المالية، والتنوع الاقتصادي، والتمويل الأخضر بمثابة دافع لنا لإيجاد مستقبل أكثر استدامة وشمولية. وتؤكد مبادراتنا مثل صندوق إشراق الوقفي الاستثماري هذه الجهود الرامية لدعم

التمنية طويل الأمد في السلطنة وتعزيز التمويل المستدام الذي يصب في مصلحة الاقتصاد والمجتمع والبيئة.

ومن خلال استثمارنا المستمر في التحول الرقمي، نواصل مواكبة متطلبات عالم الخدمات المصرفية العصرية حيث نقوم بتوظيف أحدث التقنيات لنوفر لعملائنا تجارب مصرفية مرنة وفعالة وتلبي متطلباتهم الرقمية المتنامية في الحقبة الرقمية الحالية.

ومع حلول عام ٢٠٢٥، سيستمر تركيز بنك نزوى على بناء مستقبل مستدام حيث سنواصل التزامنا بإيجاد وتوفير حلول أخلاقية ومبتكرة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية تعزز من نمونا وتدعم ازدهار عُمان وشعبها. ومن خلال اتباع خارطة عمل دقيقة ومدروسة، نتقدم بخطى واثقة نحو مرحلة جديدة من النمو والاستدامة.



المحتويات

٤	مجلس الإدارة
٥	الإدارة التنفيذية
٧ - ٦	أبرز المعلومات المالية
١٠ - ٨	تقرير رئيس مجلس الإدارة
١٢ - ١١	تقرير مراجعي الحسابات حول حوكمة الشركات
٢٢ - ١٣	تقرير تنظيم وإدارة البنك (الحوكمة)
٣٤ - ٢٣	التقرير الإداري والتحليلي لنشاط البنك
٣٨ - ٣٥	تقرير التأكيد المستقل عن إجراءات الرقابة المتعلقة بالامتثال للشريعة وهيكـل التنظيم والإدارة
٥١ - ٣٩	إدارة الامتثال للشريعة وتقرير الحوكمة
٥٢	تقرير هيئة الرقابة الشرعية
٥٧ - ٥٣	تقرير مراجعي الحسابات المستقلين عن القوائم المالية
٥٨	قائمة المركز المالي
٥٩	قائمة الدخل
٦٠	قائمة الدخل الشامل الأخرى
٦١	قائمة الدخل و الاسناد المتعلق بالادوات المشابهة لحقوق الملكية
٦٢	قائمة التغيرات في حقوق الملكية للمساهمين
٦٣	قائمة التدفقات النقدية
١١٦ - ٦٤	إيضاحات حول القوائم المالية
١١٨ - ١١٧	تقرير مراجعي الحسابات فيما يتعلق بقواعد (بازل)
١٥٩ - ١١٩	الإفصاحات السنوية للعام ٢٠٢٢ للركن ٣ من بازل ٢
١٧٥ - ١٦٠	المرفقات: فتاوى هيئة الرقابة الشرعية

مجلس الإدارة



الشيخ/ خالد بن عبدالله بن علي الخليفي
رئيس مجلس الإدارة



الفاضل/ مصبح بن سيف بن مصبح المطيري
نائب رئيس مجلس الإدارة



الفاضل/ حسين بن يوسف
داود الشالواني
عضو مجلس الإدارة
إنتهت ولايته بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٩



الشيخ/ ماجد بن علي
بن ماجد المعمرى
عضو مجلس الإدارة



الشيخ/ سيف بن هلال
بن ناصر المعولي
عضو مجلس الإدارة



السيد/ أمجد بن محمد
بن أحمد البوسعيدى
عضو مجلس الإدارة



الفاضل/ عاطف بن سعيد
بن راشد السيابي
عضو مجلس الإدارة



الفاضل/ سليم بيرخش الريشي
عضو مجلس الإدارة



الفاضل/ إسحاق بن زايد
بن خليفة المعولي
عضو مجلس الإدارة
إنتهت ولايته بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٩

الإدارة التنفيذية



الفاضل / خالد جمال عبد الكريم الكايد
الرئيس التنفيذي



الفاضل / ر.ناراسيمان
مدير عام المعاملات المصرفية للأفراد
حتى تاريخ ٢٠٢٤/٠٤/١٥



الفاضل / مجاهد بن سعيد
بن داود الزدجالي
مدير عام تقنية المعلومات



الفاضل / محمد فداء حسين
مدير عام إدارة المخاطر



الفاضل / ناصر سعيد المكي
مدير عام التدقيق الداخلي



الفاضل / سيف بن عبدالله الرواحي
مساعد مدير عام الاستثمار
والخزينة والخدمات المصرفية
الحكومية والتمويل التجاري



الفاضل / محمد بن جمعة الغساني
نائب مدير عام - المعاملات
المصرفية للأفراد



الفاضل / خالد البرواني
نائب مدير عام المعاملات
المصرفية للشركات
حتى تاريخ ٢٠٢٤/٠٩/١٥



الفاضل / سالم بن راشد
بن علي المحاربي
الرئيس المالي



الفاضل / عزان بن عبد الأمير آل صالح
مساعد مدير عام المعاملات المصرفية
للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



الفاضل / محمد إقبال بن مهرب
البلوشي
مساعد المدير العام للعمليات



الفاضل / محمد بن حمد الهاشمي
مساعد مدير عام الحوكمة و
الإمتثال



الفاضلة / هيفاء بنت عبد الله اللواتي
مساعدة مدير عام - الموارد البشرية



الفاضل / أحمد بن عبدالله
بن سالم الوائلي
رئيس قسم الإتصال المؤسسي
والتسويق والاستدامة

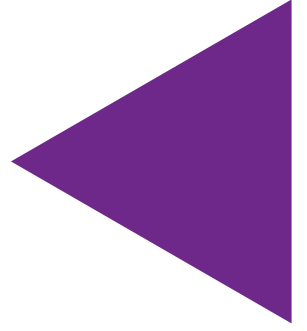


الدكتور / منصور القضاة
رئيس الإدارة الشرعية

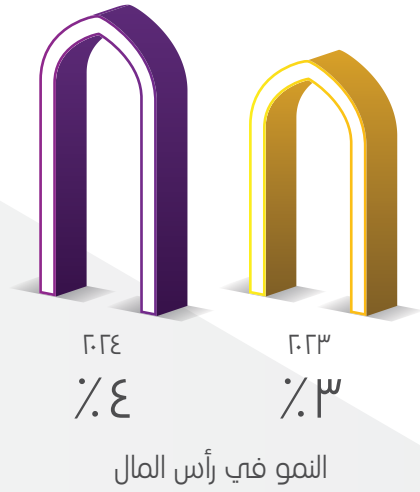


الفاضل / طارق محمد عثمان
رئيس الدائرة القانونية وأمين
سر مجلس الإدارة

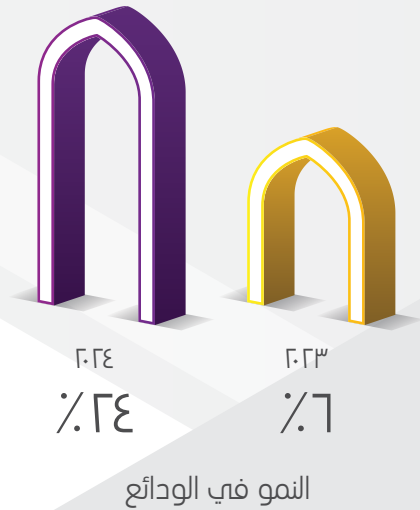
أبرز المعلومات المالية



النمو في أموال المساهمين



كسب المزيد من ثقة العملاء

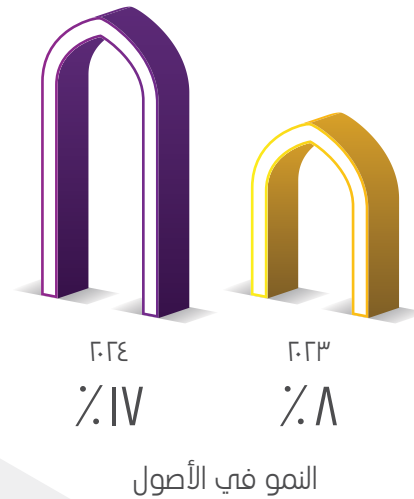


أبرز المعلومات المالية

توسع انتشار التمويل الإسلامي



نمو الحصة السوقية



تقرير مجلس الإدارة



الشيخ / خالد بن عبدالله بن علي الخليفي
رئيس مجلس الإدارة

المساهمون الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

يسعدني، بالأصالة عن نفسي وبالنابة عن مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.ع، أن أقدم لكم النتائج المالية للفترة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

لقد مر الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٢٤ بفترة من التقلبات المدفوعة بارتفاع التكاليف وارتفاع أسعار الطاقة. وعلى الرغم من هذه التحديات، فقد أظهر المشهد الاقتصادي العالمي مرونة ومقاومة ملحوظة. وفي ظل مؤشرات التضخم المتوسطة، وخاصة في العديد من دول مجموعة السبع حيث اقتربت فيها مؤشرات التضخم من مستويات البنوك المركزية البالغة ٢٪، فإن السلطات النقدية في جميع أنحاء العالم تفكر بشكل متزايد في خفض أسعار الفائدة. وتهدف هذه التعديلات، بعد فترة من ارتفاع أسعار الفائدة، إلى تعزيز معدلات التوظيف والنمو الاقتصادي الأوسع مع الحفاظ على استقرار الأسعار.

واصلت حكومة سلطنة عُمان إحراز تقدم كبير في تعزيز وضعها المالي من خلال الإصلاحات الاقتصادية المستهدفة وإعادة هيكلة الحكومة. وقد نجحت هذه الجهود، التي تتماشى مع الخطة المالية متوسطة الأجل، في تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات، مما أدى إلى تحقيق فوائض مالية. وتهدف أولويات الحكومة فيما يتعلق بخفض الديون إلى خفض الدين العام إلى ٢٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٧، وذلك بدعم من تحسين الحوكمة في الشركات المملوكة للدولة، الأمر الذي ساهم في تعزيز الربحية وخفض الالتزامات.

وبفضل أسعار النفط القوية، لا يزال الوضع المالي لغمان مرناً وقوياً، مما يوفر حاجزاً ضد الصدمات الخارجية. ومن المتوقع أن تحافظ عُمان من عام ٢٠٢٤ إلى عام ٢٠٢٧ على فائض مالي متوسط يبلغ ١٩٪، بافتراض استقرار أسعار النفط الخام. ومن المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي ٢٪ سنوياً، بدعم من زيادة إنتاج النفط والنمو المستمر للقطاع غير النفطي بنحو ٢٪ سنوياً. كما أنه من المتوقع أن يظل رصيد الحساب الجاري فائضاً، مع توقع أن يبلغ متوسط التضخم ١,٤٪ خلال نفس الفترة. وساهمت هذه المؤشرات الإيجابية في قيام وكالة ستاندرد آند بورز برفع التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان إلى الدرجة الاستثمارية (BBB-) مع نظرة مستقبلية مستقرة، ومن المرجح أن تحذو وكالات التصنيف الائتماني الأخرى حذوها بحلول أواخر عام ٢٠٢٤ أو أوائل عام ٢٠٢٥.

وفي بنك نزوى، نؤمن إيماناً راسخاً بأن الخدمات المصرفية الإسلامية تليها هدفاً أسمى وأرقى والذي يتمحور حول تعزيز حياة عملائنا والمجتمعات التي نخدمها. وخلال هذه الفترة من التعافي الاقتصادي، لعب بنك نزوى دوراً رئيسياً في دعم المبادرات الحكومية التي تم تصميمها لتقديم مساعدات حيوية للأسر والشركات. ونحن نواصل التزامنا بدعم مجتمعاتنا في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة.

على مدار عام ٢٠٢٤، أثبت بنك نزوى مرونة نموذج أعماله وميزانيته العمومية. وقد أدى تركيزنا الثابت على الحلول التي تركز على العملاء إلى تعزيز باقة منتجاتنا، وتمكين الشركات لتحقيق أهدافها المالية مع المساهمة في التقدم الاقتصادي الأوسع في عُمان. ولاتزال أولويتنا الاستراتيجية تتمركز حول تقديم تجربة مصرفية متميزة متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وقد نجحنا في توفير قيمة مستدامة لكل من عملائنا ومساهميننا من خلال تزويد العملاء بالأدوات والرؤى والحلول المالية المناسبة. كما دعمت جهودنا الإجراءات الحاسمة التي اتخذتها القيادة العمالية والبنك المركزي العماني، مما يضمن استمرار الاستقرار المالي للأفراد والشركات على حد سواء.

ويواصل فريق القيادة في بنك نزوى تنفيذ الأولويات الاستراتيجية بهدف أن تصبح مؤسسة أبسط وأكثر كفاءة وتركيزاً على العملاء. وقد عززت الاستثمارات الكبيرة في المواهب والعمليات التشغيلية والتكنولوجيا والابتكار في المنتجات مكانة البنك، مما ساهم في وضع جيد لتحقيق أهدافنا طويلة الأجل. وباعتبارنا البنك الإسلامي الرائد والأكثر موثوقية في سلطنة عُمان، فإن تقدمنا المالي والتشغيلي يعكس التزامنا بالتميز والابتكار في الخدمات المصرفية الإسلامية.

وقد كان أحد أهم الإنجازات التي حققناها في عام ٢٠٢٤ هو إطلاق برنامج الصكوك بقيمة ٥٠ مليون ريال عماني، حيث تم إدراج الشريحة الأولى بقيمة ١٠ ملايين ريال عماني في بورصة مسقط. كما تتوافق الصكوك مع معايير بازل ٣ لتأهيلها كأداة إضافية من الفئة الأولى. وتؤكد هذه الاستراتيجية التزامنا بمواصلة تعزيز ميزانيتنا العمومية بنسب رأس مال قوية وكذلك مساهمينا للحصول على عوائد أفضل على استثماراتهم.

الأداء المالي

خطا بنك نزوى خطوات كبيرة في تحقيق أولوياته الاستراتيجية في عام ٢٠٢٤، ونجح في تحقيقها لجميع الأطراف ذات العلاقة. يظهر أداءنا المالي للعام قوة نموذج أعمالنا. وشهدت أعمالنا المصرفية الأساسية نمواً جيداً بفضل تركيزنا الثابت على التميز التشغيلي. كما أدت حصافتنا في إدارة ميزانيتنا العمومية إلى تحقيق مركز تمويل وسيولة قويين، بينما أدى الانضباط الائتماني لدينا إلى تسجيل أعلى صافي ربح على الإطلاق حيث بلغ ١٨,١ مليون ريال عماني، بزيادة قدرها ٦١٪ مقارنة بأرباح العام السابق الصافية التي بلغت ١٧ مليون ريال عماني.

بالنظر إلى النتائج المالية لعام ٢٠٢٤ نجد أن معدلات النمو المتميزة قد شملت جميع المؤشرات المالية، حيث نما إجمالي الأصول بنسبة ١٧٪ ليصل إلى ١,٨٨ مليار ريال عماني، وارتفع إجمالي محفظة التمويل بنسبة ١٥٪ ليصل إلى ١,٥٨ مليار ريال عماني، ونما إجمالي ودائع العملاء بنسبة ٢٤٪ ليصل إلى ١,٥٦ مليار ريال عماني، وارتفع إجمالي حقوق المساهمين بنسبة ٤٪ ليصل إلى ٦١٣ مليون ريال عماني.

وذلك يعود إلى تنفيذ أهدافنا وتطلعاتنا لاستراتيجتنا الخمسية الممتدة لعام ٢٠٢٥ وتسخير خبراتنا المالية وقدراتنا لبناء القيمة المضافة، ناهيك عن قدرتنا على التأقلم مع التحديات الاقتصادية وللاسيما البيئة التنافسية التي نعمل فيها. وكل ذلك قائم على نظام حوكمة متين، إلى جانب التزامنا التام بتوفير خدمة استثنائية للعملاء وتمسكنا بالقيم الأساسية التي ساهمت في تشكيل إطار وهيكمل مؤسستنا المرموقة.

الأفاق المستقبلية

ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي نمواً معتدلاً في عام ٢٠٢٥، مدفوعاً بتحسين الأساسيات الاقتصادية في مختلف المناطق الرئيسية. ومن المتوقع أن يبدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في خفض أسعار الفائدة في النصف الثاني من عام ٢٠٢٥، وهو ما من شأنه أن يساعد في تحفيز أنشطة الاستهلاك والاستثمار العالمية. كما بدأت الضغوط الناشئة من التضخم تتراجع تدريجياً، وبدأت التجارة العالمية تظهر علامات التعافي، رغم أن حالة عدم الاستقرار الجيوسياسي ونقاط الضعف في سلسلة التوريد تظل تشكل مخاطر رئيسية.

ومن المرجح أن تشهد أسواق النفط زيادة في العرض بعد إفصالات أوبك+ الأخيرة، حيث من المتوقع أن يتفوق الإنتاج العالمي على الطلب، مما يؤدي إلى فائض متوقع يبلغ حوالي ٤٥٠ ألف برميل يومياً بحلول نهاية العام. وقد يمارس هذا الفائض ضغوطاً تؤثر في انخفاض أسعار النفط. ومع ذلك، من المتوقع أن يوفر النمو في القطاعات غير النفطية، بما في ذلك التكنولوجيا والطاقة المستدامة والسياحة، تنوعاً كبيراً ويساهم في مرونة الاقتصاد العالمي.

لقد أثبت بنك نزوى قدرته على الصمود والنمو المستدام منذ تأسيسه، وذلك بفضل الميزانية العمومية القوية وإطار إدارة المخاطر الحكيم والالتزام القوي بخدمة عملائه وموظفيه ومجتمعاته ومساهميهم. وقد أثبت البنك مكانته بقوة كرائد وقائد في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في سلطنة عمان، مستفيداً من خبرته العميقة في السوق وعروض المنتجات المبتكرة لتلبية احتياجات العملاء المتنامية.

بفضل قاعدة رأس المال القوية ومحفظة الأعمال المتنوعة والقدرة على التكيف مع التقلبات الاقتصادية، يتمتع بنك نزوى بمكانة جيدة لاغتنام الفرص الناشئة بما يتماشى مع جهود التنويع الاقتصادي في سلطنة عمان. وسيستمر تركيز البنك على النمو الطبيعي والتنفيذ المنضبط وتوفير القيمة المستدامة في دعم استراتيجيته، مما يمكنه من تقديم قيمة طويلة الأجل للمساهمين مع المساهمة بشكل هادف في رحلة التحول الاقتصادي في سلطنة عمان.

شكرنا وتقديرنا

بالنيابة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين، أود أن أعرب عن خالص شكري وتقديري وجزيل امتناني لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق آل سعيد- حفظه الله ورعاه - على بصيرته الثاقبة وقيادته الحكيمة التي تواصل جهودها الحثيثة للنهوض بالبلاد وقطاع الصيرفة الإسلامية.

كما نود أن نعرب عن خالص تقديرنا لكل من ساهم في نجاح بنك نزوى. ونشكر موظفينا المخلصين على التزامهم الثابت واحترافيتهم وسعيهم إلى التميز. كما نشكر عملائنا الكرام على ثقتهم وولائهم وثقتهم المستمرة في خدماتنا. ونشكر الجهات التنظيمية والمساهمين على دعمهم وتعاونهم وإرشاداتهم القيمة، والتي ساهمت بشكل فاعل في تحقيق إنجازاتنا.

ومع تطلعاتنا المستقبلية، لا نزال متفائلين بشأن المستقبل. ونحن على ثقة من أنه بدعمكم المستمر، لن يتمكن بنك نزوى من استغلال الفرص والتحديات المستقبلية فحسب، بل سيستمر أيضاً في النمو والتطور ووضع معايير جديدة للتميز في صناعة الخدمات المصرفية الإسلامية.

نشكركم على كونكم جزءاً لا يتجزأ من رحلتنا. وتطلع إلى الاحتفال بالعديد من الإنجازات معاً في السنوات القادمة

خالد بن عبد الله بن علي الخليلي
رئيس مجلس الإدارة

ومن المتوقع أن يشهد اقتصاد عُمان نمواً مطرداً، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٣,١٪ في عام ٢٠٢٥، مقارنة بالنسبة المتوقعة ٢,٧٪ في عام ٢٠٢٤. وسيستمر هذا التوسع مدفوعاً بشكل أساسي بالقطاع غير النفطي، والذي من المتوقع أن ينمو بنسبة ٥,٦٪، مما يعكس الجهود الناجحة التي تبذلها الدولة في التنويع الاقتصادي. وتشمل القطاعات الرئيسية المساهمة في هذا النمو التصنيع والبناء والسياحة، بدعم من جاذبية عُمان المتزايدة للأسواق الدولية الجديدة مثل أوروبا وآشيرة السياحة الموحدة المخطط لها في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي من المتوقع أن تعزز من عدد الزوار للسلطنة.

وعلى صعيد النفط والغاز، من المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط تدريجياً، على الرغم من أن انخفاض أسعار النفط العالمية قد يعوض جزئياً عن مكاسب الإيرادات. ومع ذلك، فإنه من المتوقع أن تدعم عائدات الغاز الطبيعي المرتفعة، مدعومة بزيادة القاعدة الضريبية، الإيرادات المالية والاستقرار الاقتصادي.

وتظل السياسة المالية في سلطنة عُمان حكيمة، حيث وضعت الحكومة ميزانية لسعر متوسط للنفط يبلغ ٦٠ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٢٥. وعلى الرغم من هذه النظرة المحافظة، تظل المؤشرات المالية إيجابية. ومن المتوقع أن يظل التضخم تحت السيطرة عند ١,٥٪، كما أنه من المتوقع أن تحافظ عُمان على فائض مالي، مما يعكس التحسن المستمر في إدارة المالية العامة.

وتشير ميزانية ٢٠٢٥ إلى توقعات بعجز مالي قدره ٠,٦٢ مليار ريال عماني، بانخفاض قدره ٣٪ مقارنة بالعام السابق، مدفوعاً بنمو قوي في الإيرادات من عائدات الغاز الطبيعي. ويأتي هذا الانخفاض في العجز على الرغم من انخفاض بنسبة ١,٤٪ في عائدات النفط المقدر في الميزانية، مما يسلط الضوء على نهج الحكومة الحذر والمنضبط في كل من الإنفاق والنمو. ومن المتوقع أيضاً أن تدعم ظروف الائتمان المواتية نمو أئتمان القطاع الخاص بوتيرة صحية تتراوح بين ٥٪ و ٦٪ سنوياً.

من المتوقع أن يظل القطاع المصرفي في عُمان مرناً في عام ٢٠٢٥، مدعوماً ببيئة اقتصادية مستقرة، وتحسن الصحة المالية، ومبادرات التنويع الاقتصادي الجارية. وستساعد جهود ضبط الأوضاع المالية في البلاد، إلى جانب دعم الحكومة للشركات الصغيرة والمتوسطة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإصلاحات مناخ الاستثمار، في تعزيز تنمية القطاع الخاص وتعزيز فرص الإقراض في مختلف القطاعات.

وقد أقرت وكالات التصنيف الائتماني الدولية بتحسين التوقعات الاقتصادية لسلطنة عمان، حيث قامت وكالة ستاندرد آند بورز برفع التصنيف الائتماني السيادي لسلطنة عمان إلى الدرجة الاستثمارية في سبتمبر ٢٠٢٤. ومن المتوقع أن تقوم وكالات التصنيف الائتماني الأخرى بتقييمات أخرى، مما يعزز ثقة المستثمرين في الاستقرار الاقتصادي والمالي في عمان.

ومن المتوقع أن يواصل قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية مساره القوي في النمو، مستفيداً من دعم الجهات التنظيمية، وزيادة الطلب على المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والدفع نحو التنويع الاقتصادي. وتتمتع البنوك الإسلامية بمكانة جيدة للاستفادة من النمو في القطاعات غير النفطية الرئيسية، بما في ذلك التصنيع والرعاية الصحية والتكنولوجيا والطاقة المستدامة وقطاع الأسماك والسياحة، والتي تتوافق جميعها مع رؤية عُمان ٢٠٤٠.

ومع تزايد الوعي والقبول بالتمويل الإسلامي، ودعم الجهات التنظيمية، من المتوقع أن يلعب القطاع المصرفي الإسلامي دوراً محورياً متزايد الأهمية في النظام المالي في سلطنة عمان. ومن المتوقع أن يعزز قدرته على تقديم حلول مبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية ومصممة خصيصاً للأفراد والشركات على تعزيز مكاسبه في السوق.

تقرير الإجراءات المتفق عليها حول النتائج الواقعية فيما يتعلق بتقرير حوكمة الشركات

إلى الأفاضل أعضاء مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.ع.ع

الغرض من تقرير الإجراءات المتفق عليها

إن تقريرنا صادر حصراً لغرض مساعدة أعضاء مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.ع.ع ("البنك") في تحديد ما إذا كان تقرير حوكمة الشركات يمثل لميثاق حوكمة الشركات ("الميثاق") الصادر عن هيئة الخدمات المالية في سلطنة عُمان ("الهيئة")، على النحو المنصوص عليه في تعميم الهيئة رقم هـ/٢٠١٦/١٠ المؤرخ في ١ ديسمبر ٢٠١٦ (معاً "ميثاق الحوكمة")، وقد لا يكون مناسباً لأي غرض آخر.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

قام أعضاء مجلس إدارة البنك بإعداد تقرير حوكمة الشركات ("التقرير")، وتقع عليهم المسؤولية عن التقرير دون غيرهم، كما يتحملون مسؤولية تحديد وضمان توافق محتويات التقرير مع الميثاق. كما يقع على عاتق أعضاء مجلس الإدارة مسؤولية تحديد ما إذا كان نطاق الإجراءات المتفق عليها مناسباً وكافياً لأغراض التكليف.

مسؤوليتنا

لقد قمنا بالإجراءات المتفق عليها مع البنك، والمبنية أدناه، وفقاً للمعيار الدولي للخدمات ذات الصلة رقم ٤٤٠٠ (المعدل) "تعليمات الإجراءات المتفق عليها". يتضمن تكليف الإجراءات المتفق عليها تنفيذ الإجراءات التي تم الاتفاق عليها مع البنك والإبلاغ عن النتائج، باعتبارها النتائج الواقعية للإجراءات المتفق عليها المنفذة. ولا نقدم أي إقرار فيما يتعلق بمدى ملاءمة أو كفاية الإجراءات المتفق عليها.

لا يشكل تكليف الإجراءات المتفق عليها هذا تكليف مراجعة أو تأكيد يتم إجراءه وفقاً لمعايير المراجعة أو التأكيد المقبولة عموماً، والذي يكون الهدف منه التعبير عن تأكيد حول محتويات التقرير. وبناءً عليه، فإننا لا نعبر عن أي تأكيد.

فلو كنا قد قمنا بالمزيد من الإجراءات أو أجرينا تكليف مراجعة أو تأكيد على التقرير، لربما استرعت انتباهنا أمور أخرى كان من الممكن أن ندرجها في تقريرنا.

أخلاقيات المهنة ومراعاة الجودة

لقد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة، بما في ذلك معيار الاستقلالية الدولية، المضمنة في قواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين (قواعد مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين.

نطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم ١، والذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتطبيق نظام لإدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات حول الامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المارية.

تقرير الإجراءات المتتق عليها حول النتائج الواقعية فيما يتعلق بتقرير حوكمة الشركات (تابع)

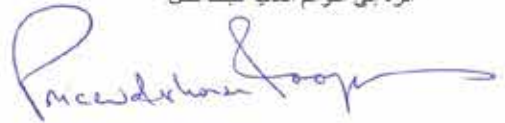
إلى الأفاضل أعضاء مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.ع.ع. (تابع)

الإجراءات والنتائج

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الموضحة أدناه التي تم الاتفاق عليها مع البنك في شروط خطاب التكليف الخاص بنا المؤرخ في ٨ أغسطس ٢٠٢٤، حول مدى امتثال التقرير للميثاق للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

م.	الإجراءات	النتائج
(أ)	لقد حصلنا على تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة وقارنا محتوياته بالحد الأدنى لمتطلبات الهيئة على النحو المبين في الملحق (٣) من الميثاق.	لم نلاحظ وجود أي استثناءات
(ب)	لقد حصلنا من البنك على تفاصيل حول مجالات عدم الامتثال للميثاق التي حددها البنك، على النحو المبين في محاضر مجلس إدارة البنك وفي القائمة المرجعية الخاصة بعدم الامتثال، وقارناها بتلك الواردة في التقرير في قسم "تفاصيل عدم الامتثال والعقوبات" وأسباب عدم الامتثال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. إضافة إلى ذلك، حصلنا على إقرارات مكتوبة من أعضاء مجلس الإدارة تفيد بعدم وجود مجالات أخرى لعدم الامتثال للميثاق للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، والتي كان لديهم علم بها.	لم نلاحظ وجود أي استثناءات

يقتصر الغرض من تقريرنا على الوصف المبين في النقرة الأولى من هذا التقرير وهو لمعلوماتكم فقط ولا يجوز استخدامه لأي غرض آخر. يتعلق هذا التقرير فقط بتقرير حوكمة الشركات المرفق الذي سيتم إدراجه في تقرير البنك السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، ولا يمتد أثره إلى القوانين المالية للبنك ككل.



١٢ مارس ٢٠٢٥
مسقط، سلطنة عمان



تقرير تنظيم وإدارة البنك (الحوكمة)

- تعيين الموظفين الرئيسيين في المناصب العليا والذين يتمتعون بالنزاهة والأهلية والتقنية الادارية والخبرة المناسبة، وتحديد تعويضاتهم؛
- مراجعة خطط المتابعة واستبدال الإدارة العليا عند الضرورة؛
- مراجعة مكافآت كبار الإداريين وأعضاء مجلس الإدارة، والتأكد من أن هذه المكافآت تتناسب مع معايير البنك للإدارة وسياساته؛
- تبنيت منهجية رسمية وشفافة لتسمية أعضاء مجلس الإدارة؛
- مراقبة فعالية الأداء الإداري وتقويمه من خلال تطبيق السياسات وخطط العمل المتفق عليها، مع التأكد من توفر الموارد لذلك؛
- الموافقة على الموازنات، ومراجعة الأداء مقابل الموازنات واتخاذ القرار في السياسات والخطط المستقبلية؛
- الاجتماع بشكل منتظم مع الإدارة العليا ولجان مجلس الإدارة ذات الاختصاص لتأسيس السياسات والموافقة عليها ومراجعة التطورات الرئيسية؛
- تحديد وفهم وقياس المخاطر الهامة التي يمكن أن يتعرض لها البنك في نشاطاته وأعماله؛
- تقويم السياسات والإجراءات وآليات التنفيذ المعتمدة في البنك بشكل مستقل، وفحصها بهدف تحديد وإطلاق الأعمال الادارية المناسبة للمسائل التي تتطلب التطوير. تحديد إجراءات تعيين المستشارين أو الخبراء لمساعدة أعضاء مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية.
- اعتماد المعاملات المالية وفقا لسياسة تفويض الصلاحيات
- مراجعة ومناقشة التقارير المالية والتشغيلية والرقابية، وفقاً لما تنص عليه القوانين واللوائح

عضوية وتصنيف مجلس الإدارة

انتخب المساهمون مجلس إدارة (المجلس) للبنك خلال الجمعية العمومية السنوية في ٢٨ مارس ٢٠٢٢ لمدة ثلاث سنوات. خلال الانتخابات الماضية، يتكون مجلس إدارة بنك نزوى من عدد سبعة أعضاء غير تنفيذيين على النحو التالي:

يلتزم مجلس الإدارة في بنك نزوى بأعلى معايير الحوكمة، كما نص عليه ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة الذي أصدرته هيئة الخدمات المالية، وأنظمة الحوكمة للبنوك والمؤسسات المالية التي أصدرها البنك المركزي الغماني.

إنّ الحوكمة هي مجموعة القوانين والنظم وبرامج التنفيذ التي تشكل محور إدارة ومراقبة البنك. وتتضمن الحوكمة من حيث المبدأ، حفظ التوازن بين مصالح أصحاب الشأن في البنك وتشمل المساهمين، الإدارة، الزبائن، الموردين، الممولين، الدولة، والمجتمع. وحيث أنّها توفر إطار العمل لتحقيق أهداف البنك، فإنّ الحوكمة تحيط فعلياً بكل تطبيقات الإدارة ابتداءً من خطط العمل والضوابط الداخلية، وصولاً إلى قياس الأداء والافصالات اللازمة.

لا تقتصر الحوكمة في بنك نزوى على تطبيق القوانين والقواعد فحسب، بل تتعلق أيضاً بالحفاظ على أعلى مستوى من المعايير الأخلاقية والممارسات التجارية الجيدة. إننا نضمن العدالة والشفافية والمسؤولية والمساءلة في شؤوننا الداخلية والخارجية. إن تميزنا مدفوع بقبولنا لمسؤولية الشمول المالي وإطار الامتثال الشامل للشرعية الإسلامية.

إنّ ميثاق تنظيم وإدارة الشركات المساهمة العامة الذي أصدرته هيئة الخدمات المالية للشركات المدرجة العامة، وتعميم البنك المركزي رقم (ب م ٩٣٢)، عن الحوكمة للبنوك والمؤسسات المالية، يشكلان الركيزة الأساسية في تطبيق وممارسات الحوكمة في سلطنة عُمان، وبنك نزوى يلتزم بتطبيق كل هذه الأنظمة.

ويمكن الوصول إلى الميثاق الذي أصدرته هيئة الخدمات المالية على الموقع الإلكتروني www.fsa.gov.om.

مجلس الإدارة

المجلس مسؤول عن الإشراف العام على إدارة البنك وشؤون الأعمال واتخاذ جميع قرارات السياسة الرئيسية للبنك.

وهو مسؤول عن الموافقة على القوائم المالية للبنك، والالتزام العام بالقوانين والأنظمة السارية التطبيق. يحرص مجلس الإدارة بشكل دائم على حماية رأس مال المساهمين وتحسينه من خلال الاهتمام بجودة الحوكمة في البنك بشكل عام. كما أكد أعضاء مجلس الإدارة التزامهم طوال فترة عضويتهم بالقوانين والأنظمة السارية التطبيق وإبلاغ البنك عن أي متغيرات خاصة بهم يمكن أن تؤثر في مراكزهم أو أوضاعهم. ويتبع البنك الإجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية في شأن انتخاب أعضاء مجلس الإدارة. المسؤوليات الرئيسة لمجلس الإدارة هي كالآتي:

عضوية وتصنيف مجلس الإدارة			
عضو مجلس الإدارة	الحالة	التصنيف	عدد العضوية في مجالس أخرى
١. الشيخ/ خالد بن عبدالله بن علي الخليفي	غير مستقل	غير تنفيذي	٣
٢. الفاضل/ مصبح بن سيف بن مصبح المطيري	مستقل	غير تنفيذي	١
٣. السيد أمجد بن محمد بن أحمد البوسعيدى	مستقل	غير تنفيذي	٠
٤. الشيخ/ سيف بن هلال بن ناصر المعولي	مستقل	غير تنفيذي	٠
٥. الشيخ/ ماجد بن علي بن ماجد المعمرى	مستقل	غير تنفيذي	٠
٦. الفاضل/ عاطف بن سعيد السيابي	مستقل	غير تنفيذي	١
٧. الفاضل/ سليم بير بخش الرئيسي	مستقل	غير تنفيذي	١

العامه للشؤون المالية. ويحمل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ساوثرن كروس في أستراليا.

الشيخ/ سيف بن هلال بن ناصر المعولي، عضو مجلس الإدارة

يتمتع الشيخ سيف بمسار وظيفي احترافي للغاية تمتد لأكثر من ٢٠ عامًا مصحوبة بدرجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة أركنساس في الولايات المتحدة الأمريكية. عمل في وزارة التجارة والصناعة بسلطنة عمان في المديرية العامة للمنظمات والعلاقات الخارجية، قبل الانتقال إلى المديرية العامة للجمارك، حيث اكتسب خبرة واسعة في مجال الخدمات اللوجستية وتسهيل التجارة.

لعب الشيخ سيف دورًا محوريًا كمفاوض رئيسي في مناقشات اتفاقية التجارة الحرة بين عُمان والولايات المتحدة، فضلاً عن اتفاقيات التجارة الحرة الدولية الأخرى. وهو أيضًا خبير معتمد لبرنامج (MERCATOR) من منظمة الجمارك العالمية الذي يساعد الحكومات في تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية والتخطيط الاستراتيجي. بالإضافة إلى ذلك، قدم مساهمات كبيرة في قطاع الخدمات اللوجستية في عُمان كشريك في برنامج تنفيذ، ودعم جهود التنويع الاقتصادي الوطني.

بالإضافة إلى مساهماته في القطاع العام، يتمتع الشيخ المعولي بخبرة واسعة في القطاع الخاص، حيث أشرف بنجاح على العقارات في عُمان والمنطقة الإقليمية. وقد عزز منصبه كعضو مجلس إدارة بنك نزوى من خبرته في مجال حوكمة الشركات واتخاذ القرارات الاستراتيجية. كما يشغل الشيخ سيف المعولي منصب رئيس مجلس إدارة مؤسسة الوقف الخيري في مسقط، مما يعكس التزامه القوي بالأعمال الخيرية والمبادرات المجتمعية.

الشيخ/ ماجد بن علي بن ماجد المعمرى - عضو مجلس الإدارة

يشغل الشيخ ماجد حاليًا منصب الرئيس التنفيذي لشركة الغدير للاستثمار، حيث كرس ١٦ عامًا من الخدمة، تدرج فيها في مناصب مختلفة. ومع خبرات متنوعة تشمل الخدمات المصرفية والبناء والعقارات وإدارة الممتلكات والطيران والخدمات اللوجستية والاستثمار الزراعي، فإنه يمتلك أكثر من ١٦

أعضاء مجلس الإدارة

الشيخ/ خالد بن عبدالله بن علي الخليفي، رئيس مجلس الإدارة

يتمتع الشيخ خالد الخليفي بخبرة تزيد عن ٢٥ عامًا في مجالات مختلفة. تخرج من معهد فلوريدا للتكنولوجيا في الهندسة المدنية بالولايات المتحدة الأمريكية. وهو رئيس مجلس إدارة مجموعة أفلاج، وهي مجموعة متنوعة من الشركات العاملة. شغل سابقًا مناصب إدارية عليا مختلفة تشمل تخصصات تجارية متعددة مثل التمويل والتأمين وإدارة المشاريع وتطوير العقارات

الشيخ خالد هو نائب رئيس مجلس إدارة شركة أومنيفيست (OMNIVEST) ش.م.ع. وعضو في اللجنة التنفيذية ولجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة. كما يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة ليفا للتأمين ش.م.ع. ولجنة الاستثمار والاستراتيجية التابعة لها. بالإضافة إلى ذلك، يشغل الشيخ خالد منصب نائب رئيس مجلس إدارة عمانتل ش.م.ع. ولجنة الاستثمار والاستراتيجية التابعة لها.

الفاضل/ مصبح بن سيف بن مصبح المطيري، نائب رئيس مجلس الإدارة

يتمتع الفاضل مصبح المطيري بخبرة ثلاثين عامًا في مجالات الاستثمار والتمويل والمحاسبة. وهو عضو في العديد من مجالس الإدارة، بما في ذلك ذلك رئيس مجلس إدارة شركة Green Valley Farms LLC وعضو مجلس إدارة في شركة إدارة الفنادق الدولية، والشركة العمانية لتنمية الاستثمارات الوطنية ش.م.ع.م.

الفاضل مصبح المطيري حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة وماجستير إدارة الأعمال في المالية. بالإضافة إلى ذلك، هو حاصل على العديد من المؤهلات المحاسبية المعترف بها دوليًا.

السيد/ أمجد بن محمد بن أحمد البوسعيدى، عضو مجلس الإدارة

يشغل السيد أمجد حاليًا منصب مدير عام الموارد الإدارية والمالية والبشرية بدويان البلاط السلطاني. وكان قد شغل منصب الرئيس التنفيذي لصندوق تقاعد ديوان البلاط السلطاني، ونائب المدير العام في المديرية

عالمًا من الخبرة الواسعة، وتمتد خبرته إلى التحليل الاستراتيجي وصنع القرار. بالإضافة إلى ذلك، فهو يساهم بأفكاره كعضو في مجلس إدارة شركة طيران السلام ش.م.ع.م.

الفاضل/ عاطف بن سعيد السيابي - عضو مجلس الإدارة

المهندس/ عاطف بن سعيد السيابي يعمل بوظيفة رئيس إدارة المعلومات في جهاز الاستثمار العماني بسلطنة عمان، يمتد سجله العملي لأكثر من ١٧ عامًا قضاها في مجال تقنية المعلومات وتحول الأعمال، ولديه خبرة عملية تراكمية تتمثل في قيادة الحلول التكنولوجية المبتكرة ونظم المعلومات، وتحويل العمليات التجارية والدفع بها نحو التقدم التكنولوجي. له إسهامات عديدة في مجال الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال توليه العديد من المهام، كما ساهم في وضع استراتيجيات شاملة للعديد من مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى الوطني. ويشغل أيضًا منصب عضو مجلس إدارة في شركة عمانتل ش.م.ع.م.

وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في هندسة أجهزة الكمبيوتر والشبكات (مع مرتبة الشرف) من جامعة كوفنتري بالمملكة المتحدة و

وفيما يلي جدول حضور الأعضاء لاجتماعات المجلس لتلك الفترة:

الاسم	٢٠٢٤/١/٢٩	٢٠٢٤/٣/٢٤	٢٠٢٤/٤/٢٩	٢٠٢٤/٥/٢٩	٢٠٢٤/٧/٢٩	٢٠٢٤/١٠/٣٠	٢٠٢٤/١٢/٢٥
الشيخ/ خالد بن عبدالله بن علي الخليفي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الفاضل/ مصبح بن سيف بن مصبح المطيري	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الشيخ/ سيف بن هلال بن ناصر المعولي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد أمجد بن محمد بن أحمد البوسعيدني	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الفاضل/ إسحاق بن زايد بن خليفة المعولي (استقال)	✓	✓	✓	✓	-	-	-
الشيخ ماجد بن علي بن ماجد المعمرني	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الفاضل/ عاطف بن سعيد السيابي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الفاضل/ سليم الرئيسي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الفاضل/حسين بن يوسف بن داود الشالواني (استقال)	✓	✓	✓	-	-	-	-

وقد حصل أعضاء مجلس الإدارة على بدل حضور جلسات اجتماعات المجلس المنعقدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م على مبلغ ٧٩,٢٠٠ ريال عُمانى، والتي تشمل أيضاً اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث لم ترد البدلات عن مبلغ ١٠,٠٠٠ ريال عُمانى لكل عضو، استناداً إلى تعليمات وموافقة هيئة الخدمات المالية. وبجانب رسوم حضور الاجتماعات، تم منح مجلس الإدارة مكافأة قدرها ٢٧٠,٠٠٠ ريال عُمانى خلال العام.

كما بلغت قيمة رواتب ومكافآت أكبر خمسة موظفين تنفيذيين خلال السنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م ، مبلغ وقدره ١,٣٨٠ مليون ريال عُمانى . ويتم تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية وفقاً لأنظمة العمل (منصب دائم للعُمانيين وعقد لمدة عامين لغير العُمانيين). ولدى الإدارة التنفيذية فترة إخطار مدتها ٣ أشهر، وتتضمن عقود العمل الخاصة بالإدارة شرط Clawback و Malus وفقاً لمبادئ مجلس الاستقرار المالي.

لجان مجلس الإدارة:

شكل مجلس الإدارة عدد من اللجان لمهام محددة، وحدد مجال عملها ومسؤولياتها بشكل واضح. ويشمل إطار عمل اللجان الاهتمام بشكل مركز ومتخصص في قضايا محددة متعلقة بالإدارة في البنك. وتشكل هذه اللجان المتعددة بالإضافة إلى التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر والإمتثال أهم الوسائل التي تضمن الالتزام بمتطلبات الحوكمة.

شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة فرانكلين، وحاصل على شهادة تطوير القيادة المهنية من معهد HEC بباريس (فرنسا).

الفاضل/ سليم بيرخش الرئيسي - عضو مجلس الإدارة

يشغل الفاضل سليم الرئيسي حالياً منصب مسؤول استثمار أول في صندوق الحماية الاجتماعية. وهو عضو أيضاً في مجلس إدارة بنك نزوى، وشركة المطاحن العمانية ش.م.ع.ع، وصندوق دول مجلس التعاون الخليجي المتحد.

وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد وتخصص فرعي في العلوم الإدارية من جامعة الكويت.

اجتماعات ومكافآت مجلس الادارة

يجتمع مجلس الادارة بشكل منتظم للقيام بمهامه ومتابعة الإدارة التنفيذية وإجراء المراقبة الضرورية لأعمال البنك من خلال اجتماعاته الرسمية. وتحتسب الأغلبية في اجتماعات مجلس الادارة على أساس أغلبية الحضور الشخصي للأعضاء. وقد عقد مجلس الادارة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ م سبعة اجتماعات.

اللجنة التنفيذية

يمارس أعضاء اللجنة التنفيذية المُشكلة من بعض أعضاء مجلس الإدارة أدواراً متزايدة للتأكد من أنَّ عمليات التمويل والاستثمار تتطابق مع سياسات البنك والتأكد من تنفيذ استراتيجيات الأعمال، وتطبيق السياسات والاجراءات في البنك.

اللجنة التنفيذية	
أعضاء اللجنة	حضور الاجتماعات
الشيخ خالد بن عبدالله بن علي الخليفي (رئيس اللجنة)	٥
الفاضل/ إسحاق بن زايد بن خليفة المعولي - عضو (استقال)	٢
الشيخ ماجد بن علي بن ماجد المعمرى - عضو	٥
الفاضل/ عاطف السيابي - عضو	٣
عدد اجتماعات اللجنة	
٥	

لجنة التدقيق

إنَّ المهام الأساسية للجنة التدقيق هي معاونة مجلس الإدارة في تنفيذ مهمة ومسؤولية مراقبة آلية التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية، ونظام التدقيق، ونظام مراقبة الامتثال بالقوانين والأنظمة ومعايير التصرف، والتأكد من توازن وشفافية ومصداقية المعلومات المالية المنشورة.

تراجع لجنة التدقيق أيضاً فعالية الرقابة المالية الداخلية في البنك، وفعالية التدقيق الداخلي، استقلالية أعمال التدقيق، والتوصية لتعيين المدقق الخارجي وتقويم أدائه. كما تراجع اللجنة نظام مراقبة الامتثال بالقوانين والأنظمة المحلية التي تؤثر على التقارير المالية، بالإضافة إلى معايير تنفيذ الأعمال.

لجنة التدقيق	
أعضاء اللجنة	حضور الاجتماعات
الفاضل حسين بن يوسف بن داود الشالواني - (رئيس اللجنة) (استقال)*	٢
الفاضل/ سليم بن بخش الرئيسي - عضو*	٤
الفاضل / مصبح بن سيف بن مصبح المطيري - عضو	٤
عدد اجتماعات اللجنة	
٤	

* استقال الفاضل/ حسين شلواني خلال العام وتم تعيين الفاضل/ سليم الرئيسي رئيساً لمجلس الإدارة.

لجنة الموارد البشرية والتعويضات

إنَّ دور لجنة الموارد البشرية والتعويضات هو مراجعة معايير اختيار الرئيس التنفيذي والإدارة العليا وإجراءات تعيينهم، وأيّ مناصب أساسية أخرى، بالإضافة إلى تأكد اللجنة من تطبيق إطار عمل المكافآت للرئيس التنفيذي والإدارة العليا، كما يقررها مجلس الإدارة أو القوانين والأنظمة السارية، والموافقة عليها.

لجنة المكافآت والترشيحات	
أعضاء اللجنة	حضور الاجتماعات
الشيخ ماجد بن علي بن ماجد المعمرى- رئيس اللجنة	٤
الشيخ سيف بن هلال بن ناصر المعولي- عضو	٤
الشيخ خالد بن عبدالله بن علي الخليفي - عضو	٤
عدد اجتماعات اللجنة	
٤	

لجنة إدارة المخاطر والامتثال

المهمة الرئيسة للجنة إدارة الحوكمة المخاطر والامتثال هي معاونة مجلس الإدارة في تنفيذ متطلبات الحوكمة ومسؤوليات الامتثال وإدارة المخاطر كما تحددها القوانين وأنظمة البنك المركزي في عُمان وهيئة الخدمات المالية والنظام الداخلي في البنك. وبناءً عليه، تمارس اللجنة صلاحياتها وسلطاتها التي فوضها إليها مجلس الإدارة. والمهمة الأساسية للجنة هي التأكد من أنَّ الإدارة العليا في البنك ملتزمة بتطبيق سياسات البنك في إدارة المخاطر والامتثال، ومراقبة تنفيذها. ولن تتدخل اللجنة في الإدارة اليومية للمخاطر أو في تقييم العمليات المفردة أو تقييمها بغض النظر عن قيمتها أو مستوى المخاطر فيها.

لجنة إدارة المخاطر والامتثال	
أعضاء اللجنة	حضور الاجتماعات
الفاضل مصبح بن سيف بن مصبح المطيري (رئيس اللجنة)	٤
السيد أمجد البوسعيدى - عضو	٤
الشيخ سيف بن هلال بن ناصر المعولي- عضو	٤
عدد اجتماعات اللجنة	
٤	

لجنة تقنية المعلومات والأمن السيبراني بمجلس الإدارة

تتمثل مسؤولية لجنة تقنية المعلومات والأمن السيبراني الأساسية في الإشراف على استراتيجيات وسياسات وإطار عمل تكنولوجيا المعلومات والبنوك الإلكترونية. كما تشرف اللجنة على متابعة وإدارة الأمن السيبراني وإدارة المخاطر التي تتعلق بالخدمات المصرفية الإلكترونية والتكنولوجيا. ويشمل إشراف اللجنة جميع أنشطة ومبادرات الرقمنة في البنك أيضاً.

لجنة تقنية المعلومات والأمن السيبراني	
أعضاء اللجنة	حضور الاجتماعات
الفاضل عاطف بن سعيد السيابي (رئيس اللجنة)	٥
الفاضل إسحاق بن زايد بن خليفة المعولي - عضو (استقال)	٣
الفاضل سليم الرئيسي - عضو	٥
عدد اجتماعات اللجنة	
٥	

المساهمون الرئيسيون

تأسس بنك نزوى برأس مال قدره ١٥٠ مليون ريال عُمانى، كما تم رفع رأس مال إضافي عن طريق حق الأفضلية بمبلغ وقدره ٧٠ مليون ريال عماني خلال عام ٢٠٢١ م. وأدرجت أسهم البنك في بورصة مسقط. وفيما يلي قائمة بالمساهمين الذين يمتلكون أسهم بنسبة (٥٪) أو أكثر من رأس المال، كما هي عليه بنهاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م:

المساهم	نسبة المساهمة (%)
أفلاج للاستثمارالمالي القابضة ش.م.ع.م	٣٥
صندوق الحماية الإجتماعية	٩,٧٥٢
إجمالي المساهمين الرئيسيين	٤٤,٧٥٢
المساهمين الآخرين	٥٥,٢٤٨

يملك المستثمرون المحليون ٩٧,٨٥٪ من أسهم البنك، بينما يمتلك المستثمرون الأجانب النسبة المتبقية البالغة ٢,١٤٪.

حركة سعر سهم بنك نزوى

التاريخ	حركة سعر سهم بنك نزوى			أداء القطاع المالي في بورصة مسقط		
	الأعلى	الأدنى	الإقفال	مؤشر القطاع	الأعلى	الأدنى
يناير ٢٠٢٤	٠,٠٩٦٠	٠,٠٩٥٠	٠,٠٩٥٠	٤٥٩٠,٢٧٦	٧٤٦٦,٥٦١٠	٧٣٦٩,٩١٩٠
فبراير ٢٠٢٤	٠,٠٩٧٠	٠,٠٩٧٠	٠,٠٩٧٠	٤٥٣٠,٢٤	٧١٠٨,٤٤٦٠	٧٠٥٩,٤٠٦٠
مارس ٢٠٢٤	٠,٠٩٧٠	٠,٠٩٦٠	٠,٠٩٦٠	٤٦٤١,٩٨٧	٧٣٦٨,٠١٢	٧٢٩٩,٠٠٣
أبريل ٢٠٢٤	٠,١٠٠٠	٠,٠٩٩٠	٠,٠٩٩٠	٤٧٨٢,٢٠٢	٧٧٧٣,٩١٢	٧٧٦٣,٠٧٤٠
مايو ٢٠٢٤	٠,١١٢٠	٠,١١١٠	٠,١١٢٠	٤٨٣٤,٦٨٢	٨٠١٥,٠١٥٠	٧٩٤٩,٨٣٦٠
يونيو ٢٠٢٤	٠,١٠٧٠	٠,١٠٣٠	٠,١٠٣٠	٤٧٠٤,٩٦٧	٧٧٤٤,٧٦١٠	٧٦٨٤,٨٩٩٠
يوليو ٢٠٢٤	٠,١٠٦٠	٠,١٠٣٠	٠,١٠٥٠	٤٦٦٣,١٧٩	٧٦١١,٣٢٩٠	٧٥٩٧,٦٠٤٠
أغسطس ٢٠٢٤	٠,١٠٧٠	٠,١٠٦٠	٠,١٠٦٠	٤٧٣٣,٥٢٨	٧٧٠١,٤٣٧٠	٧٦٩٥,٣١٤٠
سبتمبر ٢٠٢٤	٠,١٠٧٠	٠,١٠٥٠	٠,١٠٦٠	٤٧٢٤,٥٠٥	٧٨٠٤,٦٥٦٠	٧٧١٧,٩٣٥٠
أكتوبر ٢٠٢٤	٠,١٠٣٠	٠,١٠٢٠	٠,١٠٢٠	٤٧٥٢,٥٣٤	٧٩٣٢,٨٥٨٠	٧٨٨٦,٣٥٠٠
نوفمبر ٢٠٢٤	٠,٠٩٨٠	٠,٠٩٧٠	٠,٠٩٧٠	٤٥٤٧,٢٨٦	٧٦٩١,١٦٨٠	٧٦٨١,٥٢٩٠
ديسمبر ٢٠٢٤	٠,٠٩٩٠	٠,٠٩٧٠	٠,٠٩٧٠	٤٥٥٨,٦٩٧	٧٧٢٥,٨٥٣	٧٦١٦,٩٧٤٠

المصدر: بورصة مسقط

التواصل مع المساهمين والمستثمرين

تشكل مناقشات الإدارة وتقرير التحليل جزءاً من التقرير السنوي بالإضافة إلى الإفصاحات التفصيلية حسب المتطلبات التنظيمية الرسمية والمعايير الدولية، يفصح البنك عن القوائم المالية المحلية على أساس ربع سنوي. وينشر البنك هذه المعلومات وغيرها من المعلومات الأخرى المتعلقة بها على موقع البنك الإلكتروني (www.banknizwa.om) وعلى الموقع الإلكتروني لبورصة مسقط، (www.msx.gov.om). كما ينشر البنك النتائج الفصلية في جريدتين محليتين باللغتين العبرية والإنكليزية. وتبقى هذه المعلومات متاحة للمساهمين من البنك. وينشر البنك كل المستجدات في قسم أخبار البنك على موقع البنك الإلكتروني.

الإمتثال بالمتطلبات التنظيمية

خلال عام ٢٠٢٤ م، قام البنك المركزي العماني بإجراء الفحص الدوري للبنك. وقد أسفرت نتائج البنك المركزي العماني تسجيل عدد خمسة (٥) مخالفات تنظيمية؛ وهي تجاوز النسبة الرقابية للتمويل العقاري، وعدم تحقيق الحد الأدنى لنسبة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وعدم الامتثال في جزئيات من الإطار الرقابي للأمن السيبراني، وعدم الامتثال لألية مراجعة الائتمان / التمويل وعدم الالتزام ببعض إجراءات التعيين والتوظيف تتعلق بمجلس الإدارة. وقد فرض البنك المركزي العماني غرامة مالية على البنك بسبب المخالفات الأخرى.

فيما يلي تفاصيل الغرامات التي فرضها البنك المركزي العماني وهيئة الخدمات المالية على البنك خلال فترة الثلاثة أعوام الماضية:

الجهة المشرفة	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
هيئة الخدمات المالية	لا توجد مخالفات	لا توجد مخالفات	لا توجد مخالفات
البنك المركزي العماني	لا توجد مخالفات*	٢٨,٠٠٠	٤٤,٠٠٠

* فرض البنك المركزي العماني في وقت سابق غرامة قدرها ١٠,٠٠٠ ريال عماني على بعض المخالفات ٢٠٢٢. ومع ذلك، فقد تم إلغاء هذه الغرامة لاحقاً من قبل البنك المركزي العماني، بسبب الإجراءات التصحيحية التي اتخذها البنك.

سياسة توزيع الأرباح

تتطابق سياسة توزيع الأرباح مع توجيهات البنك المركزي العماني وهيئة الخدمات المالية. ويتجه البنك سياسة متحفظة لتوزيع الأرباح، وتكون التوصية بتوزيع الأرباح إلى المساهمين بعد الأخذ بعين الاعتبار التوجيهات التنظيمية الرسمية بالإضافة إلى توقعات النمو المستقبلية وموافقة الجمعية العامة للمساهمين وعوامل مختلفة أخرى.

خلال عام ٢٠٢٤، دفع البنك أرباحاً نقدية بواقع ٢,٣ بيضة للسهم الواحد للمساهمين، كما تمت الموافقة عليها في اجتماع الجمعية العامة السنوي بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٢٤. بالإضافة إلى ذلك، قام البنك بتوزيع أرباح غير نقدية في شكل صكوك إضافية إلزامية التحويل من الشريحة الأولى (ATI)، بما يعادل ٤,٥٤٪ من رأس المال المدفوع (٩,٩٩٩,١٨٠ ريال عماني)، تحمل معدل ربح متوقع بنسبة ٦٪ لمدة خمس سنوات، تم إصدارها بسعر ١٠٠ بيضة للوحدة ومخصصة بواقع ٤,٤٧ صكوك لكل ١٠٠ سهم عادي. يتم سداد الصكوك بالكامل من الأرباح المحتجزة.

هيئة الرقابة الشرعية

حسب الإطار التنظيمي للصيرفة الإسلامية الصادر عن البنك المركزي العماني، فإن هيئة الرقابة الشرعية هي السلطة العليا داخل البنك لجميع المسائل المتعلقة بالشرعية الإسلامية و / أو ضمان الامتثال للشرعية الإسلامية للبنك. ولضمان الامتثال الشرعي في جميع جوانب وأنشطة البنك، قام البنك المركزي العماني بفرض العديد من الأحكام فيما يتعلق بإنشاء هيئة الرقابة الشرعية وإدارة الالتزام الشرعي الداخلية في البنك.

يعتمد مجلس الإدارة، الذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن الحوكمة الشاملة للشركة والشرعية الإسلامية للبنك، على هيئة الرقابة الشرعية في جميع المسائل المتعلقة بالشرعية الإسلامية في السياق الطبيعي الشامل لأعمال وعمليات البنك. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بدور هام في تقديم وجهات النظر والأحكام الشرعية المتعلقة بالتمويل الإسلامي والأنشطة الاستثمارية للبنك. تعتبر هيئة الرقابة الشرعية هيئة مستقلة

تؤدي دوراً إشرافياً من خلال دائرة الرقابة الشرعية للحفاظ على الامتثال للشرعية الإسلامية في عمليات وأنشطة أعمال البنك. وهي مسؤولة عن ضمان الامتثال للشرعية الإسلامية وكذلك تنفيذ الأحكام الشرعية لهيئة الرقابة الشرعية مع مجلس الإدارة وإدارة البنك.

وتضم هيئة الرقابة الشرعية كلا من:

١. فضيلة الشيخ الدكتور ماجد بن محمد الكندي ، رئيس هيئة الرقابة الشرعية.

٢. الدكتور عزنان حسن، نائب رئيس هيئة الرقابة الشرعية.

٣. الشيخ الدكتور/ علي بن سليمان الجهضمي، عضو هيئة الرقابة الشرعية.

تم انتخاب الشيخ الدكتور ماجد بن محمد الكندي كعضو ورئيس هيئة الرقابة الشرعية من قبل الجمعية العمومية السنوية اعتباراً من ٢٨ مارس ٢٠٢٢ لمدة ٣ سنوات. ، في حين تم تعيين الدكتور عزنان حسن كعضو في هيئة الرقابة الشرعية في ديسمبر ٢٠٢٠، وتم التصديق عليه في اجتماع الجمعية العمومية السنوي في ٢٨ مارس ٢٠٢١ ، وتم تعيين الشيخ الدكتور/ علي بن سليمان الجهضمي في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٢١. وتستمر عضوية جميع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لمدة فترتين (٢) كحد أقصى.

مهام ومسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية:

- تقوم هيئة الرقابة الشرعية بتقديم المشورة لمجلس الإدارة والإدارة بشأن المسائل الشرعية في الأعمال اليومية للبنك.

- للوفاء بأدواره ومسؤولياته في التعاملات اليومية في البنك ، تعتمد هيئة الرقابة الشرعية على دائرة الرقابة الشرعية ووظائفها مثل المراجع الشرعي الداخلي (ISR) ، وحدة الهيكلية الشرعية والامتثال (SSCU) ، وحدة التدقيق الشرعي (SAU) و ٣ وظائف أخرى وهي وحدة التدريب على الشرعية (STU) ، وحدة إدارة المخاطر الشرعية (SRCU) والإدارة العامة للشرعية (SGA). تتلقى الهيئة الرقابة الشرعية التقارير من SAU بشكل دوري ويستخدمها في تقييمه واتخاذ قراراته.

- مراجعة واعتماد جميع السياسات والإجراءات ، وبرامج المنتجات ، والعمليات ، والأنظمة ، والعقود ، والاتفاقيات سواء تم الحصول عليها داخليا أو خارجيا للتأكد من توافقها مع الشرعية الإسلامية ليتم التصديق عليها من قبل مجلس الإدارة.

- مراجعة وثائق برنامج المنتج والموافقة عليها (بما في ذلك ميزات المنتج والشروط والأحكام والعقود الإسلامية الأساسية والتسويق اليومي للمنتج والضمانات والوثائق القانونية الأخرى وما إلى ذلك).

- إجراء الفحوصات الشرعية بعد الموافقة على المنتج لضمان تنفيذ الإرشادات ذات الصلة على النحو المعتمد من قبل هيئة الرقابة الشرعية.

- مراجعة واعتماد العمل الذي تقوم به جميع الوظائف داخل دائرة المجتمع المدني.

- توجيه الأطراف ذات الصلة من خارج البنك حيث يكون للبنك أي علاقة معهم بشأن المسائل الشرعية (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر / مع الفاحص التنظيمي الخارجي والمستشار القانوني والمراجع الخارجي).

- تقديم رأي / حكم / فتوى شرعية مكتوبة حول المسائل التي يتم لفت انتباهه إليها من قبل إدارة المرخص له من خلال نظام أمن المعلومات أو يمكن أيضاً أن يتم نقل هذه المبادرة من قبل هيئة الرقابة الشرعية نفسها مباشرة إلى مكتب الرئيس التنفيذي.

- تقديم تقرير إلى مجلس الإدارة حول التوافق مع الشرعية الإسلامية للبنك ويتم نشره كجزء من التقرير السنوي للبنك.

- تحدد هيئة الرقابة الشرعية العناصر الرئيسية المطلوب تقييمها أثناء مراجعة المنتجات الجديدة والموافقة عليها. يجب استخدام هذه العناصر الرئيسية كإرشادات عامة من قبل ISR أثناء مراجعة جميع المنتجات والخدمات الجديدة ، قبل تقديم مستند المنتج / الخدمة إلى هيئة الرقابة الشرعية. يجب أن تتضمن هذه الإرشادات ، على الأقل، الميزات الرئيسية للمنتج ، والعمليات ، والهيكل ، والتوثيق (بما في ذلك العقود القانونية) ، واعتبارات المخاطر والامتثال ، والتسويق، والضمانات، وغيرها من التفاصيل الضرورية المطلوبة لضمان الفهم الصحيح للأعمال. يتعين على هيئة الرقابة الشرعية تقديم المشورة بشأن الامتثال الشرعي للمنتج / الخدمة المقترحة مدعومة بالأدبيات الفقهية ذات الصلة والأدلة والمنطق. يتم توثيق هذه العناصر الرئيسية / الإرشادات العامة في شكل وثيقة برنامج المنتج (PPD).

- يخصص أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الوقت والجهد المناسبين لفهم القضايا قيد النظر بشكل كامل. لا يتعرضون في جميع الأوقات للخطر في كل مرة لأداء عملياتهم الصارمة لأحكام الشرعية بسبب الضغوط التجارية أو التجارية.

- تقوم هيئة الرقابة الشرعية بتوثيق أحكام الشرعية (الفتاوى) والمبادئ التوجيهية ، والتي يجب الحفاظ عليها مركزياً من قبل دائرة الرقابة الشرعية للرجوع إليها ونشرها وتنفيذها داخل البنك من قبل ISR و / أو أي من مندوبي ISR.

- كما تنشر هيئة الرقابة الشرعية كملحق لتقريرها السنوي عن التوافق مع الشرعية حول جميع الفتاوى الصادرة خلال العام ، إلى جانب قواعدها (الأدلة الدينية).

أدناه جدول حضور أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للاجتماعات المنعقدة خلال العام ٢٠٢٤:

اسم العضو	المنصب	٢٠٢٤/١/٢٥	٢٠٢٤/٤/٢٧	٢٠٢٤/٨/٠٤	٢٠٢٤/١٢/٠٣
الدكتور ماجد الكندي	الرئيس	✓	✓	✓	✓
الدكتور عزنان حسن	نائب الرئيس	✓	✓	✓	✓
الشيخ/ الدكتور علي الجهضمي	عضو	✓	✓	✓	✓

جدول حضور أعضاء اللجنة التنفيذية المنبثقة عن هيئة الرقابة الشرعية خلال العام ٢٠٢٤:

اللجنة التنفيذية الشرعية	
اسم العضو	عدد الاجتماعات
الشيخ الدكتور ماجد الكندي	٦
الشيخ علي الجهضمي	٦
إجمالي عدد الاجتماعات التي عقدت خلال العام	٦

استلمت هيئة الرقابة الشرعية مبلغ ٥٨,٨٠٠ ريال عماني كرسوم جلسة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ، والتي تضمنت اللجنة الفرعية لهيئة الرقابة الشرعية.

بيان المبالغ المدفوعة لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية واللجنة التنفيذية الشرعية خلال العام ٢٠٢٤:

الرقم	العضو	إجمالي المدفوع لكل عضو
١	الدكتور عزنان حسن	ر.ع ١٨,٠٠٠
٢	الدكتور علي الجهضمي	ر.ع ٢٠,٤٠٠
٣	الدكتور ماجد الكندي	ر.ع ٢٠,٤٠٠
إجمالي المدفوعات		ر.ع ٥٨,٨٠٠

لا يوجد لدى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية أي تسهيلات تمويلية أو وديعة استثمارية لدى البنك.

هيئة الرقابة الشرعية:

الدكتور ماجد بن محمد بن سالم الكندي (رئيس الهيئة)

انضم الدكتور ماجد الكندي إلى هيئة الرقابة الشرعية لبنك نزوى في مارس ٢٠٢٢. ويشغل حالياً منصب رئيس هيئة الرقابة الشرعية في البنك.

الدكتور ماجد الكندي هو أحد رواد الصيرفة والتمويل الإسلامي بين علماء الشريعة المحلين في سلطنة عمان. وهو ذو خبرة واسعة في الخدمات المصرفية الإسلامية وكان عضواً في الهيئة الشرعية في نافذة ميثاق الإسلامي. يعمل الدكتور ماجد أميناً عاماً لهيئة الفتوى العمانية وأستاذاً مساعداً في جامعة السلطان قابوس. كما عمل قاضياً مساعداً في وزارة العدل، وباحثاً في هيئة الفتوى العمانية.

حصل الدكتور ماجد على درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي من الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا (٢٠١٢) ودكتوراه أخرى في الاقتصاد والصيرفة الإسلامية من جامعة اليرموك - الأردن (٢٠١٤). وهو أول مؤلف عماني عن التمويل الإسلامي وكثيراً ما يشاهد في المنتديات الإسلامية. وقدم العديد من الأوراق والدراسات حول الرقابة الشرعية في مؤسسات التمويل الإسلامية.

الدكتور عزنان حسن (نائب رئيس الهيئة)

انضم الدكتور عزنان إلى الهيئة الرقابة الشرعية في بنك نزوى في ديسمبر ٢٠٢٠م نائب رئيس هيئة الرقابة الشرعية. وهو أستاذ مساعد في الشريعة في معهد الصيرفة الإسلامية والتمويل (IUM) ، (IIBF). يشغل الدكتور حالياً منصب رئيس جمعية المستشارين الشرعيين في التمويل الإسلامي (ASAS) وهو أيضاً نائب رئيس المجلس الاستشاري الشرعي وهيئة الأوراق المالية ونائب رئيس اللجنة الاستشارية الشرعية وصندوق ادخار الموظفين (EPF). كما أنه عضو في المجلس الاستشاري الشرعي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين والهيئة العليا للشريعة ، لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي . كما أنه عضو في مجلس إدارة Maybank Islamic Berhad

حصل الدكتور عزنان حسن على درجته الأولى في الشريعة من جامعة الأزهر (١٩٩٤). ثم أكمل بنجاح درجة الماجستير في الشريعة من جامعة القاهرة بامتياز (١٩٩٨) وتمت الترقية بنشر أطروحته. ثم حصل على الدكتوراه من جامعة ويلز، لاميتر، المملكة المتحدة (٢٠٠٣). قام الدكتور عزنان بنشر وإقامة أكثر من خمسين بحثاً وقدم أكثر من مئة عرضاً تقديمياً.

الدكتور علي بن سليمان الجهضمي (عضو)

حصل على بكالوريوس في الفقه والدعوة من كلية العلوم الشرعية في سلطنة عمان ، ثم ماجستير في الاقتصاد والصيرفة الإسلامية من جامعة اليرموك في الأردن. يعمل حالياً باحثاً لدرجة الدكتوراه في قسم الفقه وأصوله في كلية علوم الوحي والعلوم الإنسانية بالجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا. حصل على بعض الدورات والخبرات في مجال الصيرفة الإسلامية ، مثل شهادة الصيرفة الإسلامية المعتمدة من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في الأردن ، وشهادة التدقيق الشرعي المهني في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

عمل كباحث فتوى في قسم الفتوى بمكتب المفتي العام للسلطنة منذ عام ٢٠٠٧، ومحاضر زائر بكلية العلوم الشرعية في مراحل الدبلوم والبكالوريوس والماجستير في عدد من الموضوعات منها: فقه المعاملات المالية، فقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، أحاديث الآداب ، والفقه العائلي مقارنة بقانون الأحوال الشخصية.

وشارك الشيخ علي كعضو في لجنة الصياغة والوصف في ندوة حول تطوير الفقه الذي نظّمته وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في عدد من دوراتها ، وعضو لجنة مراجعة واعتماد الكتب والمطبوعات بإدارة البحوث والدراسات بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

فريق الإدارة

الفاضل/ خالد جمال عبد الكريم الكايد، الرئيس التنفيذي

الفاضل/ خالد الكايد هو الرئيس التنفيذي لبنك نزوى، وهو من ذوي الخبرة في القطاع المالي ولديه أكثر من ٣٠ عامًا في مسيرته. وشغل الفاضل/ خالد الكايد منصب الرئيس المالي للبنك قبل توليه المسؤولية الحالية. بصفته الرئيس التنفيذي، فهو مسؤول عن قيادة نمو أعمال البنك واستراتيجياته بشكل عام.

ويحمل الفاضل/ خالد درجة الماجستير في المحاسبة الدولية والمالية من جامعة ليفربول البريطانية. وهو محاسب إداري معتمد (CMA)، ومدرّب معتمد في الاستراتيجية والتحليل التنافسي (CSCA) من معهد المحاسبين الإداريين، ومدير مالي معتمد (CFM) من كلية كولومبيا للأعمال. كما يحمل شهادات معهد المحاسبين الإداريين المعتمدين (ACMA) والمحاسب الإداري العالمي المعتمد (CGMA).

قبل انضمامه إلى البنك، شغل العديد من المناصب في مجموعة من المؤسسات المالية التي تحظى باحترام كبير بما في ذلك نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول المالي في بنك الأردن دبي الإسلامي والمسؤول المالي في بنك ستاندرد تشارترد الأردن والمدير المالي في وحدة الخدمات المصرفية الخارجية لبنك الأردن الوطني قبرص.

الفاضل/ ناصر سعيد المكي، مدير عام التدقيق الداخلي،

الفاضل/ ناصر المكي رئيس تنفيذي للتدقيق وهو متمرّس يتمتع بخبرة تقرب من ثلاثة عقود في القطاع المصرفي في جميع أنحاء أوروبا والشرق الأوسط. يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كمبريا، ويملك خبرة متعددة الأوجه في إدارة مخاطر المؤسسات وتحليل الائتمان والكشف عن الاحتيال وإدارة البطاقات. وهو معروف بفتنته الاستراتيجية، ويتفوق في التعامل مع البيانات المالية المعقدة في مختلف المؤسسات المالية. وفي بنك نزوى، يقوم على ثقافة المساءلة والسلوك الأخلاقي مع قيادة الابتكار الرقمي في ممارسات التدقيق، وأطر الرقابة. وتلعب جهوده دورًا فعالًا في تعزيز الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتعزيز ريادة المؤسسة في المنطقة.

قبل انضمامه إلى بنك نزوى، عمل في بنوك محلية ودولية شهيرة في سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية. خلال مسيرته المهنية، تقلد العديد من المناصب الإدارية في مجال التدقيق، في الوقت الذي تمكن من تطوير والحفاظ على علاقات عمل قوية على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي، وتعزيز الإدارة القوية للمخاطر ورفع مستوى التدقيق. وشغل الفاضل/ ناصر المكي منصب نائب رئيس قسم التدقيق في أحد البنوك الإسلامية الرائدة في المملكة العربية السعودية. وهو حاصل على درجة الماجستير في القيادة والاستدامة من جامعة كمبريا بالمملكة المتحدة. وقد تخرج أيضًا من برنامج CxO العالمي للتنفيذ وكبار المسؤولين من جامعة وارثون.

الفاضل/ مجاهد سعيد الزدجالي، مدير عام تقنية المعلومات والعمليات،

مجاهد هو قائد استراتيجي وحاسم وموجه نحو النتائج مع أكثر من ٢٠ عامًا من الخبرة المهنية مع معرفة متعمقة في التحول الرقمي والابتكار. يقود مشروع التحول الرقمي والابتكار كجزء من مبادرة البنوك الإستراتيجية طويلة المدى لتقديم رؤية بنك نزوى ليصبح «البنك الرقمي المفضل» للمواطنين العمانيين.

تخرج مجاهد الزدجالي من برنامج الرؤساء التنفيذيين الوطنيين ٢ - ٢٠١٦ الذي تم تطويره تحت رعاية ديوان البلاط السلطاني وقدمه المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD). حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لوتون بالمملكة المتحدة. تتضمن أوراق الاعتماد الأخرى برنامج الإدارة العامة من كلية هارفارد للأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية ودبلوم في القيادة والإدارة من معهد القيادة والإدارة بالمملكة المتحدة.

الفاضل/ محمد فدا حسين - مدير عام، رئيس إدارة المخاطر،

لديه خبرة تمتد لأكثر من ٢٨ عامًا من الخبرة في القطاع المصرفي، و١٥ سنة في مجال إدارة المخاطر. وهو مسؤول عن الإشراف على إدارة المخاطر في البنك، ويوفر الإشراف والتوجيه المستقل لإدارة المخاطر وضمان الامتثال بما في ذلك تطوير وتنفيذ إطار إدارة المخاطر، واستراتيجيات التخفيف من المخاطر، وتطوير وإبلاغ سياسات إدارة المخاطر، وقابلية تحمل المخاطر وحدودها، وإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة في مجالات تشمل استراتيجيات تقليل المخاطر الحرجة للمؤسسة، وتطوير سياسات إدارة المخاطر وعملية الاتصال الخاصة بها، وإدارة المخاطر المؤسسية. وهو عضو في لجان الإدارة العليا للبنك. وهو أيضًا عضو في منتدى رؤساء إدارة المخاطر في جمعية البنوك العمانية.

الفاضل/ محمد الغساني، نائب مدير عام - المعاملات المصرفية للأفراد

يتولى الفاضل/ الغساني مسؤولية قيادة الخدمات المصرفية للأفراد في البنك. ومع خلفية غنية تمتد لأكثر من ٢٥ عامًا في القطاع المصرفي والمالي، بدأ الغساني مسيرته المهنية في بنك مسقط، و لعب دورًا محوريًا في إطلاق ميثاق للصيرفة الإسلامية، أول نافذة للخدمات المصرفية الإسلامية في السلطنة. وفي وقت لاحق، أصبح جزءًا من بنك العز الإسلامي، حيث ساهم كعضو حيوي في الفريق التأسيسي المكلف بتشكيل بداية البنك.

وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيدفوردشير، وهو متخصص معتمد في التمويل الإسلامي.

الفاضل/ سالم بن راشد بن علي المحاربي المسؤول المالي،

لديه ٢٩ عامًا من الخبرة المصرفية المتنوعة تتراوح بين البنوك المحلية والدولية. وهو محاسب إسلامي معتمد، وفني محاسبة معتمد من جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في المملكة المتحدة، ويحمل شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة بيدفوردشير، المملكة المتحدة، وماجستير في إدارة الأعمال المالية من جامعة إدنبرة ناير بالمملكة المتحدة. حصل مؤخرًا على شهادة قيادة في التمويل الإسلامي من معهد متخصص من المملكة المتحدة بامتياز. يمتلك خبرة في جميع المعايير المالية المطبقة في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمعايير الدولية للمحاسبة، والمعايير الدولية للتقارير المالية، والتشريعات المحلية. لديه خبرة متنوعة في مجال التقارير المالية، المحاسبة المالية، المحاسبة الإدارية، الضوابط الداخلية، تخطيط الأعمال وإدارة الأداء.

الفاضل/ محمد إقبال البلوشي، مساعد مدير عام للعمليات،

يتمتع محمد إقبال البلوشي بخبرة واسعة في مجال الخدمات المصرفية لأكثر من ٣٥ عامًا. لديه عقود زمنية من المعرفة المصرفية مع سجل حافل من الخبرة في الإدارة الواسعة والعمليات المصرفية ووظائف الدعم. تشمل مسيرته المهنية أدوارًا بارزة في مؤسسات مثل بنك ظفار (مساعد المدير العام - خدمات الدعم)، وميسرة للخدمات المصرفية

الإسلامية (مساعد المدير العام - الخدمات المؤسسية) وبنك قطر الوطني (نائب الرئيس الأول - العمليات).

حصل محمد على ماجستير إدارة الأعمال (MBA) في الإدارة العامة من جامعة ويلز، معهد كارديف، المملكة المتحدة، كما أنه خريج كلية داردن للأعمال بجامعة فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية في برنامج تنمية القيادة. انضم إلى بنك نزوى في ٣ نوفمبر ٢٠٢٤ كمساعد مدير عام - العمليات بهدف رفع عمليات البنك إلى مستوى متقدم بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية الشاملة للبنك.

الفاضل/ سيف الرواحي، مساعد المدير العام ورئيس مجموعة الخدمات المصرفية للشركات بالوكالة

يعد سيف الرواحي من المحترفين المخضرمين في مجال الخدمات المصرفية ولديه سنوات من الخبرة في هذا المجال. انضم إلى بنك نزوى في عام ٢٠١٤ ولعب دورًا محوريًا في دفع النمو الاستراتيجي والابتكار داخل المؤسسة من خلال مسيرته المهنية التي امتدت لعقود من الزمان، وقد طور سيف فهمًا عميقًا للأعمال المصرفية والاستثمار والاستراتيجية المالية. قبل انضمامه إلى بنك نزوى، شغل مناصب قيادية مهمة في مؤسسات مالية بارزة، بما في ذلك بنك مسقط ورأس المال للاستثمار، حيث ساهم في المبادرات التحولية والتميز التشغيلي.

ملتزمًا بالتطوير المهني المستمر، أكمل سيف العديد من الدورات القيادية المتقدمة، بما في ذلك برنامج القيادة في التمويل الإسلامي المرموق من كامبريدج. تؤكد مشاركته في هذه البرامج على تفانيه في دمج ممارسات القيادة المعاصرة مع مبادئ التمويل الإسلامي، مما يضعه كقائد متقدم في هذا القطاع.

الفاضلة/ هيفاء بنت عبدالحلي اللواتي، مساعدة مدير عام - رئيسة دائرة الموارد البشرية،

لديها خبرة عملية واسعة، عملت سابقًا في العديد من المؤسسات المرموقة مثل شركة تنمية نفط عمان وأوكسيدنتال عمان. وتحمل الفاضلة هيفاء شهادة ماجستير في إدارة الأعمال، ودرجة البكالوريوس، إضافة إلى مجموعة من شهادات المحاسبة المهنية. كما عملت سابقًا في هيوستن بالولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام ٢٠٢٣، أكملت شهادة CXO (شهادة كبير مسؤولي الخبرة) من جامعة وارتن. شغلت هيفاء العديد من المناصب الهامة بما في ذلك أمين مجلس إدارة مجلس حقوق الإنسان، وعضو لجنة

الموارد البشرية في جمعية المصارف العمانية. انضمت إلى بنك نزوى في مرحلة التأسيس وساهمت بشكل فاعل في تأسيس قسم الموارد البشرية. وتبرز كفاءتها في عدة مجالات تشمل كلا من الموارد البشرية والتعويضات والمزايا والموظفين والتخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية وهي مسؤولة حاليًا عن دعم ومواءمة أهداف الموارد البشرية مع الرؤية العامة للبنك، وتنفيذ مبادرات تغيير توجه الموارد البشرية لدعم استراتيجية العمل والتحسينات المستمرة في إدارة الموارد البشرية لتحقيق الأهداف التنظيمية.

الفاضل/ محمد بن حمد الهاشمي، مساعد مدير عام - رئيس إدارة الالتزام

يتمتع الفاضل/ الهاشمي بخبرة واسعة في مجال الأعمال المصرفية، قضى جزء كبير منها في البنك المركزي العماني. وهو سكرتير لجنة الحوكمة والمخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، هو عضو في لجنة الالتزام بجمعية المصارف العمانية (OBA) ويرأس فريق

عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنوك العمانية، والذي يلعب دورًا محوريًا في الإعداد للتقييم المتبادل لمجموعة العمل المالي (FATF) في سلطنة عمان. ويحمل الفاضل/ محمد درجة الماجستير في الإدارة المالية من جامعة مانشستر البريطانية، ودرجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة السلطان قابوس.

وهو معتمد في الحوكمة والمخاطر والامتثال من قبل الجمعية الدولية للامتثال بالمملكة المتحدة، وقد أكمل العديد من البرامج المهنية في مؤسسات دولية بما في ذلك المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع (FDIC) من الولايات المتحدة الأمريكية. وحصل على شهادة القيادة من Cambridge Institutional Financial Advisory، المملكة المتحدة، وتم تكريمه كأحد أفضل المندوبين أداءً. و يواصل الفاضل/ محمد مسيرته العلمية حيث يستكمل دراسته للحصول على درجة الدكتوراة في إدارة الأعمال من جامعة ليفربول، المملكة المتحدة.

الفاضل/ طارق محمد عثمان، رئيس الدائرة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة

وهو مخضرم في المجال القانوني ولديه ٤٠ عامًا من الخبرة في العمل مع مؤسسات مالية مرموقة في المنطقة. إلا أن خبرته الرئيسية هي مع بنك دبي الإسلامي - الإمارات العربية المتحدة حيث عمل كمستشار قانوني ومحامي لمدة ١٢ عامًا من مسيرته الناجحة. كما أنه عمل في شركة مشهورة للأوراق المالية وخدمات الاستثمار المصرفية لمدة ١٤ عامًا كمستشار قانوني وسكرتير مجلس الإدارة. وهو حاصل على درجة الماجستير في القانون التجاري.

الدكتور/منصور الفضاة ، رئيس الإدارة الشرعية،

لديه أكثر من ٢٤ عامًا من الخبرة في التدقيق المصرفي الإسلامي والشرعي. عمل في البنك الإسلامي الأردني بصفته أمين هيئة الرقابة الشرعية ومدير التدقيق الشرعي، كما عمل في بنك الإنماء السعودي كمدير عام مساعد للمجموعة الشرعية بالإضافة إلى مدير قسم التدقيق في السياسات والإجراءات الشرعية. الدكتور منصور حاصل على درجة الدكتوراه في الأعمال المصرفية الإسلامية والاقتصاد من جامعة اليرموك في الأردن. بالإضافة إلى ذلك، حصل على دبلوم مهني في المحاسبة والمراجعة من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن. وهو أيضًا مصرفي إسلامي معتمد وأخصائي إسلامي معتمد في التدقيق الشرعي ومستشار معتمد لريادة الأعمال، ومقيم ومدقق جودة داخلي معتمد وخبير معتمد في إدارة العقود والتعاقد والعلاقات. وهو أيضًا مصرفي إسلامي معتمد (CIB)، وأخصائي إسلامي معتمد في تدقيق الشريعة (CISSA)، ومستشار معتمد لريادة الأعمال، ومقيم ومدقق جودة داخلي معتمد وخبير معتمد في إدارة العقود والتعاقد والعلاقات.

كما حصل الدكتور منصور على شهادة مدرب مدربين من منتدى الاقتصاد الإسلامي بجامعة الكويت، ويعمل محاضرًا في منتدى الاقتصاد الإسلامي بجامعة الكويت، حيث يلقي محاضرات حول مواضيع مختلفة في مجال الصيرفة الإسلامية، كما أنه مدرب في برنامج بناء القدرات الذي تنظمه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الفاضل/ أحمد الوائلي ، رئيس دائرة الإتصال المؤسسي

يتمتع الفاضل/ أحمد الوائلي بخبرة مهنية رائعة تمتد لـ ١٣ عامًا في مجال التسويق والاتصالات المؤسسية. وهو حاصل على درجة البكالوريوس المتميزة في الاتصال الجماهيري (Mass Communication) من جامعة السلطان قابوس. ويرز التزامه بالتميز ومن خلال أدواره المحورية في

وكالات الإعلان والعلاقات العامة الدولية والمحلية الرائدة مثل ، ولعب دورا فعالا في قيادة وكالات الصحافة كوكالة Four Communications ووكالة TBWA ZEENAH.

ويشغل حاليا منصب رئيس دائرة التسويق والاتصال المؤسسي والاستدامة في بنك نزوى. وفي طوال رحلته العملية، أظهر أحمد فهما عميقا لديناميكيات السوق، وقد حفزت فطنته الاستراتيجية وتفانيه في تحقيق الاستدامة على التغيير الإيجابي والنتائج الملموسة. وإن التزام أحمد الذي يتصف بالتميز والتنقل الماهر في مجال التسويق والاتصالات المؤسسية يؤكد مكانته كمحترف متميز قادر على تقديم قيمة استثنائية في مختلف القدرات.

وهو معتمد أيضا الشخصية المصرفية الإسلامية (CIB)، وشهادة أخصائي الإسلامية الشريعة المراجعة (السيسا)، وشهادة الريادة مستشار معتمد الداخلية مقيم الجودة والمراجع وخير معتمد في إدارة العقود والتعاقدية، والعلاقات.

الأطراف ذات العلاقة

إن التفاصيل لحركات الأطراف ذات العلاقة قد تم إيضاحها من خلال القوائم المالية .

مراجعة الرقابة الداخلية

إن مجلس الإدارة يعطي أهمية كبيرة للحفاظ على بيئة رقابية قوية وقام مجلس الإدارة بتغطية جميع الضوابط بما في ذلك المالية و التشغيلية و الالتزام و إدارة المخاطر.

أنشأ مجلس الإدارة هيكل للإدارة يوضح الأدوار و المسؤوليات والإبلاغ ووافق على هذه السياسات.

تم إعداد البيانات المالية باستخدام سياسات محاسبية تُطبق باستمرار، وقد وضعت الإجراءات التنفيذية والضوابط لتسهيل المعالجة الكاملة والدقيقة في الوقت المناسب للمعاملات و الحفاظ على الموجودات من خلال السياسات و الإجراءات وتعليمات الأداء والتعاميم الأخرى.

مراقبو الحسابات – PwC

PwC هي مجموعة شركات تضم أكثر من ٣٧٠,٣٩٣ موظفًا يعملون من ١٤٩ دولة في ٦٥٦ مدينة حول العالم، مما يجعلنا أكبر مزود للخدمات المهنية في العالم. نحن ملتزمون بتقديم خدمات عالية الجودة في مجال التدقيق والضرائب والاستشارات (والتي تشمل ممارسات الاستشارات والصفقات والاستراتيجيات) والخدمات الداخلية للشركة. وبذلك نساعد في بناء الثقة في المجتمع وتمكين عملائنا من تحقيق أقصى استفادة من الفرص وحل مشاكل الأعمال المهمة.

تعمل PwC في منطقة الشرق الأوسط منذ أكثر من ٤٠ عامًا. وتوظف شبكتنا في الشرق الأوسط ما يقرب من ١٢٠٠ شخص بما في ذلك أكثر من ٤٩٩ شريكًا و ٧٦٦ مديرًا يعملون من ٣٠ مكتبًا (في ٢٢ موقعًا) عبر ١٢ دولة هي البحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وسلطنة عمان والأراضي الفلسطينية وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة و ٤١٪ من القوى العاملة لدينا في الشرق الأوسط من الإناث. نحن إحدى أسرع الشركات نموًا على مستوى العالم وأكبر شركة خدمات مهنية في الشرق الأوسط (www.pwc.com/me).

و تم الاعتراف بنا كأحد المزودين الرائدة لخدمات الاستشارات التجارية عالية الجودة في سلطنة عمان. ولدينا أعمال وانشطة محلية في عمان منذ عام ١٩٧١ ولدينا الآن ٩ شركاء، واحد منهم عمانبي و ٥ مديرين وحوالي ١٤٤ عضوًا من الموظفين يعملون من مكتبنا في مسقط.

تشير PwC إلى مجموعة PwC و/أو واحدة أو أكثر من الشركات الأعضاء فيها، وكل منها كيان قانوني منفصل. يُرجى زيارة www.pwc.com/structure لمزيد من التفاصيل.

بلغت أتعاب PwC مبلغ وقدره ٧٠,٥٦٠ ر.ع استثناء ضريبة القيمة المضافة ، مقابل الخدمات المهنية المقدمة للبنك لعام ٢٠٢٤م.

التفاصيل	المبلغ
أتعاب التدقيق المالي للعام ٢٠٢٤ م	ر. ع ٦٩,١٨٢
أتعاب إعداد و تقديم الإقرار الضريبي	ر. ع ١,٣٧٨
المجموع	ر. ع ٧٠,٥٦٠

إقرار:

للعام موضوع المراجعة، أجرى مجلس الإدارة مراجعة لكفاءة سياسات و إجراءات الرقابة الداخلية بالبنك، و إنه مقتنع بأن الرقابة الداخلية في البنك فعالة و إن هناك إجراءات ملائمة يتم تطبيقها لتنفيذ متطلبات الميثاق. ويؤكد مجلس الإدارة عدم وجود أية قضايا جوهرية تؤثر على إستمرارية البنك ومقدرته على مواصلة عملياته خلال العام المالي القادم.

التقرير الإداري
والتحليلي
لنشاط البنك



الفاضل / خالد جمال عبدالكريم الكايد
الرئيس التنفيذي

الاقتصاد الوطني ومشهد الأعمال

تميز المشهد الاقتصادي في عُمان في عام ٢٠٢٤ بالالتزام الاستراتيجي بالتنوع والنمو المستدام، بما يتماشى بشكل وثيق مع رؤية عُمان ٢٠٤٠. وقد نفذت الحكومة إصلاحات مالية كبيرة نجحت في تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة، مما أدى إلى تحقيق فوائض مالية. ويهدف هذا التركيز المستمر على خفض الدين العام إلى ٢٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٧، وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي للبلاد وقدرتها على الصمود في مواجهة التحديات الاقتصادية.

تزداد بيئة الأعمال في عُمان مرونة وقوة، مدعومة بأسعار النفط القوية التي توفر حاجزاً ضد الصدمات الخارجية. وتواصل الحكومة إعطاء الأولوية للمبادرات التي تعزز القطاعات غير النفطية، وتعزيز الابتكار، وتجذب الاستثمار الأجنبي. وتشكل هذه الجهود مكونات أساسية لرؤية عُمان ٢٠٤٠، التي تسعى إلى تنويع الاقتصاد والحد من الاعتماد على عائدات النفط. حيث أنه من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٢٪ سنوياً، مدفوعاً بإنتاج النفط وقطاع غير نفطي قوي، الأمر الذي من شأنه أن يضع عُمان كلاعب تنافسي وحقيقي في المنطقة.

وعلاوة على ذلك، فقد شهد الإطار التنظيمي تطوراً ملحوظاً وذلك بهدف دعم ريادة الأعمال وتعزيز سهولة ممارسة الأعمال التجارية. وقد أسفرت المبادرات الرامية إلى تحسين الحوكمة في الشركات المملوكة للدولة عن زيادة الربحية وخفض الالتزامات، مما ساهم بشكل أكبر في بيئة اقتصادية مستقرة. وتعتبر هذه التغييرات ضرورية لإنشاء نظام بيئي نابض بالحياة للأعمال يتماشى مع أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠، التي تؤكد على التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وقد جاءت الترقية التي أصدرتها ستاندرد آند بورز في تصنيفها لسلطنة عمان إلى الدرجة الاستثمارية (BBB- مع نظرة مستقرة) لتؤكد على فعالية الإصلاحات الاقتصادية في البلاد والإدارة المالية الحكيمة. وقد ساهمت المبادرات الرئيسية، مثل تعزيز الحوكمة في الشركات المملوكة للدولة وتحقيق فوائض مالية ثابتة، في تحقيق استقرار مالي أكبر وخفض الدين العام. وقد عززت هذه التطورات الإيجابية ثقة المستثمرين وخلق بيئة أكثر ملائمة للنمو الاقتصادي، ووضعت عمان كوجهة جذابة للاستثمار الأجنبي وتماشيا مع أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠.

نظرة عامة على القطاع المصرفي

حافظ القطاع المصرفي في عُمان على نموه المطرد ومرونته خلال عام ٢٠٢٤ مدعوماً باحتياطات رأس مال قوية، وانخفاض قيمة الأصول المتعثرة، والإدارة الدقيقة لمخاطر الائتمان. ويعود الفضل في ذلك إلى البنك المركزي العماني الذي يقوم بدور مهم في دفع عجلة التحول الرقمي وتعزيز المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مما ساعد في استقرار القطاع.

كما شهد قطاع الصيرفة الإسلامية نمواً مطرداً حيث وصل إجمالي قيمة أصول الصيرفة الإسلامية ٨,٦ مليار ريال عماني في ديسمبر ٢٠٢٤م، بنسبة ١٩,٢٪ من إجمالي أصول القطاع المصرفي في عُمان. وانطلاقاً من دوره الفاعل والأساسي في القطاع، يواصل بنك نزوى ريادته للسوق من خلال تحقيق نمو بمعدل عشري في التمويل والودائع معززاً بذلك حصته في السوق.

وبلغ إجمالي التمويلات التي قدمتها المؤسسات المصرفية الإسلامية ٧ مليارات ريال عماني بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، بزيادة قدرها ١٤,٢٪ مقارنة بالعام السابق. كما ارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك والنوافذ الإسلامية بنسبة ٢١,٣٪ ليصل إلى ٦,٧ مليار ريال عماني. وتشير هذه الأرقام إلى تفضيل متزايد للحلول المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والثقة التي يتمتع بها المستهلكون في هذه الخدمات.

يقدم التقرير الإداري والتحليلي نظرة عامة وشاملة حول أداء بنك نزوى خلال السنة المالية من ١ يناير ٢٠٢٤م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م.

ويسلط التقرير الضوء على قطاعات الأعمال الأساسية، ومستجدات الأسواق، والاتفاق والفرص المستقبلية في ظل المشهد الاقتصادي العام، ويبرز مكانتنا الرائدة في قطاع الصيرفة الإسلامية في عُمان.

تقدم ونمو مستمر

منذ بداية إنشاء البنك، ونحن نعمل بلا كلل لتقوية عملياتنا وتوسيع خدماتنا وتعزيز تجربة عملائنا. ونتيجة لذلك، أصبحنا الآن في وضع جيد للارتفاع بأعمالنا إلى المستوى القادم.

يسعدنا أن نعلن أن بنك نزوى قد حقق هذا العام إنجازات محورية، بما في ذلك تحقيق أرباح تشغيلية قوية والإعلان عن معدل توزيع أرباح ملحوظ لمساهميننا. ويؤكد هذا الإنجاز التزامنا الراسخ بالمتانة المالية وقيمة المساهمين. كما ساهم طرحنا للمنتجات والخدمات المبتكرة، إلى جانب توسيع شبكة فروعنا والتحسينات الرقمية، في تعزيز رضا العملاء وولائهم وقوة علامتنا التجارية بشكل كبير.

حقق بنك نزوى تقدماً ملحوظاً في عام ٢٠٢٤، من خلال تحقيقه لأولوياته الاستراتيجية وتقديم نتائج مالية جيدة للمساهمين. وقد أظهرت عملياتنا المصرفية الأساسية نمواً ملحوظاً، مما أدى إلى تحقيق صافي ربح قياسي بلغ ١٨,١ مليون ريال عماني، بزيادة قدرها ٦٪ مقارنة بـ ١٧ مليون ريال عماني في العام السابق. وتعكس المؤشرات المالية نمواً بارزاً، حيث ارتفعت إجمالي الأصول بنسبة ١٧٪ لتبلغ ١,٨٨ مليار ريال عماني، وزادت محفظة التمويل بنسبة ١٥٪ لتصل إلى ١,٥٨ مليار ريال عماني، ونمو وودائع العملاء بنسبة ٢٤٪ لتصل إلى ١,٥٦ مليار ريال عماني، كما ارتفعت حقوق المساهمين بنسبة ٤٪ لتبلغ ٢٦٣ مليون ريال عماني.

ويعزز الأداء المالي الجيد الذي تحقق خلال العام المنصرم إلى تنفيذ أهدافنا الاستراتيجية لعام ٢٠٢٥ ورؤيتنا المستقبلية، وزيادة الوعي بمرابا الصيرفة الإسلامية بين الأفراد والشركات على حد سواء، وهي المسؤولية التي أخذها بنك نزوى على عاتقه لمواصلة الريادة.

وحيث أن بنك نزوى أكبر وأسرع بنك إسلامي متكامل توسعاً في السلطنة، فإننا في وضع جيد للعب دور محوري في دعم الانتعاش الاقتصادي في السلطنة. يبدأ هذا من خلال توفير الدعم المناسب لعملائنا ومجتمعنا لتلبية مختلف احتياجاتهم المصرفية المتنوعة. كما تتمحور استراتيجيتنا حول العملاء، وتركز على المشاركة الرقمية والتميز التشغيلي لقيادة النمو في جميع القطاعات المصرفية. ومن خلال الحفاظ على ميزانية عمومية قوية، نهدف إلى خدمة عملائنا بشكل فعال، وتحقيق أهداف العمل، وضمان تحقيق عوائد مستدامة لمساهميننا.

وعلى مدار العام، حدد بنك نزوى الفرص الرئيسية للتطوير في قطاع الصيرفة الإسلامية في سلطنة عمان، وقمنا بإعداد خطط استراتيجية للتعامل مع هذه المجالات. حيث عملت جهودنا المستمرة على تعزيز مكانتنا الريادية، مما يؤكد تفانينا في تقديم خدمات عالية الجودة وجديرة بالثقة.

كما يلتزم بنك نزوى بتعزيز الربحية المستدامة من خلال الإدارة الفعالة للنفقات، والتخصيص الحكيم لرأس المال، والقرارات الائتمانية الحكيمة. حيث عملت جهودنا الحثيثة على مر السنين على تعزيز نسبة الكفاءة والعائد على حقوق الملكية والقوة التشغيلية. ومع إطار عمل قوي لإدارة المخاطر ونسبة رأس المال العادي من المستوى الأول التي بلغت ١٣,٧١٪ إلى جانب نسبة تغطية السيولة البالغة ١٦٤,١٢٪، فإننا في وضع مثالي للنمو المستمر وتعزيز عوائد المساهمين.

ومع استمرار بنك نزوى في التطور، فإن تركيزنا على الابتكار وخدمة العملاء والاستدامة يضعنا كشركة رائدة في القطاع المالي، وملزمة بالتميز والنزاهة والتنمية الشاملة للمجتمعات التي نخدمها.

الخدمات المصرفية للأفراد

شهدت الخدمات المصرفية للأفراد في بنك نزوى تطوراً كبيراً يتماشى مع توقعات العملاء المتغيرة من خلال اعتماد واتباع منهج الرقمنة أولاً. وقد ركز هذا التحول على رقمنة المنتجات والخدمات، مما يضمن توفير تجارب مصرفية سلسة وأمنة وفعالة مصممة خصيصاً للعملاء المهتمين بالتكنولوجيا. وقد أدى دمج التقنيات المتطورة إلى تحسين عروض الخدمات، وأكد ريادة البنك في مجال الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ومع وضع العملاء في مقدمة الأولويات، قام البنك بتبسيط العمليات وتقليل أوقات الاستجابة وتعزيز التفاعلات عبر جميع نقاط الاتصال. وعبر توظيف الأبحاث التي أجريت عن تجربة العملاء، يواصل بنك نزوى توفير خدمات سهلة وسريعة الاستجابة، مما يؤدي إلى زيادة ولاء العملاء ورضاهم.

وبهدف تلبية الاحتياجات المالية المتنوعة لعملائه، قام بنك نزوى بتطوير منتجاته بحيث تتجاوز العروض التقليدية. وقد قدم البنك حلولاً تمويلية متخصصة للأفراد أصحاب الثروات لتلبية متطلباتهم اليومية حيث قدم منتجات مصممة لتأمين تكافل السفر والسيارات. ولتعزيز نظام المدفوعات الرقمية، أطلق بنك نزوى بنجاح خدمة محفظة سامسونج على بطاقات الائتمان، مما يوفر للعملاء تجربة معاملات آمنة ومريحة. كما قام البنك أيضاً بتطوير استراتيجية متكاملة للخدمات المصرفية للأفراد تركز على تحسين شرائح العملاء وتجميع المنتجات، وضمان توفير حلول تنافسية ومصممة خصيصاً لإضافة قيمة إلى الحياة المالية للعملاء.

يعد التفاعل مع العملاء محور تركيز رئيسي في بنك نزوى حيث يحرص على التواصل مع عملائه في مختلف القطاعات بشكل متواصل عبر الحملات الترويجية واللقاءات وندوات الخبراء التي يشارك فيها البنك حول التخطيط المالي والخدمات المصرفية الرقمية والتمويل المستدام. وقد عززت المشاركة في فعاليات الصناعة من حضور البنك في السوق كمؤسسة مالية ذات تفكير مستقبلي. كما يضع البنك الاستدامة في أولوياته وهو ما يتجلى من خلال التزامه بمبادرات التمويل الأخضر. ومن خلال التعاون مع أصحاب المصلحة وتقديم حلول تمويلية لمشاريع الطاقة المتجددة والشركات التي تهتم بالبيئة، يدعم بنك نزوى أهداف الاستدامة الأوسع في سلطنة عمان ويدعم جهود حماية البيئة.

وفي إطار دعمه للتنمية الاجتماعية، تعاون بنك نزوى مع بنك الإسكان العُماني لإطلاق برنامج 'إسكان' والترويج له. ويوفر هذا البرنامج تمويلًا عقاريًا مدعومًا لمساعدة العملاء على تملك وبناء المنازل. وسيواصل البنك هذه المبادرة مع توسيعها خلال العام ٢٠٢٥م وما بعده. بالإضافة إلى ذلك، أقام البنك شراكات استراتيجية مع المطورين العقاريين لتعزيز إتاحة الفرصة أمام العملاء لشراء المنازل بأسعار معقولة، ولعب دورًا حيويًا في المبادرات الوطنية مثل مشروع مدينة السلطان هيثم. وتهدف هذه الشراكات إلى تمكين بنك نزوى من تقديم خيارات تمويل تنافسية، مما يعزز مساهمته في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في سلطنة عمان.

وقام بنك نزوى بتوسيع شبكة فروعهم، بما في ذلك افتتاح فرع جديد في العامرات مما عزز من شبكة فروعهم المنتشرة في أنحاء السلطنة لتضم ٢٣ فرعاً. ويخدم هذا التوسع وصول العملاء إلى المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة والتي تتناسب مع قيمهم ومبادئهم. وفي الوقت نفسه، يواصل البنك تعزيز قنواته المصرفية الرقمية، وخاصة الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، مما يضمن واجهة بديهية وسهلة الاستخدام توفر حلولاً مالية في الوقت الفعلي للعملاء

وفي ظل التغيرات المتسارعة في تطلعات ومتطلبات العملاء، ساهمت الحلول المصرفية الرقمية وحلول التقنيات المالية في تسريع نمو القطاع. وبصفته رائد التحول الرقمي في قطاع الصيرفة الإسلامية، واصل بنك نزوى تطوير وتصميم حلول مصرفية رقمية سهلة ومرنة وأمنة تواكب تطلعات العملاء والتطورات الرقمية التي يشهدها العالم والقطاع.

علاوة على ذلك، استفادت المؤسسات المصرفية الإسلامية في عُمان من استقرار السياسة النقدية وزيادة الوعي بنماذج التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ومن المتوقع أن يؤدي استمرار ربحية القطاع وقوة السيولة إلى دفع المزيد من التوسع في عام ٢٠٢٥، مدعوماً بنمو الصكوك الإسلامية ومبادرات التمويل المستدام.

ومع انتعاش الاقتصاد ونمو الأنشطة الاستثمارية، من المتوقع ارتفاع طلب القطاعات المختلفة على الائتمان. كما أن تركيز الحكومة على الاستثمارات الخضراء والمستدامة سيعزز من الابتكار في منتجات الصيرفة الإسلامية ويؤكد مكانة القطاع كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي.

طبيعة عمل بنك نزوى

يعد بنك نزوى في طبيعة المؤسسات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية حيث يكرس جهوده لتعزيز ازدهار الاقتصاد والاندماج والأخلاقي في أنحاء السلطنة. ويوفر البنك مجموعة شاملة ومتكاملة من الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية التجارية وخدمات الشركات، والأسواق المالية والاستثمارات التي ضمنت لتلبية متطلبات العملاء. ويقدم البنك خدماته عبر شبكة فروعهم الممتدة في عُمان، وقنوات البيع المباشرة، ومراكز الاتصال، وأجهزة الصراف الآلي /إيداع النقود والشيكات وتطبيقات الهاتف المحمول ومنصات الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

وفي قسم الخدمات المصرفية للأفراد، تولي الأولوية للرفاهية المالية للأفراد في جميع أنحاء السلطنة، ونقدم مجموعة من المنتجات والخدمات المالية المبتكرة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بما فيها حسابات التوفير والحسابات الجارية والودائع الاستثمارية، إلى جانب حلول التمويل المصممة خصيصاً للمتطلبات الشخصية والإسكانية وتمويل السيارات، مما يمكن عملائنا من تحقيق الأمن المالي وراحة البال.

يخدم قسم الخدمات المصرفية للشركات احتياجات القطاع الحكومي، والشركات الحكومية، والعملاء التجاريين والشركات التجارية، وكذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال رأس المال العامل المنظم المبكر والتمويل طويل الأجل وتسهيلات التمويل التجاري. ويؤكد هذا الدعم الشامل التزامنا بدفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية في مختلف القطاعات.

إننا نعتبر الالتزام الثابت بالاستدامة ومبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات جزءاً لا يتجزأ من مهمتنا، مما يرشدنا في توجيه عملياتنا وقراراتنا الاستثمارية. ويشارك بنك نزوى بنشاط في المبادرات التي تعزز الإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة الأخلاقية. وتندرج جهودنا في مجال الاستدامة ضمن نموذج أعمالنا، من التمويل الأخضر ومشاريع الطاقة المتجددة إلى برامج تنمية المجتمع والالتزام الصارم بالمعايير المصرفية الأخلاقية.

ومن خلال دمج الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في أنشطتنا الأساسية، لا نهدف فقط إلى تعزيز العوائد المالية ولكن أيضاً للمساهمة بشكل إيجابي في خدمة المجتمع والبيئة. إن هذه الجهود تعكس التزامنا الريادي في بناء مستقبل مستدام للخدمات المصرفية في سلطنة عمان، وضمان تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة.

في أنحاء السلطنة. كما قدمت وحدة الخدمات المصرفية للأفراد سلسلة من حملات التمويل المصممة خصيصاً للمواسم والمناسبات الوطنية مثل العيد الوطني، و شهر رمضان المبارك، وعيد الفطر وعيد الأضحى حيث تقدم أسعازاً جذابة ومزايا خاصة. علاوة على ذلك، توفر العروض الحصرية لأصحاب العمل معدلات تمويل مخفضة وأسعار ربحية تنافسية ومنتجات مالية مخصصة، مما يؤكد التزام البنك بالابتكار الذي يركز على العملاء.

الخدمات المصرفية للشركات

واصلت الخدمات المصرفية للشركات نموها المطرد في عام ٢٠٢٤ مدفوعة بأدائها القوي في عام ٢٠٢٣ على الرغم من التحديات المستمرة. حققت المجموعة إنجازات مهمة تضمنت توسيع محافظتها في المجالات الرئيسية مثل التمويل والودائع وتحصيل الرسوم على التسهيلات المصرفية (غير الممولة). بالإضافة إلى ذلك، قامت بتمويل مشاريع ذات أهمية وطنية، مما يؤكد دورها المهم في تحقيق التقدم الاقتصادي للسلطنة.

ويركز البنك بصورة مستمرة على تلبية الطلب المتزايد على التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية مع ترسيخ مساهماتها في نمو البلاد. ويتم تحقيق ذلك من خلال حلول مبتكرة في رأس المال العامل المنظم، والتمويل طويل الأمد، وتسهيلات التمويل التجاري المُصممة خصيصاً لتلبية متطلبات القطاع الحكومي، والشركات الحكومية، والشركات التجارية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتدعم هذه المبادرات المشاريع ذات رأس المال الضخم والأهمية الاستراتيجية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أولويات السلطنة الاقتصادية والاجتماعية في القطاعات الحيوية.

في عام ٢٠٢٤، قامت وحدة الخدمات المصرفية للشركات بتطوير محفظة «التمويل المستدام»، مؤكدة مجدداً التزامها بدعم مسيرة السلطنة الرامية إلى إيجاد اقتصاد منخفض الكربون وفعال ومستدام في استخدام الموارد. ومن خلال تمويل المشاريع التي تتماشى مع الأهداف المرسومة في رؤية عُمان ٢٠٤٠، قامت الوحدة بدور رئيسي في تعزيز المرونة الاقتصادية والنمو المستدام. كما تساهم مبادرات التمويل المستدام التي يوفرها بنك نزوى في تأكيد ريادته والتزامه بإيجاد نظام مالي يدعم التنمية طويلة الأمد.

بالإضافة إلى ذلك، أعطت الخدمات المصرفية للشركات الأولوية للابتكار من خلال تبسيط العمليات، وإطلاق المشاريع الرقمية، وتقديم نماذج أعمال متطورة. وعززت المجموعة قطاعاتها الحالية، ووسعت نطاق عروضها، ورفعت من شبل الدعم المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأثمرت استثمارات البنك في الرقمنة والأتمتة من خلال تقديم تجربة عملاء مميزة وتحسين الكفاءة التشغيلية وتوفير مجموعة واسعة من الخدمات المرنّة.

١- الأسواق العالمية (الخزينة)

شكل العام ٢٠٢٤ عاماً للنمو والابتكار من ناحية الخزينة حيث واصل البنك تأكيد مكانته كشريك مالي موثوق غير تقديم قيمة للعملاء والحفاظ على أسلوبه الذي يركز على العملاء. ولم تقتصر نجاحات البنك على مواكبة مشهد القطاع المتغير فحسب بل قام أيضاً بإطلاق مبادرات استراتيجية تضمن بقائه في الطليعة.

وفي ظل تطور المشهد التنظيمي، حافظ البنك على التزامه بالإدارة المثالية للمخاطر والميزانية العمومية. وفي عام ٢٠٢٤ الذي شهد إصدار العديد من الاكتتابات الأولية والسندات والصكوك، كرس فريق الخزينة الوقت والجهد لمواجهة تحديات السوق، مما يضمن توزيع أموال عملائنا بدقة وكفاءة عبر مختلف شبل الاستثمار. لقد ركزنا على تحسين السيولة وإدارة مخاطر معدل الربح وتخصيص رأس المال بشكل فعال لتحقيق عوائد مستدامة.

٢- العمليات المصرفية الدولية

تواصل وحدة الخدمات المصرفية الدولية بناء علاقات مع المؤسسات

المالية الشريكة والمحافظة عليها محلياً وعالمياً. يعتبر هذا الجهد أساسياً لتزويد عملائنا بالشبكة المطلوبة للمدفوعات والتمويل التجاري بالإضافة إلى أحدث المنتجات من قبل أفضل البنوك الإقليمية والعالمية، كما تم تحقيق مصادر تمويل تمويلية من خلال الشراكة مع المؤسسات المالية.

وقد عمل الفريق على المحافظة على ضمان العلاقات مع البنوك المراسلة وتدفقات الأعمال، في الوقت الذي تقوم فيه الوحدة بمراقبة ورصد المخاطر في جميع أنحاء العالم. خلال عام ٢٠٢٤، واصل بنك نزوى إضافة شركاء جدد من المؤسسات المالية وعزز اتصالاته مع مناطق جغرافية مختلفة تشمل أفريقيا، وآسيا، وأوروبا. واستمر في إيجاد وتعزيز خطوط جديدة للتعامل مع مجموعة من المنتجات وتعزيزها. كما ستواصل وحدة الخدمات المصرفية الدولية زيادة المشاركة في عمليات معاملات البنك داخلياً وخارجياً لضمان الكفاءة.

٣- الخدمات المصرفية الحكومية والاستثمارية

تعتبر الخدمات المصرفية للاستثمارات الحكومية وحدة جوهرية في قيادة قاعدة ودائع الجملة التي تدعم نمو الأصول، بصرف النظر عن الاستثمارات والخدمات الاستشارية. لطالما كانت زيادة التكاليف تحدياً متزايداً للصناعة وقد ضمنّت الجهود التي تبذلها هذه الوحدة وإضافة عملاء جدد الركيزة الضرورية. ومع زيادة ترشيد الميزانية في القطاع العام، واتباع نهج استباقي لإدارة العلاقات، تم ضمان استمرارية الأعمال.

واصلت وحدة الخدمات المصرفية للاستثمارات الحكومية بذل الجهود في تطوير قطاع سوق رأس المال الإسلامي. وقد تم تسهيل المحفظة الحالية وإضافة استثمارات جديدة خلال العام. وستواصل وحدة الخدمات المصرفية الحكومية والاستثمارية جهودها من خلال اتباع نهج جديد ومختلف لتوسيع قاعدة عملاء البنك وتقديم مصادر التمويل الأساسية، بالإضافة إلى تنويع مصادر الدخل الأخرى، بما في ذلك الخدمات الاستشارية.

٤- تمويل المشاريع

في ظل التغيرات المتسارعة التي تشهدها البيئة الصناعية في سلطنة عمان وتماشياً مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠، واصلت وحدة تمويل المشاريع دعم المشاريع الخضراء والمستدامة ذات الأهمية الوطنية.

بالاستفادة من قدراتها القوية في هيكلة المعاملات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، قامت وحدة تمويل المشاريع خلال عام ٢٠٢٤ بإبرام ٦ صفقات تمويل مشتركة لمشاريع قائمة/جديدة تخدم جميعها جهود التنويع الاقتصادي. وشهدت محفظة تمويل المشاريع نمواً تجاوز ٥٠٪ بالتزامن مع التركيز على المشاريع المستدامة والصدقية للبيئة.

كما عمل القسم على الاستفادة من المبادرات الحكومية المختلفة مثل فتح قطاعات اقتصادية جديدة والتي أتاحت الفرصة لمشاركة القطاع الخاص، وإنشاء وحدة مخصصة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في المشاريع الوطنية الاستراتيجية من خلال صندوق مستقبل عمان، وإصدار اللوائح التمكينية مثل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقانون الإفلاس، وقانون استثمار رأس المال الأجنبي، وما إلى ذلك، حيث أنه من المتوقع أن تشهد السلطنة حاجة متزايدة لتمويل المشاريع.

بفضل مهاراتها الشاملة وخبرتها الغنية في تقديم هياكل الصفقات المبتكرة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتحسين تكاليف التمويل والتوزيع الحكيم للمخاطر، فإن وحدة تمويل المشاريع على استعداد لتلبية الاحتياجات الناشئة للمشاريع والعقود القادمة، في جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية. ويسعى الفريق إلى أن يصبح رائداً قائماً على المعرفة في سوق تمويل المشاريع والتمويلات المشتركة في السلطنة. وبالنسبة لعام ٢٠٢٥، ستركز الوحدة على قطاعات الطاقة الخضراء والبنية التحتية والمرافق والطاقة المتجددة والتصنيع، التي تساهم بشكل كبير في دعم الإقتصاد، مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية بنسبة ١٠٠٪.

٥- الخدمات المصرفية للشركات

ما تزال الخدمات المصرفية للشركات أحد محركات النمو الرئيسة في أعمال خدمات الصيرفة للمؤسسات التجارية، حيث سجلت نمواً قياسياً مرة أخرى خلال عام ٢٠٢٤. وقد أدى التركيز على جودة الأصول من خلال أسلوب المحفظة المتنوعة إلى تحقيق الأهداف الرئيسة. كما تم التأكيد على استمرارية دعم العملاء المتضررين من الجائحة لمواصلة أعمالهم والخروج من تحت تأثيرات الجائحة بطريقة سلسة. ومن خلال نهج متوازن، والتركيز على العملاء، واصل البنك دعم الأعمال – وبالتالي، دعم الاقتصاد العام رغم التحديات التي فرضتها الجائحة.

كما هو الحال في السنوات السابقة، أدى النهج المتمثل في تعدد المواقع والصناعات والمنتجات إلى إضافة عملاء جدد إلى بنكنا وبالتالي إضافة أعمال كبيرة. وقد تم إيلاء اهتمام خاص لتمويل مشاريع البنية التحتية، وتمويل الاحتياجات الرئيسة للقطاعات ذات الأهمية الوطنية.

٦- الخدمات المصرفية للشركات المتوسطة

يعمل فريق الخدمات المصرفية للشركات والذي يمتاز بالكفاءة والخبرة على تقديم مجموعة شاملة من الحلول المصرفية التي تم تصميمها وتكييفها لمتطلبات العملاء بهدف تسريع وتيرة نمو الأعمال. ويهدف نطاق الوحدة إلى بناء جسر بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة. وتقدم الشركات في هذا القطاع فرص نمو كبيرة، إلى جانب احتمالية أن تتخذ من البنك مصرفها الأساسي. وقد حققت الوحدة إنجازات جديدة بالنسبة للسوق، حيث استوعبت العملاء الرئيسيين العاملين في القطاعات ذات الأولوية الوطنية.

٧- العمليات المصرفية وخدمات التجارة

واصلت العمليات المصرفية وخدمات التجارة العالمية التقدم بخطى واثقة في رحلتها للنمو حيث قامت بتوفير منتجات جديدة وخدمات مبتكرة ومعايير تسليم عالية استطاعت من خلالها تلبية الطلب المتزايد على إدارة النقد والتمويل التجاري والرواتب وخدمات الدفع وكذلك التجارة الدولية. كما أظهر النمو الهائل للدخل من التسهيلات غير الممولة تحسن حجم التجارة ومعايير الخدمة. في غضون ذلك، سجلت الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت نمواً كبيراً في المعاملات المصرفية للشركات عبر الإنترنت مدعومة بالميزات والخدمات المحسنة. وقد تم تعزيز وتمكين الأداء الجدير بالثناء من خلال العلاقات المستمرة والجهود التسويقية الجارية لفريق أعمال مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والتي عززت ثقة العملاء في قدرات البنك.

وقد تمت الموافقة على التزامنا بتنفيذ أفضل المنصات والخدمات الرقمية في القطاع، بما في ذلك أنظمة المعاملات المصرفية والتمويل التجاري وحققنا تقدماً كبيراً خلال العام. كما سجل نمو الأعمال المستدام الذي حققه البنك زيادة كبيرة في كل من الرسوم والدخل من التسهيلات غير الممولة. وستواصل كل من وحدات المعاملات المصرفية والتمويل التجاري الجهود المبذولة لتحسين حجم الأعمال وقيمتها من خلال تسهيل معايير أعلى في نطاق المنتجات وجودة الخدمات وتجربة العملاء.

٨- الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة

يؤمن بنك نزوى الدور الحيوي الذي يلعبه قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في الاقتصاد وتأثيره في توفير فرص العمل الوطنية، وعليه فهو يدعم القطاع بقوة بحلول مصممة خصيصاً للشركات الصغيرة والمتوسطة في السلطنة.

وتتجلى الثقة الموضوعة في منتجات وخدمات بنك نزوى المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في الزيادة الملحوظة في قاعدة عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة وحجم الأعمال. وتواصل أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة توسيع نطاق تغطيتها في المدن الرئيسية خارج مسقط.

وستظل الانتماءات مع البائعين في سلسلة التوريد للمؤسسات التجارية الأكبر حجماً، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ركيزة أساسية.

وقامت وحدة الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة بإضافة أعمال ومنتجات جديدة مما ساعدها على تحقيق نمو جيد. وسيواصل بنك نزوى دعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية باستخدام قنوات مختلفة.

وتماشياً مع خطة التنويع الاقتصادي للدولة على النحو المبين في رؤية عمان ٢٠٤٠، وفي محاولة لسد فجوة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاعات الرئيسية، يعمل البنك باستمرار بالتعاون معها في الوقت الذي يسعى لتوقيع المزيد من اتفاقيات التمويل مع العملاء المحتملين من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

٩- تطوير المنتجات

خلال العام ٢٠٢٤، واصلت وحدة تطوير المنتجات دفع عجلة الابتكار وتعزيز عروض البنك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتلبية متطلبات السوق. وركزت الوحدة على تحسين المنتجات الحالية وتوفير حلول جديدة قائمة على الرسوم، تتماشى مع استراتيجية البنك لتنويع مصادر الإيرادات وتعزيز تجربة العملاء.

وخلال العام، أطلق البنك ثلاثة منتجات أساسية:

١. **مشاركة المخاطر:** حل استراتيجي يمكن البنك من مشاركة مخاطر التمويل مع المؤسسات المالية الأخرى ودعم أنشطة التمويل التجاري وتحسين توظيف الأصول.

٢. **منتج المساومة:** منتج تمويل تجاري مرن ومتوافق مع الشريعة الإسلامية يقدم للشركات سيولة فورية من خلال شراء السلع من العميل مع حسم نسبة من السعر بدون تحديد تفاصيل التكلفة بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية وتوكيله ببيعها بسعر أعلى لعملائه.

٣. **خدمات حساب الضمان:** حل آمن ومتوافق مع الشريعة الإسلامية لإدارة الأموال في المعاملات العقارية والتعاقدية، مما يضمن صرف الأموال بشكل شفاف ومنظم.

وواصلت وحدة تطوير المنتجات تركيزها على المنتجات القائمة على الرسوم انطلاقاً من أهميتها في إيجاد دخل مستدام من التسهيلات غير الممولة وتعزيز محفظة خدمات البنك. وتبرز هذه المبادرات التزام البنك بتقديم حلول مالية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تلي الاحتياجات المتنوعة للعملاء مع المساهمة في نمو وتطور قطاع الصيرفة الإسلامية بشكل عام.

١٠- دعم الخدمات المصرفية للشركات

يمثل فريق دعم الخدمات المصرفية للشركات ركيزة أساسية لجميع وحدات الخدمات المصرفية للشركات، وكان له دور فعال في الأداء العام الجدير بالثناء ونمو أعمال الخدمات المصرفية للشركات. كما يعزز الفريق كفاءة مجموعة الخدمات المصرفية للشركات التي تغطي العديد من خدمات العملاء.

تهدف الوحدة إلى تحقيق مستويات عالية من رضا العملاء من خلال التحسين المستمر في عملياتها.

بالإضافة إلى ذلك، تتعاون الوحدة مع جميع الإدارات لحل المشكلات التي تعوق تقديم الخدمات للعملاء في الوقت المناسب. وستواصل الوحدة تقديم كل الدعم اللازم للمبادرات الجديدة.

تجربة العملاء

يلتزم بنك نزوى بالامتثال للإطار التنظيمي لحماية المستهلك المالي من خلال تنفيذ تدابير و سياسات وإجراءات الحوكمة. ويهدف البنك إلى أن يصبح رائداً موثوقاً به في المشهد المالي في سلطنة عمان وذلك من خلال استراتيجيته التي تعتمد بشكل رئيسي على رفاة العملاء ورضاهم. كما يسعى بنك نزوى إلى بناء علاقات دائمة قائمة على الاحترام والشفافية مع توفير حلول مالية أخلاقية تلبى احتياجات العملاء من خلال إعطاء الأولوية لمصالح العملاء ودعم مبادئ التمويل الإسلامي.

على مدار العام الماضي، كثف بنك نزوى جهوده لضمان الامتثال الصارم للإطار التنظيمي لحماية المستهلك المالي. وقد تمت مراجعة وتحديث عملياتنا وسياساتنا الداخلية بدقة لتماشى مع هذا الإطار التنظيمي، حيث شمل ذلك تنفيذ أنظمة مراقبة قوية لضمان الامتثال المستمر وتدريب موظفينا لفهم هذه القواعد وتطبيقها بشكل أفضل في أنشطتهم اليومية.

كما أصدرنا ميثاق حقوق العملاء ومسؤولياته على موقعنا الإلكتروني، والتي توضح حقوق ومسؤوليات عملائنا عند التعامل معنا. بالإضافة إلى ذلك، أجرينا سلسلة من الحلقات التعليمية التي تركز على تعقيدات عقود الخدمات المصرفية الإسلامية ومجموعة المنتجات التي يقدمها بنك نزوى. حيث تم تصميم هذه المبادرات لتعزيز تجربة عملائنا المصرفية وضمان حصولهم على المعلومات الكافية لاتخاذ قرارات مالية سليمة.

مركز خدمة العملاء المصرفي

للدرد على أي استفسارات أو شكاوى، أنشأ بنك نزوى مركز اتصال يعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. ويمكن للعملاء الاتصال بنا في أي وقت للحصول على المساعدة. بالإضافة إلى ذلك، يتم مراقبة منصات التواصل الاجتماعي الخاصة بنا بشكل نشط لتلقي شكاوى العملاء أو تعليقاتهم أو استفساراتهم والدرد عليها. يلتزم فريقنا المتخصص بحل المشكلات بكفاءة وإلراض العملاء.

بيانات الاتصال:

الهاتف	+٩٦٨ ٢٤٩٥٠٥٠٠ أو +٩٦٨ ٢٤٩٥٠٥٩٩
البريد الإلكتروني	customer@banknizwa.om
الموقع الإلكتروني	www.banknizwa.om
وسائل التواصل الاجتماعي	o https://www.facebook.com/BankNizwa.Oman o https://www.instagram.com/bank_nizwa o https://twitter.com/Bank_Nizwa o https://www.linkedin.com/company/bank-nizwa/?originalSubdomain=om

الخدمات المصرفية عبر الإنترنت

بشكل حضوري	- جميع الفروع - قسم تجربة العملاء في مبنى المكتب الرئيسي، مبنى بيتش ون، الخوير، سلطنة عمان.
-------------------	--

علاوة على ذلك، يتم التعامل مع الشكاوى المتعلقة بمنتجات أو خدمات أو قنوات بنك نزوى على الفور وحلها خلال خمسة أيام عمل من تاريخ استلام المراسلات أو الإخطار الشفهي أو الهاتفي أو الإلكتروني بالشكاوى. وتختلف أوقات معالجة أنواع الشكاوى الأخرى حسب طبيعتها.

يقدم هذا التقرير إجمالي عدد الشكاوى التي تلقاها بنك نزوى وتم حلها للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

الزبان	الشكاوى التي تلقاها البنك من	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
١	عدد الشكاوى المتعلقة في بداية العام	.	.
٢	عدد الشكاوى الواردة خلال العام	٢٧٠٥	٣٢٧٠
٣	عدد الشكاوى التي تم معالجتها خلال العام	٢٥٧٢	٣٣٦٩
٣,١	عدد الشكاوى التي رفضها من قبل البنك	.	.
٤	عدد الشكاوى المتعلقة بنهاية العام	٥٤	١
٤,١	عدد الشكاوى المتعلقة بنهاية العام لأكثر من ٣٠ يوما	٢٧	١

إدارة المخاطر

في بنك نزوى، نضع إدارة المخاطر في مقدمة الأولويات إذ نعتبرها بمثابة العمود الفقري لعملياتنا، حيث تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية صناعة القرارات ووضع الاستراتيجيات. وتمزج فلسفتنا بين القوة والبساطة في الوقت نفسه حيث نؤمن أن إدارة المخاطر هي مهمة كل منا. وهذا النهج الجماعي يضمن لنا البقاء في الصدارة دائماً، وإدراك الفروق الدقيقة في المخاطر المختلفة، من تقلبات السوق والتهديدات السيبرانية إلى تحديات السيولة وما بعدها.

وفي عام ٢٠٢٤م، عززنا التزامنا بإدارة المخاطر إلى آفاق جديدة، مسترشدين بتوجيهات البنك المركزي العماني. لا يقتصر تركيزنا على النقل في تعقيدات المخاطر فحسب، بل على تحقيق الزدهار في خضمها. لقد كنا دقيقين في تنويع أصولنا، وفضلنا الجودة على الكمية لحماية ربحيتنا المستدامة. كما حققنا إنجاز جديد وهو استخدام نظام Obligor لتقييم المخاطر الذي يوظف التقنيات العصرية لتحسين قرارات الائتمان ويعزز من التحكم والمتابعة.

إن قدرتنا على تحديد المخاطر الناشئة والتعامل معها بسرعة تركز على إطار حوكمة راسخ. ويضمن هذا الإطار وجود استراتيجية موحدة ومستقبلية؛ إذ تم وضعه من جانب لجنة الحوكمة والمخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة (BGRCC) ومجموعة إدارة المخاطر (RMG). تعمل لجان الإدارة العليا، بما في ذلك لجنة الأصول والالتزامات (ALCO)، ولجنة الائتمان والاستثمار (CIC)، واللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات (ITSC)، على تحسين مراقبة المخاطر في بنك نزوى. تعمل عمليات التدقيق الدورية والنهج المنضبط على تعزيز ثقافة المساءلة والتحسين المستمر.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر بدور فاعل يتماشى مع تطلعاتنا وأهدافنا التنموية ويتزامن مع نمونا. ومن خلال دعم التنويع والحفاظ على محفظة مستقرة، تمكنا من تقليل خسائر الائتمان وتعزيز ميزانيتنا العمومية. إن التزامنا بممارسات السيولة الصارمة وممارسات إدارة المخاطر التشغيلية، بما يتماشى مع معايير بازل ٣، يعزز وضعنا كبنك قوي ومرن.

إن الأدوات الرئيسية مثل عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي واختبار الإجهاد جزءاً لا يتجزأ من نهجنا، وهي أدوات تضيء الطريق إلى الأمام، وتكشف عن التحديات المحتملة واحتياجات رأس المال في ظل الظروف المعاكسة. وإننا نواكب التوجهات التنظيمية العالمية والمحلية، وندمجها في عملياتنا لتعزيز المرونة.

إن إدارة المخاطر لدينا تمتد إلى ما هو أبعد من المعايير التقليدية. إننا ملتزمون تماماً بالمبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة. ولذلك، فإن

اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة تتدرج في صميم عملياتنا، وتؤثر على ممارساتنا المصرفية وعلاقاتنا مع العملاء. يقوم نظام التسجيل المبتكر للبنك بتقييم الجهات المقابلة بناءً على التزامهم بالحفاظ على البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة، ويكافئ أولئك الذين يشاركونا التفاني في الاستدامة.

لتعزيز رؤيتنا ذات الصلة بالبيئة والاجتماعية والحوكمة، لدينا فريق عمل مخصص لدمج السياسات المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في نظام إدارة المخاطر. يضمن ذلك توافقنا مع المعايير العالمية وتعزيز ربادتنا في مجال التمويل المستدام. ومن خلال دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في استراتيجيتنا الأساسية، نرسخ في بنك نزوى مكانتنا ونؤكد نزاهتنا والتزامنا بالابتكار في ظل المشهد المالي المتغير.

جهود توعوية مستمرة

تقدم بنك نزوى خطوات واثقة في جهوده التوعوية خلال عام ٢٠٢٤ حيث ركز على زيادة الوعي بالمالية والتمويل الإسلامي بين أفراد المجتمع من مختلف الفئات. وأنتمت هذه الجهود من خلال إطلاق برنامج 'صيرفة' الذي تم تصميمه بالتعاون مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتلبية متطلبات المتخصصين في قطاع التمويل الإسلامي. ويقدم البرنامج سلسلة من الدورات التدريبية حول المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. ونظم البنك حلقة خاصة من برنامج 'صيرفة' لموظفي وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في محافظة ظفار مما رفع من تعزيز فهمهم حول المبادئ المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في القطاعين المصرفي والمالي.

وانطلاقاً من مكانته الرائدة والتزامه بزيادة مستوى الوعي حول القيم المتأصلة في قطاع الصيرفة الإسلامية، نظم بنك نزوى البرنامج التثقيفي للصيرفة الإسلامية في غرفة تجارة وصناعة عُمان بمحاضرة ظفار. رعى البرنامج الشيخ محمد بن أحمد الغساني مدير الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحاضرة ظفار. وجاءت هذه الحلقة من البرنامج تحت إشراف الفاضل/ مصطفى الناعبي، نائب مدير التدريب الشرعي في بنك نزوى وبمشاركة عدد من موظفي غرفة تجارة وصناعة عُمان وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمديرية العامة للأوقاف والشؤون الدينية بمحاضرة ظفار.

وفي إطار التزامنا بتعزيز المشاركة الهادفة مع الشباب والناشئة في عُمان، قدم البنك سلسلة من ورش العمل حول موضوعات مثل ممارسات الاستدامة والوعي المالي والاستثمارات. وقد تم تصميم هذه الحلقات لنشر وتشجيع العادات المالية السليمة وتزويد المشاركين الشباب بالمعارف والخبرات والمهارات اللازمة للنجاح والاستعداد مالياً للمستقبل. وقد أقيمت ورش العمل في مدرسة الهدى الخاصة، ومدرسة أبو أمامة للتعليم الأساسي، والكلية الحديثة للتجارة والعلوم.

الاستدامة

تستند استراتيجية الاستدامة التي يتبناها بنك نزوى على إطار عمل راسخ يشمل الركائز الأساسية للقيادة المسؤولة والخدمات المصرفية التي تتسم بالأخلاقية والشفافية، والرفاه الاجتماعي وحماية البيئة. ومن خلال خطته الدقيقة والمدروسة، حقق البنك إنجازات متعددة في مختلف المجالات مما يؤكد تقدمه بخطوات واثقة نحو تحقيق أهداف الاستدامة والمساهمة بدورٍ مهمٍ في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠.

وتركز استراتيجية بنك نزوى على إعطاء الأولوية لتنمية المواهب وتعزيز القدرات المحلية. اعتباراً من نهاية عام ٢٠٢٤، أعلن البنك عن تحقيقه لنسبة تعمين مميزة بلغت ٩١٪، مع ٤٤٣ موظفًا عُمانيًا من إجمالي عدد الموظفين البالغ ٤٨٦ موظفًا بدوام كامل. ويعكس هذا الإنجاز التزام البنك

الراسخ برعاية الكوادر الوطنية وتمكينهم بالمهارات والخبرة اللازمة لضمان النمو المستمر والنجاح في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية. ويتألف فريق عمل البنك من ٣٤٩ موظفًا و١٣٧ موظفة حيث تشكل الكوادر النسائية نسبة ٢٨٪ من إجمالي الموظفين.

يحرص بنك نزوى على تعزيز التوازن الصحي بين العمل والحياة ويؤمن بكونه إحدى أهم الأسس لغرس وإيجاد بيئة وثقافة عمل مستدامة. في عام ٢٠٢٤، استفاد ٣٣ موظفًا و١٣ موظفة من نظام إجازة الأمومة التدريجي بالبنك. وظل الاحتفاظ بالموظفين محورًا رئيسيًا، مع معدل دوران ٥,٥٪، مما يسلط الضوء على قدرة البنك على تعزيز بيئة عمل جذابة وإيجابية. بالإضافة إلى ذلك، ركز بنك نزوى بشكل كبير على تحسين المهارات والتطوير المهني، مما يضمن حصول ١٠٠٪ من الموظفين على مراجعات منتظمة للأداء والتطوير الوظيفي. كما أطلق البنك برنامج خريجي التمويل الإسلامي، تنمو، بالتعاون مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، والمصمم لرعاية قادة المستقبل في التمويل الإسلامي. في عام ٢٠٢٤، تم إطلاق المرحلة الثالثة من برنامج الموظفين ذوي الإمكانات العالية (HiPo) بهدف تدريب وتوجيه الموظفين الموهوبين لتولي أدوار قيادية محتملة داخل البنك.

وكان التزام البنك بالأمن الرقمي واضحًا في عام ٢٠٢٤، حيث حافظ على سجل مثالي من عدم حدوث أي انتهاكات للبيانات، مما عزز التزامه بأعلى معايير الأمن السيبراني. علاوة على ذلك، أعطى بنك نزوى الأولوية لتمكين الشباب من خلال التعاون الاستراتيجي، وغرس قيم المواطنة المسؤولة وتزويد الشباب العماني بالمهارات الأساسية للنجاح الشخصي والمهني. في عام ٢٠٢٤، قدم البنك ٣٤٥ فرصة تعليمية فريدة من خلال ١٢ دورة تدريبية متخصصة، مما عزز بيئة تعليمية ديناميكية ومثمرة.

إن نهج الاستدامة الذي يتبناه بنك نزوى راسخ في عملياته، مسترشداً بقيم الشريعة الإسلامية ومتماشياً مع رؤية عمان ٢٠٤٠. ومن خلال إطار منظم، يدمج البنك الحوكمة المسؤولة والتمويل المستدام والإدارة البيئية مع تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتضمن فرقة عمل الاستدامة المختصة المسألة، في حين تعمل مشاركة أصحاب المصلحة على إحداث تأثير مفيد. ويظل بنك نزوى ملتزمًا بالاستدامة طويلة الأجل والازدهار المشترك من خلال تعزيز الشمول المالي والمبادرات البيئية والخدمات المصرفية الأخلاقية.

يدعم البنك التعليم والاستدامة والرفاهية الاجتماعية، بما يتماشى مع رؤية عمان ٢٠٤٠. وفي عام ٢٠٢٤، حيث قام البنك بالاستثمار في رفاهية المجتمع والمبادرات البيئية ومساعدات تقديم الطعام الرضائية، بينما ساهم الموظفون بـ ٤٩٨,١ ساعة تطوعية. ومن خلال مبادرات مثل برنامج مسؤوليتي، عزز البنك تمكين الشباب والحفاظ على البيئة، مما عزز التزامه برفاهية المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، تعاون بنك نزوى مع جمعية البيئة العُمانية في مسابقة وعي، وهي مبادرة بيئية عبر الإنترنت تستهدف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٥ عامًا. وقد عملت هذه المسابقة على زيادة الوعي بممارسات المعيشة المستدامة وتناولت التحديات البيئية الرئيسية التي تواجه عمان.

جوائز وتكريمات ٢٠٢٤

تقديرًا لجهوده وتأكيدًا لمكانته كرائد لقطاع الصيرفة الإسلامية في عُمان، حصد بنك نزوى العديد من الجوائز المرموقة خلال عام ٢٠٢٤ ترجم جميعها النجاحات التي حققها البنك في القيادة وإدارة الثروات والتحول الرقمي والاستدامة. وفاز البنك بجائزة 'أفضل بنك لحلول إدارة الثروات الإسلامية' في عُمان، خلال جوائز كاميرج للصناديق الإسلامية مما يؤكد ما يمتلكه البنك من خبرات في إدارة الثروات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ونظير التزامه بالاستدامة، فاز البنك بالجائزة البرونزية خلال أسبوع عمان

للاستدامة لعام ٢٠٢٤ مما يؤكد جهوده المستمرة لتشجيع وتطبيق وتطوير الممارسات المصرفية الأخلاقية والمسؤولة.

كما تم تكريم بنك نزوى خلال قائمة من الفعاليات المرموقة في قطاع الصيرفة الإسلامية حيث حصد جائزة 'أفضل بنك إسلامي في عُمان لعام ٢٠٢٤' خلال حفل توزيع جوائز منتدى الأخبار المالية العالمية (IFN) في دبي وذلك نظير التزامه بالابتكار والتميز. وخلال مؤتمر العصر الجديد للصيرفة لعام ٢٠٢٤، حصد البنك عدداً من الجوائز ومنها 'أفضل بنك إسلامي للعام' و'أفضل بنك ضمن فئة البنوك المتوسطة'. وفاز أيضاً البنك بجائزة 'أفضل بنك إسلامي في عُمان لعام ٢٠٢٤' جائزة التحول الرقمي لعام ٢٠٢٤ خلال مؤتمر ثمار الصيرفة الإسلامية مما يؤكد النمو المميز الذي يشهده البنك على صعيد الحلول المصرفية الرقمية.

حصد بنك نزوى جائزة 'أفضل بنك إسلامي في عُمان لعام ٢٠٢٤' من جانب الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، إضافة إلى لقب 'أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد في عُمان' خلال نسخة عام ٢٠٢٤ ضمن حفل توزيع جوائز الخدمات المصرفية للأفراد. وتقديراً لالتزامه بتحقيق الشمولية والدمج في بيئة العمل، حصد البنك جائزة 'أفضل مؤسسة تدعم الموظفين لعام ٢٠٢٤' خلال نسخة العام من جوائز WOMANI. وعلى الجانب الفردي لقيادات البنك، تم تكريم الفاضلة هيفاء اللواتية، الرئيسة التنفيذية للموارد البشرية. وحصل الفاضل خالد الكايد، الرئيس التنفيذي لبنك نزوى على جائزة التميز في القيادة وذلك في حفل توزيع جوائز TAS Conclave، والتي تكرم الشخصيات البارزة في مختلف القطاعات تقديراً لمساهماته القيمة في تعزيز مكانة بنك نزوى ليكون البنك الإسلامي الرائد والأكثر ثقة في عُمان.

بناء سمعة العلامة التجارية

حققت الجهود الاستراتيجية التي بذلها بنك نزوى لبناء علامته التجارية في القطاع المالي بالسلطنة والحفاظ على ريادته في المشهد المصرفي الإسلامي نتائج استثنائية في عام ٢٠٢٤. وساهم التزام البنك بالتحول الرقمي والاستدامة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في تعزيز ثقة العملاء ومكانة وريادة البنك لقطاع الصيرفة الإسلامية في عُمان. ومن خلال الابتكار المستمر للحلول المالية وتوظيف التكنولوجيا المالية المتطورة، نجح بنك نزوى في إرساء معايير جديدة في القطاع من خلال تروييده للعملاء بتجارب مصرفية سلسة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تتوافق مع الاحتياجات المالية المتغيرة.

يواكب التوسع المطرد الذي حققه البنك الاتجاهات السائدة في قطاع المالية الإسلامية العالمي، والتي تفوقت باستمرار على الخدمات المصرفية التقليدية في نمو الأصول. وبفضل محفظته المتنوعة وتركيزه المستمر على إدارة المخاطر، حافظ بنك نزوى على ميزانية عمومية مميزة، مدعومة باحتياطيات رأس مال قوية وهيكل تمويل مستقر. وأثمر نهجه الواضح في الإدارة المالية والتزامه بمبادئ الخدمات المصرفية الأخلاقية من خلال زيادة الاستقرار والربحية على المدى الطويل.

حافظ بنك نزوى على مكانته كأوسع البنوك الإسلامية نمواً في عُمان، مع توسع قوي في كل من الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، مدفوعاً بتنوع المنتجات والقدرات الرقمية المتطورة. وكان أحد العوامل الرئيسية في هذا النجاح هو إطلاق حلول التمويل الأخضر الإسلامي، التي تلبي احتياجات التمويل الإسكاني والسيارات والشخصي، بما يتماشى مع أهداف الاستدامة برؤية عُمان ٢٠٤٠. وعلاوة على ذلك، عزز التركيز الاستراتيجي للبنك على الابتكار والتمويل المستدام حضوره في السوق، مما مكّنه من التنقل في المشهد الاقتصادي المتطور بثقة ومرونة.

وقامت وكالة مودير لخدمات المستثمرين برفع توقعاتها لبنك نزوى من "مستقر" إلى "إيجابي" في عام ٢٠٢٤ مما يبرز الثقة في احتياطيات رأس المال القوية للبنك والسيولة المستقرة والدعم الحكومي القوي. بفضل

هيكل التمويل المستقر القائم على الودائع وامتياز إسلامي متوسع، يتمتع بنك نزوى بمكانة جيدة للتنقل في ديناميكيات السوق والحفاظ على الربحية طويلة الأجل.

ويبقى التحول الرقمي في صميم استراتيجية نمو البنك. وبالشراكة مع Avanza Unison Ace، عزز بنك نزوى منصة الخدمات المصرفية للأفراد من خلال حلول رقمية من الجيل التالي تعمل على تحسين مشاركة العملاء والكفاءة التشغيلية. وقد عزز التزام البنك بالابتكار امتياز، ووضعه في طليعة التطور المالي في السلطنة.

وبعيداً عن الأداء المالي، حافظ بنك نزوى على تركيز قوي على المسؤولية الاجتماعية والوعي المالي والاستدامة. من خلال الاستثمار في البرامج التعليمية، والمشاركة في المبادرات الاقتصادية الوطنية، وإطلاق حملات تسويقية مستهدفة، يواصل البنك تعميق مشاركته مع كل من العملاء والمجتمع. وتعزز هذه الجهود المتضافرة سمعة بنك نزوى كمؤسسة تتطلع إلى المستقبل وتركز على العملاء وتقود بهدف.

وبالنظر إلى المستقبل، سيواصل البنك التزامه بالنمو التصاعدي، وتوسيع مكانته في السوق، وريادة المرحلة التالية من التميز المصرفي الإسلامي في عُمان وخارجها. وبفضل رؤيته الاستراتيجية وقوته المالية والتزامه بالابتكار، سيواصل بنك نزوى إعادة تعريف المشهد المصرفي الإسلامي في السنوات القادمة.

شراكات مثمرة وجسور تعاون راسخة

واصل بنك نزوى مد جسور التعاون المشترك والاستراتيجي في مختلف القطاعات بهدف دفع الابتكار وزيادة مشاركته الاجتماعية. وفي هذا السياق، شارك بنك نزوى في برنامج 'إسكان' التابع لبنك الإسكان العماني وهو عبارة عن توفير تمويل سكني مدعوم للمواطنين المؤهلين وتقليل فترات الانتظار الطويلة وضمان سهولة الوصول إلى خيارات التمويل المناسبة وتسريع طلبات التمويل المتعلقة بالتنسيق مع الوزارة. وأتاحت هذه المبادرة الفرصة أمام المواطنين للحصول على تمويل سكني بشكل فعال. وبصفته شريك استراتيجي، شارك البنك في الندوة الثانية للأسرة وبناء القيمة التي تركز على مواجهة التحديات الأسرية والحفاظ على القيم العمانية والتراث الثقافي وتعزيز القيم الوطنية المتأصلة.

وبهدف دعم المبادرات الهادفة إلى نمو وتطوير الوقف في عُمان، أبرم بنك نزوى شراكات مع العديد من المؤسسات الكبرى بما في ذلك مؤسسة بوشر الوقفية، ومؤسسة هداية الوقفية، ومؤسسة إنتاج الوقفية، ومؤسسة الوقف الخيري. وتهدف هذه الشراكات إلى تعزيز نمو أنشطة الوقف اعتماداً على الخبرات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي يقدمها البنك، إضافة إلى دعم التنمية المستدامة لهذا القطاع. وفي خطوة تدعم التحول الرقمي، وقع البنك شراكات مع عماتل، وعُمان داتا بارك بهدف تطوير حلول للتقنية المالية الإسلامية.

ولدعم التنمية الاقتصادية، وقع بنك نزوى إتفاقية شراكة ودعم مع مكتب محافظ الداخلية لدعم جائزة ريادة الأعمال والابتكار بحفاضة الداخلية، وذلك في إطار جهود البنك لمواصلة دعم الشباب العماني وبناء بيئة تعزز الابتكار بما يتماشى مع الأهداف المرسومة في رؤية عُمان ٢٠٤٠. كما قام البنك بدور أساسي في إطلاق صندوق إشراف الوقفي الاستثماري، وهو عبارة عن مبادرة بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ومركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم، وشركة تنمية بصفتها مدير استثمارات الصندوق. وتهدف هذه المبادرة إلى تعظيم فرص الاستثمار في قطاع الوقف في عمان وتعكس التزام بنك نزوى بالاستثمارات الأخلاقية الموجهة والمؤثرة التي تساهم في تقدم ونمو البلاد.

المجتمع في مقدمة الأولويات

يواصل بنك نزوى التزامه الراسخ بتمكين المجتمعات في أنحاء سلطنة عُمان من خلال مبادرات هادفة تدعم تحقيق النمو والرفاه الاجتماعي والحفاظ على البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة. ويهدف دعم المتضررين من السيول والظروف الجوية التي شهدتها البلاد عام ٢٠٢٤م، تبرع البنك بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ ريال عماني للهيئة العمانية للأعمال الخيرية بهدف ضمان وصول المساعدات إلى الأسر المحتاجة. وترجم هذه المبادرة التزام البنك بدعم المجتمع وتقديم المساعدة المالية الضرورية للمتأثرين.

وتأكيداً لالتزامه بالتنمية الاجتماعية، وقع بنك نزوى اتفاقية تعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية لتمويل ورشة عمل لصناعة الجلود للأشخاص ذوي الإعاقة من خريجي مركز التأهيل المهني بالسيب. ومن خلال دعم تنمية المهارات والتدريب المهني، يهدف البنك إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وزيادة فرصهم للتوظيف وتحقيق الاستقلال المالي.

وبالإضافة إلى المبادرات الاجتماعية، اتخذ البنك أيضاً خطوات مهمة نحو الاستدامة البيئية. ومن خلال فريق مسؤوليات التطوع، شارك بنك نزوى في فعالية ضمن مبادرة زراعة الأشجار التي أطلقتها بلدية مسقط، حيث قام بتوزيع الشتلات على الموظفين كجزء من ضمن جهوده للمساهمة في تحقيق وتعزيز الاستدامة وإيجاد مستقبل صديق للبيئة. ولم تعزز هذه المبادرة التزام البنك بالرعاية البيئية فحسب، بل شجعت الموظفين أيضاً على القيام بدور فعال في جهود الحفاظ على البيئة، مما يرسخ الاستدامة في ثقافة البنك.

الالتزام والهيكلية الشرعية

في بنك نزوى، لا يقتصر التزامنا بالامتثال للشرعية الإسلامية على اتباع القواعد فحسب، بل يتضمن الضوابط الشرعية في كل جانب من جوانب عملياتنا أيضاً، من منتجاتنا وخدماتنا إلى معاملاتنا اليومية. يضمن إطار الحوكمة الشرعية الشامل لدينا أن كل خطوة نتخذها تتوافق مع الشرعية الإسلامية، مما يوفر راحة البال لعملائنا ولأصحاب المصلحة من خلال ثقتهم بأننا لسنا مجرد بنك، ولكننا بنك يعمل وفقاً لقيم التمويل الإسلامي.

إن الأساس في رحلتنا للامتثال للشيعة الإسلامية هو الإطار التنظيمي للصيرفة الإسلامية، وهو مجموعة من المبادئ التوجيهية الصادرة عن البنك المركزي العماني، ونعتبرها بمثابة خارطة طريق لنا، حيث يحدد الحوكمة الشعية وإدارة المخاطر والمفاهيم المحاسبية التي تتماشى مع القوانين المصرفية العمانية والمبادئ الأوسع للخدمات المصرفية الإسلامية.

كما نعتمد بكل حرص على المعايير التي وضعتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفا). وهذه المعايير تساعدنا في التعامل مع تعقيدات الامتثال للشرعية الإسلامية، وضمان تلبية منتجاتنا وخدماتنا لأعلى معايير التمويل الإسلامي.

وتعتبر هيئة الرقابة الشعية بمثابة قلب الحوكمة الشعية للبنك. تتكون هذه الهيئة من مجموعة من العلماء الموقرين من سلطنة عمان وحول العالم. إنهم البوصلة التي ترشدنا، وتقديم الفتاوى والقرارات التي توجه عملياتنا وتضمن بقاءها متوافقة مع المبادئ الإسلامية. تجتمع هيئة الرقابة الشرعية لدينا كل ثلاثة أشهر، ولكن لدينا أيضاً لجنة تنفيذية شرعية تجتمع شهرياً للتعامل مع المسائل الفورية المتعلقة بالشرعية، مما يضمن بقاء عمل البنك مرناً وسريع الاستجابة.

يقوم المراجع الشعي الداخلي بدور محوري؛ حيث أنه مسؤول عن ضمان توافق مقترحات ومنتجات التمويل لدينا مع إرشادات الشيعة الإسلامية. ويتضمن ذلك عملية مراجعة شاملة قبل التنفيذ، والتنسيق الوثيق مع

فريق الهيكلية الشعية، وضمان حصول جميع المبادرات الجديدة على الضوء الأخضر من منظور الشريعة الإسلامية قبل طرحها.

قبل أن يتم اعتماد أي منتج أو خدمة أو معاملة، يقوم فريق الهيكلية الشعية والالتزام بالتأكد من أن كل ما نقوم به هو وفقاً للشيعة الإسلامية. إنهم مهندسو التزامنا للشيعة الإسلامية، حيث يقوموا بتصميم حلول لا تقتصر على تلبية أهداف أعمالنا فحسب، بل وتدعم قيمنا الإسلامية أيضاً.

يعتبر التدقيق الشعي الداخلي بمثابة شبكة الأمان للبنك، حيث يقوم الفريق بإجراء عمليات تدقيق لما بعد تنفيذ المعاملة لضمان التأكد من أن كل جانب من جوانب عملياتنا متوافق مع الشيعة الإسلامية. إن عمل هذا الفريق أمر بالغ الأهمية في الحفاظ على سلامة عملياتنا المصفاة الإسلامية، والتأكد من تحديد أي دخل من المعاملات غير المتوافقة مع الشيعة الإسلامية والتبرع به للجمعيات الخيرية، وفقاً لإرشاداتنا الصارمة.

يضيف التدقيق الشرعي الخارجي جانباً آخر من الرقابة، حيث يقوم المدققون المستقلون بتقييم امتثالنا سنوياً لتقديم تأكيد مستقل لالتزامنا بأحكام الشريعة الإسلامية.

يضمن التدريب الشعي أن فريقنا ليس فقط بارعاً في الخدمات المصفاة الإسلامية ولكنهم أيضاً متحمسون لقيمها، وذلك يمتد خارج البنك ليصل إلى المجتمع لزيادة الوعي والفهم للتمويل الإسلامي.

وأخيراً، فإن إدارة مخاطر عدم الالتزام للشرعية الإسلامية تعتبر بمثابة نظام الإنذار المبكر لدينا، حيث أنها تحدد وتخفف من المخاطر التي يمكن أن تنحرف بنا عن مسار الالتزام لأحكام الشيعة الإسلامية. هذه الوحدة ضرورية للحفاظ على توافقنا مع المبادئ الإسلامية، وضمان نجاح عملياتنا ليس مالياً فقط ولكن روحياً أيضاً.

إن الامتثال للشيعة الإسلامية هو أكثر من مجرد مجموعة من القواعد التي يجب اتباعها. إنه التزام بالنزاهة والخدمات المصفاة الأخلاقية وتوفير الخدمات المالية التي لا تنمي الثروة فحسب، بل تغذي أيضاً القيم والمبادئ المجتمعية التي وضعتها الشريعة الإسلامية.

الموارد البشرية: نُمكّن موظفينا

في بنك نزوى، نؤمن بأن موظفينا هم سر نجاحنا وأهم أصولنا انطلاقاً من كونهم القوة الدافعة التي تقود الابتكار وتعزز من رضا العملاء ونمو الأعمال. وفي إطار التزامنا بتطوير مهارات المواهب الوطنية، نواصل الاستثمار في تطوير قدرات وإمكانات وخبرات موظفينا ليكونوا قادة المستقبل في قطاع الصيرفة الإسلامية في سلطنة عُمان.

ومن هذا المنطلق، اتخذ البنك خطوات مدروسة في عام ٢٠٢٤ لتقييم وتحسين ثقافته التنظيمية المتكاملة حيث أجرى استبيان للحصول على رؤى أدق حول ثقافة وبيئة العمل الحالية. ويهدف هذا الاستبيان إلى تعزيز فهم الإدارة حول الديناميكيات التنظيمية، وتحديد نقاط القوة ومجالات التحسين، ووضع خارطة طريق لإيجاد ثقافة ترفع من الأداء وتركز على الأعمال. وبناء على نتيجة الاستبيان، نقوم بتنفيذ استراتيجيات لتمكين موظفينا، وتعزيز تفاعلهم، وضمان تماشي ثقافتنا مع الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى للبنك.

كما قام البنك بإجراء تقييم وظيفي شامل على كافة مستويات البنك بهدف تقييم الأدوار ابتداءً من المستوى الإداري وأعلاه وخاصة للموظفين العمانيين والتأكد من قدرتهم على تحقيق التقدم الوظيفي. ومن خلال التحليل المنهجي للكفاءات والمسؤوليات الوظيفية وتوقعات الأداء، أتاح لنا هذا التقييم تحديد الفجوات في المهارات واحتياجات التدريب وفرص التقدم الوظيفي. وتم تصميم هذه المبادرة لتزويد الموظفين

بفهم أوضح للمهارات والخبرات المطلوبة لخطوتهم المهنية التالية، وبالتالي تعزيز التطوير المهني المستمر ورفع جاهزية الموظفين.

وفي إطار استراتيجيتنا للموارد البشرية، يقوم بنك نزوى، منذ نشأته، بتطبيق إطار إداري راسخ يعزز ثقافة «الأجر حسب الأداء». ويضمن هذا الإطار ارتباط الأجور والمكافآت والتقدم الوظيفي بأداء الفرد وفريق العمل مما يعزز من المسائلة ويشجع الموظفين على التميز والنمو في جميع أقسام ووحدات البنك.

علاوة على ذلك، ركز بنك نزوى بشكل كبير على التخطيط للمستقبل والتعاقب الوظيفي الذي يضمن استمرارية القيادة والاستقرار التنظيمي. تم تصميم برنامجنا المنظم لتخطيط التعاقب الوظيفي لتحديد الموظفين ذوي الإمكانيات العالية وتطويرهم وإعدادهم لتولي مهام قيادية مستقبلية. ومن خلال التدريب المتخصص وبرنامج التوجيه وتطوير المهارات الوظيفية والفنية، يحرص البنك على تزويد الموظفين بالأدوات التي يحتاجونها للنجاح في الأدوار المهمة والمساهمة في نمو البنك على المدى الطويل. ومن خلال اعتماد نهج استباقي لإدارة المواهب، نضمن تأهيل قيادات قادرة على دفع النمو المستدام.

في بنك نزوى، نضع تطوير الموظفين وتفاعلهم في مقدمة أولوياتنا ونعتبر ذلك جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتنا. ونحرص على توفير بيئة عمل يشعر فيها الموظفون بالتقدير والتمكين ويحظون فيها بالتشجيع والتحفيز. كما أن التزامنا بغرس وتعزيز ثقافة التعلم المستمر والأداء والابتكار تضمن تميز موظفينا وبقائهم في طليعة القطاع وعلى أتم جاهزية لتجاوز التحديات المستقبلية وتوظيف كل الفرص المحتملة.

جذب وتوظيف المواهب المحلية

أنهى البنك عام ٢٠٢٤ بعدد موظفين وصل إلى ٤٨٦ موظفاً واستمر بنك نزوى في تحديد وتوظيف المواهب العمانية في السوق التنافسية. وإظهاراً لالتزامه بالتنوع والشمولية، عمد البنك إلى توظيف المترشحين من ذوي الاحتياجات الخاصة، مما يضمن مكان عمل يحتضن جميع القدرات. وتماشياً مع الجهود التي تبذلها الحكومة في مجال التعمين، وضع البنك تعيين الكوادر المحلية في مقدمة اعتباره لضمان للمساهمة بدور فاعل في الاستقرار الاقتصادي وتوفير فرص للباحثين عن عمل.

وفي عام ٢٠٢٤م، بلغت نسبة الموظفين الجدد من العمانيين ٩١,٥٪ من تعيينات البنك مما يؤكد التزامنا بدعم الكوادر المحلية. كما تعطي استراتيجية التوظيف في البنك الأولوية للخريجين الجدد حيث بلغت نسبتهم ٣١,٩٪ من الموظفين الجدد ضمن هذه المجموعة. وتم تقييم الخريجين من خلال منصة التقييم الرقمية لبنك نزوى وهو ما يبرز حرصه على تمكين المواهب الشابة وتوفير فرص للجيل القادم من محترفي الصيرفة الإسلامية في عُمان. وتم طرح منصة التقييم الرقمي عام ٢٠٢٣ وتهدف إلى تطوير إجراءات التعيين حيث تتيح أسلوب ديناميكي وفعال لتقييم قدرات المرشحين وإمكاناتهم.

ويتعاون بنك نزوى بشكل مستمر مع الجامعات والمؤسسات التعليمية العمانية لمعرفة أفضل المواهب العمانية من خلال المشاركة في المعارض المهنية، فضلاً عن تعاون البنك مع بوابات التوظيف المحلية مثل توظيف. وقد ساهمت هذه الجهود في تعزيز مكانة البنك باعتباره جهة العمل المفضلة. وفي عام ٢٠٢٤، تضمنت كوادر في البنك موظفين من ١٢ دولة، مما يسلط الضوء على التزامه بتعزيز مكان عمل متنوع وشامل.

ويتبع بنك نزوى قواعد دقيقة للتوظيف ويركز على الاحتفاظ بالموظفين، يقوم بنك نزوى بمواءمة ممارسات التوظيف الخاصة به مع مهمته المتمثلة في جذب أفضل المواهب وتطويرها وتوفير الفرص للجيل القادم من المحترفين.

التدريب والتطوير

في العام المالي ٢٠٢٤، قام قسم الموارد البشرية بإطلاق وتنفيذ العديد من المبادرات الاستراتيجية لتعزيز أداء الموظفين وإنتاجيتهم. وقد ركزت هذه البرامج على ممارسات إدارة المواهب وبرامج التدريب الشاملة المصممة خصيصاً لجميع المستويات، بدءاً من الإدارة العليا وحتى الموظفين المبتدئين. استثمر البنك بشكل كبير في مبادراته التعليمية، حيث اعتمد أسلوباً مرناً في التعلم والتطوير حيث أطلق «بيت المعرفة»، المركز التعليمي الجديد، ومكتبته الخاصة تحت اسم «قناديل» لتوفير مساحات تعليمية معززة. علاوة على ذلك، قدم البنك برامج تعليمية أكثر تخصيصاً ومواءمة بشكل وثيق، مما أدى إلى زيادة كبيرة في تقييم التدريب على مدار العام، مثل نمو و Recovery Power و Recoveries للخدمات المصرفية للأفراد وما إلى ذلك. وتهدف هذه الجهود إلى تعزيز النمو المهني لجميع الموظفين مع تلبية احتياجات تخطيط التعاقب. كما شهد بنك نزوى زيادة كبيرة في طلبات التدريب في عام ٢٠٢٤، حيث نجح في تنفيذ العديد من برامج التطوير والاستفادة بشكل فعال من منصة التعلم الإلكتروني لتلبية احتياجات التعلم الفردية والجماعية.

وفي عام ٢٠٢٤م، أعطى البنك الأولوية لتعزيز مهارات الموظفين وكفاءاتهم من خلال الاستثمار في مبادرات التعلم والتطوير. وتضمن ذلك إجراء تقييمات تفصيلية لتحديد المهارات اللازم إكسابها للموظفين المرشحين لمختلف المناصب الذين تم تحديدهم، بالإضافة إلى إجراء تقييمات الوعي بالجانب الشرعي لتعزيز فهم أعمق للمبادئ الإسلامية. ولدعم هذا التركيز الاستراتيجي، وفر البنك برامج تدريبية متقدمة في جميع المجالات الوظيفية الرئيسية، بما في ذلك الخدمات المصرفية الإسلامية، وتطوير المنتجات، وقيادة المبيعات، وإدارة المخاطر، وإدارة الثروات، والخدمات المصرفية للشركات والأفراد، فضلاً عن برامج لتطوير المهارات الشخصية الأساسية.

ومن خلال الاستشارات الاستراتيجية المخصصة مع وحدات الأعمال، قمنا بتحديد احتياجات العمل بدقة وتحليل أسبابها. واستناداً إلى الاستنتاجات، قمنا بتطوير وتنفيذ استراتيجيات مصممة خصيصاً لبناء القدرات ومواجهة التحديات التي تم الوقوف عليها بشكل فعال. وفي عام ٢٠٢٤، نجحنا في تقديم أكثر من ١٠٠ برنامج تعليمي، وتوفير ٣٤٦ فرصة تعليمية فريدة لموظفينا.

يلتزم بنك نزوى بغرس وتشجيع ثقافة التعلم المستمر وتطوير المهارات خاصة في ظل مواصلة البنك دمج التقنيات العصرية في مختلف عملياته. وقام بنك نزوى بإطلاق منصة «إدارة التعلم الحديثة» للتعلم الإلكتروني والتي تم تصميمها استناداً على أسس عالمية المستوى. وتضمنت أكثر من ١٠٠,٠٠٠ دورة تدريبية يقدمها قادة ورواد القطاع وتهدف جميعها إلى تمكين الموظفين بالمهارات والمعارف اللازمة لتقديم الأداء المميز في مجالات عملهم. وحتى الآن، قدمت منصة التعلم من بنك نزوى أكثر من ١١,٠٠٠ ساعة تعليم نشط.

يعطي بنك نزوى الأولوية لتطوير القيادة ولتحقيق هذه الغاية، يستثمر البنك بنشاط في النمو المهني لفريق إدارته العليا. ويشمل ذلك تشجيع وترشيح القادة الرئيسيين لمتابعة دورات الإدارة والقيادة التنفيذية في المؤسسات المرموقة. وتم بالفعل ترشيح اثنين من كبار المسؤولين التنفيذيين للمشاركة في برنامج القيادة الإسلامية المرموق في كامبريدج، وأكمل أحدهما بنجاح دورة القيادة التنفيذية في جامعة تكساس. كما يعطي البنك الأولوية لتطوير مجلس الإدارة مما يعني أن أعضاء مجلس الإدارة على علم بأحدث رؤى السوق وأفضل ممارسات الحوكمة.

ويظل بنك نزوى ملتزماً بإيجاد وتطوير كوادر عمانية من أصحاب الكفاءة والخبرات. وتماشياً مع هذا الالتزام، تم ترشيح ٢٥ موظفاً للمشاركة في برنامج تطوير القيادة «للموظفين ذوي الإمكانيات العالية» (HiPo).

لإعدادهم لأدوار قيادية مستقبلية داخل البنك. بالإضافة إلى ذلك، انضم ٢٥ موظفًا واحدًا إلى برنامج الدراسات العليا في التمويل الإسلامي «نمو» الذي يقدمه بنك نزوى، مما يوفر لهم فرصًا قيمة للتدريب والتطوير أثناء العمل.

أكمل موظفان بنجاح البرنامج الوطني للتطوير القيادي من أجل تمكين الإدارات العمالية الوسطى والعليا في القطاع الخاص «اعتماد» لعام ٢٠٢٤، مما يؤكد التزام بنك نزوى بتعزيز قياداته العمالية. ولتلبية المتطلبات المتغيرة لموظفيه، نظم البنك أكثر من ١٩ جلسة تدريبية جماعية داخلية. وقام بنك نزوى بدعم النمو المهني لأكثر من ١٤ موظفًا من خلال تقديم المساعدة المالية والتوجيه لأعضاء الفريق للحصول على مؤهلات أكاديمية ومهنية مرموقة. يتضمن ذلك شهادات مثل CIPD، وCBBM، وCSDG، وCIPA، وCIFPA، وCIBg، وCISI.

وتأكيداً على التزامه القوي بإيجاد تأثير إيجابي وملاموس في المجتمع، قام بنك نزوى بتسهيل أكثر من ٧٠ فرصة تدريب وظيفي للمحترفين الطموحين. ويتمشى ذلك مع الهدف الأوسع للبنك المتمثل في المساهمة في تطوير القوى العاملة الوطنية ودعم نمو الاقتصاد المحلي.

الأجور والمزايا

عمل بنك نزوى على تعزيز قدرات موارده البشرية من أجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب عليها وإدارة التكلفة، وإرساء قاعدة الموظفين بشكل فعال على المدى الطويل. وتقوم الخطة الاستراتيجية للبنك على مفهوم " ربط الأجر بالأداء".

وقد تابعت إدارة الموارد البشرية عن كثب التقدم المحرز في تطبيق مبادئ العدالة والحيادية والتنافسية في الأجور. وطبق البنك نظام تقييم الأداء الذي يربط بين كل من المتغيرات السنوية والأجور السنوية التي يستحقها الموظفون بنظام الأداء. ويشارك البنك سنوياً في دراسة استقصائية للرواتب مع إدارة موارد بشرية محترفة من أجل مقارنة الرواتب التي يدفعها البنك بتلك المدفوعة في السوق واتخاذ القرارات المناسبة استناداً إلى نتائج الدراسة لاعتماد نظام رواتب ملائم.

كما يعمل البنك بصفة مستمرة على تحسين أنظمة الموارد البشرية لتسريع العديد من العمليات المرتبطة بها والتي تتضمن التوظيف والتدريب والسداد الفوري لأجور الموظفين والخدمة الذاتية للموظفين. كل ذلك من أجل ضمان تعزيز ممارسات الموارد البشرية وقراراتها بحيث تعكس القيم والمبادئ بشكل مرئي.

في ضوء المرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٣/٥٣ الصادر مؤخرًا فيما يتعلق بقانون العمل العماني، حرص البنك بسرعة على تنفيذ التغييرات التنظيمية بشكل جيد وإبلاغها إلى جميع الموظفين. حيث اتخذنا أيضًا التدابير المناسبة لتتوافق جميع سياساتنا وإجراءاتنا وعملياتنا نظاماً مع قانون العمل الجديد.

وقام البنك البنك بدمج وتطبيق التحديثات ذات الصلة بصندوق الحماية الاجتماعية، والتي تشمل تعديلات على مساهمات الموظفين وأصحاب العمل. كما تم إجراء تعديلات على مساهمات التأمين وإجازة الأمومة والأبوة للموظفين العمانيين والمقيمين. وقد انعكست هذه التحديثات في نظام الرواتب لضمان الامتثال الكامل لقوانين الحماية الاجتماعية.

كما يسعى البنك إلى إرساء عمليات مستدامة تضمن تلامؤم أنظمة تعويضات الموظفين مع المتطلبات القانونية وتحفز على الأداء المستدام في جميع مستويات البنك.

المعلومات والتكنولوجيا: التحول الرقمي والابتكار

ساهمت وحدة تكنولوجيا المعلومات بدور فاعل في تحقيق تطورات

البنك الرقمية وتعزيز تطوره التكنولوجي. ومن خلال مبادرات استراتيجية مميزة وتعزيز التميز التشغيلي، نجحت الوحدة في تطوير وتحديث الجوانب الرئيسية لضمان المرونة والأمن والابتكار في الخدمات المصغية. وقد ساهمت هذه الجهود في تعزيز مكانة البنك كمؤسسة مالية رائدة في مجال الخدمات المصغية الرقمية، مما أتاح للعملاء الفرصة لإجراء معاملاتهم بسهولة وسلاسة وعزز من تجربتهم مع الالتزام بالمعايير التنظيمية ومعايير الامتثال.

ونجحت وحدة تكنولوجيا المعلومات في تحديث البنية الأساسية للبنك، وإرساء أساس قوي ومن وقابل للتطوير وآمن لدعم الخدمات الرقمية المبتكرة. وساهم هذا التحديث في تعزيز مرونة النظام وقابلية توسيعه لتلبية متطلبات الأعمال في المستقبل وضمان استمرارية العمليات المصغية. كما شمل التحديث ترقية إمكانيات التعافي من الكوارث إلى مستوى أعلى، ومعالجة أهم الجوانب في الخدمات المصغية الأساسية ومرونة تبديل أجهزة الصاف الآلي، فضلاً عن ضمان تنفيذ خطة لاستمرارية الأعمال تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية والمتطلبات التنظيمية، مما يحد من مخاطر توقف وتعطل أنظمة تكنولوجيا المعلومات.

كما تم تنفيذ الترقية لنظام iMAL Core Banking R14، مما يضمن الحد الأدنى من طلبات التغيير والتحديث ويعزز من الكفاءة التشغيلية. وتشمل الترقية أدوات التحليل وإعداد التقارير المتقدمة المتكاملة التي تقدم رؤى في الوقت الفعلي حول العمليات المصغية وسلوكيات العملاء. كما أن الترقية ستحسن من التدابير الأمنية داخل النظام الأساسي للخدمات المصغية للحماية من التهديدات السيبرانية والوصول غير المصرح به. وتم الانتهاء من تطوير أجهزة الصاف الآلي لتتوافق مع الأداء والمتطلبات التكنولوجية للمبادرات الرقمية، بما في ذلك الترميز وتكامل التكنولوجيا المالية. وشملت الترقية بروتوكولات أمان أجهزة الصراف الآلي المحسنة للحماية من التهديدات السيبرانية الجديدة ومحاولات الاحتيال.

الفرع الرقمي للأفراد: يقدم الفرع الرقمي للأفراد في بنك نزوى تجارب مصرفية رقمية سلسلة للعملاء. ويتم استخدام روبوتات الدردشة وأدوات التشغيل الآلي المعتمدة على الذكاء الاصطناعي لتعزيز دعم العملاء ومشاركتهم وتجربة مصرفية سلسلة وأمنة. ويتم تنفيذ المعاملات المصغية لتسهيل الانتقال الآمن للأموال من بلد إلى آخر، بالإضافة إلى تقديم خدمات إدارة المخاطر والمساعدة في إدارة التدفق النقدي والخدمات الأمنية التي تهدف إلى تحسين العلاقات بين العملاء والمؤسسات المصرفية وشركائهم مع تحسين سرعة معالجة المعاملات وموثوقيتها، مما يضمن كفاءة أكبر في العمليات المصرفية للشركات.

مبادرة خارطة الرقمنة الاستراتيجية

نجحت وحدة تكنولوجيا المعلومات في تسليم العديد من المشاريع التي تتماشى مع خطة البنك الرقمية، مما أدى إلى نمو الأعمال وتحسين الكفاءة التشغيلية.

الفرع الرقمي ورقمنة العمليات: تم توفير وتطبيق حلول مميزة مثل نظام إدارة الموارد البشرية الرقمي والتأهيل الرقمي وبوابة الاستبيان لتعزيز الكفاءات الداخلية وتحسين تفاعلات العملاء. كما تم إطلاق نظام RTGS لدول مجلس التعاون الخليجي، والخضم المباشر بين البنوك، وأنظمة حساب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩، وتحسينات الامتثال لضية القيمة المضافة، مما يعزز من الامتثال التنظيمي وتبسيط العمليات.

تحديثات مستمرة في تطبيق البنك للهاتف النقال: تم إضافة مجموعة متنوعة من المميزات مثل السحب بدون بطاقة، وخدمات بطاقات الخضم، والتحويلات الدولية، والاشتراك في الاكتتاب العام عبر الإنترنت، والمدفوعات المجمعة، مما يعزز تجربة المستخدم. الابتكارات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي: يتم استخدام أنظمة الكشف عن الاحتيال

شكر وتقدير

وختاماً، أود أن أشيد بمساهمة أعضاء فريقنا وأشكرهم على التزامهم برؤيتنا وأدائنا المميز، فما كانت إنجازاتنا لتحقيق لولا دعم وتوجيه البنك المركزي العماني ورئيس مجلس الإدارة الشيخ خالد بن عبدالله بن علي الخليفي ومجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية لدعمهم وتوجيههم وجهودهم خلال رحلتنا لتنمية حصتنا في السوق. كما أود أن أعرب عن تقديرنا لعملائنا ومساهمتنا لثقتهم المستمرة وولائهم ودعمهم طوال رحلتنا. وسوف نمضي قدماً في رحلتنا نحو تنمية حصتنا في السوق.

إننا ملتزمون بمواصلة تزويد عملائنا بخدمات مصرفية استثنائية وحلول مبتكرة، ودعم نمو موظفينا وتطويرهم، وتحقيق عوائد مستدامة لمساهمتنا، والحفاظ على علاقات قوية مع الجهات التنظيمية لدينا.

يحدونا الأمل، ويقودنا الرجاء، وبملاً قلوبنا التفاؤل والطموح ونحن نستشرف فجر المستقبل المأمول نحو سنة أخرى من التميز والنجاح. شكراً لكم على مشاركتكم لنا في رحلتنا الناجحة.



خالد الكايد
الرئيس التنفيذي

المستندة على الذكاء الاصطناعي، والتحليلات التنبؤية، والتعرف على سلوك العملاء لتعزيز الأمن وتقديم تجارب مصرفية مخصصة.

تعزيز أمن المعلومات: لعبت وحدة تكنولوجيا المعلومات دوراً مهماً في تعزيز النظام الأمني للبنك من خلال توظيف حلول متقدمة لأمن تكنولوجيا المعلومات ومن بينها Tripwire و Guardium و Active و McAfee Endpoint Protection. بالإضافة إلى ذلك، يتم تنفيذ مبادرات الامتثال الرئيسية مثل QRadarg PCI-DSS لتعزيز قدرات المراقبة وإدارة التهديدات.

مجالات التركيز في المستقبل: تواصل وحدة تكنولوجيا المعلومات قيادة مبادرات تكنولوجيا المعلومات الإستراتيجية، بما في ذلك نقاط البيع والتميز وبيانات الدفع والبطاقات الافتراضية والعمودية وأنظمة الولاء لرفع مستوى تفاعل العملاء وتعزيز الابتكار في الدفع.

ومن خلال الالتزام بالابتكار والتميز الرقمي والمرونة التشغيلية، يشكل قسم تكنولوجيا المعلومات ركيزة أساسية في رحلة التحول الرقمي للبنك. وتقوم الوحدة بتوظيف واستخدام أحدث التقنيات وإبرام شراكات استراتيجية لضمان وجود نظام بنكي مصرفي على أتم جاهزية للمستقبل، مما يؤدي إلى تحسين رضا العملاء وارتفاع الكفاءة التشغيلية ويدعم نمو الأعمال على المدى الطويل.

ثقة في المستقبل

بخطوات واثقة ومدروسة، يواصل بنك نزوى دوره المهم كرائد لقطاع الصيرفة الإسلامية في عُمان مدفوعاً بالتزامه التام بمبادئ الشريعة الإسلامية وحرصه على المساهمة في تطوير وتنمية المجتمع من خلال التوسع في حلول الائتمان وقطاعات التمويل الأساسية ودعم ريادة الأعمال.

وبواكب نمو البنك آخر التطورات في المنطقة؛ وتشير التوقعات إلى أن الصيرفة الإسلامية ستفوق في نموها الصيرفة التقليدية. وتشير موديز لخدمات المستثمرين إلى أن المؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي ستحافظ على هوامش صافي أرباح قوية وعائدات مميزة على الأصول بسبب الطلب المتزايد على المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية واستقرار قطاع الصيرفة الإسلامية بشكل عام.

كما من المتوقع أن تتجاوز قيمة سوق الصكوك ٢٠٠ مليار دولار أمريكي بحلول ٢٠٢٥م مما يتيح فرصاً مميزة أمام بنك نزوى لترسيخ مكانته في السوق عبر توظيف خبراته الكبيرة في التمويل الإسلامي وتوسيع محفظة منتجاته وابتكار منتجات استثمارية جديدة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وبالنظر إلى المستقبل، سيواصل البنك تركيزه على تسريع التحول الرقمي وتطوير وتصميم حلول متطورة للتكنولوجيا المالية، إضافة إلى دمج الاستدامة في الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية التي يوفرها. كما سيحافظ البنك على التزامه بتطوير البيئة المصرفية الرقمية من خلال مواكبة آخر التطورات التقنية في القطاع وتوفير تجارب مرنة وتركز في المقام الأول على العملاء.

ومسترشداً بقيمه الأساسية التي تعزز الابتكار والنزاهة وتركز على العملاء، تهدف استراتيجية بنك نزوى إلى إيجاد قيمة مميزة لأصحاب المصلحة على مختلف الأصعدة المصرفية ودعم البرامج الهادفة مثل 'تنفيذ' والمبادرات التي تتماشى مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠. وسيواصل البنك تقديمه بخططه واثقة لإعادة تعريف القطاع والمساهمة بدور فاعل في تحقيق الاستقرار المالي في عُمان وتعزيز مكانتها كمركز رائد للصيرفة الإسلامية في العالم.

تقرير التأكيد المستقل عن بيان امتثال الإدارة لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية

إلى الأفاضل أعضاء مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.ع.ع

مقدمة

لقد تم التعاقد معنا من قبل أعضاء مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.ع.ع ("البنك") لتنفيذ تكليف التأكيد المستقل المعقول (المراجعة الشرعية الخارجية) على تقرير الإدارة حول إجراءات الرقابة وبيان الإدارة عن امتثال الترتيبات والعقود والمعاملات المالية لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية (معا "تقرير الإدارة") كما هو موضح في الصفحات من ١ إلى ١٥ فيما يتعلق بالبنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

المعايير المطلوبة

تشتمل معايير تكليف التأكيد التي يتم بموجبها تقييم معلومات الموضوع الأساسية، أي تقرير الامتثال الخاص بالإدارة، على مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية، والتي لأغراض المراجعة الشرعية الخارجية تتضمن التالي وفق التسلسل الموضح أدناه:

- المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("الهيئة").
- الوائح الصادرة عن البنك المركزي الغماني بموجب الإطار التنظيمي للمصارف الإسلامية حتى تاريخه والتي تنص على المتطلبات التنظيمية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- أحكام الهيئة العليا للرقابة الشرعية بالبنك المركزي العماني في سلطنة عمان.
- متطلبات معايير المحاسبة المالية المعمول بها التي أصدرتها الهيئة حتى تاريخه والتي تنص على متطلبات الشريعة الإسلامية ذات العلاقة.
- الموافقات والأحكام الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

تم تطبيق المعايير المذكورة أعلاه نظراً لتداعياتها على تقرير الإدارة للبنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ المرفق بهذا التقرير.

مسؤوليات الإدارة

إن إدارة البنك (المشار إليها فيما يلي باسم "الإدارة") هي المسؤولة عن إعداد وتقديم تقرير الإدارة. كما أنها مسؤولة عن إنشاء هيكل الحوكمة الشرعية من أجل الامتثال لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية والموافقات والأحكام الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية. ويتعين على الإدارة أيضاً ضمان امتثال البنك للإرشادات والتوجيهات ذات الصلة والمعمول بها الصادرة عن البنك المركزي الغماني. وتشمل هذه المسؤولية تصميم ضوابط رقابية داخلية مناسبة وتطبيقها وتطبيقها بفاعلية لضمان امتثال الترتيبات والعقود والمعاملات المالية التي لها آثار شرعية، والتي أبرمها البنك مع عملائه والمؤسسات المالية الأخرى وأصحاب المصلحة، وكذلك السياسات والإجراءات ذات الصلة، لمتطلبات مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية.

تقرير التأكيد المستقل عن بيان امتثال الإدارة لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية

إلى الأفاضل أعضاء مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.ع.ع (تابع)

مسؤوليات الإدارة (تابع)

تتحمل الإدارة المسؤولية أيضاً عن تصميم وتنفيذ وصيانة إجراءات الرقابة الداخلية المناسبة فيما يتعلق بهذا الامتثال والحفاظ على السجلات المحاسبية ذات الصلة وتحقيق أهداف الرقابة المحددة في تقرير الإدارة.

كما أن الإدارة مسؤولة عن منع وكشف الاحتيال والخطأ وعدم الامتثال للقوانين واللوائح السارية على أنشطة البنك، وعن العرض العادل لبيان الامتثال لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية كما هو مبين في الصفحة رقم ١٥ من تقرير الإدارة.

أخلاقيات المهنة وإدارة الجودة

لقد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (قواعد مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين).

تطبق شركتنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم ١، والذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتطبيق نظام لإدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات حول الامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

مسؤوليتنا وملخص العمل المنجز

إن مسؤوليتنا فيما يتعلق بهذا التكليف هي التعبير عن استنتاج مستقل بشأن تقرير الإدارة، استناداً إلى إجراءاتنا.

لقد نفذنا تكليف التأكيد المعقول المائل وفقاً لمعيار المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم ٦ "تكليف التأكيد المستقل حول امتثال المؤسسة المالية الإسلامية لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية (المراجعة الشرعية الخارجية)" الصادر عن الهيئة والذي يجب قراءته بالاقتران مع المعيار الدولي لتكليفات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) "تكليفات التأكيد بخلاف أعمال مراجعة أو فحص المعلومات التاريخية" الصادر عن مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي. وتتطلب هذه المعايير أن نقيّد بالمتطلبات الأخلاقية وأن نخطط وننفذ إجراءات للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان تقرير الإدارة قد تم عرضه بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية وأن ضوابط الرقابة، المحددة في تقرير الإدارة، قد تم تصميمها وتطبيقها بشكل فعال.

تقرير التأكيد المستقل عن بيان امتثال الإدارة لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية

إلى الأفاضل أعضاء مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.ع.ع (تابع)

مسؤولياتنا وملخص العمل المنجز (تابع)

تعتمد الإجراءات التي اخترناها لهذا التكليف على تقديرنا المهني الذي يشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال الجوهري لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية وعند إجراء تقييمات المخاطر، قمنا بدراسة واختبار ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بامتثال البنك لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية من أجل تصميم الإجراءات المناسبة في ظل الظروف المحيطة، ولكن ليس لغرض التعبير عن رأي حول مدى فعالية ضوابط الرقابة الداخلية للبنك، وكذلك ضوابط الرقابة المتعلقة بجمع البيانات ذات الصلة وإعداد بيان الإدارة بشأن الامتثال لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية. وفي هذا الصدد، قمنا بفحص العمل الذي قام به المراجع الشرعي الداخلي، وإدارة الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، وإدارة المراجعة الداخلية والذي تم تنفيذه تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية.

لقد قمنا بتصميم وتنفيذ إجراءات الاختبار اللازمة على مختلف الترتيبات والعقود وفئات المعاملات المالية، والسياسات والإجراءات ذات الصلة، بناءً على العيادات التي اخترناها على أساس تقديرنا ومنهجنا المهني لفحص مدى الامتثال لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية، والعرض العادل لها، مع غيرها من البيانات الواردة في تقرير الإدارة. وعند تنفيذ إجراءاتنا، تم توفير التوجيهات اللازمة بشأن مسائل الشريعة الإسلامية من قبل خبراء متخصصين في الشريعة الإسلامية كما هو موضح إليه أعلاه.

ونرى أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها من خلال تنفيذ إجراءاتنا كافية وملائمة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

القيود على بيان امتثال الإدارة لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية

تم إعداد بيان الإدارة عن الامتثال لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية، وتقرير التأكيد الصادر عنا بشأن هذا البيان، بهدف تلبية احتياجات المستخدمين المعنيين (مجلس إدارة البنك وهيئة الرقابة الشرعية والبنك المركزي الخفائي)، وبالتالي قد لا يشمل جميع الجوانب المتعلقة بإجراءات الرقابة التي قد يعتبرها كل مستخدم هامة له في ضوء الظروف الخاصة به.

يتعلق الاستنتاج حصرًا بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. ولا يقدم الاستنتاج تأكيداً فيما يتعلق بأي فترات مستقبلية حيث إن التغييرات التي قد تطرأ على الأنظمة أو الضوابط الرقابية قد تؤثر على صلاحية استنتاجنا. كما أن أي تقييم للضوابط المالية الداخلية على عملية إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية معرضة لخطر أن تصبح الرقابة المالية الداخلية على عملية إعداد التقارير المالية غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن درجة الامتثال للسياسات أو الإجراءات قد تتدهور. علاوة على ذلك، فإن أنشطة الرقابة التي تم تصميمها وتنفيذها وتطبيقها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ والتي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بالترجيح أي نقاط ضعف أو أوجه قصور كانت قائمة فيما يتعلق بضوابط الرقابة الداخلية على عملية إعداد التقارير المالية والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها قبل تاريخ تطبيق تلك الضوابط.

تخضع معلومات الأداء غير المالية لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص "تقرير الامتثال الشرعي" والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

تقرير التأكيد المستقل عن بيان امتثال الإدارة لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية

إلى الأفاضل أعضاء مجلس إدارة بنك نغوى ش.م.ع.ع (تابع)

القيود على بيان امتثال الإدارة لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية (تابع)

تخضع إجراءاتنا الخاصة بمدى كفاية الأنظمة والضوابط الرقابية المتعلقة بامتثال البنك للمعايير المطبقة لقيود متصلة، وعليه قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يمكن الكشف عنها. علاوة على ذلك، لا يجب الاعتماد على هذه الإجراءات لإثبات فعالية الأنظمة والضوابط الرقابية ضد النواحي الاحتمالية، ولا سيما في النواحي المتعلقة بأولئك الذين يشغلون مناصب السلطة أو المسؤولية. لذلك، فإن الضوابط الداخلية المتعلقة ببيان امتثال الإدارة لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية قد لا تلمع أو تكشف عن جميع الأخطاء أو أوجه القصور في معالجة المعاملات أو التقارير المقدمة عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر ضماناً مطلقاً بأن أهداف الرقابة سيتم تحقيقها.

الاستنتاج

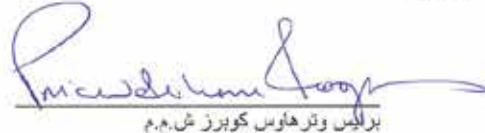
استناداً إلى الإجراءات، نفيديكم بأنه في رأينا، فإن تقرير الإدارة بشأن إجراءات الرقابة وبيان الامتثال لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية الواردة في الصفحة رقم ١٥ من تقرير الإدارة، للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، يعرض بشكل عادل حالة امتثالها لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية، من جميع النواحي الجوهرية، خلال الفترة التي يغطيها هذا البيان، بناءً على المعايير المعمول بها.

يتم إصدار تقرير منفصل مطوّل إلى مجلس إدارة البنك كما في تاريخ هذا التقرير.

المستخدمون المعنيون والعرض

وفقاً لشروط تكليفنا، تم إعداد تقرير التأكيد المعقول المائل عن بيان الإدارة حول الامتثال لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية لصالح مجلس إدارة البنك وهيئة الرقابة الشرعية والبنك المركزي العماني وذلك لغرض مساعدة مجلس الإدارة حصراً على تلبية المتطلبات التنظيمية، وليس لأي غرض آخر أو في أي سياق آخر.

لا ينبغي اعتبار هذا التقرير مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من قبل أي طرف آخر، ولاي غرض أو في أي سياق آخر. وأي طرف آخر يتمكن من الحصول على هذا التقرير أو نسخة منه ويختار الاعتماد على هذا التقرير (أو أي جزء منه) إنما يفعل ذلك على مسؤوليته الخاصة؛ وإننا لا نقبل أي مسؤولية أو التزام تجاه أي طرف آخر. ولا يجب نسخ تقريرنا أو الإشارة إليه أو الكشف عنه، كلياً أو جزئياً، إلى أي طرف آخر، بخلاف هيئة الرقابة الشرعية والبنك المركزي العماني، دون موافقتنا المكتوبة المسبقة.


برليس ووترهاوس كوبرز ش.م.ع.

التاريخ: ١٢ مارس ٢٠٢٥


كاشف كلام
شريك

مسقط سلطنة عُمان



تقرير الإدارة حول إجراءات الرقابة المتعلقة بالالتزام للشريعة وهيكـل الحوكمة وبيان الإدارة بالالتزام لمبادئ وقواعد الشريعة.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

تقرير الإدارة حول إجراءات الرقابة المتعلقة بالالتزام للشريعة وهيكـل الحوكمة

لقد تم تأسيس بنك نزوى ("البنك") في سلطنة عمان للقيام بالأنشطة المصرفية والأنشطة المالية الأخرى وفقاً لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويعمل البنك بموجب ترخيص مصرفي إسلامي للبيع بالجملة والتجزئة تم منحه من قبل البنك المركزي العماني ("CBO") في الثالث من أبريل ٢٠١٢. إن إدارة البنك وبموجب تفويض من مجلس الإدارة ("مجلس الإدارة") للبنك هي المسؤولة عن تصميم والحفاظ على ضوابط داخلية كافية لضمان الالتزام لأحكام الشريعة الإسلامية في جميع الأوقات، وقد تم تصميم هذه الضوابط وتنفيذها تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية ("SSB") لتقديم ضمانات فيما يتعلق بالالتزام لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

في حين أن هيئة الرقابة الشرعية هي المسؤولة عن تشكيل وإبداء الرأي فيما يتعلق بمسألة مدى التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية، فإن مسؤولية الالتزام تقع على عاتق إدارة البنك نفسها، ولتمكين الإدارة من تنفيذ هذه المسؤولية بشكل فعال، فإن هيئة الرقابة الشرعية للبنك تلتزم بالمساعدة من خلال تقديم التوجيه والمشورة فيما يخص الالتزام للشريعة الإسلامية. ثم إن وجود هيئة الرقابة الشرعية ووظيفة التدقيق والالتزام الشرعي للبنك لا يعفي إدارة البنك من مسؤوليتها في القيام بجميع المعاملات وفقاً للشريعة الإسلامية.

مُدجج أدناه العناصر التي تم بموجبها تصميم إجراءات الرقابة المذكورة أعلاه، وفقاً للأهداف المُدرجة في الملحق ب:

أ- حوكمة الشريعة

• الهيكل التنظيمي للتخطيط وتنفيذ إرشادات وضوابط الرقابة الشرعية

ب- بيئة الرقابة

ت- التدابير الرقابية المتعلقة بالمعاملات

ث- التدابير الرقابية المتعلقة بالمنتجات

ج- ضوابط الاستثمار

ح- عملية التوظيف وتدريب الموظفين وتوعيتهم

خ- ضوابط أخرى

تفاصيل كل فئة /عنصر كما ورد في الملحق أ

بناءً على أهداف الرقابة المدرجة في الملحق ب، فقد توصلنا إلى أن:

أ. إجراءات الرقابة المدرجة في الملحق أ تعرض بشكل عادل ضوابط البنك المصممة والمنفذة طوال الفترة من الأول من يناير ٢٠٢٤ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤؛

ب. إجراءات الرقابة المُدرجة في الملحق أ تم تصميمها بشكل مناسب طوال الفترة من الأول من يناير ٢٠٢٤ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤؛ و

ت. إجراءات الضوابط المدرجة في الملحق أ عملت بشكل فعال طوال الفترة من الأول من يناير ٢٠٢٤ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

تمت المصادقة عليه من قبل إدارة البنك بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٨



المراجع الشرعي الداخلي



الرئيس التنفيذي

١- إجراءات الرقابة المتعلقة بالالتزام للشريعة وهيكـل الحوكمة

١-١- نظرة عامة

يقدم هذا التقرير معلومات حول إجراءات الرقابة (الملحق أ) التي تم تصميمها وتنفيذها والاحتفاظ بها من قبل البنك لتحقيق أهداف التوافق مع الشريعة الإسلامية (الملحق ب) خلال الفترة من الأول من يناير ٢٠٢٤ وحتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، ويتم مراجعة سياسات وإجراءات الرقابة هذه بانتظام من قبل الإدارة، وبالتالي يمكن تعديلها من وقت لآخر بغرض تحقيق أهداف الرقابة، كما لا يوجد بيان أو تصوّر لأي أطراف بأن سياسات وإجراءات الرقابة المستقبلية ستعكس الممارسات الحالية.

ومن الجدير الإشارة إلى أن جميع أنظمة الرقابة تحتوي على قيود متأصلة حيث لا يمكنها ضمان التشغيل الفعال تمامًا للأنظمة، ولا ضمان اكتمال السجلات ودقتها تمامًا، كما أنها لا تستطيع بالضرورة منع التواطؤ والاحتيال.

١-٢-١- حوكمة الشريعة

١-٢-١- الهيكل التنظيمي للتخطيط والتنفيذ والرقابة للشريعة

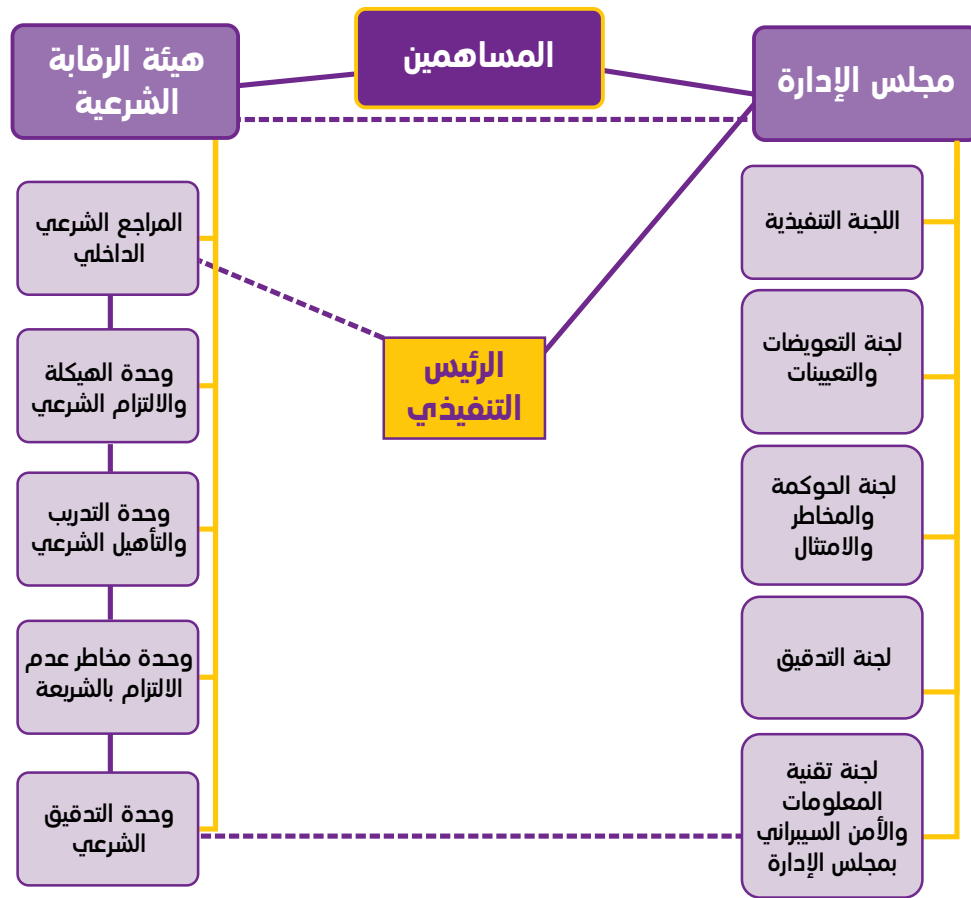
- أ- يسمح النظام الأساسي للبنك بمزاولة جميع أنشطة الأعمال المصرفية الإسلامية.
- ب- يتماشى إطار الحوكمة الشريعة للبنك مع لوائح البنك المركزي العماني والقرارات والتوجيهات وممارسات السوق الفضلى، ويتضمن إطار الحوكمة الشريعة للبنك النقاط المُدرجة أدناه:
- هيئة الرقابة الشريعة (SSB)؛
 - مراجع شرعي داخلي؛
 - وحدة الهيكلة والالتزام الشرعي؛
 - وحدة التدقيق الشرعي؛
 - وحدة التدريب والتأهيل الشرعي؛ و
 - وحدة مخاطر عدم الالتزام للشريعة؛
- ت- تتألف هيئة الرقابة الشريعة للبنك من ثلاثة (٣) علماء مسلمين متخصصين في فقه المعاملات ولديهم خبرة شاملة تزيد عن ١٠ سنوات (في التدريس والبحث والفتوى)، ويتمتع هؤلاء الأعضاء بخبرة واسعة في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي ويستوفون المعايير الملائمة والمناسبة المحددة من قبل البنك المركزي العماني، ويكون هيكل هيئة الرقابة الشريعة على النحو المبين في الجدول أدناه:

رت	اسم الباحث	المؤهلات	المنصب في الهيئة الشرعية	الجنسية
١	الشيخ الدكتور ماجد بن محمد الكندي	• درجة البكالوريوس في القضاء • ماجستير في الفقه وأصوله • ماجستير قانون • دكتوراه في الفقه وأصوله • دكتوراه اقتصاد ومصارف إسلامية	رئيس الهيئة الشرعية	عماني
٢	الشيخ الدكتور عزان بن حسن	• بكالوريوس في الشريعة • ماجستير في الشريعة • دكتوراه في الشريعة - جامعة ويلز	نائب رئيس الهيئة الشرعية	ماليزي
٣	الشيخ الدكتور علي الجهمي	• درجة البكالوريوس في الفقه • ماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية • الدكتوراه في الفقه وأصوله	عضو (الهيئة الشرعية	عماني

- ث- يتم توثيق تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشريعة SSB رسميًا من قبل البنك عبر خطاب عرض رسمي موقع حسب الأصول من قبل عضو هيئة الرقابة الشرعية المعني؛
- ج- تتم الموافقة على تعيين هيئة الرقابة الشرعية من قبل مساهمي البنك؛
- ح- تتم الموافقة على ميثاق هيئة الرقابة الشريعة SSB من قبل مجلس الإدارة الذي يحدد نطاق عمل الهيئة SSB، ويشتمل الميثاق، كحد أدنى، على ما يلي:

- الغرض من الميثاق؛
 - الموافقة على الميثاق؛
 - عضوية هيئة الرقابة الشرعية؛
 - تكوين هيئة الرقابة الشرعية؛
 - الرئيس؛
 - السكرتير؛
 - السبب المحتمل لاستبعاد واستبدال عضو ما؛
 - صلاحيات هيئة الرقابة الشرعية؛
 - مسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية؛
 - الاجتماعات / وتيرة الاجتماعات؛
 - النصاب
 - جدول أعمال؛
 - محضر الاجتماع؛
 - التصويت والقرارات؛
 - تعديلات الميثاق؛ و
 - العلاقة مع مجلس الإدارة وإدارة البنك وأقسامه المختلفة.
- خ- تشمل أدوار ومسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية ما يلي:
- الإشراف على عمليات وأنشطة البنك لضمان الالتزام للشريعة الإسلامية، وكذلك مراقبة ومراجعة المعاملات لضمان الالتزام الكامل لقواعد ومبادئ الشريعة وأحكام هيئة الرقابة الشرعية؛
 - اعتماد الخطط السنوية للتدقيق الشرعي الداخلي؛
 - إخطار البنك المركزي العماني في حالة حدوث أي فشل من قبل مجلس الإدارة في التعامل الفعال مع أي حالة عدم امتثال شرعي للبنك؛
 - الموافقة على جميع الوثائق ذات الصلة للمنتجات والخدمات الجديدة، بما في ذلك العقود والاتفاقيات والمواد التسويقية والترويجية أو غيرها من الوثائق القانونية المستخدمة في المعاملات التجارية للبنك، يجب أن تتم الموافقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية؛
 - مراجعة واعتماد حسابات الزكاة السنوية للبنك نيابة عن المساهمين؛
 - توثيق أي رأي / فتوى تدلي به بشأن القضايا المتعلقة بالشريعة في شكل كتابي؛
 - حضور عضو واحد على الأقل من هيئة الرقابة الشرعية SSB في اجتماع الجمعية العمومية للرد على أي استفسارات من مساهمي البنوك أثناء مناقشة النتائج المالية لنهاية العام؛
 - مراجعة التقارير والملاحظات الخاصة بوظيفة المراجع الشرعي/ الالتزام والهيكلية الشرعية ووظيفة التدقيق الشرعي الداخلي وتقديم المشورة بشأن هذه التقارير والملاحظات؛
 - مراجعة تخصيص الأرباح / الخسائر لأصحاب حسابات الاستثمار وتحديد الأوزان، ونسب المشاركة في الأرباح والتأكد أنها مطابقة مع السياسة المعتمدة من الهيئة.
 - مراجعة حساب الخيرات وتحديد الموافقة على جهات الصرف للدخل الذي تحقق من مصادر أو بوسائل محظورة بموجب قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
 - الموافقة على تعيين وعزل المراجع الشرعي الداخلي والإشراف والموافقة على التوافق مع الشريعة الإسلامية وهيكلتها وعمل وحدات التدقيق الشرعي الداخلي؛
 - تطوير إجراءات العمل الخاصة بها؛
 - الاجتماع مع مجلس إدارة البنك مرة واحدة على الأقل في السنة لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك. ويجب أن يكون لهذا الاجتماع جدول أعمال واضح ومحدد بما في ذلك الصعوبات التي يواجهها الطرفان وسبل حلها؛
 - تقديم تقرير هيئة الرقابة الشرعية، كجزء من التقرير السنوي، إلى المساهمين مع نسخة إلى مجلس الإدارة والبنك المركزي العماني وفقاً لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بشأن الالتزام لأحكام الشريعة في البنك، على أن يتضمن تقرير هيئة الرقابة الشرعية أي قضايا تتعلق بعدم الالتزام لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية؛ و
 - ضمان الحفاظ على سرية المعلومات التي يتم الحصول عليها أثناء قيامهم بواجباتهم.

٢-٢-١- هيكل الشريعة



نظرة عامة

- أ- تم تعيين الدكتور منصور علي القضاة، المراجع الشرعي الداخلي من قبل هيئة الرقابة الشرعية في ٨ مارس ٢٠١٧ ومن قبل البنك المركزي العماني في ١٦ يناير ٢٠١٧ وتم إدراجه في الهيكل التنظيمي للبنك؛
- ب- الدكتور منصور علي القضاة موظف متفرغ في البنك يرأس دائرة الشريعة ويشرف على وحدة هيكل الالتزام الشرعي (SCSU)، ووحدة التدقيق الشرعي (SAU) في البنك، ووحدة التدريب الشرعي (STU)، ووحدة مخاطر عدم الالتزام للشريعة (NSCRU)، والمعين من قبل الإدارة بالتشاور مع الهيئة الشرعية وبموافقة البنك المركزي العماني CBO، وهو المراجع الشرعي الداخلي ومدير الإدارة الشرعية الذي يقدم تقاريره إلى هيئة الرقابة الشرعية بشكل مستقل عن الإدارة؛
- ت- يقضي الدكتور منصور القضاة جزءاً من وقته سنوياً في تدريب الإدارة وموظفي البنك وأصحاب المصالح الآخرين (العملاء والجمهور) على أمور الشريعة المطبقة على الأعمال المصرفية الإسلامية، ويشارك في العديد من اللجان الداخلية للإجابة على استفسارات الإدارة والموظفين وعملاء البنك بما يتعلق بالجانب الشرعي.
- ث- يقوم الدكتور منصور علي القضاة بدور إضافي كسكرتير لهيئة الرقابة الشرعية؛
- ج- يقدم الدكتور منصور علي القضاة تقاريره إلى هيئة الرقابة الشرعية بشكل مستقل عن الإدارة مع تقديمه التقارير الإدارية للرئيس التنفيذي.
- ح- هناك سياسات نافذة وإجراءات يتم اتباعها والعمل بها وهي محدثة ومعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية، وتشمل هذه السياسات والإجراءات بشكل عام ما يلي:
- الإرشادات والضوابط ذات الصلة الصادرة عن البنك المركزي أو أي سلطة تنظيمية أخرى؛ و
 - الإجراءات الواجب اتباعها في حالة الانحراف عن المعايير والمبادئ التوجيهية المحددة.
- خ- تتم الموافقة على الإجراءات التشغيلية من قبل مجلس الإدارة والمسائل المتعلقة بمبادئ الشريعة تتم الموافقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية؛

الملحق أ

- د- يتم تحديد وتوثيق أدوار ومسؤوليات المراجع الشرعي الداخلي و وحدة الهيكلية والالتزام الشرعي ووحدة التدقيق الشرعي ووحدة مخاطر عدم الالتزام الشرعي ووحدة التدريب الشرعي في دليل سياسات وإجراءات الالتزام للشرعية، وقد تمت الموافقة على دليل إجراءات وسياسات الالتزام للشرعية من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك، وتشمل المسؤوليات مراجعة:
- الهيكل التنظيمي للبنك (للتأكد من أن الهيكل والفصل بين الوظائف مناسب للقيام بالأنشطة المتوافقة مع الشرعية الإسلامية)؛
 - الاتفاقيات / العقود (بما في ذلك عقود الموظفين / الموردين)؛
 - السياسات والإجراءات؛
 - إجراءات عمل المنتج
 - هياكل المنتجات
 - المعاملات
 - عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك؛
 - القوائم المالية؛
 - التقارير (تقارير الإدارة الداخلية والتقارير الخارجية)؛ و
 - الإعلانات وشبكة التواصل مع الجمهور؛
- ذ- تم وضع الوصف الوظيفي وتحديث المخططات التنظيمية للوظائف الرئيسية التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة أو هيئة الرقابة الشرعية حسب الاقتضاء؛
- ر- تتم مراجعة جميع المنتجات والخدمات وهياكل المنتجات الجديدة من قبل المراجع الشرعي الداخلي والموافقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية SSB قبل عرضها على العملاء، ويتم توثيق هذه المعلومات في محضر اجتماع هيئة الرقابة الشرعية وفي سياسات وإجراءات البنك؛ و
- ز- تتم مراجعة البرامج الجديدة أو الأنظمة الأخرى (إن وجدت) المطبقة في البنك والموافقة عليها من قبل المراجع الشرعي الداخلي للبنك.

وحدة الهيكلية والالتزام الشرعي

- أ- تخضع وحدة الهيكلية والالتزام الشرعي لسياسة وإجراءات الالتزام الشرعي التي أعدها الإدارة، وفحصتها هيئة الرقابة الشرعية وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة؛
- ب- تسهل وحدة الهيكلية والالتزام الشرعي على الإدارة ما يتعلق بضمان الالتزام للشرعية (كما يتضح من الإرشادات والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية ومتطلبات البنك المركزي العماني المتعلقة بالصيرفة الإسلامية على أساس يومي في جميع أنشطتها التجارية وعملياتها ومعاملاتها، ويتم تحقيق ذلك من خلال المراجعة والموافقة على العقود، والاتفاقيات، والرسوم، والسياسات، والإجراءات، والمنتجات وأدلة المنتج، وهياكل عمل المنتج، وسير التدفقات والمعاملات، والتقارير والمذكرة والنظام الأساسي، وأي من الأمور الأخرى التي يمكن أن تؤثر على الالتزام لأحكام الشرعية الإسلامية للبنك أو تؤثر على مفهوم الالتزام لأحكام الشرعية الإسلامية، وإثر ذلك، يقدم مسؤول الوحدة تقريره، إلى جانب جميع الوثائق ذات الصلة، إلى هيئة الرقابة الشرعية لمراجعتها واتخاذ قرار بشأنها؛
- ت- تشارك وحدة الهيكلية والالتزام الشرعي قبل أن تتم الموافقة أو تنفيذ الخدمات/ المنتجات الجديدة لضمان الالتزام الكامل للشرعية بموجب الفتاوى ذات الصلة، وتساعد أيضًا الموظفين المعنيين في التعامل مع أي قضايا عدم امتثال للشرعية تنشأ عن مرحلة التنفيذ؛
- ث- بصفتها خط الدفاع الأول في إدارة الشرعية، تلتزم هذه الوحدة أيضًا بالعمل من وقت لآخر لتبنيه كل من وحدة التدقيق الشرعي ووحدة مخاطر عدم الالتزام الشرعي بشأن أي مخاطر شرعية محتملة أثناء المراجعة على أي معاملة حساسة خاصة بما يتعلق بالخدمات المصرفية للشركات وإلى حد معين الخدمات المصرفية للأفراد أيضًا.
- ج- تشارك وحدة الالتزام والهيكلية الشرعية في تدريب موظفي البنك وأصحاب المصالح الآخرين بما في ذلك العملاء والجمهور.

وحدة التدريب الشرعي

- أ- تعد وحدة التدريب الشرعي خطة تدريب سنوية يتم اعتمادها من قبل المراجع الشرعي الداخلي وهيئة الرقابة الشرعية SSB؛
- ب- تشارك وحدة التدريب الشرعي وترتب، بالاشتراك مع إدارة تدريب الموارد البشرية، تدريب موظفي البنك من خلال إجراء تدريبات داخلية وخارجية، والتوعية الشرعية على الصيرفة الإسلامية، وذلك للتأكد من أن جميع موظفي بنك نزوى على دراية تامة بالمبادئ والقواعد الإسلامية، والإجابة على الاستفسارات التي يطرحها الموظفون والعملاء، وتشارك وحدة التدريب الشرعي أيضًا المعرفة التي تشرح مبادئ فقه المعاملات بشكل عام، وعلى وجه الخصوص الفتاوى والإرشادات والتعليمات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية حول المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك؛

الملحق أ

ت- تنسق وحدة التدريب الشرعي أيضاً مع قسم التسويق والاتصال المؤسسي لتطوير وتنفيذ حملات توعية عامة حول التمويل المصرفي الإسلامي وتوفير مقالات ومعلومات مكتوبة لوسائل الإعلام مثل التلفزيون والصحف والنشرات الإخبارية الداخلية، كما يقومون بالتنسيق مع المراجع الشرعي الداخلي لمراجعة المحتوى الشرعي للمواد التسويقية والنشرات والكتيبات وأي مادة مكتوبة ينشرها البنك، بما في ذلك المواد الترويجية والتسويقية والإعلانات والمراسلات الأخرى لعامة الناس، وفقاً للإرشادات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية واللجنة التنفيذية الشرعية.

وحدة التدقيق الشرعي

- أ- قام البنك بتعيين الفاضل عبد الرحمن الشيخ في ٦ يونيو ٢٠١٢ كرئيس لوحدة التدقيق الشرعي الداخلي الذي يقدم تقاريره إلى المراجع الشرعي الداخلي ISR، ويتم تعيين مدير الوحدة من قبل الإدارة رهنا بموافقة هيئة الرقابة الشرعية، ويتم تزويد الوظيفة بالموارد الكافية من موظفين أكفاء يتمتعون بالمؤهلات والخبرة ذات الصلة؛
- ب- تخضع وحدة التدقيق الشرعي لميثاق التدقيق الشرعي الداخلي الذي تم إعداده من قبل وحدة التدقيق الشرعي والمراجع من قبل المراجع الشرعي الداخلي (ISR) والمعتمد من هيئة الرقابة الشرعية؛
- ت- لا يتمتع مسؤولو التدقيق الشرعي بأي سلطة تنفيذية أو مسؤولية عن الأنشطة التي يقومون بمراجعتها؛
- ث- إن الفاضل عبد الرحمن الشيخ موظف متفرغ في البنك وهو مسؤول عن فحص وتقييم مدى التزام البنك بالنقاط المُدرجة أدناه:
 - مبادئ الشريعة؛
 - فتاوى هيئة الرقابة الشرعية وإرشاداتها وتصريحاتها وتعليماتها وتوصياتها؛
 - اللوائح والقرارات والتوجيهات المتعلقة بالشريعة الصادرة عن البنك المركزي العماني؛
 - المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
 - سياسات وإجراءات البنك المتعلقة بالشريعة الإسلامية؛
- ج- يقوم الفاضل عبد الرحمن الشيخ بتقديم تقرير فصلي لهيئة الرقابة الشرعية بشأن مدى الالتزام للشريعة في عمليات البنك من خلال التدقيق الفعلي للمعاملات التجارية على أساس ربع سنوي؛
- ح- يقوم عبد الرحمن الشيخ بمراجعة وفحص مدى كفاءة وفعالية نظام الالتزام الشرعي للبنك، والذي يغطي جميع جوانب عمليات وأنشطة البنك التجارية؛
- خ- لدى عبد الرحمن الشيخ اتصالات مباشرة ومنظمة مع جميع مستويات الإدارة، هيئة الرقابة الشرعية SSB، لجنة التدقيق، المراجع الشرعي الداخلي، والمراجع الشرعي الخارجي المستقل، ولا يتم وضع أي قيود على النطاق و / أو تقييد الوصول إلى المستندات أو التقارير، على موظفي التدقيق الشرعي الداخلي؛
- د- يقوم عبد الرحمن الشيخ بإعداد تقارير دورية إلى هيئة الرقابة الشرعية، بناء على خطة التدقيق الشرعي، للنظر فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة، كما يتم تقديم نسخة من هذه التقارير إلى لجنة التدقيق والرئيس التنفيذي؛
- ذ- يقوم عبد الرحمن الشيخ بالمتابعة للتأكد من اتخاذ الإجراء المناسب بشأن النتائج التي توصل إليها والإجراءات التصحيحية الموصى بها، وبالإضافة إلى ذلك، يقوم بمتابعة أي توصيات أخرى تتعلق بمسائل الشريعة الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية و / أو مدقق الالتزام الشرعي الخارجي المستقل و / أو البنك المركزي العماني؛
- ر- في حالة وجود أي اختلاف في الرأي بين الإدارة ووحدة التدقيق الشرعي بشأن المسائل المتعلقة بتفسير الشريعة، تتم إحالة القضية إلى المراجع الشرعي الداخلي للنظر فيها ومن ثم إلى هيئة الرقابة الشرعية للبت فيها؛
- ز- تم العمل بخطة التدقيق الشرعي الداخلي والتي تمت الموافقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية على أساس سنوي؛
- س- تتضمن عملية التخطيط للتدقيق الشرعي الداخلي، على الأقل، ما يلي:
 - تطوير برنامج التدقيق الشرعي الداخلي
 - الحصول على معلومات أساسية حول الأنشطة التي سيتم تدقيقها، مثل المواقع والمنتجات / الخدمات والفروع والأقسام وما إلى غير ذلك؛
 - وضع أهداف التدقيق الشرعي ونطاق العمل؛
 - الحصول على فتاوى هيئة الرقابة الشرعية SSB، والمبادئ التوجيهية، والتعليمات، ونتائج تدقيق الالتزام الشرعي الداخلي والخارجي المستقل للسنة المنصرمة، والمراسلات ذات الصلة بما في ذلك المراسلات مع البنك المركزي العماني؛
 - تحديد الموارد اللازمة لأداء التدقيق الشرعي الداخلي؛
 - التواصل مع جميع الأفراد الذين يحتاجون إلى معرفة المزيد عن التدقيق الشرعي الداخلي في البنك؛
 - إجراء استبيان، حسب الاقتضاء، للتعرف على الأنشطة والمخاطر والضوابط لتحديد مجالات تركيز التدقيق الشرعي الداخلي، ورصد الملاحظات والاقتراحات؛ و
 - وضع خطة تدقيق شرعي مبنية على المخاطر.
- ش- يتم تقديم تقارير التدقيق الشرعي الداخلي إلى لجنة التدقيق في نهاية السنة المشمولة بالتقرير؛

وحدة مخاطر عدم الالتزام للشرعية

- أ- تنسق وحدة مخاطر عدم الالتزام للشرعية مع الفروع وإدارات الأعمال لتلقي تقارير من إدارات الأعمال والفروع المتعلقة بالالتزام الشرعي للمعاملات الرئيسية والإجراءات المتخذة لحل أي ملاحظات تثيرها وحدة الالتزام للشرعية حول العمليات أو المنتجات أو الإجراءات.
- ب- وفقاً للإطار التنظيمي للصيرفة الإسلامية ، فإنه يجب أن يكون لدى قسم الالتزام بالشرعية مراقباً لمخاطر عدم الالتزام بالشرعية، وذلك فإن مهام قسم مخاطر عدم الالتزام بالشرعية تتمثل في التعرف على تحديد و مراقبة، وضبط، وإدارة مخاطر عدم الالتزام بالشرعية في البنك والتي قد تنشأ عن التقصير في الالتزام بالقواعد والمبادئ الشرعية كما هي مبينة في الإطار التنظيمي للصيرفة الإسلامية الصادر عن البنك المركزي العماني والمعايير الشرعية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والقواعد والتوجيهات الصادرة من رئيس هيئة الرقابة الشرعية بخصوص التعرف على معايير مخاطر عدم الالتزام بالشرعية لكل دائرة وكل مهمة. تقوم وحدة مراقبة مخاطر عدم الالتزام بالشرعية بالقياس الكمي لحجم المعايير التي تم التعرف عليها واكتشاف حالات عدم الالتزام بالشرعية لكل معيار.
- ت- تقوم وحدة مخاطر عدم الالتزام بالشرعية بمراقبة التطورات التي تطرأ على معايير عدم الالتزام بالشرعية خلال العام وبشكل دوري.
- ث- تقوم وحدة مخاطر عدم الالتزام بالشرعية بتوفير معايير ضبط مناسبة للتأكد من ضمان سير العمليات بشكل صحيح ومنع أي إخلال بالمعايير والإرشادات المتعلقة بالالتزام.

هيئة الرقابة الشرعية النصاب، وجدول أعمال، إلخ . ١,٢,٣

- أ) خلال السنة المنتهية في ٢٠٢٤، الفترة من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، عقدت هيئة الرقابة الشرعية أربع اجتماعات لمراجعة واعتماد القرارات الرئيسية المتعلقة بالمسائل الشرعية. يتم إعداد محاضر الاجتماعات وتقديمها إلى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في الاجتماع القادم. يوقع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية على المحضر لتأكيد المسائل التي تم تناولها. كما تنعكس القرارات المتخذة في اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية على سياسات وإجراءات وعمليات البنك.
- ب) يجتمع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية على أساس ربع سنوي على الأقل ويحضر كل عضو من الأعضاء ثلاثة أرباع الاجتماعات على الأقل خلال السنة. علاوة على ذلك، بالإضافة إلى الاجتماعات العادية، يجوز لرئيس هيئة الرقابة الشرعية طلب عقد اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية عندما يرى ذلك ضرورياً.

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع	الحضور من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	المتغيين من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية
الاجتماع الأول لهيئة الرقابة الشرعية ٥٤	٢٥ يناير ٢٠٢٤	١. د. ماجد بن محمد الكندي ٢. د. عزنان بن حسن ٣. د. علي بن سليمان الجهضمي	لا يوجد
الاجتماع الثاني لهيئة الرقابة الشرعية ٥٥	٢٧ إبريل ٢٠٢٤	١. د. ماجد بن محمد الكندي ٢. د. عزنان بن حسن ٣. د. علي بن سليمان الجهضمي	لا يوجد
الاجتماع الثالث لهيئة الرقابة الشرعية ٥٦	٤ أغسطس ٢٠٢٤	١. د. ماجد بن محمد الكندي ٢. د. عزنان بن حسن ٣. د. علي بن سليمان الجهضمي	لا يوجد
الاجتماع الرابع لهيئة الرقابة الشرعية ٥٧	٣ ديسمبر ٢٠٢٤	١. د. ماجد بن محمد الكندي ٢. د. عزنان بن حسن ٣. د. علي بن سليمان الجهضمي	لا يوجد

- ت) يرأس جميع الاجتماعات رئيس هيئة الرقابة الشرعية وفي حالة غيابه، يرأسها نائب الرئيس.
- ث) نصاب اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية هو أغلبية أعضائها. يتم اتخاذ قرارات هيئة الرقابة الشرعية من خلال أغلبية أصوات أعضائها.
- ج) يتم إرسال جدول أعمال اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية جنباً إلى جنب مع التفاصيل اللازمة إلى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في وقت مبكر، مما يمكنهم من الحضور مستعدين في الاجتماعات. يتم تحديد الجداول الزمنية المحددة لتقديم جدول الأعمال من قبل هيئة الرقابة الشرعية نفسها.
- ح) جميع موافقات هيئة الرقابة الشرعية التي تم الحصول عليها من خلال التداول تكون جزءاً من محضر اجتماع هيئة الرقابة الشرعية القادم.
- خ) يتم إعداد محاضر الاجتماعات وتقديمها إلى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية. تضمن هيئة الرقابة الشرعية أن تحتوي محاضر اجتماعاتها

الملحق أ

على التفاصيل الضرورية لجميع القرارات المتخذة و / أو الفتاوى الصادرة بالإضافة إلى المبررات التفصيلية (الفقهية أو غيرها) والاختلاف في الرأي أو الرأي المخالف ، إن وجد يدون في المحضر . علاوة على ذلك، يتم توقيع المحضر من قبل جميع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الذين حضروا الاجتماع لتأكيد الأمور التي تم تناولها فيه، في موعد لا يتجاوز الاجتماع القادم.

(د) تنعكس القرارات المتخذة في اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية، حسب الاقتضاء، في السياسات والإجراءات والعمليات اليومية للبنك حسب الاقتضاء.

(ذ) كذلك تعقد اللجنة التنفيذية الشرعية على أساس شهري وحسب الحاجة وخلال الفترة من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. عقدت اللجنة التنفيذية الشرعية ٦ اجتماعات لمراجعة القرارات الرئيسية المتعلقة بالمسائل الشرعية، واعتمادها.

١,٣ بيئة الرقابة

نحن ملتزمون بالحفاظ على بيئة رقابية واعية في جميع أنحاء البنك من أجل ضمان إجراء عمليات البنك بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية وخاضعة للرقابة، على أن يتم تحقيق ذلك من خلال السياسات والإجراءات التالية:

(أ) تم توثيق الهيكل الإداري والتنظيمي والموافقة عليه من قبل لجنة الموارد البشرية في يوليو ٢٠٢٠ ويتم متابعته وتحديثه من قبل إدارة الموارد البشرية.

(ب) الحفاظ على إطار حوكمة شرعي مناسب يتوافق مع لوائح وقرارات وتوجيهات البنك المركزي العماني ومعايير حوكمة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمبادئ التوجيهية والتوجيهات الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية.

(ت) يتم الفصل بين المهام والوظائف الرئيسية. كما يتم تعيين مسؤول مستقل لوحدة الهيكل والالتزام الشرعي ، بالإضافة إلى تعيين مسؤول مستقل آخر للتدقيق الشرعي الداخلي.

(ث) الحفاظ على أدلة السياسات والإجراءات واللوائح المتعلقة بمنتجات الشريعة وعملياتها والالتزام والتدريب والضوابط الداخلية وإتاحتها لجميع الموظفين المعنيين.

(ج) مراقبة الأعمال وتقييم المخاطر بشكل جيد للحصول على تأكيد مناسب بأن العمل يعمل وفقاً للشريعة ومتطلبات الرقابة الداخلية والتنظيمية.

(ح) يتم تقديم تقارير الالتزام والمراجعة الشرعية إلى هيئة الرقابة الشرعية بما يتماشى مع الخطة السنوية المتفق عليها.

(خ) يتم تنفيذ الإجراءات المعمول بها بشأن تحديد الصلاحيات من الإدارة العليا بالشكل المطلوب.

(د) يتم النظر في المبادرات والمنتجات التجارية الجديدة والموافقة عليها بالكامل من قبل الإدارة مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والمنافع ذات الصلة والالتزام للشريعة ومتطلبات الرقابة الداخلية.

(ذ) يتم التحكم في المستندات بالشكل المطلوب والاحتفاظ بها لمدة خمس سنوات لتقارير التدقيق وأوراق العمل، ولكن يتم الاحتفاظ بالفتاوى والمسائل ذات الصلة بهيئة الرقابة الشرعية بشكل دائم. المستندات الأخرى (المذكرات الداخلية والمراسلات يتم الاحتفاظ بها لمدة ثلاث سنوات) وفقاً للسياسات والإجراءات المعمول بها، وبما يتماشى مع لوائح وقرارات وتوجيهات البنك المركزي العماني.

١,٤ التدابير الرقابية المتعلقة بالمعاملات

(أ) يتم فقط تقديم المنتجات والخدمات التي تمت الموافقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للعملاء. لهذا الغرض، يتم تعميم قائمة بالمنتجات المعتمدة على موظفي البنك وتضمينها في دليل إجراءات البنك. يُطلب من الموظفين الرجوع إلى القائمة في وقت بدء المعاملات ووضع علامة على المنتج المناسب في نموذج طلب التمويل المعني.

(ب) يتم التحقق من المستندات المقدمة من العملاء للتأكد من صحتها. يُطلب من الأفراد الذين يتحققون من هذه المستندات ختم المستندات وتاريخها الأولي للتحقق من صحتها .

(ت) لا يتم استخدام سوى النماذج النمطية المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية لبدء المعاملات وتنفيذها.

(ث) يتم إرسال المعاملات اليومية التي تتجاوز الحد النقدي المحدد إلى اللجنة لمراجعتها والموافقة عليها.

(ج) تتم مراجعة بيان الدخل ومصادر الدخل بما في ذلك العقود المبرمة مع الأطراف الأخرى بشكل دوري من قبل المراجع الشرعي الداخلي ووحدة الالتزام الشرعي ووحدة التدقيق الشرعي اعتماداً على طبيعة المعاملة. كما يتم إجراء المراجعة لغرض:

١. التأكد من أن البنك يعمل ضمن الضوابط والمعايير المحددة والمعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية.

٢. تحديد فيما إذا كان أي جزء من الدخل الناتج عن العمليات غير متوافق مع الشريعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية (مثل وضع هذا الدخل بحساب الأعمال خيرية).

(ح) تتم مراجعة جميع الاتفاقيات / العقود / النماذج من قبل المراجع الشرعي الداخلي ، ووحدة الهيكل والالتزام الشرعي قبل تنفيذها. قد يشمل ذلك نماذج لاستخدامها في عقود الموظفين، واتفاقيات الإيجار، ونماذج فتح حسابات.

١,٥ التدابير الرقابية المتعلقة بالمنتجات

قبل طرح المنتج للعامة، يقوم البنك بتطوير برامج تفصيلية خاصة بالمنتجات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر هيكل المنتج ودورة عمله ومواصفات المنتج والقيود المحاسبية للمنتج ومتطلبات النظام الخاص بالمنتج ونماذج العقود الأساسية والمواد الإعلامية، التي تمت الموافقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية وغيرها من الجهات ذات الصلة. تتضمن الضوابط المتعلقة بالمنتجات التي يقدمها البنك حالياً ما يلي:

مرابحة:

- (أ) قام البنك بتطوير نموذج عقد مرابحة معتمد من هيئة الرقابة الشرعية ويستخدم في معاملات تمويل المرابحة.
- (ب) يُطلب من الموظفين الذين ينفذون معاملات المرابحة إدخال المعلومات الآتية قبل أن يتم تنفيذ المعاملة:
١. ثمن شراء الأصل والتكاليف المرتبطة به.
 ٢. ثمن بيع الأصل.
 ٣. نسبة ربح البنك.
- (ت) يتم الحصول على المستندات التي تؤكد ملكية البنك للأصل شرعاً وقانوناً تكون باسم البنك. وتحفظ بالملف.
- (ث) تم وضع استمارة فحص شرعي تحتوي على الحد الأدنى من المتطلبات الشرعية الواجب الالتزام بها في معاملات المرابحة لتكون مرجعاً لموظفي البنك. و تمت الموافقة على استمارة الفحص من قبل هيئة الرقابة الشرعية.

المضاربة:

- (أ) يتم استخدام نموذج عقد المضاربة المعتمد من قبل هيئة الرقابة الشرعية لمعاملات المضاربة.
- (ب) تتوفر استمارة فحص شرعي تحتوي على الحد الأدنى من المتطلبات الشرعية الواجب الالتزام بها في معاملات المضاربة لموظفي البنك. تمت الموافقة على هذه الاستمارة من قبل هيئة الرقابة الشرعية.
- (ج) تتم مراجعة كشف حساب توزيع الأرباح والخسائر في المضاربة والموافقة عليها من قبل المراجع الشرعي الداخلي.
- (د) في حالة عدم استخدام نموذج عقد المضاربة النمطي، تتم مراجعة العقد المعدل والموافقة عليه من قبل المراجع الشرعي الداخلي أو وحدة الهيكل والالتزام لتأكيد إدراج البنود المناسبة اللازمة لضمان توافق العقد مع ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية.

المشاركة المتناقصة:

- (أ) يتم استخدام نموذج عقد المشاركة المتناقصة المعتمد من هيئة الرقابة الشرعية لمعاملات المشاركة المتناقصة.
- (ب) في حالة عدم استخدام نموذج عقد المشاركة المتناقصة النمطي، تتم مراجعة العقد المعدل والموافقة عليه من قبل المراجع الشرعي الداخلي أو وحدة الالتزام الشرعي الداخلي لضمان توافق العقد مع ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية.
- (ج) لا يمكن إنشاء المشاركة المتناقصة إلا في الأصول الملموسة. كما تقتصر المشاركة المتناقصة على أصول محددة يتم توضيحها في اتفاقية المشاركة.

الإجارة:

- (أ) يتم اعتماد نماذج عقود الإجارة لمختلف فئات الأصول، مثل المنزل الجاهز أو الأرض من قبل هيئة الرقابة الشرعية.
- (ب) في حالة عدم استخدام نماذج عقود الإجارة النمطي، تتم مراجعة العقود المعدلة والموافقة عليها من قبل المراجع الشرعي الداخلي أو وحدة الهيكل و الالتزام الشرعي لتأكيد إدراج البنود المناسبة اللازمة للعقد ليكون متوافقاً مع الشريعة.
- (ج) يتم الحصول على المستندات التي تؤكد ملكية البنك للأصل شرعاً وقانوناً وتكون باسم البنك وتحفظ بالملف.

وكالة بالاستثمار:

- (أ) تم اعتماد نماذج اتفاقية الوكالة بالاستثمار لكلا الحالتين (بنك نزوي بصفته وكيلًا أو اموكلاً (رب المال) من قبل هيئة الرقابة الشرعية.
- (ب) في حالة عدم استخدام نماذج الوكالة بالاستثمار، تتم مراجعة العقود المعدلة والموافقة عليها من قبل المراجع الشرعي الداخلي أو وحدة الهيكل والالتزام الشرعي قبل تنفيذ المعاملات، ومراجعتها من قبل وحدة التدقيق الشرعي بعد إتمام الصفقة لتأكيد إدراج البنود المناسبة الضرورية حتى يكون العقد متوافقاً مع الشريعة الإسلامية.
- (ج) مراجعة أنشطة الوكالة من قبل وحدة الهيكل والالتزام الشرعي وأما آلية توزيع الأرباح تراجع من قبل مدير التدقيق الشرعي والمراجع الشرعي الداخلي للتأكد من أن أنشطة الوكالة بالاستثمار وحساب الأرباح وتوزيعها تتم وفقاً لضوابط هيئة الرقابة الشرعية.

حسابات الاستثمار غير المقيدة:

- (أ) يتم استثمار ودائع المضاربة في وعاء المضاربة العام للبنك حيث سيتم استعمال / استثمار المبلغ في استثمارات الصكوك أو يقدم البنك تمويلاته من خلال العديد من العقود مثل الإجارة والوكالة بالاستثمار والمشاركة المتنافسة والمراصة والاستصناع والتي تمت موافقة هيئة الرقابة الشرعية على جميع العقود المذكورة .
- (ب) تتم مراجعة كشف حساب توزيع الأرباح والخسائر بشكل ربع سنوي وسنوياً من قبل المراجع الشرعي الداخلي قبل الكشف عنها للمستثمرين. ومن ثم على أساس شهري تتم مراجعة حساب توزيع الأرباح من قبل رئيس التدقيق الشرعي / مدير وحدة مخاطر عدم الالتزام للشرعية، للتأكد من أنه يتوافق مع سياسة توزيع الأرباح المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية.

١,٦ ضوابط الاستثمار

- (أ) لا يتم تنفيذ الاستثمارات إلا بعد الموافقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية.
- (ب) تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة واعتماد عمليات الاستثمار والتخارج من العملية الاستثمارية لضمان الالتزام لمبادئ الشرعية الإسلامية. قد تشمل الأمور التي تخضع للمراجعة والموافقة ما يلي:
١. تحليل أولي للصفحة.
 ٢. هيكل الصفقات وتمويلها.
 ٣. الوثائق القانونية.
 ٤. مذكرة الاكتاب الخاصة.
 ٥. استراتيجية التخارج من الصفقة (يجب مراجعتها والموافقة عليها من قبل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية).
- (ج) تصدر هيئة الرقابة الشرعية لكل فئة / نوع من الاستثمار، شهادة موافقة موقعة من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية. الشهادة تثبت المراجعة والموافقة من قبل هيئة الرقابة الشرعية. كما تشير إلى موافقة هيئة الرقابة الشرعية على هيكل الاستثمار والوثائق المرتبطة به وأنه يتوافق مع مبادئ الشرعية الإسلامية.
- (د) تتم مراجعة الاستثمارات من قبل المراجع الشرعي الداخلي / رئيس وحدة التدقيق الشرعي بعد الاستثمار للتأكد من أنها تلتزم بهيكل الاستثمار المعتمد من قبل هيئة الرقابة الشرعية.
- (هـ) يقوم المراجع الشرعي الداخلي / رئيس وحدة التدقيق الشرعي على مراجعة الاستثمارات قصيرة الأجل (مثل الوكالة والمضاربة) للتأكد من أنها تتماشى مع مبادئ الشرعية الإسلامية المعتمدة لدى البنك.

١,٧ عملية التوظيف وتدريب الموظفين وتوعيتهم

- (أ) الإدارة العليا للبنك بما في ذلك الرئيس التنفيذي لديها المعرفة الكافية والمؤهلات والخبرة اللازمة في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي.
- (ب) عمليات التوظيف يتم تحديدها بشكل واضح ومحدد، ويتم تحديد الكفاءة المطلوبة في المسائل الشرعية في معايير التوظيف، بما يتماشى مع متطلبات الإطار التنظيمي والرقابي للمصارف الإسلامية.
- (ت) يشرف المراجع الشرعي الداخلي على خطط التدريب الشرعي والجدول الزمني للبنك. كما يقضي نسبة كبيرة من وقته، وعلى أساس سنوي، في تدريب أعضاء الإدارة وموظفي البنك.
- (ث) وضع البنك خطة تدريب شاملة لعام ٢٠٢٤ تحدد المجالات التي تتطلب التدريب وتضمن تغطية الموضوعات ذات الصلة.
- (ج) توجد قاعدة بيانات تحتوي على الفتاوى والمبادئ التوجيهية الشرعية الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية للبنوك ويمكن الوصول إليها من قبل الموظفين الرئيسيين الذين يشاركون في عمليات البنك. يتم تحديث قاعدة البيانات بفتاوى جديدة تصدر من وقت لآخر.
- (ح) يحتفظ قسم الموارد البشرية بالبنك بسجل للوقت الذي يقضيه في التدريب.
- (خ) يتم إجراء جلسات للموظفين لإبقائهم على اطلاع دائم بما يلي:
- المنتجات والخدمات الجديدة المعتمدة من قبل البنك.
 - تعديلات على المنتجات والخدمات الحالية.
- (ح) تم وضع ميزانية التدريب السنوية للموظفين.

١,٨ ضوابط أخرى

- (أ) تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة حسابات الزكاة السنوية للبنك واعتمادها.
- (ب) يراجع المراجع الشرعي الداخلي سياسات وإجراءات الموارد البشرية للبنك، ومدونة قواعد السلوك / الأخلاقيات للتأكد من أنها تتماشى مع إرشادات ولوائح هيئة الرقابة الشرعية.
- (ج) تنفيذ الإجراءات اللازمة لاستقبال ملاحظات العملاء وشكاويهم (صندوق الاقتراحات والشكاوي، البريد الإلكتروني، الهاتف، إلخ). يراجع رئيس الإدارة الشرعية ملاحظات العملاء / الشكاوى الواردة للتأكد من معالجة الأمور المتعلقة بالالتزام للشرعية بشكل مناسب.

أهداف الرقابة

الأهداف الرقابية للبنك كما تمت الموافقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك موضحة أدناه:

١,١ الهدف الأساسي الرقابة العامة:

التأكد من أن أنشطة البنك تتم بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، إذ يتطلب تحقيق هذا الهدف الالتزام بإرشادات / التوجيهات الشرعية الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية للبنك (المشار إليها باسم مبادئ الشريعة للبنك) والسلطات الأخرى ذات الصلة.

١,٢ أهداف رقابية محددة:

تضمن ما يلي:

- (أ) توافق معاملات البنك وعقوده وأرباحه مع مبادئ الشريعة الإسلامية للبنك.
- (ب) تدريب الموظفين بشكل مناسب وكافي لامتلاك المعرفة بالمنتجات / الخدمات المتوافقة مع الشريعة التي يقدمها البنك.
- (ج) الإيرادات والتحصيلات والدخل غير متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية للبنك يتم تحديدها بشكل مناسب ومعاملتها بشكل منفصل و مناسب.
- (د) يتوافق تخصيص الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمار مع الأسس المعتمدة من هيئة الرقابة الشرعية.
- (هـ) لا تتجاوز الإدارة أو تتنازل عن مبادئ الشريعة الإسلامية للبنك لتعزيز أداء البنك.

بيان الإدارة بالالتزام لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية

١. المقدمة

يتم إصدار بيان التوافق هذا من قبل إدارة بنك نزوى ش.م.ع. فيما يتعلق بحالة الالتزام بالإجراءات والعقود والمعاملات المالية للبنك الإسلامي مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

١,١ الإقرار بمسؤولية الإدارة عن الالتزام لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية

نحن، بصفتنا إدارة للبنك الإسلامي، مسؤولون عن ضمان أن الإجراءات والعقود والمعاملات المالية التي لها آثار شرعية، والتي يدخلها البنك الإسلامي مع عملائه والمؤسسات المالية الأخرى وأصحاب المصلحة والسياسات والإجراءات ذات الصلة، في الأساس وفي شكلها القانوني، تتوافق مع متطلبات مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية بما يتماشى مع المعايير المعمول بها على النحو المنصوص عليه أدناه.

١,٢ المعايير المعمول بها

تشمل معايير الالتزام لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية ما يلي، بالترتيب الوارد أدناه:

- المعايير الشرعية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- اللوائح المنصوص عليها من قبل الإطار التنظيمي للمصارف الإسلامية التابع للبنك المركزي العماني.
- قرارات الهيئة العليا للرقابة الشرعية التابعة للبنك المركزي العماني في سلطنة عُمان.
- متطلبات معايير المحاسبة المالية المعمول بها والصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بقدر ما تلتزم بمتطلبات الشريعة الإسلامية.
- الموافقات والأحكام الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية لبنك نزوى ش.م.ع.

١,٣ التأكيدات والإقرارات

نؤكد أنه خلال وفيما يتعلق بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

- طور البنك الإسلامي ونفذ نظامًا سليماً وقوياً للشركات وللحوكمة الشرعية، بما يتماشى مع معايير الحوكمة الصادرة عن الإطار التنظيمي الشامل للمصارف الإسلامية و هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمتطلبات الأخرى ذات الصلة وأفضل الممارسات بما في ذلك المتطلبات التنظيمية.
- قامت الإدارة بتطوير والحفاظ على الرقابة الداخلية بما في ذلك الرقابة الداخلية اللازمة لضمان الالتزام لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية ولمنع أي عدم امتثال جوهري لها. للوفاء بهذه المسؤولية، فإن التقديرات والأحكام مطلوبة لتقييم الفوائد المتوقعة والتكاليف ذات الصلة بالأدوات الرقابية. كما نؤكد أن نظام الرقابة الداخلية للبنك الإسلامي سليم في التصميم وأنه تم تنفيذه ومراقبته بشكل فعال، بالإضافة إلى تحديثه وتحسينه لحالات عدم الالتزام، إن وجدت.
- تعكس البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بشكل عادل معاملات التمويل الإسلامي والمسائل المتعلقة بالشريعة الإسلامية.
- امتثلت الإدارة لجميع جوانب الاتفاقيات التعاقدية التي كان من شأنها أن يكون لها تأثير جوهري على التزام البنك الإسلامي بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية، وفي حالة عدم الالتزام الجوهري لها، فإنه تم الإبلاغ عنها للجهات المعنية وعليه فإننا؛
- لسنا على علم بأي معاملات أو حسابات أو اتفاقيات أو إجراءات أساسية لها آثار شرعية لم يتم وصفها بشكل مناسب، أو لم يتم تسجيلها بشكل صحيح في السجلات المالية والمحاسبية التي تقوم عليها البيانات المالية.
- نؤكد عدم وجود عمليات احتيال أو مخالفات تتعلق بالإدارة أو الموظفين الذين لهم أدوار مهمة في المحاسبة ونظام الرقابة الداخلية أو أي مخالفات تتعلق بالآخرين والتي يمكن أن يكون لها أثر جوهري على البيانات المالية أو الالتزام لمبادئ الشريعة الإسلامية وقواعدها.
- قدمت الإدارة معلومات عادلة وشفافة وأتاحت إمكانية الوصول إلى السجلات إلى المدققين الشرعيين الخارجيين والمدققين الشرعيين الداخليين ومسؤولي الالتزام الشرعي وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية لجميع الأمور التي قد يكون لها تداعيات شرعية.
- وضعت الإدارة مدونة لقواعد السلوك للبنك الإسلامي ومدونة (قواعد) أخلاقيات للموظفين والمدراء والمسؤولين الآخرين في البنك الإسلامي بما يتماشى مع متطلبات الشريعة الإسلامية ونؤكد أن جميع الموظفين والمدراء وغيرهم من المسؤولين قدموا تأكيداً للامتثال لمدونة (قوانين) الأخلاق ذات الصلة ونؤكد نحن، بصفتنا أعضاء مجلس الإدارة، أن البنك الإسلامي قد امتثل لمدونة قواعد السلوك الخاصة بالبنك الإسلامي.

١,٤ القضايا التي لم يتم حلها و/أو لم يتم الالتزام بها لمبادئ وقواعد الشريعة

لأسنا علم بأي قضايا تتعلق بالالتزام الشرعي للبنك الإسلامي والتي ما زالت دون حل حتى تاريخ هذا البيان أو تم إثباتها على أنها عدم امتثال جوهري لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية التي لها تأثير على الفترة التي يغطيها هذا البيان.

تم حل جميع حالات الغير الجوهرية لمسألة عدم الالتزام لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية بشكل مرضٍ وتم الانتهاء من الأمور في ضوء الموافقات والمبادئ التوجيهية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.

١,٥ الأعمال الخيرية

نؤكد أن أي مبالغ تم تحديد أنها مستحقة الدفع / قابلة للتحويل إلى صندوق الأعمال الخيرية، قد تم تحويلها إلى الصندوق الخيري في غضون فترة زمنية معقولة من تاريخ تخصيصها. واعتباراً من تاريخ إصدار التقارير المالية، لا يوجد مبلغ مخصص للأعمال الخيرية قيد التحويل إلى الصندوق الخيري. كما نؤكد أن جميع المبالغ المخصصة للصندوق الخيري قد تم إنفاقها وفقاً لسياسة الأعمال الخيرية المعتمدة، كما وافقت عليها هيئة الرقابة الشرعية، وأنه لا يوجد تأخير غير معقول في إنفاق هذا المبلغ الخيري.

١,٦ تفسيرات حول المسائل المتعلقة بتقارير هيئة الرقابة الشرعية

أجرت هيئة الرقابة الشرعية مراجعتها بشأن امتثال البنك الإسلامي لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية التي تضمنت فحص كل نوع من المعاملات، على أساس اختياري، للوثائق والإجراءات ذات الصلة المعتمدة من قبل بنك نزوى ش.م.ع. ونؤكد أن تقرير هيئة الرقابة الشرعية لا يتضمن للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ أي مسائل تتعلق بعدم الالتزام للشريعة.

١,٧ بيان الالتزام

بناءً على الإقرارات والتأكيدات التي قدمناها أعلاه، فإننا نستنتج ونؤكد على حد علمنا واعتقادنا أن الإجراءات والعقود والمعاملات المالية للبنك الإسلامي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وقواعدها، من جميع النواحي الأساسية، بما يتماشى مع معايير الالتزام لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية كما هو موضح أعلاه، وحيثما أمكن، تمت مراجعتها بشكل كافٍ من خلال البيانات المالية للبنك الإسلامي اعتباراً من ذلك التاريخ.

للجميع وبالنيابة عن بنك نزوى ش م ع

المراجع الشرعي الداخلي

الرئيس التنفيذي

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إلى المساهمين في بنك نزوى،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

على مراقبتها لعمليات بنك نزوى، وإعداد تقرير خاص بذلك لكم، أما مسؤولية التأكد من أن بنك نزوى يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، فتقع على عاتق الإدارة، وبناء على ما تقدم نلخص رأينا في:

١. إن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمها بنك نزوى خلال العام ٢٠٢٤م، للفترة الممتدة من (٢٠٢٤/١/١ - ٢٠٢٤/١٢/٣١) التي اطلعنا عليها، تمت وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

٢. إن توزيع الربح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي اعتمد من لجنة الرقابة الشرعية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

٣. إن المكاسب التي تحققت من مصادر وطرق غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية قد جُنبت إلى حساب الخيرات بإشراف لجنة الرقابة الشرعية وتوجيهاتها.

٤. راجعنا البيانات المالية وحددنا مقدار زكاة كل سهم، مع العلم أن إخراج الزكاة هي من مسؤولية المساهمين وليس من مسؤولية البنك.

ونسأل الله العلي العظيم أن ييسر لنا وللجميع طرق الرشاد والسداد.

بناء على خطاب التكليف فإنه من التزامات اللجنة الشرعية تقديم تقرير عن أعمال بنك نزوى للعام ٢٠٢٤ م، للفترة الممتدة (٢٠٢٤/١/١ - ٢٠٢٤/١٢/٣١)، ونفيدكم أن اللجنة الشرعية راقبت المبادئ المعمول بها في البنك، والعقود المتعلقة بالمعاملات، والمنتجات التي قدمها البنك خلال الفترة المذكورة، وأبدت رأيها في كون بنك نزوى قد التزم بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، والقرارات والفتاوى والإرشادات المحددة التي أصدرتها لجنة الرقابة الشرعية.

المساهمون الكرام:

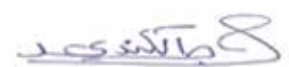
من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات الضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد مقبول بأن بنك نزوى لم يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها في معاملاته المالية وضعت اللجنة خطة للمراقبة الشرعية والتدقيق الداخلي، وبناء على الخطة المعدة راقبت اللجنة التزام البنك بالمباشرة أو بالتدقيق الشرعي الداخلي بما يشمل فحص الوثائق والإجراءات المتبعة على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات، وهذه مسؤولية اللجنة التي تنحصر في إبداء رأي مستقل بناء



الشيخ د. علي بن سليمان الجهضمي
عضو الهيئة الشرعية



الدكتور الشيخ عزان بن حسن
نائب رئيس هيئة الرقابة الشرعية



الشيخ د. ماجد بن محمد الكندي
رئيس الهيئة الشرعية

المكان : مسقط، سلطنة عمان التاريخ : ١٦ رجب ١٤٤٦ هـ، الموافق له ١٦/يناير/ ٢٠٢٥ م

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في بنك نزوى ش.م.ع.ح

التقرير حول مراجعة القوائم المالية

رأينا

في رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من كافة جوانبها الجوهرية، عن المركز المالي لبنك نزوى ش.م.ع.ح ("البنك") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

نطاق المراجعة

تتكون القوائم المالية للبنك مما يلي:

- قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.
- قائمة الدخل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة الدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة الدخل والنسبة المتعلقة بنسبة حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التغيرات في حقوق المالكين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- الإيضاحات حول القوائم المالية، التي تشمل السياسات المحاسبية الهامة والتفسيرات الأخرى.

أساس الرأي

لقد قمنا بعملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير موضحة في فقرة مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية من هذا التقرير.

نرى أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملانة لتوفير أساس لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين والمراجعين للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية في سلطنة عُمان. ولقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين والمراجعين للمؤسسات المالية الإسلامية.

نتيجتنا في المراجعة

نظرة عامة

أمر المراجعة الرئيسي • قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

في إطار تصميمنا لعملية المراجعة، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية. وعلى وجه التحديد، أخذنا في الاعتبار المجالات التي قام فيها أعضاء مجلس الإدارة باجتهادات ذاتية؛ على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الجوهرية التي تضمنت وضع الافتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية التي تعتبر غير مؤكدة بطبيعتها. وكما هو الحال مع أعمال المراجعة التي نجريها، فقد تناولنا مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية، بما في ذلك مراعاة ما إذا كان هناك دليل على تحيز يمثل مخاطر حدوث أخطاء جوهرية نتيجة للاحتيال.

بريس وترهاوس كويرز ش.م.م. سلام سكوير - جنوب، الطابق الرابع، جناح ٤٠٤-٤٠٢، مدينة السلطان قابوس
مس ب ٣٠٧٥، روي، الرمز البريدي ١١٢، مسقط، سلطنة عُمان، هاتف رقم ٩١١٠ ٢٤٥٥ (٩٦٨)، فاكس رقم ٤٤٠٨ ٢٤٥٦ (٩٦٨) +
www.pwc.com/me

محاسبون قانونيون ترخيص رقم ١٠٦٥٣٦٩٤ - استشارات مالية وإدارية ترخيص رقم ١٠٦٥٣٦٩٤ - سجل تجاري رقم ١٢٣٠٨٦٥
البطاقة الضريبية رقم ٨٠٥٥٨٨٩

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في بنك نزوى ش.م.ع.ع. (تابع)

منهجنا في المراجعة (تابع)

نظرة عامة (تابع)

قمنا بتصميم نطاق أعمال المراجعة التي قمنا بها لتنفيذ الإجراءات الكافية لتمكيننا من تقديم رأي حول القوائم المالية ككل، مع مراعاة هيكلية البنك والعمليات والضوابط المحاسبية وقطاع الأعمال الذي يزاول البنك أعماله فيه.

لقد التزمنا بالمسؤوليات الموضحة في فترة مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية من هذا التقرير، بما في ذلك تلك المتعلقة بأمر المراجعة الرئيسي الوارد أدناه. وعليه، فقد تضمنت مراجعتنا تنفيذ إجراءات مصممة لمعالجة تقييبينا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية. توفر نتائج إجراءات المراجعة، بما في ذلك الإجراءات التي تم تنفيذها لمعالجة أمر المراجعة الرئيسي الوارد أدناه، أساساً لرأينا حول مراجعة القوائم المالية المرفقة.

أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي الأمور التي نرى، وفقاً لتقديرنا المهني، أنها الأكثر أهمية في مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل وفي تشكيل رأينا حولها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً حول تلك الأمور.

أمر المراجعة الرئيسي	كيف قمنا بمعالجة أمر المراجعة الرئيسي
قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة	قمنا بتقييم مدى ملاءمة منهجية حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وكذلك مدى ملاءمة الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. وشمل اختبارنا ما يلي:
بلغت تكلفة الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ما قيمته ٧,٦٣ مليون ريال عماني (صافية من المبالغ المستردة) بينما بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ذلك التاريخ ٤٩,١٠ مليون ريال عماني. يمثل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة أفضل تقدير لأعضاء مجلس الإدارة للخسائر الائتمانية كما في تاريخ قائمة المركز المالي.	- فهم سياسة البنك في تكوين مخصصات انخفاض القيمة بموجب معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ ومقارنتها مع متطلبات هذا المعيار. - الحصول على فهم واختبار مدى اكتمال ودقة قواعد البيانات السابقة والحالية المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. - الحصول على فهم لمجموعات الأصول المالية المشابهة في المحافظ وفحصها وذلك لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. - فحص عينة من الأصول المالية لتحديد مدى ملاءمة وتطبيق معايير التصنيف في المراحل. - الحصول على فهم للمنهجية المستخدمة في تحديد وحساب مخصص انخفاض القيمة الفردي وفحص عينة من هذه التعرضات الائتمانية وفقاً لهذه المنهجية. - فحص التغطيات لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للتأكد من ملاءمتها. - تقييم مدى كفاية وملاءمة الإفصاحات المقدمة من جانب أعضاء مجلس الإدارة في القوائم المالية.
- تحدد محافظ الأدوات المالية المماثلة. - اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تشمل احتمالية العجز عن السداد والخسارة الناتجة عن العجز عن السداد والتعرض الناتج عن العجز عن السداد. - تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وبالتالي التصنيف في المراحل. - تقييم إمكانية استرداد الأصول المالية المصنفة في المرحلة الثالثة.	

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في بنك نزوى ش.م.ع.ع (تابع)

منهجنا في المراجعة (تابع)

أمر المراجعة الرئيسي	كيف قمنا بمعالجة أمر المراجعة الرئيسي
لباس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تابع) ● تحديد العدد والأوزان المرجحة للسيناريوهات المستقبلية لكل نوع من أنواع الأدوات المالية والخسائر الائتمانية المتوقعة المتعلقة بها. ● تحديد تغطيات الخسائر الائتمانية المتوقعة المشتقة من النموذج لمراعاة العوامل التي ربما لم يتم التقاطها بالكامل بواسطة النموذج. ● تحديد متطلبات الإفصاح وفقاً للمعايير المحاسبية. بالإضافة إلى ذلك، يقوم أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تعديلات تقديرية على نتائج النموذج، والتي يكون قياسها بطبيعته تقديرياً ويخضع لمستوى عالٍ من عدم اليقين في التقدير. تم بيان المعلومات حول مخاطر الائتمان وإدارة مخاطر الائتمان لدى البنك في الإيضاح رقم ٤٠. وتم الإفصاح عن مخصص الانخفاض في القيمة وصافي تكلفة الانخفاض في القيمة للسنة في الإيضاح رقم ١٢.	قمنا بتنفيذ الإجراءات المذكورة أعلاه بالاشتراك مع خبراء الخسائر الائتمانية المتوقعة الذين قدموا لنا الدعم في أمور محددة تشمل: ● فحص منهجية معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ لحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والدقة الحسابية والتكامل المنطقي لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. ● فحص مدى معقولية معلومات الاقتصاد الكلي التاريخية والمعلومات المستقبلية والافتراضات المستخدمة من قبل أعضاء مجلس الإدارة من خلال مطابقتها مع أحدث معلومات متاحة للاقتصاد الكلي. ● مراجعة منهجية احتمالية العجز عن السداد والخسارة الناتجة عن العجز عن السداد والتعرض الناتج عن العجز عن السداد ومدى امتثالها لمتطلبات معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠. ● اختبار وتقييم مدى معقولية استخدام البنك للسيناريوهات والأوزان الترجيحية والخصم.

معلومات أخرى

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير حوكمة الشركات وتقرير تحليل ومناقشة الإدارة والإفصاحات السنوية ليازل ٢ المحور ٣ لسنة ٢٠٢٤ وتقرير الإدارة حول الامتثال للشريعة الإسلامية والحوكمة وتقرير هيئة الرقابة الشرعية، (ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات الخاص بنا حولها)، والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، وكذلك التقرير السنوي للبنك الذي من المتوقع توفيره لنا بعد ذلك التاريخ.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى وإننا لا ولن نقدم أي استنتاج حول هذه المعلومات.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية أو مع اعتقادنا الذي حصلنا عليه أثناء المراجعة، أو بخلاف ذلك تظهر بها أخطاء جوهرية.

وإذا توصلنا، بناءً على العمل المنفذ من قبلنا على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه سيتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك. ولا يوجد لدينا ما نبليغ عنه في هذا الصدد.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في بنك نزوى ش.م.ع.ع (تابع)

معلومات أخرى (تابع)

وعندما نقوم بقراءة التقرير السنوي للبنك، فإننا مطالبون - إذا توصلنا إلى وجود أخطاء جوهرية فيه - بإبلاغ أعضاء مجلس الإدارة بهذا الأمر.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن هذه القوائم المالية وتعهد البنك بالعمل وفقاً لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، كما تحددها هيئة الرقابة الشرعية، هي مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة.

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمتطلبات ذات العلاقة للبنك المركزي العماني، وكذلك إعدادها بما يتوافق مع المتطلبات ذات العلاقة لهيئة الخدمات المالية في سلطنة عُمان والأحكام المطبقة في قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩، وعن أنظمة الرقابة الداخلية كما يراها أعضاء مجلس الإدارة ضرورية للتمكن من إعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد هذه القوائم المالية، فإن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة عاملة، والإفصاح، حسب الحاجة لذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان أعضاء مجلس الإدارة يرغبون في تصفية البنك أو إيقاف أعماله، أو لا يملكون خياراً واقعياً آخر غير ذلك.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول يمثل مستوى عالياً من التأكيد، لكنه لا يمثل ضماناً بأن المراجعة المنفذة وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سوف تتمكن دائماً من اكتشاف الأخطاء الجوهرية عند حدوثها. يمكن أن تنشأ الأخطاء نتيجة للاحتيال أو الخطأ وهي تعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تتسبب، منفردة أو مجتمعة، في التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناء على القوائم المالية.

وفي إطار عملية المراجعة المنفذة وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإننا نمارس اجتبهادات مهنية وتتبع مبدأ الشك المهني طوال عملية المراجعة. كما أننا نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة بما يتناسب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإدعاء رأينا. إن المخاطر الناجمة عن عدم اكتشاف أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال أعلى من تلك الناتجة عن الخطأ، لأن الاحتيال يمكن أن ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المقصود أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة الملائمة لتلك الظروف، ولكن ليس لغرض التعبير عن رأي بشأن كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالبنك.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى المساهمين في بنك نزوى ش.م.ع.ع (تابع)

مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية (تابع)

- معرفة مدى ملاءمة استخدام أعضاء مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مراقب الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع البنك إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلتها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث الرئيسية على نحو يحقق العرض العادل.

نتواصل مع أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت المراجعة المقررين ونتائج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نحددها أثناء مراجعتنا.

نقدم أيضاً لأعضاء مجلس الإدارة بياناً بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية المعمول بها في شأن الاستقلالية، كما أننا نبلغهم بجميع العلاقات وغيرها من الأمور التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للقضاء على التهديدات أو تطبيق سبل الحماية منها، إن لزم الأمر.

ومن بين الأمور التي يتم إبلاغ أعضاء مجلس الإدارة، فإننا نحدد الأمور الأكثر أهمية في مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية والتي تعتبر أمور مراجعة رئيسية. ونقدم وصفاً لهذه الأمور في تقرير المراجعة الصادر عنا ما لم يحظر القانون أو الأنظمة نشر هذه الأمور للعموم أو، في بعض الظروف النادرة جداً، قررنا أن الأمر ينبغي عدم إدراجها في تقريرنا نظراً لوجود احتمالية معقولة بأن تترتب عليه أضرار جسيمة بما يتجاوز المنافع العامة لذلك الإفصاح.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً للمتطلبات ذات العلاقة لهيئة الخدمات المالية في سلطنة عُمان والأحكام المطبقة في قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩، فإننا نفيديكم بأن القوائم المالية قد تم إعدادها وتلزم، من كافة جوانبها الجوهرية، بهذه المتطلبات والأحكام.

كما هو مطلوب وفقاً للبند ١-٤-٣ من الباب الثالث "المعايير المحاسبية وتقارير مراقب الحسابات" من الإطار التنظيمي للمصارف الإسلامية، فإننا نفيديكم بأننا:

- (أ) استلمنا كافة المعلومات والتفسيرات المطلوبة لإعداد التقرير.
- (ب) أجرينا أية إجراءات أخرى تعتبر ضرورية كما هو مطلوب من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والبنك المركزي العماني.

علاوة على ذلك، نفيديكم بأن البنك قد التزم بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية كما هي محددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك خلال السنة قيد المراجعة.



كاشف كلام
مسقط، سلطنة عُمان
١٢ مارس ٢٠٢٥



قائمة المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٠٢٣		٢٠٢٤		إيضاحات	
ريال عماني بالآلاف		ريال عماني بالآلاف			
الموجودات					
٥١,٣٠٠	٥٩,٤٨٠	٤	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العُماني		
٩,١٩٩	١٨,٣٠٨	٥	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		
١٥,٣١٥	٢٣,٦٤٥	٦	استثمارات وكالة بين البنوك		
٢٧٤,٩٦٣	٣٠٦,٥٨٦	٧	ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى- صافي		
١٤٤,٧٤٢	١٩٣,٦٤٤	٨	استثمارات في الأوراق المالية		
٤٨٤,٩٨٦	٥٩٥,٥٩٥	٩	تمويل المشاركة – صافي		
٢٢٨,٣٠٩	٢٠٦,٠٥٧	١٠	إجارة منتهية بالتمليك – صافي		
٣٧١,٩٢٤	٤٥٠,٣٧٦	١١	وكالة بالاستثمار- صافي		
١٨,٧٩١	٢٤,٠١١	١٥	موجودات أخرى		
٥,٢٣٩	٤,٢٥٥	١٣	ممتلكات ومعدات		
٣,٥٢٧	٤,٨٧١	١٤	موجودات غير ملموسة		
١,٦٠٨,٢٩٥	١,٨٨٦,٨٢٨		مجموع الموجودات		
المطلوبات والادوات المشابهة لحقوق الملكية وحقوق المساهمين					
المطلوبات					
٢١٨,٨٢٨	٢٢٦,٣٢٩	١٦	حسابات العملاء		
٣٨,٩٩٧	٥١,٨٣٦	١٧	مطلوبات أخرى		
٢٥٧,٨٢٥	٢٧٨,١٦٥		مجموع المطلوبات		
الادوات المشابهة لحقوق الملكية					
١,٠٩٧,٤٦٦	١,٣٤٥,٦٦٢	١٩	حسابات الاستثمار التشاركي		
حقوق المساهمين					
٢٢٠,٠١١	٢٢٠,٠١١	٢٠	رأس المال المدفوع		
٢,٠٩١	٢,٠٩١	٢١	علاوة إصدار		
(٢٥٩)	(٣,٠٠١)	٢٢,١	احتياطي القيمة العادلة للاستثمار		
٧,٧٢٧	٩,٥٣٨	٢٢,٢	احتياطي قانوني		
١٥٠	١٥٠		احتياطي التدني		
٢٣,٣٢٤	٢٤,٢١٣		الأرباح المحتجزة		
-	٩,٩٩٩	٢٣	صكوك إلزامية قابلة للتحويل		
٢٥٣,٠٤٤	٢٦٣,٠٠١		مجموع حقوق المساهمين		
١,٦٠٨,٢٩٥	١,٨٨٦,٨٢٨		المطلوبات والادوات المشابهة لحقوق الملكية وحقوق المساهمين		
٠,١١٣	٠,١١٣	٣٥	صافي الموجودات للسهم الواحد (ريال عُُماني)		
٣٨١,٦٤٠	٤٢٦,٢١٠	٢٤	التزامات محتملة وارتباطات تعاقدية		

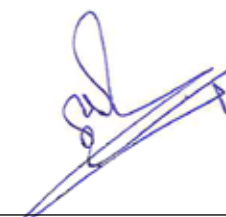
القوائم المالية المرفقة تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠٢٥ ووقعها نيابة عنهم:



خالد الكابري
الرئيس التنفيذي



مصبح بن سيف المطيري
نائب رئيس مجلس الإدارة



خالد بن عبدالله الخليبي
رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الإيضاحات من رقم ١ إلى رقم ٤٢ جزء من هذه القوائم المالية.

قائمة الدخل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

إيضاحات ٢٠٢٤		٢٠٢٣	
ريال عماني بالآلاف		ريال عماني بالآلاف	
٢٥	١٥,٣٤٠	١٤,٣٥٢	إيرادات البيوع والذمم الأخرى
٢٦	١٠,٩٩٢	١٢,١٢٩	إجارة منتهية بالتمليك
	٢١,٩٥٦	١٩,١٩١	أرباح وكالة بالاستثمار
٢٧	٣٢,٢٨٤	٢٥,١١٩	أرباح تمويل المشاركة
٢٨	١,٠٦١	١,١٣٢	أرباح استثمارات وكالة بين البنوك
٢٩	٩,٣٦٧	٨,٤٣٩	أرباح استثمار في الأوراق المالية
	٩١,٠٠٠	٨٠,٣٦٢	الدخل من الاستثمارات الممولة بصورة مشتركة والذمم المؤجلة
٣١	٤٤٠	٥٥٠	حصة البنك من إيرادات الاستثمارات والتمويل الذاتي
٣٢	١٢,٥٨٨	٩,٤٣١	إيرادات الخدمات المصرفية
	١,٥٤٥	١,٤٥٥	أرباح صرف عملات أجنبية - بالصافي
	١٠٥,٥٧٣	٩١,٧٩٨	مجموع الإيرادات
٣٣	(٢٥,٦٣٤)	(٢٤,٧٣٠)	مصاريف التشغيل
١٣ و ١٤	(٢,٩٠٧)	(٢,٩٢١)	استهلاك وإطفاء
	(٢٨,٥٤١)	(٢٧,٦٥١)	مجموع المصاريف
	٧٧,٠٣٢	٦٤,١٤٧	الأرباح قبل المخصصات والضريبة
١٢	(٧,٦٢٩)	(٧,٩٤٩)	خسائر التدني - صافي
	٦٩,٤٠٣	٥٦,١٩٨	أرباح السنة السابقة لصافي الدخل العائد إلى الادوات المشابهة لحقوق الملكية
٣٠	(٤٨,٢٣٩)	(٣٦,٤٤٢)	ناقص: صافي الدخل العائد إلى الادوات المشابهة لحقوق الملكية
	٢١,١٦٤	١٩,٧٥٦	الأرباح قبل الضريبة
٣٤	(٣,٠٥٣)	(٢,٧٣٤)	ضريبة الدخل
	١٨,١١١	١٧,٠٢٢	الربح للسنة
٣٦	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	الربحية الأساسية والمخفضة للسهم الواحد - (ريال عُماني)

تعتبر الإيضاحات من رقم ١ إلى رقم ٤٢ جزءاً من هذه القوائم المالية.

قائمة الدخل الشامل الاخرى

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
١٧,٠٢٢	١٨,١١١	صافي الدخل للسنة
		الدخل الشامل الاخر
		البنود التي قد يتم تصنيفها لاحقا في قائمة الدخل
(١,٩٤٢)	(٣,١١٦)	التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات ذات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
٧٥٩	(١٠٠)	التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات ذات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
١٨٣	٤٧٤	ينسب الى الادوات المشابهة لحقوق الملكية
(١,٠٠٠)	(٢,٧٤٢)	إجمالي الدخل الشامل الاخر للسنة
١٦,٠٢٢	١٥,٣٦٩	إجمالي الدخل الشامل

تعتبر الإيضاحات من رقم ١ إلى رقم ٤٢ جزءاً من هذه القوائم المالية.

قائمة الدخل و الاسناد المتعلق بالادوات المشابهة لحقوق الملكية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
٥٣,٤٦٤	٦٦,٣٥٠	صافي الدخل للسنة قبل صافي الربح المنسوب إلى حقوق الملكية بعد الضريبة
(٤٨,٥٨٠)	(٥١,٠١٥)	ناقص: الدخل غير منسوب الى الادوات المشابهة لحقوق الملكية
(٥٥٠)	(٤٤٠)	ناقص: دخل البنك من الاستثمارات والتمويل الذاتي
٣٨,٣٣٤	٣٩,٢٢٣	زائد: المصاريف الغير منسوبة الى الادوات المشابهة لحقوق الملكية
٤٢,٦٦٨	٥٤,١١٨	صافي الدخل المنسوب الى الادوات المشابهة لحقوق الملكية قبل دخل المضاربة للبنك
(٦,٢٢٦)	(٥,٨٧٩)	ناقص: حصة المضارب
٣٦,٤٤٢	٤٨,٢٣٩	صافي الدخل المنسوب الى الادوات المشابهة لحقوق الملكية
		الدخل الشامل الاخر
		البند التي قد يتم تصنيفها لاحقا في قائمة الدخل
(١٨٣)	(٤٧٤)	حصة في إحتياطي القيمة العادلة للاستثمار منسوبة الى الادوات المشابهة لحقوق الملكية
(١٨٣)	(٤٧٤)	إجمالي الدخل الشامل الاخر للسنة
٣٦,٢٥٩	٤٧,٧٦٥	إجمالي الدخل المنسوب الى الادوات المشابهة لحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات من رقم ١ إلى رقم ٤٢ جزء من هذه القوائم المالية.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية للمساهمين

للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

رأس المال المدفوع	علاوة إصدار	احتياطي القيمة العادلة للاستثمار	احتياطي قانوني	احتياطي التدني	صكوك إلزامية قابلة للتحويل	الأرباح المحتجزة	المجموع
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
٢٢٠,٠١١	٢,٠٩١	(٢٥٩)	٧,٧٢٧	١٥٠	-	٢٣,٣٢٤	٢٥٣,٠٤٤
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٤							
-	-	-	-	-	-	١٨,١١١	١٨,١١١
صافي ربح السنة							
-	-	(٢,٧٤٢)	-	-	-	-	(٢,٧٤٢)
الدخل الشامل الآخر							
-	-	(٢,٧٤٢)	-	-	-	١٨,١١١	١٥,٣٦٩
إجمالي الدخل الشامل للسنة							
-	-	-	١,٨١١	-	-	(١,٨١١)	-
تحويل الى احتياطي قانوني							
-	-	-	-	-	٩,٩٩٩	(٩,٩٩٩)	-
تحويل الى صكوك إلزامية قابلة للتحويل							
-	-	-	-	-	-	(٥,١٤٥)	(٥,١٤٥)
الأرباح المدفوعة							
-	-	-	-	-	-	(٢٦٧)	(٢٦٧)
الأرباح من صكوك إلزامية قابلة للتحويل							
٢٢٠,٠١١	٢,٠٩١	(٣,٠٠١)	٩,٥٣٨	١٥٠	٩,٩٩٩	٢٤,٢١٣	٢٦٣,٠٠١
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤							

رأس المال المدفوع	علاوة إصدار	احتياطي القيمة العادلة للاستثمار	احتياطي قانوني	احتياطي التدني	صكوك إلزامية قابلة للتحويل	الأرباح المحتجزة	المجموع
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
٢٢٠,٠١١	٢,٠٩١	٧٤١	٦,٠٢٥	١٥٠	-	١٧,٠٣٨	٢٤٦,٠٥٦
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٣							
-	-	-	-	-	-	١٧,٠٢٢	١٧,٠٢٢
صافي ربح السنة							
-	-	(١,٠٠٠)	-	-	-	-	(١,٠٠٠)
الدخل الشامل الآخر							
-	-	(١,٠٠٠)	-	-	-	١٧,٠٢٢	١٦,٠٢٢
إجمالي الدخل الشامل للسنة							
-	-	-	١,٧٠٢	-	-	(١,٧٠٢)	-
تحويل الى احتياطي قانوني							
-	-	-	-	-	-	(٩,٠٣٤)	(٩,٠٣٤)
الأرباح المدفوعة							
٢٢٠,٠١١	٢,٠٩١	(٢٥٩)	٧,٧٢٧	١٥٠	-	٢٣,٣٢٤	٢٥٣,٠٤٤
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣							

تعتبر الإيضاحات من رقم ١ إلى رقم ٤٢ جزء من هذه القوائم المالية.

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٠٢٣		إيضاحات ٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف		
			التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
١٩,٧٥٦	٢١,١٦٤		الربح قبل الضريبة
			التعديلات لـ:
٢,٩٢١	٢,٩٠٧	١٤	الاستهلاك والإطفاء
(١,٣٢١)	(٤٣٨)		الربح من بيع الاستثمارات
(٧,١١٨)	(٨,٩٢٩)		الدخل من الاستثمار
٧,٩٤٩	٧,٦٢٩	١٢	خسائر التدني
			التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
٢٢,١٨٧	٢٢,٣٣٣		
			التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(٣,١٧٧)	(٣٤,١٨٣)		الزيادة في ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى
٢٢,١٠٥	٢٢,٤٣٥		النقص في موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك
(١٢٤,٢٤٨)	(١٠٩,٣١٦)		الزيادة في تمويل المشاركة
(٦,٩٧٧)	(٥,٢٢١)		النقص في الموجودات الأخرى
١٣,٦٢٠	٧,٥٠١		الزيادة في حسابات العملاء
٢,٧٤٤	١٦,٥٥١		الزيادة في المطلوبات الأخرى
(٧٣,٧٤٦)	(٧٩,٩٠٠)		النقد المستخدم في العمليات
(٢,٤٥٥)	(٢,٥١٨)		الضريبة المدفوعة
(٧٦,٢٠١)	(٨٢,٤١٨)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(٣,٠٤٧)	(٥١,٥٢٨)		صافي الحركة في الأوراق المالية الاستثمارية
٧,١١٨	٨,٩٢٩		دخل الاستثمار
٢,٠٠٢	-		النقص في الاستثمار في الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
(٣٦,٦٣٨)	(٨٤,٥٣٩)		الزيادة في وكالة بالاستثمار
(٨٧٨)	(١,٨٢٣)	١٤	شراء موجودات غير ملموسة
(٣,١٠٤)	(٩١١)	١٣	شراء ممتلكات ومعدات
(٥,٧٧٥)	١,١٥٥		استثمارات وكالة لدى بنوك
(١٩١)	(١,٠٣٦)		سداد التزامات الإيجار
(٤٠,٥١٣)	(١٢٩,٧٥٣)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
١٠٢,٣٤٢	٢٤٨,٧١٠		الزيادة في حسابات الاستثمار التشاركي
(٩,٠٣٤)	(٥,١٤٥)		الأرباح المدفوعة
٩٣,٣٠٨	٢٤٣,٥٦٥		صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية
(٢٣,٤٠٦)	٣١,٣٩٤		الزيادة/(النقص) في النقد وما في حكم النقد
٩٢,٩٢٣	٦٩,٥١٧		نقد وما في حكم النقد في بداية السنة
٦٩,٥١٧	١٠٠,٩١١		نقد وما في حكم النقد في نهاية السنة
			نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العُماني
٥١,٣٠٠	٥٩,٤٨٠	٤	وديعة رأسمالية لدى البنك المركزي العُماني
(٥٠٠)	(٥٠٠)	٤	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية
٩,٢٠٢	١٨,٣١١	٥	استثماروكالة بين البنوك لمدة أقل من ثلاثة شهور
٩,٥١٥	٢٣,٦٢٠	٦	نقد وما في حكم النقد لغرض قائمة التدفقات النقدية
٦٩,٥١٧	١٠٠,٩١١		

تعتبر الإيضاحات من رقم ١ إلى رقم ٤٢ جزء من هذه القوائم المالية.

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١ الشكل القانوني والأنشطة الرئيسية

إن بنك نزوى "البنك" مسجل في سلطنة عُمان كشركة مُساهمة عُمانية عامة بتاريخ ١٥ أغسطس من العام ٢٠١٢ تحت رقم تسجيل (١١٥٢٨٧٨). أسهم البنك مدرجة في بورصة مسقط ومكان مزاوله عمله الرئيسي مسقط، سلطنة عُمان.

بدأ البنك مزاوله نشاطه بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٢ ويعمل حالياً من خلال ثلاثة وعشرين فرعاً (٢٠٢٣: اثنان وعشرون فرعاً) بموجب ترخيص مصرفي صادر عن البنك المركزي العُماني بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠١٢.

أنشطة البنك الرئيسية هي فتح الحسابات الجارية وحسابات التوفير والاستثمار وتقديم التمويل على أساس المربحة والإجارة والتمويلات الأخرى المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وكذلك إدارة أموال المستثمرين على أساس المضاربة مقابل حصة من الأرباح أو الوكالة مقابل عمولة والحصول على الفائض من الأرباح كحافز وتوفير الخدمات البنكية التجارية وأنشطة الاستثمار الأخرى.

يخضع البنك في عملياته للرقابة من قبل البنك المركزي العُماني ويشرف عليه هيئة الرقابة الشرعية المحدد دوره في عقد تأسيس البنك ونظامه الأساسي.

يعمل لدى البنك ٤٨٦ موظف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ٤٦٣ موظف) وعنوان البنك هو صندوق بريد ١٤٢٣، رمز بريدي ١٣٣، مسقط، سلطنته عُمان.

٢ أسس إعداد القوائم المالية

١-٢ بيان الالتزام

وفقاً لمتطلبات القسم ٢/١ الباب ٣ من الإطار التنظيمي للمصارف الإسلامية (IBRF) والصادر عن البنك المركزي العُماني، تم إعداد القوائم المالية للبنك وفقاً لقواعد الشريعة ومبادئها على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للبنك ومعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، المطبقة من البنك المركزي العُماني والقواعد والقوانين الأخرى المعمول بها الصادرة من قبل البنك المركزي العُماني. وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، يتبع البنك التوجيهات الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشأن الأمور التي لم تتناولها معايير المحاسبة المالية. وبذلك نظراً لإعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فإن القوائم المالية تلتزم بمتطلبات الإفصاح ذات الصلة بقانون الشركات التجارية لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته وسلطة سوق رأس المال بسلطنة عمان.

لم يتم عرض قائمة التغير في حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وقائمة أموال القرض والزكاة حيث أنها غير مطبقة كما في تاريخ القوائم المالية.

٢-٢ أساس القياس

تم إعداد القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية، باستثناء قياس الاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

٣-٢ العملة التشغيلية وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية بالريال العُماني وهي العملة التشغيلية للبنك. ما لم يتم الإشارة إلى غير ذلك، تم عرض القوائم المالية بالريال العُماني مقربة إلى أقرب ألف ريال عماني.

٤-٢ استخدام الأحكام والتقديرات

إن عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك، تتطلب من إدارة البنك استخدام أحكام وتقديرات وافتراسات تؤثر على السياسات المحاسبية والقيم المسجلة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. تستند هذه التقديرات والتفسيرات إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى مختلفة بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يرى البنك أنها معقولة في ظل الظروف الحالية. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات. تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المرتبطة بها بصورة مستمرة. ويتم إدراج التعديلات على المحاسبية في الفترة التي يتم فيها التعديل و أي فترات مستقبلية متأثرة بها. فيما يلي استخدام الأحكام والتقديرات الرئيسية:

١-٤-٢ الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية

إن الافتراضات الموضوعة عند تطبيق السياسات المحاسبية التي لها التأثير الأكبر على المبالغ المدرجة في القوائم المالية تتعلق بما يلي:

- تصنيف الموجودات المالية: تقييم نموذج العمل الذي يتم فيه الاحتفاظ بالموجودات وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للموجودات المالية تمثل فقط سداد أصل المبلغ مع الربح على المبلغ الأصلي القائم.
- احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة: التغييرات في الافتراضات والتقديرات الغير مؤكدة التي لها تأثير جوهري على الخسائر الائتمانية المتوقعة. ويرجع هذا التأثير بشكل رئيسي إلى المدخلات والافتراضات والطرق المستخدمة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة.

المدخلات والافتراضات والطرق المستخدمة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة

إن العوامل التالية لها التأثير الأكثر أهمية وتتطلب درجة عالية من الأحكام التي يأخذها البنك في الاعتبار أثناء تحديد تقييم التأثير:

- تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان
- عوامل الاقتصاد الكلي ومعلومات استشرافية وسيناريوهات متعددة
- تعريف التعثر
- العمر المتوقع

٢ أسس الإعداد (تابع)

١-٤-٢ الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية (تابع)

- تمثل خسائر الائتمانية المتوقعة للبنك في مخرجات نماذج معقدة تنطوي على عدد من الافتراضات الأساسية فيما يتعلق باختيار المدخلات المتغيرة وترابطها. تشتمل عناصر نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تعتبر أحكاماً وتقديرات محاسبية على ما يلي:
- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للبنك
- معايير البنك لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وبالتالي يجب قياس مخصصات الموجودات المالية على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية والتقييم النوعي
- تقسيم الموجودات المالية عند تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي
- وضع نماذج خسائر الائتمان المتوقعة، بما فيها الأنماط المختلفة واختيار المدخلات.
- تحديد أوجه الارتباط بين السيناريوهات الاقتصادية الكلية والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيم الضمانات والتأثير على احتماليات التعثر وحالات التعرض عند التعثر والخسائر المحتملة عند التعثر.
- اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي الاستشرافية، ومدى احتمال حدوثها، للحصول على المدخلات الاقتصادية المستخدمة في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

٢-٤-٢ تصنيف الصكوك الإلزامية قابلة للتحويل

في ٢٥ يوليو ٢٠٢٤، أصدر البنك صكوك مضاربة قابلة للتحويل إلى أسهم لمساهمي. والأوراق المالية غير قابلة للاسترداد نقدًا وسيتم تحويلها إلزاميًا إلى أسهم عادية إما في نهاية فترة مدتها خمس سنوات أو قبل ذلك في حالة التحويل السريع. وسوف يكون عدد الأسهم العادية الصادرة عند التحويل متغيرًا، ويحدده القيمة الدفترية السائدة وقت التحويل. ويتطلب تصنيف صكوك المضاربة القابلة للتحويل بموجب إرشادات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ذات الصلة قدرًا كبيرًا من الحكم. وفي إجراء تقييمها، خلصت الإدارة إلى أنه بناءً على الخصائص الأساسية للأداة باعتبارها مضاربة غير مقيدة - والتي تمثل حصة متبقية في الأصول الأساسية للبنك - فإن شهادات الصكوك تلي الشروط الموضحة في الفقرة ١٦ من المعيار المحاسبة المالية رقم ١، "العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية"، وبالتالي، يجب تصنيفها كحقوق ملكية.

٣-٤-٢ تحديد القيمة العادلة

إن تقييم القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي تفتقر إلى أسعار السوق القابلة للملاحظة يستلزم تطبيق تقنيات التقييم، كما هو موضح في أهم السياسات المحاسبية. وبالنسبة للأدوات المالية التي يتم تداولها بشكل غير متكرر أو التي تتمتع بشفافية محدودة في الأسعار، يصبح تحديد القيمة العادلة أقل موضوعية ويتطلب درجات متفاوتة من الحكم. ويتأثر هذا الحكم بعوامل مثل السيولة وتركيز السوق وعدم اليقين بشأن ظروف السوق وافتراضات التسعير والمخاطر الأخرى الخاصة بالأداة.

٣ أهم السياسات المحاسبية

١-٣ النقد وما في حكم النقد

لغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية فإن النقد وما في حكم النقد يشمل: النقد في الصندوق والأرصدة غير المقيدة لدى البنك المركزي العُماني والمبالغ المستحقة إلى / من البنوك والمؤسسات المالية والوكالة بين البنوك التي تكون فترة استحقاقها المتبقية ثلاثة أشهر. يتم تسجيلي النقد وما في حكمه بالتكلفة بتاريخ القوائم المالية.

٢-٣ ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى

- تتضمن ذمم البيوع المؤجلة بشكل رئيسي اتفاقيات معاملات المبيعات (المرابحة) ويتم بيانها بعد طرح الإيرادات المؤجلة ومخصص التدني. يقوم البنك بتطبيق مبدأ الإلزام بالوعد المتعلق بأمر الشراء في عقود المrabحة.
- تتمثل ذمم الإستهناك في عقد بيع بين البنك كبائع و العميل كمشتري نهائي حيث يتعهد البنك بتصنيع (الاستحواذ على) السلعة وبيعها الى العميل بسعر متفق عليه عند الإنجاز في تاريخ مستقبلي. يتم بيان ذمم الإستهناك مطروحاً منها الأرباح المؤجلة ومخصص التدني.

٣-٣ الإجارة المنتهية بالتملك وذمم دخل الإجارة

- الإجارة المنتهية بالتملك هي ترتيب إجارة هجين يتضمن بالإضافة إلى عقد الإجارة وعداً يؤدي إلى نقل ملكية الأصل الأساسي إلى المستأجر، إما بعد نهاية مدة الإجارة أو على مراحل خلال مدة العقد. يتم تنفيذ مثل هذا النقل للملكية من خلال البيع أو الهبة، أو سلسلة من معاملات البيع.
- مستقلة عن عقد الإجارة. يتم إدراج الأصول المملوكة للتأجير (الإجارة) بالتكلفة، مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم. يتم استهلاك الأصول المؤجرة على مدى عمر الإيجار بطريقة منهجية. تمثل مستحقات دخل الإجارة الإيجارات المستحقة في نهاية الفترة مطروحاً منها أي خسائر ائتمانية متوقعة.

٤-٣ وكالة بالاستثمار

تستخدم الوكالة بالاستثمار باعتبارها أداة لتمويل رأس مال العامل لفترات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. يقوم البنك، بصفته الطرف الأساسي (المشار إليه باسم "الموكل") بتعيين العميل (المشار إليه باسم "وكيل") لإدارة مبلغ الاستثمار في الأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي قد يدخل فيها الوكيل كما هو متفق عليه نيابة عن الموكل.

إن الهدف الرئيسي من القيام بهذا الاستثمار هو تحقيق ربح من الأنشطة التجارية ومن ثم تسديد مبلغ الاستثمار متضمناً مبلغ الربح المحقق، إن وجد، في تاريخ الاستحقاق مقارنة بالاستثمارات ذات معدل الربح المتوقع. يحدد المعيار المحاسبي ٣١ "وكالة بالاستثمار" المبادئ المحاسبية ومتطلبات إعداد التقارير لمعاملات وأدوات وكالة بالاستثمار، في أيدي كل من الموكل والوكيل. يتطلب المعيار من المدير تقييم طبيعة الاستثمار (إما على أنه أ) استثمار عابر أو ب) مشروع وكالة.

٣ أهم السياسات المحاسبية (تابع)

٥-٣ تمويل المشاركة

تتمثل المشاركة المتناقصة، استناداً إلى شركة الملك، في عقد بين البنك وعميل من أجل الملكية المشتركة لأصل ثابت (منزل أو أرض أو آلة أو معدات). يقسم البنك حصته في الأصل الثابت إلى وحدات ويقوم بشكل تدريجي بتحويل ملكية هذه الوحدات إلى العميل (بالقيمة الدفترية). يساهم البنك بموجب هذا العقد برأس المال وتدرج بالقيمة العادلة للمقابل المقدم بعد التدني.

٦-٣ الاستثمارات

أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة

تشمل الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة والاستثمارات المصنفة عند الاعتراف الأولي كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف الاستثمار على أنه محتفظ به للمتاجرة إذا تم شراؤه أو نشأ بشكل أساسي لغرض تحقيق ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش التاجر. يتم أيضاً تصنيف أي استثمارات تشكل جزءاً من محفظة يوجد فيها نمط فعلي لجني الأرباح قصيرة الأجل على أنها "محتفظ بها للمتاجرة". ويتم قياس هذه الاستثمارات لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة القياس بالقيمة العادلة في قائمة الدخل.

أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تشمل هذه الأدوات على جميع أدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الإدراج المبدئي. في أعقاب الاستحواذ، يتم إعادة قياس الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالأرباح أو الخسائر غير المحققة بشكل متناسب في الدخل الشامل الآخر وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار حتى يتم استبعاد الاستثمار أو تحديده على أنه منخفض القيمة وفي ذلك الوقت يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في حقوق الملكية أو حقوق أصحاب حسابات الاستثمار في قائمة الدخل. تخضع هذه الاستثمارات لاختبار التدني في تاريخ كل تقرير.

أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تشمل على الاستثمارات التي تنطوي على مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد للربح ورأس المال ويتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية المتوقعة وبيع الاستثمارات. يتم الاعتراف بهذه الأدوات مبدئياً بالقيمة العادلة التي تمثل قيمة المقابل المدفوع بما في ذلك تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة إلى الاستحواذ. بعد الاستحواذ، يتم إعادة قياس الاستثمارات المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالأرباح أو الخسائر غير المحققة بشكل متناسب في حقوق الملكية وحقوق الملكية لأصحاب حسابات الاستثمار حتى يتم إلغاء الاعتراف بالاستثمار أو تحديد انخفاض قيمته وفي ذلك الوقت يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة التراكمية المسجلة سابقاً في حقوق الملكية أو حقوق الملكية لأصحاب حسابات الاستثمار في قائمة الدخل. تخضع هذه الاستثمارات لاختبار انخفاض القيمة في كل تاريخ تقرير.

٧-٣ الأدوات المالية

(أ) أدوات الدين بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف أدوات الدين التي تتم إدارتها على أساس العائد التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها للمتاجرة ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كأدوات دين بالتكلفة المطفأة. يتم تسجيل هذه الاستثمارات بالتكلفة المطفأة ناقص مخصص التدني. يتم احتساب التكلفة المطفأة مع الأخذ في الاعتبار أي علاوة أو خصم عند الاستحواذ. يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة من هذا الاستثمار في قائمة الدخل عندما يتم إيقاف إدراج الاستثمار أو انخفاض قيمته.

(ب) تصنيف الأدوات المالية

تتكون الموجودات المالية من أرصدة لدى البنك المركزي العماني ومبالغ مستحقة من البنوك والمؤسسات المالية والموجودات المالية بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية من خلال حقوق الملكية وخصم السيوع المؤجلة والخصم الأخرى وتمويل المشاركة واستثمارات الوكالة بين البنوك والإجارة المنتهية بالتسليم والمشاركة المتناقصة وخصم أخرى.

تتكون عقود المطلوبات المالية من حسابات العملاء والخصم الدائنة الأخرى.

(ج) قياس الأدوات المالية

يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً، بالنسبة لبند غير مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة إلى الاستحواذ أو الإصدار. تتمثل القيمة العادلة للأداة المالية عند الاعتراف الأولي بشكل عام في سعر المعاملة.

التكلفة المطفأة للأصل أو الالتزام المالي هي المبلغ الذي يتم به قياس الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف الأولي، مطروحاً منه أقساط سداد رأس المال، زائداً أو ناقص الاستهلاك المتراكم باستخدام طريقة الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ الأولي المعترف به و المبلغ المستحق مطروحاً منه أي تخفيض (بشكل مباشر أو من خلال استخدام حساب مخصص) للتدني أو عدم إمكانية التحصيل. يشمل حساب معدل الربح الفعلي جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي.

٣ أهم السياسات المحاسبية (تابع)

٧-٣ الأدوات المالية (تابع)

(د) حساب تاريخ المتاجرة والتسوية

يعترف البنك بالتمويل والاستثمارات والودائع وحقوق المساهمين في تاريخ نشوئها. يتم الاعتراف بمشتريات وبيع جميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي يتعاقد فيه البنك لشراء أو بيع الأصل أو الالتزام.

(و) الاستيعاد

يتم إيقاف الاعتراف بالموجودات المالية عند انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما يقوم البنك بتحويل جميع مخاطر ومزايا الملكية بشكل فعلي.

يتم قياس المشاركة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل والحد الأقصى للمبلغ الذي قد يلزم البنك دفعه، أيهما أقل.

يتم إيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم الإعفاء القانوني من الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحيته.

(هـ) التدني

نبذة عن مبادئ خسائر الائتمان المتوقعة

تستند مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى خسائر الائتمان المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل (خسارة الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل)، ما لم تكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، وفي هذه الحالة، يستند المخصص إلى خسارة الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة التي مدتها ١٢ شهراً هي جزء من خسارة الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية والتي تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن الأحداث الافتراضية على أداة مالية ممكنة خلال الـ ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير.

يتم احتساب كل من خسارة الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً على أساس فردي أو جماعي، اعتماداً على طبيعة محفظة الأدوات المالية.

في نهاية كل فترة تقرير، يقوم البنك بوضع سياسة لإجراء تقييم حول ما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بالأداة المالية قد زادت بشكل كبير منذ الإدراج المبدئي، وذلك من خلال النظر في تغيير مخاطر التعثر في السداد التي تحدث على مدى الفترة المتبقية للأداة المالية.

بناءً على العملية المذكورة أعلاه، يقوم البنك بتجميع تعرضه للتمويل في المرحلة ١ والمرحلة ٢ والمرحلة ٣ كما هو موضح أدناه:

المرحلة ١: خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً

فيما يتعلق بالتعرضات التي لم تشهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الإدراج الأولي، يتم إدراج جزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المرتبط بأحداث التعثر المحتملة خلال الاثنى عشر شهراً التالية.

المرحلة ٢: خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة - لم تتعرض لانخفاض ائتماني

فيما يتعلق بحالات التعرض لمخاطر ائتمانية تشهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الإدراج الأولي ولكن لم يكن هناك انخفاض ائتماني، يتم إدراج خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة. تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة (المرحلة ٢) في التقدير المرجح لخسائر الائتمان ويتم تحديد استناداً إلى الفرق بين القيمة الحالية للعجز النقدي. يتمثل العجز النقدي في الفرق بين كامل التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك والقيمة الحالية للقيمة القابلة للاسترداد للموجودات المالية التي لم تتعرض لانخفاض ائتماني في تاريخ التقرير.

المرحلة ٣: خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة - تعرضت لانخفاض ائتماني

يتم تقييم الموجودات المالية بأنها تعرضت لانخفاض ائتماني عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

فيما يتعلق بالعقود المالية ضمن المرحلة ٣، يتم تحديد مخصص الانخفاض الائتماني استناداً إلى الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد للعقد المالي.

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة بناءً على ثلاثة سيناريوهات مرجحة الاحتمال لقياس العجز النقدي المتوقع، مخصوم بمعدل يقارب معدل الربح الفعلي. يتمثل العجز النقدي في الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة لمنشأة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة الحصول عليها.

- احتمال التعثر في السداد هو تقدير احتمالي للتعثر في السداد خلال فترة زمنية معينة. قد يحدث التعثر في السداد في وقت معين فقط خلال الفترة الخاضعة للتقييم، إذا لم يتم إلغاء إدراج التسهيل سابقاً ولا يزال في المحفظة.

- التعرض للتعثر في السداد هو تقدير للتعرض في تاريخ التعثر في السداد في التزامات قادمة، مع مراعاة التغييرات المتوقعة في التعرض بعد تاريخ التقرير، متضمناً بما في ذلك سداد المبلغ الأصلي والربح، سواء تم جدولة ذلك من خلال عقد أو غير ذلك، وعمليات السحب المتوقعة على ارتباطات التسهيلات، والأرباح المستحقة من الدفعات الفائتة.

- تعتبر الخسارة الناجمة عن التعثر في السداد بمثابة تقدير للخسارة الناشئة في حالة حدوث التعثر في السداد في وقت محدد. يعتمد ذلك على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والتدفقات التي يتوقع البنك استلامها، بما في ذلك من تحقيق أي ضمانات. يتم التعبير عنها عادة كنسبة مئوية من التعرض للتعثر في السداد. قام البنك بتطبيق خسارة ناجمة عن التعثر في السداد بنسبة ٠٪ على الصكوك الحكومية الصادرة من حكومة سلطنة عُمان والتي تم تصنيفها كاستثمارات دين بالتكلفة المطفأة.

٣ أهم السياسات المحاسبية (تابع)

٧-٣ الأدوات المالية (تابع)

(ه) التدني (تابع)

الموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض ائتماني

في تاريخ التقرير، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة قد تعرضت لانخفاض ائتماني. يكون الأصل المالي قد تعرض "لانخفاض ائتماني"، عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشتمل الدليل على تدني القيمة الائتمانية لأصل مالي على البيانات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- (أ) صعوبة مالية كبيرة للمقترض أو المصدر،
- (ب) خرق العقد مثل التعثر في السداد أو حالة تأخر في السداد،
- (ج) إعادة هيكلة قرض أو سلفة من البنك بشروط لن يضعها البنك في الاعتبار في ظروف أخرى،
- (د) أن يصبح من المرجح أن المقترض سيُشهر إفلاسه أو سيقدم على إعادة تنظيم مالي آخر، أو
- (هـ) عدم وجود سوق نشط لسند ما بسبب أزمات مالية.

عادة ما يُعتبر القرض الذي أعيد التفاوض بشأنه بسبب تراجع في حالة المقترض قد تعرض لانخفاض ائتماني ما لم يكن هناك دليل على أن خطر عدم الحضور على تدفقات نقدية تعاقدية قد انخفض بدرجة كبيرة ولا توجد مؤشرات أخرى على التدني. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر التمويل للأفراد الذي مضى على موعد استحقاقه ٩٠ يوماً أو أكثر قد تعرض لانخفاض ائتماني.

عند إجراء تقييم فيما إذا كان الاستثمار في الديون السيادية قد تعرض لانخفاض في القيمة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية.

- (أ) تقييم السوق للجدارة الائتمانية كما هو موضح في عوائد الصكوك.
- (ب) تقييمات وكالات التصنيف للجدارة الائتمانية.
- (ج) قدرة البلد على الوصول إلى أسواق رأس المال لإصدار ديون جديدة.
- (د) احتمال إعادة هيكلة الديون، مما يؤدي إلى تكبد أصحابها خسائر من خلال الإعفاء الطوعي أو الإلزامي للديون.
- (هـ) آليات الدعم الدولية الموجودة لتوفير الدعم اللازم "كمقرض الملاذ الأخير" لذلك البلد، وكذلك النية، التي تعكسها البيانات العامة للحكومات والوكالات ويشمل ذلك تقييماً لعمق تلك الآليات، وبغض النظر عن النية السياسية، سواء كانت هناك القدرة على الوفاء بالمعايير المطلوبة.

سياسة الحذف

يتم حذف الموجودات المالية (جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك أي احتمال واقعي للاسترداد. هذا هو الحال عموماً عندما يقرر البنك أن المقترض ليس لديه موجودات أو مصادر دخل يمكن أن تنتج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للحذف. إلا أن الموجودات المالية التي تم شطبها قد تظل خاضعة لأنشطة التنفيذ من أجل الامتثال لإجراءات البنك المتعلقة باسترداد المبالغ المستحقة.

عرض مخصص خسائر الائتمان في بيان المركز المالي

يتم عرض مخصص خسائر الائتمان في بيان المركز المالي على النحو التالي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، كنخض من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات؛
- ارتباطات التمويل وعقود الضمان المالي: بشكل عام كمخصص ضمن المطلوبات الأخرى؛ و
- عندما يشتمل العقد المالي على مكون مسحوب وغير مسحوب، وقد حدد البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة للالتزامات التمويل / مكون خارج الميزانية العمومية بشكل منفصل عن تلك المتعلقة بالمكون المسحوب، يقوم البنك بعرض مخصصاً لخسائر الائتمان للمكونات المسحوبة. يتم عرض المبلغ كنخض من إجمالي القيمة الدفترية للمكون المسحوب. يتم عرض مخصص خسائر الائتمان للمكون غير المسحوب كمخصص في المطلوبات الأخرى.

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

المدخلات والافتراضات والطرق المستخدمة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي المفاهيم الأساسية الواردة في معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ التي لها التأثير الأكثر أهمية وتتطلب درجة عالية من الأحكام التي يأخذها البنك بعين الاعتبار أثناء تحديد تقييم الأثر:

تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يتم إجراء تقييم للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان على أساس نسبي. لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد ارتفعت بشكل كبير منذ نشأتها، يقارن البنك مخاطر التعثر في الدفع التي تحدث على مدى العمر المتوقع للأصل المالي في تاريخ التقرير مع مخاطر التعثر المقابلة منذ البداية، باستخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية التي تُستخدم في العمليات الحالية لإدارة المخاطر لدى البنك.

يتم إجراء تقييم البنك للزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل لكل تعرض فردي على أساس أحد عشر عاملاً. إذا كان أي من العوامل التالية يشير إلى حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، يتم نقل الأداة من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية.

٣ أهم السياسات المحاسبية (تابع)

٧-٣ الأدوات المالية (تابع)

هـ) التدني (تابع)

- يعتبر البنك أن الأصل المالي شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عند استيفاء واحد أو أكثر من المعايير الكمية أو النوعية أو الداعمة التالية:
- (أ) زيادة احتمالية التعثر على مدى العمر المتبقي للأداة في تاريخ التقارير نتيجة لتخفيض التصنيف الداخلي بمقدار درجتين؛
 - (ب) عدم كفاية أو عدم موثوقية المعلومات المالية وغيرها من المعلومات، مثل عدم توفر القوائم المالية المدققة؛
 - (ج) عدم تعاون الطرف المقابل في أمر يتعلق بالوثائق؛
 - (د) رفع دعاوى على الطرف المقابل من قبل أطراف أخرى قد يكون لها تأثير جوهري على مركزه المالي؛
 - (هـ) التغييرات المتكررة في الإدارة العليا؛
 - (و) تحويل أموال داخل المجموعة بدون معاملات ذات صلة؛
 - (ز) التأجيل / التأخير في تاريخ بدء العمليات التجارية لأكثر من عام؛
 - (ح) تعديل الشروط الناتجة عن الامتيازات الممنوحة للطرف المقابل بما في ذلك تمديد فترة السماح وتأجيل السداد والتنازل عن التعهدات، إلخ. عند تطبيق هذه المتطلبات، يسترشد البنك بالتعليمات الصادرة من البنك المركزي العماني فيما يتعلق بمعالجة الحساب كحساب تم إعادة هيكلته؛
 - (ط) انخفاض بنسبة ٢٥ في المائة أو أكثر في المبيعات أو في الأرباح قبل الفوائد والضرائب مقارنة بالسنة السابقة؛
 - (ي) التآكل في القيمة الصافية بأكثر من ٢٠ في المائة مقارنة بالسنة السابقة ومقترن بزيادة في الاقتراض؛
 - (ك) انخفاض في نسبة العيب المالي إلى أدنى من ١.

يتضمن معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ افتراض قابل للتحقق بأن الأدوات التي تجاوزت مدتها ٣٠ يومًا قد شهدت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. تستند الحركات بين المرحلة ٢ والمرحلة ٣ على ما إذا كانت الموجودات المالية قد تعرضت لانخفاض ائتماني كما في تاريخ التقرير.

عوامل الاقتصاد الكلي والمعلومات المستقبلية والسيناريوهات المتعددة

عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة لكل مرحلة وتقييم الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان يتم أخذ المعلومات حول الأحداث الماضية والظروف الحالية في الاعتبار بالإضافة إلى التوقعات المعقولة والداعمة للأحداث المستقبلية والظروف الاقتصادية. يتطلب تقدير وتطبيق المعلومات المستقبلية حكمًا هامًا.

يتم وضع نماذج لمدخلات احتمالية التعثر والخسائر الناتجة عن التعثر والتعرض عند التعثر المستخدمة لتقدير مخصصات خسائر الائتمان في المرحلة ١ والمرحلة ٢ بناءً على متغيرات الاقتصاد الكلي (أو التغيرات في متغيرات الاقتصاد الكلي)، والتي ترتبط بشكل وثيق مع خسائر الائتمان في المحفظة ذات الصلة.

يرتكز سيناريو البنك للحالة الأساسية على تنبؤات اقتصادية كلية باستخدام معلومات تاريخية من مصادر خارجية تتضمن معلومات عن تأثير المحفظة ومعلومات تتعلق بقطاع العمل. عندما يتم وضع السيناريو الأسوأ، يتم الأخذ بعين الاعتبار المعلومات التاريخية عن التعثر في السداد ويتم التراجع للوصول إلى نتائج مستقبلية.

تكون السيناريوهات مرجحة الحدوث حسب أفضل تقدير للبنك حول احتمالية الحدوث بناءً على التكرار التاريخي والتوجهات والظروف الحالية. يتم تحديث العوامل المرجحة على أساس ربع سنوي (إذا لزم الأمر).

تعريف التعثر

إن تعريف التعثر المستخدم في قياس خسائر الائتمان المتوقعة والتقييم لتحديد الحركة بين المراحل يتماشى مع تعريف التعثر المستخدم لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية. لا يعرف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ "التعثر" ولكنه يحتوي على افتراض قابل للتحقق بأن التعثر قد يحدث عندما يزيد التعرض للمخاطر عن ٩٠ يومًا من موعد الاستحقاق.

العمر المتوقع

عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة، ينبغي على البنك الأخذ في الاعتبار الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي يتعرض لها البنك لمخاطر الائتمان. يتم أخذ جميع الشروط التعاقدية السارية في الاعتبار عند تحديد العمر المتوقع، بما في ذلك خيارات الدفع المسبق وخيارات التمديد والتحويل. بالنسبة لبعض التسهيلات الائتمانية المتجددة التي ليس لها تاريخ استحقاق ثابت، يتم تقدير العمر المتوقع بناءً على الفترة التي يتعرض فيها البنك لمخاطر الائتمان وحيث لا يمكن تخفيف خسائر الائتمان من خلال إجراءات الإدارة.

٨-٣ الاستبعاد بالموجودات والالتزامات المالية

- يتم إيقاف الاعتراف بالأصل المالي (أو حيثما يلزم الأمر جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الموجودات المماثلة) في الحالات التالية:
- (١) انتهاء صلاحية الحق في تحصيل التدفقات النقدية من الأصل.
 - (٢) قيام البنك بتحويل الحق في تحصيل التدفقات النقدية من الموجودات وإما (أ) تحويل كافة امتيازات ومخاطر الأصل أو (ب) عدم تحويل أو الاحتفاظ بكافة منافع ومخاطر الموجودات ولكن تحويل السيطرة على الأصل.
- يتم إيقاف الاعتراف بالالتزام المالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاؤه.

٣ أهم السياسات المحاسبية (تابع)**٩-٣ التمويل الذاتي والمشارك**

يتم تصنيف الاستثمار والتمويل والذمم المؤجلة المملوكة للبنك بشكل مشترك وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار تحت بند "التمويل المشترك" في القوائم المالية. يتم تصنيف الاستثمارات والتمويل والذمم المؤجلة الممولة من قبل البنك بشكل منفرد تحت بند "التمويل الذاتي".

١٠-٣ القيمة العادلة للموجودات المالية

فيما يتعلق بالاستثمارات المدرجة في سوق نشط، يتم تحديد القيمة العادلة استناداً إلى الأسعار المدرجة في السوق. فيما يتعلق بالأدوات المالية التي ليس لها سوق نشط، تقدر عادةً قيمتها العادلة بمقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأدوات مالية مماثلة لها إلى حد كبير.

عندما يتعذر قياس القيمة العادلة لاستثمار بشكل موثوق، يتم بيانه بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع أو بالتكلفة المطفأة ويتم تسجيل أي انخفاض في القيمة في قائمة الدخل. يتم تحديد القيمة العادلة لذمم السيوع المؤجلة (المرابحة) في نهاية الفترة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المتوقع تحقيقها.

١١-٣ القيمة العادلة للموجودات غير المالية

تمثل الأسعار السوقية القيمة العادلة للموجودات غير المالية. في حال عدم توفر أسعار سوقية، يتم تقييمها من خلال أخذ المتوسط الحسابي لثلاثة تقييمات من مكاتب خبرة مُرخصة ومُعتمدة.

١٢-٣ ممتلكات ومعدات

يتم قياس الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وتدني القيمة المتراكمة. يتم احتساب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت لتخفيض تكلفة الممتلكات والمعدات إلى قيمتها المتبقية على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة من التاريخ الذي تصبح فيه متاحة للاستخدام على النحو التالي:

سنوات

٥	الأثاث
١٠	تجهيزات
٧	معدات
٧	سيارات
٥	أجهزة حاسوب

تتم مراجعة القيم الدفترية للممتلكات والمعدات لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغييرات في الظروف إلى أن القيم الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مثل هذا المؤشر وعندما تزيد القيم الدفترية عن القيم القابلة للاسترداد المقدرة، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد، ويتم تسجيل الانخفاض في القيمة في قائمة الدخل.

موجودات حق الاستخدام

يعترف البنك بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي التاريخ الذي يكون الأصل الأساسي فيه متاحاً للاستخدام). يتم قياس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة، ناقص أي خسائر متراكمة في الاستهلاك والتدني، والتعديل لأي تأثير لتعديل أو إعادة تقييم الإجارة.

تمثل تكلفة موجودات حق الاستخدام القيمة العادلة لإجمالي المقابل المدفوع / المستحق وتشمل التكاليف الأولية المباشرة وأي تكاليف تفكيك أو إيقاف تشغيل. يقوم البنك بإطفاء موجودات حق الاستخدام من تاريخ البدء إلى نهاية العمر الاقتصادي الإنتاجي لموجودات حق الاستخدام التي تتزامن مع نهاية مدة الإجارة باستخدام أساس منتظم يعكس نمط الاستخدام. من المنافع من أصل حق الاستخدام. يتم عرض القيمة الدفترية للحق في استخدام الأصل الأساسي على أنها "موجودات حق استخدام" في بيان المركز المالي.

تم عرض تكلفة الإطفاء للفترة مع صافي تكاليف الإجارة ضمن المصاريف الإدارية والعمومية الأخرى.

١٣-٣ موجودات غير ملموسة

يتم تصنيف موجودات غير ملموسة على أساس عمرها الإنتاجي لفترة زمنية محددة أو غير محددة. يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية محددة على مدى ١٠ سنوات ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل. فيما يتعلق بالموجودات غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محددة، يتم مراجعة الانخفاض في القيمة في تاريخ القوائم المالية ويتم تسجيل أي انخفاض في القيمة في قائمة الدخل.

تتم مراجعة أي مؤشرات على انخفاض قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية. علاوة على ذلك، تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية لتلك الموجودات سنوياً. في حالة اختلاف الأعمار الإنتاجية عن الأعمار المقدرة، يتم تعديل التغير في التقدير اعتباراً من تاريخ التعديل فصاعداً.

١٤-٣ الأدوات المشابهة لحقوق الملكية - حسابات الاستثمار التشاركي

تمثل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار التشاركي في الأموال التي يحتفظ بها البنك في حساب استثمار مطلق مشترك والتي يستثمرها البنك ("المضارب") وفقاً لتقديره الخاص وتشمل الأموال التي يتم جمعها بموجب عقود المضاربة عقود الوكالة بموجب ترتيبات استثمارية متعددة المستويات. يتم استثمار الأموال المستلمة بموجب ترتيبات الوكالة في وعاء استثمارات المضاربة ويعتبر استثمار من قبل صاحب حساب الاستثمار.

وفقاً لترتيبات المضاربة والوكالة المختلطة، يقوم صاحب حساب الاستثمار بتفويض البنك باستثمار أموال صاحب الحساب بالأسلوب الذي يراه البنك مناسباً دون فرض أي قيود فيما يتعلق بالغرض من استثمار الأموال.

٣ أهم السياسات المحاسبية (تابع)

١٤-٣ الادوات المشابهة لحقوق الملكية - حسابات الاستثمار التشاركي (تابع)

يحصل البنك على رسوم إدارة (أتعاب المضارب) من أصحاب حسابات الاستثمار. يتم تحديد توزيع الإيرادات من قبل إدارة البنك وفقاً للنسبة المتفق عليها مع أصحاب حسابات الاستثمار. يتحمل البنك مباشرة المصروفات الإدارية المتكبدة المتعلقة بإدارة الأموال ولا يتم تحميلها على حسابات الاستثمار. يتم توزيع الأرباح فقط المحققة من مجموعة الموجودات الممولة من أصحاب حسابات الاستثمار بين حقوق الملكية للملاك وأصحاب حسابات الاستثمار. يتم تسجيل جميع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار بالتكلفة زائداً الربح والاحتياطات ذات الصلة ناقص المبالغ المسددة.

يتمثل الأساس المتبع من قبل البنك لتحديد حصة أصحاب حسابات الاستثمار من الإيرادات في إجمالي إيرادات الاستثمار ناقص إيرادات المساهمين. في حالة عقود الوكالة، لا يقوم البنك بدور وكيل الاستثمار والمضارب في نفس المحفظة في وقت واحد. لذلك، في حالة دمج أموال استثمار الوكالة مع وعاء المضاربة، يحصل وكيل الاستثمار على رسوم وكالة فقط ولا يحصل على حصة من أرباح وعاء استثمارات المضاربة بصفة المضارب.

١٥-٣ عقود الإيجار

في بداية العقد، يقوم البنك (بصفته "المستأجر") بتقييم ما إذا كان العقد يمثل أو ينطوي على عقد إيجار. يطبق البنك منهجية واحدة للاعتراف والقياس لكافة عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات ثقيلة القيمة. يعترف البنك بمطلوبات الإيجار لسداد مدفوعات الإيجار وموجودات حق الاستخدام التي تمثل الحق في استخدام الموجودات الأساسية.

١٦-٣ احتياطي معادلة الأرباح

يتمثل احتياطي معادلة الأرباح في المبلغ الموزع من البنك من إيرادات المضاربة قبل تخصيص حصة البنك بصفته مدير الاستثمار (مضارب) للمحافظة على مستوى معين من العائد على الاستثمار لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وزيادة حقوق الملكية للملاك.

١٧-٣ احتياطي مخاطر الاستثمار

يتمثل احتياطي مخاطر الاستثمار في المبلغ المقتطع من قبل البنك من حصة ربح أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد اقتطاع حصة المضارب من أجل تخفيف آثار مخاطر خسائر الاستثمار المستقبلية.

يتم تحديد والموافقة على الشروط والأحكام التي يتم بموجبها الاقتطاع والاستخدام من احتياطي مخاطر الاستثمار من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

١٨-٣ العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بسعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية المقومة بعملات أجنبية إلى الريال العماني بسعر صرف وسطي في تاريخ التقرير. يتم تسجيل جميع الفروقات في قائمة الدخل. يتم إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل للبنود غير النقدية المسجلة بالقيمة العادلة في حقوق الملكية كجزء من تعديل القيمة العادلة.

١٩-٣ المقاصة

تتم مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما يوجد حق شرعي أو واجب النفاذ قانونياً بمقاصة المبالغ المعترف بها وبينوي البنك إما التسوية على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الموجودات وتسوية الالتزامات في نفس الوقت.

٢٠-٣ الاعتراف بالإيرادات

ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى

المرابحة: يتم الاعتراف بأرباح معاملات البيع عندما يمكن تحديد الإيرادات في بداية المعاملة. يتم الاعتراف بهذه الإيرادات على أساس الاستحقاق الزمني على مدى فترة المعاملة. عندما لا يمكن تحديد الإيرادات التعاقدية، يتم الاعتراف بها عندما يكون التحقق مؤكداً بصورة معقولة أو عندما تتحقق بشكل فعلي.

الاستصناع: يتم الاعتراف بالإيرادات من الاستصناع من خلال التوزيع النسبي على مدى الفترة المالية المستقبلية للائتمان حيث تحمل كل فترة مالية حصتها من الأرباح بغض النظر عما إذا تم التسديد نقداً أم لا.

الإجارة المنتهية بالتملك: يتم الاعتراف بإيرادات الإجارة على أساس الاستحقاق الزمني على مدى فترة الإجارة.

الوكالة بالاستثمار: يتم الاعتراف بالإيرادات من الوكالة بالاستثمار على أساس الاستحقاق الزمني بحيث تدر معدل عائد ثابت على أساس الرصيد القائم.

الاستثمار في موجودات الإجارة

يتم توزيع إيرادات الإجارة حسب الفترات المالية خلال مدة العقد، ويتم عرض إيرادات الإجارة في قائمة دخل المؤجر باعتبارها إيرادات إجارة. فيما يتعلق بالتكاليف المباشرة المبدئية التي يتكبدها المستأجر لإبرام عقد الإجارة - إن كانت مادية - فإنه يتم توزيعها على مدة العقد بنمط مماثل لذلك المستخدم في توزيع مصاريف الإجارة، وإن كانت غير مادية فإنها تُحمل مباشرة كمصاريف في الفترة المالية التي تم خلالها إبرام العقد. يتم قياس ذمم الإجارة المؤجلة بما يعادل قيمتها النقدية.

المشاركة

يتم الاعتراف بالإيرادات من تمويل المشاركة عند ثبوت الحق في استلام المدفوعات أو عند التوزيع.

٣ أهم السياسات المحاسبية (تابع)

٢٠-٣ الاعتراف بالإيرادات (تابع)

حصة البنك بصفته مضارب من أصحاب حسابات الاستثمار التشاركي

يتم احتساب حصة البنك بصفته مضارباً مقابل إدارة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار الاشتراكية بناء على الشروط والأحكام المتفق عليها في عقود المضاربة ذات الصلة.

الرسوم والعمولات

يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات عند تقديم الخدمات.

توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح عند ثبوت الحق في الحصول على تلك الأرباح.

الإيرادات من الاستثمارات

يتم الاعتراف بالإيرادات من الاستثمارات عندما يتم تحصيلها.

إيرادات الإيجار من الاستثمار في العقارات

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجار على أساس القسط الثابت على مدى مدة الإيجار.

٢١-٣ العائد على حقوق الادوات المشابهة لحقوق الملكية

يتم احتساب حصة المستثمرين من الإيرادات بناء على الإيرادات المحققة من حسابات الاستثمار المشتركة بعد اقتطاع احتياطي معادلة الأرباح وحصة البنك بصفته مضارباً ورب المال واحتياطي مخاطر الاستثمار. يتم توزيع حصة المستثمرين بناء على متوسط رصيد المشاركة في وعاء المضاربة.

٢٢-٣ منافع الموظفين

يتم الاعتراف بالتزامات البنك المتعلقة بالمساهمات في خطة منافع التقاعد المحددة وغير الممولة للموظفين العُمانيين وفقاً لبرنامج التأمينات الاجتماعية بسلطنة عمان كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها.

يتمثل التزام البنك فيما يتعلق بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين غير العُمانيين بموجب خطة منافع التقاعد المحددة وغير الممولة في قيمة المنافع المستقبلية التي اكتسبها هؤلاء الموظفون مقابل خدماتهم في الفترات الحالية والسابقة.

٢٣-٣ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتم احتساب مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية وهيئة الخدمات المالية في سلطنة عمان.

٢٤-٣ التقارير عن القطاعات

يتمثل القطاع التشغيلي في أحد مكونات البنك التي تزاوِل أنشطة تجارية والذي يمكن من خلاله أن يحقق إيرادات ويتكبد مصروفات، بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع أي من مكونات البنك الأخرى وتتم مراجعة نتائج التشغيلية بصورة منتظمة من قبل الإدارة لاتخاذ القرارات الخاصة بالموارد المخصصة للقطاع المعني وتقييم أدائه، والذي تتوافر معلومات مالية محددة بشأنه. إن الشكل الرئيسي لدى البنك لإعداد التقارير عن القطاعات هو قطاع الأعمال استناداً إلى هيكل إدارة التقارير الداخلية. تتضمن قطاعات الأعمال الرئيسية للبنك: الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للشركات وقطاع الخزينة والخدمات المصرفية الاستثمارية.

٢٥-٣ الضرائب

يتم تكوين مخصص للضرائب وفقاً للقوانين الضريبية في سلطنة عمان. تتألف ضريبة الدخل من الضريبة الجارية والمؤجلة. وتُدرج مصروفات ضريبة الدخل في قائمة الدخل، باستثناء ما يتعلق منها ببند مُدرجة بشكل مباشر في حقوق الملكية، عندها يتم إدراجها في حقوق الملكية.

تتمثل الضريبة الحالية في الضريبة المتوقعة مستحقة الدفع على الإيرادات الخاضعة للضريبة للسنة باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو التي يتم تطبيقها بشكل فعلي في تاريخ التقرير وأية تعديلات أخرى على الضريبة مستحق الدفع عن سنوات سابقة.

تحتسب الضريبة المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام مع تكوين مخصص لجميع الفروقات المؤقتة بين القيم الدفترية للموجودات والالتزامات لأغراض التقارير المالية وبين المبالغ المستخدمة لأغراض الضريبة. يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام المعدلات الضريبية المتوقعة تطبيقها على الفروقات المؤقتة عندما يتم عكسها بناء على القوانين التي تم تطبيقها أو سيتم تطبيقها بشكل فعلي في تاريخ التقرير

يُدرج أصل الضريبة المؤجلة فقط إلى الحد الذي تتوفر معه أرباح ضريبة مستقبلية يمكن استغلال الأصل في مقابلها. يتم مراجعة الموجودات الضريبة المؤجلة بتاريخ إعداد القوائم المالية ويتم تخفيضها بالقدر الذي لا يمكن معه تحقق المنفعة الضريبية ذات الصلة.

٢٦-٣ الإيرادات الغير متوافقة مع أحكام الشريعة

يلتزم البنك بتجنب إدراج أي إيرادات ناتجة من مصادر غير متوافقة مع أحكام الشريعة. وعليه، يتم تسجيل جميع هذه الإيرادات في صندوق الخيرات ويقوم البنك بصرف هذه الأموال تحت إشراف وتعليمات هيئة الرقابة الشرعية.

٣ أهم السياسات المحاسبية (تابع)

٢٧-٣ الزكاة

تتحمل هيئة الرقابة الشرعية مسؤولية مراجعة حساب الزكاة واحتساب مبلغ الزكاة لكل سهم. كما أن دفع الزكاة هو مسؤولية المساهمين وليس مسؤولية البنك.

يستخدم البنك طريقة صافي الموجودات المستثمرة لحساب مبلغ الزكاة. بلغ إجمالي الزكاة المستحقة ٦ مليون ريال عماني (٢٠٢٣ : ٥,٨ ريال عماني) مقسمة إلى ٢,٢٣٦,٩٥٣,٠٣٢ سهم بواقع ٠,٠٠٢٧ للسهم الواحد.

٢٨-٣ هيئة الرقابة الشرعية

تخضع كافة الأنشطة التجارية والمنتجات والمعاملات والاتفاقيات والعقود وجميع المستندات الأخرى المرتبطة بها إلى إشراف هيئة الرقابة الشرعية للبنك حيث يعقد المجلس اجتماعه بشكل ربع سنوي ويتكون من ثلاثة علماء بارزين في أحكام الشريعة يتم تعيينهم من قبل الجمعية العمومية للمساهمين.

- الدكتور/ ماجد الكندي رئيس المجلس
- الدكتور/ عزان حسن عضو
- الدكتور/ علي الجهضمي عضو

٢٩-٣ صكوك إلزامية قابلة للتحويل

يتم الاعتراف بالصكوك الإلزامية القابلة للتحويل من البنك تحت حقوق الملكية. يتم دفع ربح الصكوك الإلزامية القابلة للتحويل بشكل نصف سنوي ويتم تسجيله كخصم من حقوق الملكية.

٣٠-٣ توزيع أرباح الأسهم العادية

يتم احتساب توزيعات الأرباح على الأسهم العادية كالتزام وتخصم من حقوق الملكية في الفترة التي يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي البنك. يتم خصم توزيعات الأرباح المؤقتة من حقوق الملكية عندما يتم دفعها.

٣١-٣ ربحية السهم

يعرض البنك البيانات لربحية السهم الأساسية والمخفضة لأسهمه العادية. يتم احتساب ربحية السهم الأساسية بقسمة الربح أو الخسارة المنسوبة إلى مالكي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة. يتم تحديد ربحية السهم المخفضة عن طريق تعديل الربح أو الخسارة المنسوبة إلى المالكين والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة بناءً على آثار التخفيض المحتمل لجميع الأسهم العادية.

٣٢-٣ المخصصات

يقوم البنك بإدراج المخصصات عندما يترتب عليه التزام قانوني أو ضمني حالي بتحويل المنافع الاقتصادية نتيجة لأحداث سابقة ويمكن تقدير الالتزام بصورة معقولة. عندما تتوقع الشركة استرداد مخصص، يتم الاعتراف بالمبلغ المسترد كأصل منفصل ولكن فقط عندما يكون السداد مؤكداً تقريباً.

٣٣-٣ البيع المعلق على ضمانات

يقوم البنك في بعض الأحيان بشراء عقارات لتسوية تمويل معين. يتم بيان العقارات بصافي القيمة الممكن تحقيقها من التمويل ذي الصلة قبل إيقاف الاعتراف أو القيمة العادلة الحالية لهذه الموجودات، أيهما أقل. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد والخسائر غير المحققة من إعادة التقييم في قائمة الدخل الشامل.

٣٤-٣ المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات

٣٤-٣-١ المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات السارية اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٤

معييار المحاسبة المالية رقم ١ "العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية"

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ١ المعدل "العرض العام والإفصاحات" في القوائم المالية في عام ٢٠٢١. يصف هذا المعيار ويحسن العرض بشكل مجمل ومتطلبات الإفصاح المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم ١ السابق. يطبق هذا المعيار على كافة المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تطبق معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. يسري هذا المعيار على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤ مع خيار التطبيق المبكر.

تتوافق تعديلات معيار المحاسبة المالية رقم ١ مع التعديلات التي أدخلت على الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية. فيما يلي بعض التعديلات الهامة للمعيار:

- (أ) أصبح الإطار المفاهيمي المعدل الآن جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- (ب) تم طرح تعريف أشباه الأسهم؛
- (ج) تم تعديل التعريفات وتحسينها؛
- (د) تم طرح مفهوم الدخل الشامل؛
- (هـ) يُسمح للمؤسسات بخلاف المؤسسات المصرفية بتصنيف الموجودات والالتزامات على أنها متداولة وغير متداولة؛

٣ أهم السياسات المحاسبية (تابع)

٣٤-٣ المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات (تابع)

٣٤-٣-١ المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات السارية اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٤ (تابع)

- و) تم نقل الإفصاح عن الزكاة والصدقات إلى الإيضاحات؛
 - ز) تم طرح إحلل حقيقي وعادل؛
 - ح) تم طرح معالجة للتغيير في السياسات المحاسبية والتغيير في التقديرات وتصحيح الأخطاء؛
 - ط) تم تحسين إفصاحات الأطراف ذات العلاقة والأحداث اللاحقة ومبدأ الاستمرارية؛
 - ي) تحسين التقارير الخاصة بالعملات الأجنبية والتقارير القطاعية.
 - ك) تم تقسيم متطلبات العرض والإفصاح إلى ثلاثة أجزاء. الجزء الأول ينطبق على كافة المؤسسات، والجزء الثاني ينطبق فقط على البنوك وما شابهها، والجزء الثالث يحدد الحالة الرسمية، والتاريخ الفعلي، والتعديلات على معايير المحاسبة المالية الأخرى التابعة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛ و
 - ل) لا تعد القوائم المالية التوضيحية جزءاً من هذا المعيار وسيتم إصدارها بشكل منفصل.
- يقوم البنك بتقييم تأثير تطبيق هذا المعيار ويتوقع تغييرات في بعض جوانب العرض والإفصاحات في قوائم المالية بما يتماشى مع ممارسات السوق بشكل أوسع.

٣٤-٣-٢ المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات التي تم إصدارها دون أن يتم تفعيلها بعد

إن المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والتي لم تصبح سارية المفعول بعد، حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للبنك، موضحة أدناه. ينوي البنك تطبيق هذه المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة، حيثما يمكن، عندما يتم تفعيلها.

معيار المحاسبة المالية رقم ٤٢ "العرض والإفصاح في القوائم المالية لمؤسسات التكافل"

يحدد هذا المعيار مبادئ العرض والإفصاح في القوائم المالية لمؤسسات التكافل ويحدد مجموعة القوائم المالية التي يتعين على المؤسسات نشرها بشكل دوري لتلبية احتياجات المعلومات المشتركة لمستخدمي القوائم المالية. علاوة على ذلك، يحدد هذا المعيار أيضاً المبادئ العامة لعرض المعلومات وتعكس بشكل مناسب حقوق والتزامات مختلف أصحاب المصلحة ضمن نموذج أعمال التكافل. يتعين قراءة هذا المعيار جنباً إلى جنب مع معيار المحاسبة المالية رقم ٤٣ - المحاسبة عن الاعتراف والقياس التكافلي.

يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالية رقم ١٢ الحالي "العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية" ويقدم التغييرات الرئيسية التالية:

- يتماشى المعيار مع الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية (المعدل عام ٢٠٢٠) ومعيار المحاسبة المالية رقم ١ "العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية"؛
 - تم تعديل العرض والإفصاح في المعيار ليتوافق مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المتعلقة بالتكافل، حيث يتم تمييز مشغل التكافل عن أموال المشاركين (بما في ذلك صندوق تكافل المشاركين وصندوق استثمار المشاركين)؛
 - يعتبر صندوق تكافل المشاركين وصندوق استثمار المشاركين من الموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة، وبالتالي فهي منفصلة عن مشغل التكافل؛
 - تم تقديم بيانات لصندوق تكافل المشاركين المدار وصندوق استثمار المشاركين المُدار، بما في ذلك بيانات منفصلة للمركز المالي والأنشطة المالية لصندوق تكافل المشاركين المُدار؛
 - تم نقل الإفصاحات عن أموال الزكاة والصدقات والقرض إلى الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية بما يتماشى مع معيار المحاسبة المالية رقم ١؛
 - تم إدخال تعريفات جديدة للتكافل، ومؤسسة التكافل، ومشغل التكافل، وصندوق استثمار المشاركين وصندوق تكافل المشاركين.
- ينطبق هذا المعيار على جميع مؤسسات التكافل بغض النظر عن شكلها القانوني أو كمها، بما في ذلك عمليات نافذة التكافل ويسري لفترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥ مع خيار التطبيق المبكر.

معيار المحاسبة المالية رقم ٤٣ "احتساب التكافل والاعتراف به وقياسه"

يحل هذا المعيار محل معايير المحاسبة المالية التالية؛ معيار المحاسبة المالية رقم ١٣ "الإفصاح عن أسس تحديد وتخصيص الفائض أو العجز في شركات التأمين الإسلامية"، ومعيار المحاسبة المالية رقم ١٥ "المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين الإسلامي" ومعيار المحاسبة المالية رقم ١٩ "المساهمات في شركات التأمين الإسلامية"، ويدخل التغييرات الرئيسية التالية:

- تم إدخال معالجات محاسبية جديدة فيما يتعلق بالمسائل التي لم تتم معالجتها أو استبدالها بالمعايير أو لم تكن تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، لا سيما فيما يتعلق بمحاسبة المخصصات (أو المسؤولية، حسب الاقتضاء) لرتبيات التكافل والمعالجة المحاسبية والعرض التوضيحي لعنصر الاستثمار؛
- المعالجات المحاسبية المحددة في المعيار تتوافق مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المتعلقة بالتكافل، بما في ذلك حقوق والتزامات أصحاب المصلحة المعنيين برتبيات التكافل.
- تم دمج تعريفات جديدة للمصطلحات المحاسبية فيما يتعلق بالمعالجات المحاسبية المطروحة مؤخراً، بالإضافة إلى تعريفات محسنة للمصطلحات المستخدمة سابقاً. و
- تم إدخال المعالجات المحاسبية فيما يتعلق بالمعاملات الإضافية، وخاصة المعاملات والأرصدة بين مختلف أصحاب المصلحة في مؤسسات التكافل، على سبيل المثال. المحاسبة عن رسوم الوكالة والقرض الحسن.

٣ أهم السياسات المحاسبية (تابع)

٣٤-٣ المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات (تابع)

٣-٣٤-٣ المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات التي تم إصدارها دون أن يتم تفعيلها بعد (تابع)

بموجب الأحكام الانتقالية لهذا المعيار، يتم تحديد الأساليب التالية عند تطبيقها لأول مرة:

- منهج كامل بأثر رجعي - حيث يتم دمج تأثيرات التحول من بداية أول فترة معروضة في القوائم المالية. ومع ذلك، فإن الإفصاح عن تأثير هذا التطبيق في كل بند وفي ربحية السهم الأساسية والمخفضة لن يكون إلزامياً؛ أو
- نهج معدل بأثر رجعي - حيث يتم نقل تأثيرات التحول إلى الأرباح المحتجزة، بالإضافة إلى الفائض أو العجز المتراكم في صناديق التكافل المعنية في بداية الفترة المالية الحالية. أو
- خيار القيمة العادلة - حيث يتم تحديد هامش التكافل المتبقي أو عنصر الخسارة في مخصص فترة الاستحقاق المتبقية، في تاريخ التحول (بداية الفترة الحالية) على أنه الفرق بين القيمة العادلة لتريبات التكافل في ذلك التاريخ وبين القيمة العادلة للتدفقات النقدية المحققة المقاسة في ذلك التاريخ، ويتم تعديل التأثيرات المقابلة في الأرباح المحتجزة لمؤسسة التكافل، بالإضافة إلى الفائض أو العجز المتراكم في صناديق التكافل المعنية.

يتعين تطبيق هذا المعيار على مؤسسات التكافل (بما في ذلك بصفتها مشغلي تكافل) وصندوق تكافل لمشاركين المدار وصندوق استثمار المشاركين المدار فيما يتعلق بما يلي، (أ) ترتيبات التكافل، بما في ذلك إعادة التكافل الترتيبات الصادرة؛ (ب) عقد ترتيبات إعادة التكافل، (ج) عقود الاستثمار مع أو بدون ميزات تقديرية والتي يتم إصدارها مع ترتيبات التكافل وجزء منها؛ (د) المعاملات الإضافية المتعلقة بعمليات التكافل. يسري هذا المعيار على فترات التقارير المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥ مع خيار التطبيق المبكر.

معيار المحاسبة المالية رقم ٤٥ "الأدوات المشابهة لحقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)"

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٤٥ أشباه الأسهم (بما في ذلك حساب الاستثمار) في عام ٢٠٢٤. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بالأدوات المصنفة على أنها أشباه الأسهم، مثل حسابات الاستثمار والأدوات المماثلة المستثمرة في المؤسسات المالية الإسلامية. ينطبق هذا المعيار على جميع الأدوات التي تلي تعريف أشباه الأسهم المحتفظ بها لدى مؤسسة ما بما يتماشى مع الإطار المفاهيمي. سيسري هذا المعيار اعتباراً من الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦ مع السماح بالتطبيق المبكر. بناءً على المراجعة الأولية، لا ترى الإدارة أي تأثير جوهري على القوائم المالية للبنك.

معيار المحاسبة المالية رقم ٤٦ "الموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة"

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٤٦ حول الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة في عام ٢٠٢٤. الهدف من هذا المعيار هو إرساء مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بالموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة بما يتماشى مع "الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية". ينطبق هذا المعيار على المؤسسات المالية الإسلامية التي تقوم بإعداد القوائم المالية بما يتماشى مع متطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالموجودات المدارة بصفة ائتمانية دون السيطرة عليها باستثناء صندوق تكافل المشاركين/ صندوق استثمار المشاركين في مؤسسة تكافل؛ وصندوق استثماري تديره مؤسسة، باعتبارها منشأة قانونية منفصلة. سيسري هذا المعيار اعتباراً من الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦ مع السماح بالتطبيق المبكر. بناءً على المراجعة الأولية، لا ترى الإدارة أي تأثير جوهري على القوائم المالية للبنك.

معيار المحاسبة المالية رقم ٤٧ "تحويل الموجودات بين مجموعات الاستثمار"

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٤٧ حول تحويل الموجودات فيما بين مجموعات الاستثمار في عام ٢٠٢٤. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ إعداد التقارير المالية التي تنطبق فيما يتعلق بنقل الموجودات فيما بين مجموعات الاستثمار المختلفة لمؤسسة مالية إسلامية. ينطبق هذا المعيار على جميع تحويلات الموجودات فيما بين مجموعات الاستثمار المتعلقة بـ (حيثما تكون مادية، فيما بين الفئات العامة من) حقوق الملكية وأشباه الأسهم والموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة لإدارة جميع المؤسسات، بغض النظر عن نوعها أو نموذج أعمالها. تشمل الموجودات المحولة الموجودات النقدية وغير النقدية. سيسري هذا المعيار اعتباراً من الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦ مع السماح بالتطبيق المبكر. بناءً على المراجعة الأولية، لا ترى الإدارة أي تأثير جوهري على القوائم المالية للبنك.

معيار المحاسبة المالية رقم ٤٨ "الهياكل والجوائز الترويجية"

أصدرت أيوفي المعيار المالي رقم ٤٨ في عام ٢٠٢٤، والهدف من هذا المعيار هو تحديد المتطلبات المحاسبية والمالية المطبقة على الهياكل والجوائز الترويجية التي تمنحها المؤسسات المالية الإسلامية لعملائها، بما في ذلك أصحاب الحسابات أشباه حقوق الملكية وغيرهم من أصحاب الحسابات الاستثمارية. يجب قراءة هذا المعيار جنباً إلى جنب مع المعيار الشرعي (SS) ٥٥ "المسابقات والجوائز" من هيئة المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والذي ينص على المبادئ والقواعد الشرعية التي يمكن بموجبها تقديم هذه البرامج وأنواعها الخاصة. يسري هذا المعيار على القوائم المالية لفترة التقارير المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦.

معيار المحاسبة المالية رقم ٤٩ "إعداد التقارير المالية للمؤسسات العاملة في الاقتصادات ذات التضخم المفرط"

أصدرت أيوفي معيار المعيار المعياري رقم ٤٩ في عام ٢٠٢٤، والهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ إعداد التقارير المالية للمؤسسات التي تطبق معايير المحاسبة المالية (FASs) التي تعمل في الاقتصادات ذات التضخم المفرط، مع مراعاة مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية ذات الصلة ونماذج أعمالها الفريدة. ينطبق هذا المعيار على المؤسسات التي تعد البيانات المالية بما يتماشى مع متطلبات معايير المحاسبة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، والتي تكون عملتها الوظيفية هي عملة الاقتصاد التضخمي المفرط وتكون قابلة للتطبيق أيضاً على البيانات المالية الموحدة لمؤسسة ما إلى مدى التأثيرات المتعلقة بالشركات التابعة التي تكون عملاتها الوظيفية هي عملات الاقتصاد التضخمي المفرط. يسري هذا المعيار على القوائم المالية لفترة التقارير المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦.

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣ أهم السياسات المحاسبية (تابع)

٣٤-٣ المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات (تابع)

٣٤-٣-٢ المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات التي تم إصدارها دون أن يتم تفعيلها بعد (تابع)

معيار المحاسبة المالية رقم ٥٠ "التقارير المالية لمؤسسات الاستثمار الإسلامية (بما في ذلك صناديق الاستثمار)"

أصدرت أيوفي معيار المحاسبة المالية ٥٠ في عام ٢٠٢٤ ، والهدف من هذا المعيار هو تحديد مبادئ إعداد التقارير المالية لمؤسسات الاستثمار الإسلامية (LLS) وخاصة تحديد المتطلبات العامة لعرض بياناتها المالية والحد الأدنى من المحتويات والهيكل الموصى به بطريقة تسهل العرض الصادق والعدل بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية. ينطبق هذا المعيار على جميع مؤسسات الاستثمار الإسلامية (IIs) وينطبق أيضا على صناديق مزايا تقاعد الموظفين التي تديرها المؤسسات المالية الإسلامية (IFIs) لصالح موظفيها، بالإضافة إلى متطلبات مبادئ المحاسبة المقبولة عموما. يجب قراءة هذا المعيار جنباً إلى جنب مع متطلبات "الجزء ١: ينطبق على جميع المؤسسات" من معيار المحاسبة المالية رقم ١ "العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية". حيث تؤخذ أحكام هذا المعيار مع المتطلبات المقررة فيه بشأن العرض العام والإفصاح في القوائم المالية لجميع التقارير المالية للعقود الضارة. ومع ذلك، تطبق الأحكام المحددة لهذا المعيار في حالة وجود تعارض بين متطلبات المعيارين. يسري هذا المعيار على القوائم المالية لفترة التقارير المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦.

٤ نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العُماني

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف	
٨,٥٢٣	٨,٨٧٩	نقد في الصندوق
٤٢,٢٧٧	٥٠,١٠١	أرصدة لدى البنك المركزي العُماني
٥٠٠	٥٠٠	وديعة رأسمالية لدى البنك المركزي العُماني
٥١,٣٠٠	٥٩,٤٨٠	

لا يمكن السحب من الوديعة الرأسمالية إلا بموافقة مسبقة من قبل البنك المركزي العُماني.

خلال السنة، بلغ متوسط الحد الأدنى للرصيد المحتفظ به لدى البنك المركزي العُماني كاحتياطي قانوني ٤٤,٥٠٦ مليون ريال عُماني (٢٠٢٣: ٣٦,٤٢٤ مليون ريال عُماني).

تم تصنيف جميع التعرضات المذكورة أعلاه على أنها المرحلة ١ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. إن خسائر الائتمان المتوقعة للنقد والأرصدة لدى البنوك المركزية ليست جوهرية وعليه، لم يتم احتساب أي تعديل من قبل البنك.

٥ مبالغ مستحقة من البنوك والمؤسسات المالية

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف	
٩,٢٠٢	١٨,٣١١	بنوك أجنبية - بالعملة الأجنبية
٩,٢٠٢	١٨,٣١١	
(٣)	(٣)	ناقص: خسائر التدني
٩,١٩٩	١٨,٣٠٨	المجموع

فيما يلي الحركة في المخصصات لخسائر الائتمان:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عُماني بالآلاف	ريال عُماني بالآلاف	
٦٦	٣	الرصيد في بداية السنة
(٦٣)	-	تم تقديمه / (المعكوس) خلال السنة (إيضاح ١٢)
٣	٣	المجموع

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٦ استثمارات الوكالة بين البنوك

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
٢,٦٧	١٩,٠٠٠	بنوك محلية – بعملات محلية
١٣,٢٢٣	٤,٦٢٠	بنوك أجنبية – بعملات أجنبية
٣٣	٣٤	أرباح مستحقة
١٥,٣٢٣	٢٣,٦٥٤	
(٨)	(٩)	ناقص: خسائر التدني (إيضاح ١٢)
١٥,٣١٥	٢٣,٦٤٥	

٢٠٢٣	٢٠٢٤	فيما يلي حركة خسائر تدني قيمة استثمارات الوكالة بين البنوك:
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
٣٢	٨	خسائر التدني كما في ١ يناير
(٢٤)	١	خسائر التدني المحررة/(المعكوس) خلال السنة (إيضاح ١٢)
٨	٩	الرصيد في ٣١ ديسمبر

٧ ذمم البيوع والذمم الأخرى - صافي

المجموع ٢٠٢٤	تمويل ذاتي ٢٠٢٤	تمويل مشترك ٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
١٨٨,٥٩٣	١,٦٢٥	١٨٦,٩٦٨	ذمم بيوع (مرايعة) – أفراد
١٥٧,٦٣٢	-	١٥٧,٦٣٢	ذمم بيوع (مرايعة) – شركات
٦٧٩	-	٦٧٩	ذمم إستصناع – شركات
٢٤٦	٥	٢٤١	ذمم إجارة – أفراد
٤٢٨	-	٤٢٨	ذمم إجارة – شركات
٤,٠٢٧	-	٤,٠٢٧	ذمم بطاقات ائتمان
٣٥١,٦٠٥	١,٦٣٠	٣٤٩,٩٧٥	إجمالي ذمم البيوع والذمم الأخرى
			ناقص:
(٣٢,١٠١)	(١٧٢)	(٣١,٩٢٩)	الأرباح المؤجلة
(١٢,٧٣٨)	(١٣)	(١٢,٧٢٥)	خسائر التدني
(١٨٠)	(٢)	(١٧٨)	أرباح محتجزة
٣٠٦,٥٨٦	١,٤٤٣	٣٠٥,١٤٣	صافي ذمم البيوع والذمم الأخرى

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٧ ذمم البيوع والذمم الأخرى - صافي (تابع)

المجموع ٢٠٢٣	تمويل ذاتي ٢٠٢٣	تمويل مشترك ٢٠٢٣	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
١٧٠,٨٨١	١,٧٥٣	١٦٩,١٢٨	ذمم بيوع (مرابحة) - أفراد
١٣٨,٢٣٣	-	١٣٨,٢٣٣	ذمم بيوع (مرابحة) - شركات
١,٢٧٤	-	١,٢٧٤	ذمم إستصناع - شركات
٢٦٠	٣	٢٥٧	ذمم إجارة - أفراد
٤٩٩	-	٤٩٩	ذمم إجارة - شركات
٣,٥٦١	-	٣,٥٦١	ذمم بطاقات ائتمان
٣١٤,٧٠٨	١,٧٥٦	٣١٢,٩٥٢	إجمالي ذمم البيوع والذمم الأخرى
			ناقص:
(٢٩,٣١٩)	(١٧٣)	(٢٩,١٤٦)	الأرباح المؤجلة
(١٠,١٧٨)	(١٣)	(١٠,١٦٥)	خسائر التدني
(٢٤٨)	(١٢)	(٢٣٦)	أرباح محتجزة
٢٧٤,٩٦٣	١,٥٥٨	٢٧٣,٤٠٥	صافي ذمم البيوع والذمم الأخرى

فيما يلي الحركة في خسائر التدني لذمم البيوع والذمم الأخرى:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
١٠,٠٣٤	١٠,١٧٨	الرصيد في ١ يناير
١٤٤	٢,٥٦٠	خسائر التدني خلال السنة (إيضاح ١٢)
١٠,١٧٨	١٢,٧٣٨	الرصيد في ٣١ ديسمبر

فيما يلي الحركة في الأرباح المؤجلة لذمم البيوع والذمم الأخرى:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
١٥٦	٢٤٨	الرصيد في ١ يناير
٩٢	(٦٨)	الأرباح المحتجزة خلال السنة
٢٤٨	١٨٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر

٨ الاستثمار في الأوراق المالية

أدوات دين/حقوق ملكية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تمويل مشترك ٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
١٤٠,٢٨٤	١٧٠,٣٨٥	أدوات دين مقاسة بالدخل الشامل الآخر (الإيضاح أ)
٤,٦٣٠	٢٣,٣٨١	أدوات حقوق ملكية مقاسة بالدخل الشامل الآخر (الإيضاح ب)
١٤٤,٩١٤	١٩٣,٧٦٦	الإجمالي قبل خسائر التدني
(١٧٢)	(١٢٢)	ناقص: خسائر التدني
١٤٤,٧٤٢	١٩٣,٦٤٤	

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

أ. أدوات دين مقاسة بالدخل الشامل الآخر

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
		استثمارات مدرجة
١٠٤,١٤٩	٨٧,٧٥٥	صكوك حكومية
١٦,٥٤٣	١٧,٤١٠	صكوك شركات
		استثمارات غير مدرجة
١٩,٥٩٢	٦٥,٢٢٠	صكوك حكومية
١٤٠,٢٨٤	١٧٠,٣٨٥	
(١٧٢)	(١٢٢)	ناقص: خسائر التدني
١٤٠,١١٢	١٧٠,٢٦٣	

٨ الاستثمار في الأوراق المالية (تابع)

ب. أدوات حقوق الملكية مقاسة بالدخل الشامل الآخر

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
		صناديق استثمارية إقليمية غير مدرجة
١,١٢٨	١,٦٥	أسهم إقليمية غير مدرجة
١٨٩	١٨٩	أسهم محلية مدرجة
٣,٣١٣	٢٢,١٢٧	
٤,٦٣٠	٢٣,٣٨١	المجموع

١-٨ أدوات دين / حقوق ملكية مقاسة بالدخل الشامل الآخر

القيمة العادلة ٢٠٢٤	التكلفة ٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
٥٤,٦٧٠	٥٤,٧٣٢	صكوك دولية غير مدرجة
٧٦٢	٧٦٩	صكوك دولية مدرجة
١٠,٥٤٨	١٠,٥٤٨	صكوك إقليمية غير مدرجة
٣,٢٧٥	٣,٢٦٥	صكوك إقليمية مصنفة و مدرجة
١,٦٥	١,٦٥	صناديق استثمارية إقليمية غير مدرجة
١٨٩	٣٣٤	أسهم إقليمية غير مدرجة
١٠٠,٤٩١	٩٩,٩٩٠	صكوك محلية مصنفة ومدرجة
٦٣٩	٦٠٩	صكوك محلية غير مصنفة ومدرجة
٢٢,١٢٧	٢٥,٩٧٢	أسهم محلية مدرجة
(١٢٢)	-	ناقص: خسائر التدني
١٩٣,٦٤٤	١٩٧,٢٨٤	

القيمة العادلة ٢٠٢٣	التكلفة ٢٠٢٣	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
١٣,٤٦٧	١٣,٤٧٥	صكوك دولية غير مدرجة
٧٤٦	٧٦٨	صكوك دولية مدرجة
٦,١٢٥	٦,١٢٥	صكوك إقليمية غير مدرجة
١٢,٥١٤	١٢,٥٨٥	صكوك إقليمية مدرجة
١,١٢٨	١,١٢٨	صناديق استثمارية إقليمية غير مدرجة
١٨٩	٣٣٥	أسهم إقليمية غير مدرجة
١٠٥,٠٠٢	١٠٤,٣٢٩	صكوك محلية مصنفة ومدرجة
٢,٤٣٠	٢,٤٣٠	صكوك محلية غير مصنفة ومدرجة
٣,٣١٣	٤,٠٤١	أسهم محلية مدرجة
(١٧٢)	-	ناقص: خسائر التدني
١٤٤,٧٤٢	١٤٥,٢١٦	

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

فيما يلي خسائر تدني قيمة الاستثمارات:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
١٣	١٧٢	الرصيد في ١ يناير
٤٢	(٥٠)	خسائر التدني تم انشاؤها / المحررة خلال السنة (إيضاح ١٢)
١٧٢	١٢٢	الرصيد في ٣١ ديسمبر

٩ تمويل المشاركة - صافي

٢٠٢٤	تمويل ذاتي	تمويل مشترك	
المجموع	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
٤١٨,٦٠٢	-	٤١٨,٦٠٢	تمويل المشاركة - شركات
١٩١,٩٩٣	٤,٧٨٧	١٨٧,٢٠٦	تمويل المشاركة - أفراد
٦١٠,٥٩٥	٤,٧٨٧	٦٠٥,٨٠٨	
(١,٠٧٤)	-	(١,٠٧٤)	الأرباح المحتجزة
(١٣,٩٢٦)	-	(١٣,٩٢٦)	ناقص: خسائر التدني
٥٩٥,٥٩٥	٤,٧٨٧	٥٩٠,٨٠٨	صافي الاستثمار في تمويل المشاركة

٢٠٢٣	تمويل ذاتي	تمويل مشترك	
المجموع	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
٣٤٥,٤٨٥	-	٣٤٥,٤٨٥	تمويل المشاركة - شركات
١٥٥,١٧٢	٤,٢٢٢	١٥٠,٩٥٠	تمويل المشاركة - أفراد
٥٠٠,٦٥٧	٤,٢٢٢	٤٩٦,٤٣٥	
(٤٥٢)	-	(٤٥٢)	الأرباح المحتجزة
(١٥,٢١٩)	-	(١٥,٢١٩)	ناقص: خسائر التدني
٤٨٤,٩٨٦	٤,٢٢٢	٤٨٠,٧٦٤	صافي الاستثمار في تمويل المشاركة

فيما يلي الحركة في خسائر التدني لتمويل المشاركة:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
١١,١٢١	١٥,٢١٩	الرصيد في ١ يناير
٤,٠٩٨	(١,٢٩٣)	خسائر التدني المحررة خلال السنة (إيضاح ١٢)
١٥,٢١٩	١٣,٩٢٦	الرصيد في ٣١ ديسمبر

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١٠ إجارة منتهية بالتمليك - صافي

٢٠٢٤			
تمويل مشترك	تمويل ذاتي	المجموع	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
٢٥٩,٤٢٢	١١,٧٩٠	٢٧١,٢١٢	عقارات
(٦٩,٨١٢)	(٣,٦٣٧)	(٧٣,٤٤٩)	التكلفة
١٨٩,٦١٠	٨,١٥٣	١٩٧,٧٦٣	الاستهلاك المتراكم
			صافي القيمة الدفترية
١٧,٧٠٩	-	١٧,٧٠٩	معدات
(٨,٤٥٠)	-	(٨,٤٥٠)	التكلفة
٩,٢٥٩	-	٩,٢٥٩	الاستهلاك المتراكم
			صافي القيمة الدفترية
٢٧٧,١٣١	١١,٧٩٠	٢٨٨,٩٢١	إجمالي التكلفة
(٧٨,٢٦٢)	(٣,٦٣٧)	(٨١,٨٩٩)	الاستهلاك المتراكم
١٩٨,٨٦٩	٨,١٥٣	٢٠٧,٠٢٢	صافي القيمة الدفترية قبل خسائر التدني
(٩٦٥)	-	(٩٦٥)	ناقص: خسائر التدني
١٩٧,٩٠٤	٨,١٥٣	٢٠٦,٠٥٧	صافي القيمة الدفترية بعد خسائر التدني

٢٠٢٣			
تمويل مشترك	تمويل ذاتي	المجموع	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
٢٧٥,١٥٦	١٢,٦١٩	٢٨٧,٧٧٥	عقارات
(٦٥,٥٦٦)	(٣,٤٢١)	(٦٨,٩٨٧)	التكلفة
٢٠٩,٥٩٠	٩,١٩٨	٢١٨,٧٨٨	الاستهلاك المتراكم
			صافي القيمة الدفترية
٢١,١٥٦	-	٢١,١٥٦	معدات
(١٠,٤٨٧)	-	(١٠,٤٨٧)	التكلفة
١٠,٦٦٩	-	١٠,٦٦٩	الاستهلاك المتراكم
			صافي القيمة الدفترية
٢٩٦,٣١٢	١٢,٦١٩	٣٠٨,٩٣١	إجمالي التكلفة
(٧٦,٠٥٣)	(٣,٤٢١)	(٧٩,٤٧٤)	الاستهلاك المتراكم
٢٢,٢٥٩	٩,١٩٨	٣١,٤٥٧	صافي القيمة الدفترية قبل خسائر التدني
(١,١٣٥)	(١٣)	(١,١٤٨)	ناقص: خسائر التدني
٢١٩,١٢٤	٩,١٨٥	٢٢٨,٣٠٩	صافي القيمة الدفترية بعد خسائر التدني

فيما يلي الحركة في خسائر التدني للإجارة المنتهية بالتمليك:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
١,٠١٤	١,١٤٨	الرصيد في ١ يناير
١٣٤	(١٨٣)	الحركة في التدني خلال السنة (إيضاح ١٢)
١,١٤٨	٩٦٥	الرصيد في ٣١ ديسمبر

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١١ وكالة بالاستثمار - صافي

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
٣٧١,٢٩٨	٤٥٢,٤٢٥	وكالة بالاستثمار
١٤,٣٤٠	١٨,٤٥٢	الأرباح المستحقة
٣٨٥,٦٣٨	٤٧٠,٨٧٧	إجمالي الاستثمار في وكالة بالاستثمار
(٢٥٦)	(٩٥٦)	الأرباح المحتجزة
(١٣,٤٥٨)	(١٩,٥٤٥)	ناقص: خسائر التدني
٣٧١,٩٢٤	٤٥٠,٣٧٦	صافي الاستثمار في وكالة بالاستثمار

فيما يلي حركة خسائر التدني للوكالة بالاستثمار:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
٩,٢٩٨	١٣,٤٥٨	الرصيد في ١ يناير
٤,١٦٠	٦,٠٨٧	خسائر التدني خلال السنة (إيضاح ١٢)
١٣,٤٥٨	١٩,٥٤٥	الرصيد في ٣١ ديسمبر

١٢ حركة مخصص خسائر التدني

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
٣٤,٧٥٩	٤١,٤٦٦	الرصيد في ١ يناير
١٤٤	٢,٥٦٠	خسائر التدني / (المعكوس) خلال السنة من:
١٣٤	(١٨٣)	البيوع والذمم الأخرى (إيضاح ٧)
٤,١٦٠	٦,٠٨٧	الإجارة المنتهية بالتمليك (إيضاح ١٠)
٤,٠٩٨	(١,٢٩٣)	الوكالة بالاستثمار (إيضاح ١١)
٤٢	(٥٠)	تمويل المشاركة (إيضاح ٩)
(٦٣)	-	الاستثمارات (إيضاح ٨)
(٢٤)	١	المستحق من بنوك (إيضاح ٥)
(١,٧٨٤)	٥٠٧	استثمارات الوكالة بين البنوك (إيضاح ٦)
٦,٧٠٧	٧,٦٢٩	تسهيلات غير ممولة (إيضاح ١٧)
٤١,٤٦٦	٤٩,٠٩٥	مجموع خسائر التدني
		الرصيد في ٣١ ديسمبر

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١٣ ممتلكات ومعدات - صافي

٢٠٢٤	أثاث وتجهيزات	معدات	مركبات	أجهزة حاسب آلي	أعمال رأسمالية تحت التنفيذ	موجودات حق الاستخدام	المجموع
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
رصيد في ١ يناير	٦,٠٢٨	١,٩٨١	١٣١	٤,٠٤٠	١٨٧	٦,٢٢٣	١٨,٥٩٠
إضافات	٣٤٧	١٦٠	-	٤٢٩	-	٥٠٧	١,٤٤٣
تحويلات	١٨٢	-	-	-	(١٨٢)	-	-
تخلص	(٢٦)	-	-	-	-	-	(٢٦)
رصيد في ٣١ ديسمبر	٦,٥٣١	٢,١٤١	١٣١	٤,٤٦٩	٥	٦,٧٣٠	٢٠,٠٠٧
استهلاك متراكم في ١ يناير	(٤,٦٥٢)	(١,٢٤٦)	(١١٣)	(٢,٧٦٢)	-	(٤,٥٧٧)	(١٣,٣٥٠)
مصرف الإستهلاك	(٢٦٦)	(١٧٣)	(٥)	(٤٣٣)	-	(١,٥٥١)	(٢,٤٢٨)
تخلص	٢٦	-	-	-	-	-	٢٦
استهلاك متراكم في ٣١ ديسمبر	(٤,٨٩٢)	(١,٤١٩)	(١١٨)	(٣,١٩٥)	-	(٦,١٢٨)	(١٥,٧٥٢)
القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر	١,٦٣٩	٧٢٢	١٣	١,٢٧٤	٥	٦٠٢	٤,٢٥٥

٢٠٢٣	أثاث وتجهيزات	معدات	مركبات	أجهزة حاسب آلي	أعمال رأسمالية تحت التنفيذ	موجودات حق الاستخدام	المجموع
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
رصيد في ١ يناير	٥,٥٥٤	١,٦٩٨	١٣١	٣,٦٦٨	٣٥٥	٤,٠٧٩	١٥,٤٨٥
إضافات	١١٩	٢٨٣	-	٣٧٢	١٨٦	٢,١٤٤	٣,١٠٤
تحويلات	٣٥٤	-	-	-	(٣٥٤)	-	-
رصيد في ٣١ ديسمبر	٦,٠٣٧	١,٩٨١	١٣١	٤,٠٤٠	١٨٧	٦,٢٢٣	١٨,٥٨٩
استهلاك متراكم في ١ يناير	(٤,٣٤١)	(١,٠٨٩)	(١٠٨)	(٢,٣٩٥)	-	(٢,٩٩١)	(١٠,٩٢٤)
مصرف الإستهلاك	(٣١١)	(١٥٧)	(٥)	(٣٦٧)	-	(١,٥٨٦)	(٢,٤٢٦)
استهلاك متراكم في ٣١ ديسمبر	(٤,٦٥٢)	(١,٢٤٦)	(١١٣)	(٢,٧٦٢)	-	(٤,٥٧٧)	(١٣,٣٥٠)
القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر	١,٣٧٥	٧٣٥	١٨	١,٢٧٨	١٨٧	١,٦٤٦	٥,٢٣٩

١٤ موجودات غير ملموسة

٢٠٢٤	برامج الحاسب الآلي	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	المجموع
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
القيمة الدفترية في ١ يناير	٢,٨٤٨	٦٧٩	٣,٥٢٧
إضافات	١٧١	١,٦٥٢	١,٨٢٣
تحويلات	٨٥٠	(٨٥٠)	-
إطفاء	(٤٧٩)	-	(٤٧٩)
القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر	٣,٣٩٠	١,٤٨١	٤,٨٧١

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١٤ موجودات غير ملموسة (تابع)

المجموع	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	برامج الحاسب الآلي	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	٢٠٢٣
٣,١٤٤	٥٦٥	٢,٥٧٩	القيمة الدفترية في ١ يناير
٨٧٨	١١٤	٧٦٤	إضافات
(٤٩٥)	-	(٤٩٥)	إطفاء
٣,٥٢٧	٦٧٩	٢,٨٤٨	القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر

١٥ موجودات أخرى

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
١٠,٣٧٩	١٥,٥٧٣	أرباح مستحقة
٥٩٣	٧٣٦	مصرفات مدفوعة مقدماً
٨٩	٨٩	ودائع مستردة
٥٢	٤٣	مخزون
٦,٥٥٢	٦,٥٥٢	موجودات محتجزة من قبل البنك
١,١٣٦	١,٠٢٨	موجودات أخرى
١٨,٧٩١	٢٤,٠١١	

١٦ حسابات العملاء

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
١١١,٠٨٥	١١٧,١٠٠	حسابات جارية
١٠٧,٧٤٣	١٠٩,٢٢٩	حسابات التأمينات
٢١٨,٨٢٨	٢٢٦,٣٢٩	

١٧ مطلوبات أخرى

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
٥,٦٦٢	٥,٤٠٤	أوامر الدفع
١٨,٥٦١	٢٣,٨٤٠	ذمم دائنة ومصاريف مستحقة (أ)
٢,٦٢٣	٣,٤٠٧	التزام الضريبة (إيضاح ٣٤)
٨,٨٢٥	١٦,٠٥٥	أرباح مستحقة الدفع (ب)
١,٢٨٠	١,٧٨٧	خسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات غير الممولة (إيضاح ١٢)
٢٤١	٣١٢	التزام الضريبة المؤجلة (إيضاح ٣٤)
١,٣٤٢	٣٠٦	التزام الإيجار
٤٦٣	٧٢٥	مطلوبات أخرى
٣٨,٩٩٧	٥١,٨٣٦	

(أ) الذمم دائنة ومصاريف مستحقة تشمل المدفوعات المستحقة للموردين مقابل خطاب الاعتماد للمرابحة بمبلغ ١٥,٣ مليون ريال عماني (٢٠٢٣: ١٢,٦ مليون ريال عماني).

(ب) تمثل الأرباح المستحقة الأرباح المستحقة لأصحاب حسابات الاستثمار التشاركية.

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١٨ مصادر و استخدامات صندوق الخيرات

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
-	-	الرصيد في بداية السنة
-	-	الإيرادات المخالفة للشرعية
٩٠	١٢١	تأخر السداد من قبل العملاء
٩٠	١٢١	مجموع المصادر
٩٠	١٢١	إستخدامات صندوق الخيرات
-	-	أموال صندوق الخيرات الغير موزعة في نهاية السنة

* يستخدم صندوق الخيرات للمساهمة في مؤسسات مسجلة لدى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية وهي لجنة الزكاة بالسيب وهيئة عُمان الخيرية والجمعية العمانية لرعاية القرآن الكريم.

١٩ الادوات المشابهة لحقوق الملكية - حسابات الاستثمار التشاركية

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
٥٥,٨٠٣	١٢,٢٥٤	وكالة بين بنوك (إيضاح (أ) أدناه)
٦٧٣,٦٠	٨٨٦,٨٥٨	ودائع وكالة العملاء (إيضاح (ب) أدناه)
٣٦٨,٦٠	٤٤٧,٦٧	ودائع مضاربة العملاء (إيضاح (ج) أدناه)
(٤٣)	(٥١٧)	احتياطي القيمة العادلة للاستثمار
١,٠٩٧,٤٣٦	١,٣٤٥,٦٦٢	

تشمل حسابات الاستثمار التشاركية وودائع المضاربة وودائع الوكالة لدى البنك. يتم استثمار الأموال المستلمة من حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة في وعاء استثماري مشترك من قبل البنك. قد استخدم البنك كامل مبلغ احتياطي مخاطر الاستثمار خلال السنة الحالية.

يتم خلط الأموال الخاصة بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار مع أموال البنك وأموال الوكالة لتشكيل وعاء مضاربة عام واحد. تستخدم هذه الأموال المجمعة في عمليات التمويل والاستثمار في الموجودات المصرفية المدرة للدخل، ولكن لا يتم منح الأولوية لأي طرف لغرض الاستثمار وتوزيع الأرباح.

لا يقوم البنك بتخصيص الموجودات المتعثرة لوعاء أصحاب حسابات الاستثمار. يتم تخصيص جميع مخصصات التدني إلى حقوق الملكية الخاصة بالملك. كما لا يتم تخصيص المبالغ المستردة من الموجودات المالية المتعثرة لحسابات أصحاب حسابات الاستثمار. يتم فقط توزيع الأرباح المكتسبة من مجموعة الموجودات الممولة من أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق ملكية الملك بين حقوق الملكية الخاصة بالملك وأصحاب حسابات الاستثمار.

وفقاً لسياسة البنك، يتم توزيع ما لا يقل عن ٥٠٪ من العائد على الموجودات المكتسبة على أصحاب حسابات الاستثمار ويحتفظ البنك بنسبة ٥٠٪ كحصة مضارب. لم يرقم البنك بتحميل أي مصاريف إدارية على حسابات الاستثمار.

أ) وكالة بين البنوك

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
٥٠,٠٠٠	٣,٨٥٠	بنوك محلية - بالعملة المحلية
٢٨	١,٠٨٩	بنوك أجنبية - بالعملة المحلية
٥,٧٧٥	٧,٣١٥	بنوك أجنبية - بالعملة الأجنبية
٥٥,٨٠٣	١٢,٢٥٤	

ب) ودائع وكالة العملاء

بموجب اتفاقية الوكالة، يقبل البنك الأموال من المستثمرين بصفة وكيل وتُستثمر في موجودات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. يحق للوكيل الحصول على رسوم ثابتة في شكل مبلغ مقطوع أو نسبة من الأموال المقدمة. يتم بيان النسبة المتوقعة للأرباح المستحقة للمستثمرين مقدماً في حين يحتفظ البنك بصفته الوكيل بأي زيادة في الربح عن النسبة المتوقعة، كما يتحمل الوكيل الخسارة في حالة التقصير أو الإهمال أو مخالفة أي من بنود وشروط اتفاقية الوكالة، وإلا فإن الخسارة سيتحملها المستثمر أو الموكّل.

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١٩ الادوات المشابهة لحقوق الملكية – حسابات الاستثمار التشاركية (تابع) (ج) ودائع مضاربة العملاء

نوع الحساب	٢٠٢٤	٢٠٢٣
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
حسابات توفير	٣٤٥,٣٧٤	٢٩٨,٤٤٦
حسابات استثمار:		
استحقاق شهري	٤٨	١٩
استحقاق كل ثلاثة شهور	٢٨١	٣٤٨
استحقاق كل ستة شهور	١,١٠٩	٩٩٧
استحقاق كل تسعة شهور	١٤١	١٨٠
استحقاق سنوي	٣٣,٨٣٨	٣٣,٥٢٣
استحقاق كل سنة و نصف	١,٧٣٥	٢,٣١٨
استحقاق كل سنتين	٥٧,١٧١	٢٤,٣٣٢
استحقاق كل ثلاث سنوات	٧٠٢	٧٠٩
استحقاق كل أربع سنوات	٢٤٢	٢٥٥
استحقاق كل خمس سنوات	٢,٠٤٠	١,٨١٨
استحقاق لأكثر من خمس سنوات	٤,٣٨٦	٥,١١٥
	٤٤٧,٠٦٧	٣٦٨,٠٦٠

أساس توزيع الأرباح بين حقوق المساهمين و حسابات ودائع مضاربة العملاء

تم توزيع أرباح الاستثمار بين حقوق ملكية الملاك وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة لعامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣ على النحو التالي:

٢٠٢٤	٢٠٢٣
النسبة المئوية	النسبة المئوية
٥٠٪	٥٠٪
٥٠٪	٥٠٪

حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة

حصة المضارب

يتم خصم احتياطي مخاطر الاستثمار بنسبة لا شيء (٢٠٢٣: لا شيء) من حصة العملاء بعد تخصيص حصة المضارب من الربح وفقاً للسياسة المعتمدة من أجل تغطية الخسائر المستقبلية لحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة. سيعود احتياطي مخاطر الاستثمار إلى أصحاب حسابات الاستثمار وفقاً لشروط وأحكام عقد المضاربة.

احتياطي معدل الربح هو المبلغ الذي يخصصه البنك بما يزيد عن الربح ليتم توزيعه على حسابات مضاربة للعملاء قبل تخصيص حصة المضارب من الدخل للمحافظة على مستوى معين للعائد. سيعود احتياطي معدل الربح إلى حسابات مضاربة للعملاء.

نسب توزيع الأرباح بين حقوق الملكية الخاصة بالملاك وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة كما يلي:

نوع الحساب	نسبة المشاركة في الربح	متوسط العائد	متوسط العائد
ريال عماني	دولار أمريكي	٢٠٢٤	٢٠٢٣
ريال عماني	ريال عماني	ريال عماني	ريال عماني
حسابات توفير	١٠٪ - ٧٠٪	١٠٪ - ٣٠٪	١٠٪ - ١,٠٠
فترة شهر واحد	٤٦٪ - ٥٠٪	-	١,٧٠ - ١,٧٠
فترة ٣ شهور	٥١٪ - ٥٥٪	-	١,٩٣ - ١,٩١
فترة ٦ شهور	٦١٪ - ٦٨٪	-	٢,٣٩ - ٢,٣٧
فترة ٩ شهور	٦٦٪ - ٧٣٪	-	٢,٥٨ - ٢,٥٨
فترة سنة واحدة	٧١٪ - ٧٨٪	-	٢,٧٩ - ٢,٧٥
فترة سنة ونصف	٧٨,٥٪ - ٨٥٪	-	٢,٩٨ - ٢,٩٦
فترة سنتين وأكثر	٧٩,٥٪ - ٨٧٪	-	٣,٠٧ - ٣,٠٤

يتم خلط حسابات مضاربة العملاء مع أموال البنك بغرض الاستثمار، ولا تمنح أولوية لأي طرف من حيث غرض الاستثمار وتوزيع الأرباح. تُحمل المصروفات الإدارية على مصروفات البنك فقط.

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٠ رأس المال المدفوع

يبلغ رأس المال المصوح به للبنك ٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال عُمانى، كما يبلغ رأس المال المُصدّر والمدفوع ٢٢٠,٠١٠,٥٣٨ ريال عُمانى، مقسمة إلى ٢,٢٣٦,٩٥٣,٠٣٢ سهماً بقيمة إسمية ٠,٠٩٨ ريال للسهم الواحد. (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٢٢٠,٠١٠,٥٣٨ ريال عُمانى، مقسمة إلى ٢,٢٣٦,٩٥٣,٠٣٢ سهماً بقيمة إسمية ٠,٠٩٨ ريال للسهم الواحد).

شركة أفلاج للاستثمار المالي ذ.م.م هي المساهم الوحيد الذي يمتلك ١٠٪ أو أكثر من أسهم البنك. في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغ عدد أسهم شركة أفلاج للاستثمار المالي ذ.م.م ٧٨٢,٩٣٣,٥٦١ سهم بما يعادل ٣٥٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: بلغ عدد أسهم شركة أفلاج للاستثمار المالي ٧٨٢,٩٣٣,٥٦١ سهم بما يعادل ٣٥٪).

٢١ علاوة الإصدار

تمثل علاوة الإصدار البالغة ٢,٠٩١,١٩٢ ريال عُمانى عن طرح أسهم البنك للاكتتاب العام الأولي، حيث تمت مقاصة المصاريف المتكبدة على الإصدار.

٢٢ الاحتياطات

١-٢٢ احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات

يتضمن احتياطي القيمة العادلة صافي التغير المتراكم في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

٢-٢٢ الاحتياطي القانوني

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
٦,٠٢٥	٧,٧٢٧	١ يناير
١,٧٠٢	١,٨١١	المخصص للعام
٧,٧٢٧	٩,٥٣٨	٣١ ديسمبر

طبقاً للمادة رقم ٢٧٤ من قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩، يتعين تخصيص ما نسبة ١٠٪ من أرباح السنة إلى الاحتياطي القانوني إلى أن يبلغ الرصيد المتراكم للاحتياطي ثلث رأسمال البنك المدفوع. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

٢٣ صكوك إلزامية قابلة للتحويل

وفي العام الحالي، أنشأ البنك برنامج إصدار صكوك المضاربة بقيمة إجمالية بلغت ٥٠ مليون ريال عماني على عدة شرائح. في ٢٥ يوليو ٢٠٢٤، أصدر البنك السلسلة الأولى من صكوك المضاربة الإلزامية القابلة للتحويل لمساهمييه بقيمة ٩,٩٩٩,١٨٠ ريال عماني (٩٩,٩٩١,٨٠١ شهادة بقيمة ٠,١٠٠ ريال عماني لكل شهادة). فيما يلي ملخص الشروط والأحكام الرئيسية لهذه القضية:

(أ) الأوراق المالية غير قابلة للاسترداد نقداً وسيتم تحويلها بشكل إلزامي إلى أسهم عادية إما في نهاية مدة خمس سنوات أو قبل ذلك في حالة التحويل المستعجل.

(ب) سيؤدي التحويل إلى عدد متغير من الأسهم العادية بناء على القيمة الدفترية السائدة في وقت التحويل.

(ج) هذه الأوراق المالية غير مضمونة وتابعة لكبار الدائنين، وتحتل مرتبة أعلى فقط من الأسهم العادية.

(د) معدل الربح الأولي المتوقع على الأوراق المالية هو ٦٪ سنوياً، تدفع نصف سنوي كمتأخرات.

(ز) الأداة مدرجة في بورصة مسقط وهي مؤهلة للتعامل معها كأداة إضافية من المستوى ١ وفقاً لاتفاقية بازل ١.

قام البنك بتقييم خصائص الأداة وتصنيف الصكوك القابلة للتحويل كحقوق ملكية وفقاً لإرشادات المعايير المحاسبية المالية ذات الصلة. راجع الملاحظة ٢-٤-٢ للحصول على تفاصيل التقييم والحكم الهام الذي استخدمه البنك للتصنيف.

٢٤ التزامات محتملة وارتباطات تعاقدية

(أ) التزامات محتملة

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
١٢٤,٨٧٨	١٥١,٧٠٥	خطابات ضمان
١٠٩,٨٨١	١١٩,٤٨٢	اعتمادات مستندية
٥,٧٠٦	٧,٠٠٦	قبولات مصرفية
٦٩٣	٢١٠	فواتير تحصيل
٢٤١,١٥٨	٢٧٨,٤٠٣	مجموع الالتزامات المحتملة (أ)

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٤ التزامات محتملة وارتباطات تعاقدية (تابع) (أ) التزامات محتملة (تابع)

يبين الجدول التالي تحليل تركيز الالتزامات المحتملة حسب القطاع الاقتصادي:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
٥٧,٨٠٢	٨٨,٢٩٠	إنشاءات
٢٩,٥٤٣	٣٦,٥٠٧	تصنيع
٥١,٥٧٧	١٤,٧٧٨	خدمات
١٠٢,٢٣٦	١٣٨,٨٢٨	قطاعات أخرى
٢٤١,١٥٨	٢٧٨,٤٠٣	

(ب) ارتباطات تعاقدية

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
١٤٠,٤٨٢	١٤٧,٨٠٧	حدود ائتمانية غير مستغلة
١٤٠,٤٨٢	١٤٧,٨٠٧	مجموع الارتباطات (ب)
٣٨١,٦٤٠	٤٢٦,٢١٠	مجموع الالتزامات المحتملة والارتباطات (أ + ب)

٢٥ إيرادات ذمم البيوع والذمم الأخرى

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
٧,٨١٩	٨,٨٥٤	أفراد
٦,٥٣٣	٦,٤٨٦	شركات
١٤,٣٥٢	١٥,٣٤٠	

٢٦ إيرادات الإجارة المنتهية بالتمليك

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
٣٣,٤٢٧	٣٠,٥٥٣	إجارة منتهية بالتمليك - عقارات
٣,٠٥٥	٣,٠١٧	إجارة منتهية بالتمليك - معدات
(٢٤,٣٥٣)	(٢٢,٠٧٨)	استهلاك موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك
١٢,١٢٩	١٠,٩٩٢	

٢٧ أرباح من تمويل المشاركة

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
٧,١٢٩	٨,٨١٢	خدمات مصرفية للأفراد
١٧,٩٩٠	٢٣,٤٧٢	خدمات مصرفية للشركات
٢٥,١١٩	٣٢,٢٨٤	

٢٨ أرباح استثمارات وكالة بين البنوك

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
٤٣٤	٢٤٣	وكالة بين بنوك - عملة محلية
٦٩٨	٨١٨	وكالة بين بنوك - عملة أجنبية
١,١٣٢	١,٠٦١	

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٩ أرباح من أوراق مالية استثمارية

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
٦,٩٢٩	٨,١٤٠	أرباح من الصكوك والصناديق
١,٣٢١	٤٣٨	أرباح من بيع صكوك وأسهم
١٨٩	٧٨٩	إيرادات توزيعات الأرباح
٨,٤٣٩	٩,٣٦٧	

٣٠ صافي الدخل العائد الى الادوات المشابهة لحقوق الملكية

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
٣,٢٧٣	٤٢,٥١٩	أرباح الوكالة المدفوعة
٣,٢٨٨	٣,٢٣٤	حسابات التوفير
٢,٨٨١	٢,٤٨٦	حسابات الاستثمار
٣٦,٤٤٢	٤٨,٢٣٩	

٣١ حصة البنك من إيرادات الاستثمارات والتمويل الذاتي

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
١١٢	-	أرباح من موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
٥٦	٥٦	إيرادات ذمم البيوع
١٢٣	١٤٧	إيرادات تمويل المشاركة
٢٥٩	٢٣٧	إيرادات الإجارة المنتهية بتمليك - صافي بعد الاستهلاك
٥٥٠	٤٤٠	

٣٢ إيرادات الخدمات المصرفية

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
٢,٥١٣	٣,٠٤٧	إيرادات عمولات
٤,٧٨٢	٦,٦٧٨	رسوم الإجراءات
٢,١٣٦	٢,٨٦٣	عمولات خدمات
٩,٤٣١	١٢,٥٨٨	

٣٣ مصاريف التشغيل

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
١٦,٠٥٩	١٦,٦٦٤	تكاليف الموظفين
١,٩٨٠	١,٩١٢	إعلانات
١,٥٧٩	١,٨٩٦	مصاريف الصيانة
١,٥٦٩	١,٤٢٨	مصاريف بطاقات
٧٦٢	٨٢٩	هاتف وكهرباء ومياه
٥٠٧	٦٧٩	أتعاب مهنية واستشارية
٣٧٢	٤١٧	مصاريف مجلس الإدارة
٣٤٧	٣٨١	أمن ونظافة
٢٧٨	٢٧٠	رسوم حكومية
١٨٦	١٨٩	رسوم اشتراكات
١٨٥	١٢٣	قرطاسية ومطبوعات
٩٣	١١٥	مصاريف السفر
٧٩	٧٠	رسوم التمويل على التزامات الإيجار
٢٢	٢١	إيجار تشغيلي
٧١٢	٦٤٠	مصاريف أخرى
٢٤,٧٣٠	٢٥,٦٣٤	

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٤ ضريبة الدخل

١-٣٤ المسجل في قائمة الدخل

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
٤٤٦	٢,٩٦٧	التزامات الضريبة الحالية
٢,٢٨٨	٨٦	الضريبة المؤجلة / مخصص الضريبة المثبت من سنوات سابقة
٢,٧٣٤	٣,٠٥٣	مصاريف ضريبة الدخل

يخضع البنك لضريبة الدخل بنسبة ١٥٪ من الأرباح الخاضعة للضريبة (٢٠٢٣: ١٥٪).

٢-٣٤ تسوية الضريبة

فيما يلي تسوية ضريبة الدخل التي تم احتسابها بناء على معدلات الضريبة المطبقة بالإضافة إلى مصاريف ضريبة الدخل:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
١٩,٧٥٦	٢١,١٦٤	الأرباح وفقاً للقوائم المالية
٢,٩٦٣	٣,١٧٥	التزام الضريبة بالمعدل المذكور سابقاً
(٢١٩)	(١٣٧)	مصاريف غير مسموح بخصمها وفروق دائمة أخرى
(١٠)	١٥	ضريبة مؤجلة / مخصص الضريبة المثبت من سنوات سابقة
٢,٧٣٤	٣,٠٥٣	

٣-٣٤ صافي الموجودات / (الالتزامات) الضريبة المؤجلة الظاهرة في قائمة الدخل مرتبطة بالبنود التالية:

الموجودات / (الالتزامات) الضريبة المؤجلة مرتبطة بالبنود التالية:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	مثبت ضمن الدخل ٢٠٢٤	كما في ١ يناير ٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
(٤١٩)	(٦١)	(٣٥٨)	ممتلكات وآلات ومعدات
١٠٧	(١٠)	١١٧	مخصصات أخرى
(٣١٢)	(٧١)	(٢٤١)	صافي موجودات الضريبة المؤجلة / (التزامات)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	مثبت ضمن الدخل ٢٠٢٣	كما في ١ يناير ٢٠٢٣	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
(٣٥٨)	(٤٨)	(٣١٠)	ممتلكات وآلات ومعدات
١١٧	(٢,٢٤٠)	٢,٣٥٧	مخصصات أخرى
(٢٤١)	(٢,٢٨٨)	٢,٠٤٧	صافي موجودات الضريبة المؤجلة

لم يتم الاتفاق مع جهاز الضرائب حتى الآن على الربط الضريبي للبنك للسنوات الضريبة حتى ٢٠٢٠.

تعود موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة التي يتم توجيهها من خلال حقوق الملكية للمالك إلى احتياطي القيمة العادلة للاستثمار.

٣٥ صافي الموجودات للسهم الواحد

تم احتساب صافي الموجودات للسهم الواحد من خلال قسمة صافي الموجودات بنهاية السنة على عدد الأسهم القائمة في نهاية فترة التقرير.

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
٢٥٣,٠٤٤	٢٥٣,٠٠٢	صافي الموجودات العائدة للمساهمين العاديين (ريال عماني بالآلاف)
٢,٢٣٦,٩٥٣,٠٣٢	٢,٢٣٦,٩٥٣,٠٣٢	عدد الأسهم في تاريخ التقرير
٠,١١٣	٠,١١٣	صافي الموجودات للسهم الواحد

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٦ الربحية الأساسية والمخفضة للسهم الواحد

تُحتسب الربحية الأساسية والمخفضة للسهم بناءً على أرباح السنة العائدة إلى المساهمين العاديين كما يلي:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
١٧,٠٢٢	١٨,١١١	أرباح السنة (ريال عماني بالآلاف)
-	(٣٦٧)	ناقص: أرباح على صكوك إلزامية قابلة للتحويل (ريال عماني بالآلاف)
١٧,٠٢٢	١٧,٨٤٤	الربح العائد للمساهمين العاديين من الربحية الأساسية للسهم الواحد
٢,٢٣٦,٩٥٣,٠٣٢	٢,٢٣٦,٩٥٣,٠٣٢	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة للربحية الأساسية للسهم
-	٣٨,٤٠٧,٢٦١	تعديلات لحساب ربحية السهم المخفضة
-	-	صكوك إلزامية قابلة للتحويل
٢,٣٦١,٦٩١,٨٤٦	٢,٢٧٥,٣٦٠,٢٩٣	المتوسط المرجح المعدل لعدد الأسهم القائمة خلال السنة لربحية السهم المخفضة
٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	الربحية الأساسية للسهم الواحد (ريال عماني)
٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	الربحية المخفضة للسهم الواحد (ريال عماني)

تم احتساب الأرباح الأساسية والمخفضة للسهم من خلال قسمة أرباح السنة العائدة على المساهمين على المتوسط المرجح لعدد الأسهم.

٣٧ التقارير القطاعية

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة البنك إلى ثلاث قطاعات تشغيلية على أساس وحدات الأعمال وعلى النحو التالي:

الخدمات المصرفية للأفراد تقدم مختلف المنتجات والتسهيلات للعملاء من الأفراد لتلبية الاحتياجات المصرفية اليومية.

الخدمات المصرفية للشركات تقدم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات للعملاء من الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تشمل التمويل وقبول الودائع، والتمويل التجاري والعملاء الأجانب.

الخزينة والاستثمار تقدم مجموعة كبيرة من منتجات وخدمات الخزينة متضمنة معاملات أسواق المال والعملات الأجنبية للعملاء بالإضافة إلى إدارة مخاطر السيولة ومخاطر السوق فضلاً عن الخدمات الاستشارية للشركات بشأن إدارة الموجودات والمنتجات الاستثمارية للعملاء من الأفراد من أصحاب الثروات وللمؤسسات.

تراقب إدارة البنك النتائج التشغيلية للقطاعات التشغيلية بشكل منفصل لغرض اتخاذ القرارات حول تخصيص الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء القطاعات على أساس الربح أو الخسارة التشغيلية التي في بعض الجوانب تقاس بطريقة مختلفة عن الأرباح أو الخسائر التشغيلية في القوائم المالية. تتم إدارة التكاليف التي تكبدها المهام المركزية على أساس جماعي ولا تخصص للقطاعات التشغيلية.

معلومات القطاعات على النحو التالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	الخدمات المصرفية للأفراد	الخدمات المصرفية للشركات	الخزينة والاستثمار	أخرى	المجموع
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
٦٦,٢١٦	٥٤,٦٦٨	١٠,٥١٦	-	٩١,٠٠٠	إجمالي الإيرادات (مشترك)
٤٤٠	-	-	-	٤٤٠	حصة البنك من إيرادات الاستثمارات والتمويل الذاتي
٣,٣٤٣	٩,٤٣٥	١,٣٥٥	-	١٤,١٣٣	إيرادات تشغيلية أخرى
٢٩,٩٩٩	٦٣,٧٠٣	١١,٨٧١	-	١٠٥,٥٧٣	مجموع الإيرادات
(١٠,٥٥٣)	(٥,٠٣٩)	(١,٠٧٢)	-	(١٦,٦٦٤)	تكاليف الموظفين
(٥,٤٦٦)	(٣,٠٠٥)	(٤٩٩)	-	(٨,٩٧٠)	مصاريف تشغيلية أخرى
(٢,٣٨١)	(٤٥٢)	(٧٤)	-	(٢,٩٠٧)	استهلاك وإطفاء
(١٨,٤٠٠)	(٨,٤٩٦)	(١,٦٤٥)	-	(٢٨,٥٤١)	مجموع المصاريف
١١,٥٩٩	٥٥,٢٠٧	١٠,٢٢٦	-	٧٧,٠٣٢	صافي الربح قبل المخصصات والضريبة
(٣٢٢)	(٧,٣٥٦)	٤٩	-	(٧,٦٢٩)	خسائر التدني
١١,٢٧٧	٤٧,٨٥١	١٠,٢٧٥	-	٦٩,٤٠٣	أرباح السنة السابقة لصافي الربح العائد إلى
(٧,٩٦٤)	(٤٠,٩٩٣)	(٤,٦٠٩)	-	(٤٨,٢٣٩)	الادوات المشابهة لحقوق الملكية
٣,٣١٣	٦,٨٥٨	٥,٢٦٦	-	٢١,١٦٤	ناقص: صافي الدخل العائد إلى الادوات المشابهة لحقوق الملكية
-	-	-	-	(٣,٠٥٣)	صافي الربح قبل الضريبة
٣,٣١٣	٦,٨٥٨	٥,٢٦٦	-	٢١,١٦٤	ضريبة الدخل
٥٣١,٦٦٩	١,٠٦٠,٧٠٦	٢٩٥,٠٤٢	-	١,٨٨٦,٨٢٨	صافي ربح السنة
٦٣٥,٦٩٨	٩٢٤,٥٥٦	١٢,٢٥٤	-	١,٥٧٢,٥١٢	مجموع الموجودات
					مجموع المطلوبات والادوات المشابهة لحقوق الملكية (حسابات الاستثمار التشاركي)

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٧ التقارير القطاعية (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	للأفراد الخدمات المصرفية	للشركات الخدمات المصرفية	والاستثمار الخزينة	أخرى	المجموع
	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
إجمالي الإيرادات (مشترك)	٢٤,٧٤٦	٤٦,٠٤٥	٩,٥٧١	-	٨٠,٣٦٢
حصة البنك من إيرادات الاستثمارات والتمويل الذاتي	٤٣٨	-	١١٢	-	٥٥٠
إيرادات تشغيلية أخرى	٢,٨٣٤	٧,٢٤٧	٨٠٥	-	١٠,٨٨٦
مجموع الإيرادات	٢٨,٠١٨	٥٣,٢٩٢	١٠,٤٨٨	-	٩١,٧٩٨
تكاليف الموظفين	(١٠,٧٢٨)	(٤,٣٢٥)	(١,٠٠٦)	-	(١٦,٠٥٩)
مصاريف تشغيلية أخرى	(٥,٨٤٣)	(٢,٣٥٠)	(٤٧٨)	-	(٨,٦٧١)
استهلاك وإطفاء	(٢,٥٠٩)	(٣٤٠)	(٧٢)	-	(٢,٩٢١)
مجموع المصاريف	(١٩,٠٨٠)	(٧,٠١٥)	(١,٥٥٦)	-	(٢٧,٦٥١)
صافي الربح قبل المخصصات والضريبة	٨,٩٣٨	٤٦,٢٧٧	٨,٩٣٢	-	٦٤,١٤٧
خسائر التدني	(٥٤١)	(٧,٥١٧)	١٠٩	-	(٧,٩٤٩)
أرباح السنة السابقة لصافي الربح العائد إلى الادوات المشابهة لحقوق الملكية	٨,٣٩٧	٣٨,٧٦٠	٩,٠٤١	-	٥٦,١٩٨
ناقص: صافي الدخل العائد إلى الادوات المشابهة لحقوق الملكية	(٨,٠٨٥)	(٢٩,٥٠٦)	(٤,٢٥٠)	٥,٣٩٩	(٣٦,٤٤٢)
صافي الربح قبل الضريبة	٣١٢	٩,٢٥٤	٤,٧٩١	٥,٣٩٩	١٩,٧٥٦
ضريبة الدخل	-	-	-	(٢,٧٣٤)	(٢,٧٣٤)
صافي ربح السنة	٣١٢	٩,٢٥٤	٤,٧٩١	٢,٦٦٥	١٧,٠٢٢
مجموع الموجودات	٥٠٠,١١٠	٨٤٥,٧٣٢	٢٢١,١٠٥	٤١,٣٤٨	١,٦٠٨,٢٩٥
مجموع المطلوبات والادوات المشابهة لحقوق الملكية (حسابات الاستثمار التشاركي)	٥٧٠,٧٢٠	٦٨٩,٧٧٥	٥٥,٨٠٣	٣٨,٩٥٣	١,٣٥٥,٢٥١

٣٨ الأدوات المالية والموجودات المالية

(أ) القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن مقابلة أو مبادلة أصل أو سداد التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في إجراء معاملة وفقاً لشروط السوق الاعتيادية. ونتيجة لذلك، يمكن أن تنتج فروقات بين القيمة الدفترية وتقديرات القيمة العادلة. إن القيمة العادلة بتاريخ التقرير المالية للأدوات المالية للبنك لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية.

(ب) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للأدوات المالية

يقوم البنك بقياس القيم العادلة التالية باستخدام التسلسل الهرمي الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة عند إجراء القياس. يُقسم الإفصاح عن القيمة العادلة إلى ثلاثة مستويات كما يلي:

محظفة من المستوى ١

الموجودات والمطلوبات بالمستوى ١ هي مراكز متداولة في البورصة بصورة اعتيادية وبعض السندات الحكومية المتداولة في أسواق نشطة. حيث يتم تقييم هذه المراكز باستخدام الأسعار الغير معدلة المدرجة في أسواق نشطة.

محظفة من المستوى ٢

يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام تقنيات التقييم بناء على نماذج التقييم ومدخلات السوق المتوفرة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. تشمل تقنيات التقييم نماذج تحليل التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تحديد أسعار الخيارات، ونماذج المحاكاة والنماذج المعيارية الأخرى والتي تستخدم عادة من قبل المشاركين في السوق. تتضمن تقنيات التقييم الفرضيات التي يمكن للمشاركين الآخرين في السوق استخدامها في التقييمات الخاصة بهم، مثل معدلات الخصم، معدلات التأخر في السداد، هوامش الائتمان والتقلبات في أسعار الخيارات. بحيث يجب أن تكون هذه المدخلات قابلة للتحديد بشكل مباشر أو غير مباشر حتى يتم تصنيفها ضمن المستوى ٢.

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٧ الأدوات المالية والموجودات المالية (تابع)

محفظة من المستوى ٣

يتم تقييم الموجودات باستخدام تقنيات مماثلة لتلك التي وردت في المستوى ٢ باستثناء إذا كان واحد أو أكثر من مدخلات الأداة المالية غير قابل للتديد وذات أهمية لقياس القيمة العادلة للأداة المالية في مجملها حيث يتم تصنيفها في المستوى ٣.

إذا كانت المدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات يمكن تصنيفها في مستويات مختلفة من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، بناء على ذلك يتم تصنيف قياس القيمة العادلة في مجملها في نفس مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة في أدنى مستوى للمدخلات والتي يكون ذات أهمية لمجمل القياس.

يعترف البنك بالتحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة في نهاية الفترة المالية التي يحدث بها التغير.

التحويل بين محافظ المستوى ١ والمستوى ٢

لم يتم إجراء أي تحويل بين محافظ المستوى ١، المستوى ٢ والمستوى ٣ للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية خلال السنة.

المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	المجموع
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
١٢٧,٢٩٢	٦٦,٤٧٤	-	١٩٣,٧٦٦
١٢٧,٢٩٢	٦٦,٤٧٤	-	١٩٣,٧٦٦

الأوراق المالية الاستثمارية (إيضاح ٨)

مجموع الموجودات المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	المجموع
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
١٢٤,٠٠٥	٢,٩٠٩	-	١٢٤,٩١٤
١٢٤,٠٠٥	٢,٩٠٩	-	١٢٤,٩١٤

الأوراق المالية الاستثمارية (إيضاح ٨)

مجموع الموجودات المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

ج) تحليل الحساسية

يؤدي التغير بنسبة ١٪ في القيمة العادلة للاستثمارات غير المسعرة من المستوى ٢ إلى تغير إجمالي موجودات البنك بنحو ٦٦٤ ألف ريال عماني (٢٠٢٣: ٢١٠ ألف ريال عماني).

٣٩ معاملات مع أطراف ذات علاقة

تشمل الأطراف ذات علاقة بالبنك المساهمين الرئيسيين والمدراء والإدارة العليا و / أو الشركات التي لديهم تأثير كبير عليها. يدخل البنك في معاملات معينة في سياق العمل المعتاد مع الأطراف ذات العلاقة وبشروط متفق عليها لكل معاملة. تتم معاملات الأطراف ذات العلاقة بشروط مماثلة لتلك المقدمة لأطراف غير ذات الصلة. وفيما يلي المبالغ الإجمالية للأرصدة مع هذه الأطراف ذات علاقة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	مساهمين رئيسيين	هيئة الرقابة الشرعية	الإدارة العليا	المجموع
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
١٦٥	-	١٥٠	٣١٥	ذمم السيوع المؤجلة والذمم الأخرى
٢٩١	-	٨٧٧	١,١٦٨	إجارة منتهية بتمليك
-	-	-	-	وكالة بالاستثمار
٢,٤٤٩	-	١٨٢	٢,٦٣١	تمويلات المشاركة
٥٨٦	-	٧٥	٦٦١	حسابات العملاء
٢٢٣,٧٠٩	-	٣٣٣	٢٢٤,٠٤٢	حسابات الاستثمار التشاركي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	مساهمين رئيسيين	هيئة الرقابة الشرعية	الإدارة العليا	المجموع
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
١٥٠	-	١٠٥	٢٥٥	ذمم السيوع المؤجلة والذمم الأخرى
٣٢٧	-	١,١٣٣	١,٤١٠	إجارة منتهية بتمليك
-	-	-	-	وكالة بالاستثمار
٤,٦٨٤	-	٣٢٨	٥,٠١٢	تمويلات المشاركة
٥٦٠	-	١٥١	٧١١	حسابات العملاء
١٣١,٢٤٢	-	-	١٣١,٢٤٢	حسابات الاستثمار التشاركي

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٩ معاملات مع أطراف ذات علاقة (تابع)

تبلغ خسائر الائتمان المتوقعة للتعرض للأطراف ذات العلاقة ٣٩,٠٠٠ ريال عماني (٢٠٢٣: ٣٥,٥٠٨ ريال عماني) تتضمن قائمة الدخل المبالغ التالية المتعلقة بالمعاملات مع أطراف ذات علاقة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	مساهمين رئيسيين	هيئة الرقابة الشرعية	الإدارة العليا	المجموع
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
حساب الأرباح مصروفات الأرباح مصاريف تشغيلية - تكاليف الموظفين - مصاريف أخرى	٣١٥ (١٢,١٤١)	- -	٥٠ (١)	٣٦٥ (١٢,١٤٢)
-	-	-	(٢,٥٠٧)	(٢,٥٠٧)
(٣٤٩)	(٦٧)	-	-	(٤١٦)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	مساهمين رئيسيين	هيئة الرقابة الشرعية	الإدارة العليا	المجموع
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
حساب الأرباح مصروفات الأرباح مصاريف تشغيلية - تكاليف الموظفين - مصاريف أخرى	٢٧٠ (٤,١٤٧)	- -	٦٢ -	٣٣٢ (٤,١٤٧)
-	-	-	(٢,٣٩٣)	(٢,٣٩٣)
(٣١٣)	(٥٩)	-	-	(٣٧٢)

تتكون الإدارة العليا من ١٦ موظفاً (٢٠٢٣: ١٨) من اللجنة التنفيذية للإدارة في عام ٢٠٢٤. يعتبر البنك موظفي اللجنة التنفيذية للإدارة من موظفي الإدارة العليا لأغراض "إفصاحات الأطراف ذات العلاقة".

٤٠ إدارة المخاطر المالية

إن طبيعة أنشطة وأعمال البنك تتعرض لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية. تهدف الإدارة إلى تحقيق التوازن الملائم بين المخاطر والعوائد، والحد من الآثار السلبية المحتملة على أدائه المالي. تم تصميم برنامج إدارة المخاطر للبنك لتحديد الفلسفة الشاملة والمبادئ والمتطلبات والمسؤوليات للوصول لنهج متين لمراقبة المخاطر وإدارتها وضمان الرقابة الداخلية المستمرة والمطلوبة داخل البنك. تتم مراجعة جميع سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بشكل منتظم بحيث تعكس كافة التغيرات في الأسواق والمنتجات وأفضل الممارسات الناشئة. يقوم البنك بإدارة المخاطر وفق سياسات معتمدة من مجلس الإدارة. إن سياسات إدارة المخاطر توضح النهج الأساسي لإدارة المخاطر وأدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلة الرئيسية في عملية إدارة المخاطر وكذلك تحديد الأساليب والتقنيات لإدارة المخاطر في البنك. المخاطر الرئيسية المرتبطة بأعمال البنك هي: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل.

يتناول إطار المخاطر عالي المستوى بشكل أساسي ما يلي:

- الإشراف العام من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- النهج العام لسياسة البنك المتعلقة بوضع حدود تقبل المخاطر / المخاطر المسموح بها والإجراءات والحدود المتعلقة بها.
- تحديد وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر والسيطرة عليها والإبلاغ عنها.
- نظام إدارة معلومات المخاطر على مستوى البنك.

إن عمليات إدارة المخاطر تمت بشكل فعال خلال العام حيث أن أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة العليا للبنك كان لهم الدور الفعال و الرئيسي في المشاركة بشكل فاعل في الحفاظ على مستوى مقبول من المخاطر للبنك و كفاية رأس المال وفقاً للمتطلبات التنظيمية.

مخاطر الائتمان

تُعرف مخاطر الائتمان بشكل عام على أنها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم قدرة أو رغبة العميل أو الطرف المقابل بالوفاء بالتزاماته كاملة، سواء عند استحقاقها أو في أي وقت بعد ذلك. تنشأ هذه المخاطر نتيجة تراجع مقدرة العميل أو الطرف المقابل على سداد التزامه، مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية للبنك. تتم إدارة ومراقبة مخاطر الائتمان من قبل فريق إدارة المخاطر، والذي يرفع تقاريره إلى لجنة مجلس الإدارة للحوكمة والمخاطر والالتزام. يوجد لدى البنك هياكل ائتمانية محددة جيداً والتي بموجبها تقوم لجان الائتمان التي تتألف من مدراء من ذوي الخبرة في القطاع المصرفي بإجراء تقييم دقيق لمنح التمويلات وفقاً للصلاحيات المفوضة لهم. تتم إدارة تعرض البنك لمخاطر الائتمان على مستوى الطرف المقابل بصورة فردية وعلى مستوى مجموعات الأطراف المقابلة التي لها سمات ائتمانية مشتركة. للحد من احتمالية تركيز المخاطر، تتم مراقبة الحدود الائتمانية للطرف المقابل على المستوى الفردي وحدود تعرض المجموعة، وحدود القطاع بأكمله في ضوء تغيرات في ظروف الطرف المقابل وظروف السوق. يتم اتخاذ جميع القرارات الائتمانية وفقاً لسياسات مخاطر الائتمان للبنك وتعليمات البنك المركزي العُماني وتتم مراقبتها وفقاً لذلك. لغرض المصروفات الرأسمالية، يستخدم البنك منهجية قياسية حسب بازل ٢.

٤٠ إدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

بعد تطبيق المعيار رقم ٣ من معايير المحاسبة المالية مؤخرًا، تم تعزيز إدارة مخاطر الائتمان بشكل أكبر حيث تم أخذ المزيد من السمات في الاعتبار، بما في ذلك على سبيل المثال دون الحصر، تحديد المخاطر الرئيسية الناشئة القائمة المتعلقة بالصناعة والاقتصاد وبنية المعاملات وحالة المدفوعات في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة. بالإضافة إلى ذلك، استخدم البنك أيضًا نموذجًا إحصائيًا لدمج العوامل الاقتصادية الكلية ذات الصلة بما في ذلك معدلات التخلف عن السداد التاريخية. وفي ظل غياب بعض المعاملات الهامة أو في حالة انحراف المعلومات بشكل كبير عن التوقعات الحالية، تستخدم الإدارة تقديرات نوعية لاحتمالية التعثر وذلك تحليل المحفظة وفقًا لأداة التشخيص.

إن دمج المعلومات الاستشرافية يزيد من مستوى الأحكام حول كيفية تأثير التغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي على خسائر الائتمان المتوقعة القابلة للتطبيق على المرحلة ١ والمرحلة الثانية من التعرض والتي تعتبر مؤدية. يتم بشكل دوري مراجعة المنهجيات والافتراضات المتضمنة، بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية. يتضمن تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وحساب خسارة الائتمان المتوقعة كلاهما معلومات استشرافية. يستخدم البنك معادلة حساسية التي تربط الناتج المحلي الإجمالي مع احتمالية التعثر كأحد المدخلات الرئيسية في خسارة الائتمان المتوقعة. تختلف هذه المتغيرات الاقتصادية والأثر المرتبط بها على احتمالية التعثر التعرضات عند التعثر والخسائر المحتملة عند التعثر باختلاف الأدوات المالية.

أنواع مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان بشكل رئيسي من ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى والإجارة المنتهية بالتسليم والوكالة بالاستثمار وتمويل المشاركة والمستحق من البنوك والاستثمار في الصكوك والأوراق المالية والاستثمارات في العقارات والوكالة بين البنوك.

ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى

(١) المرابحة: يتم تمويل هذه العمليات من قبل البنك من خلال شراء الموجودات والتي تمثل موضوع المرابحة حيث يقوم البنك بإعادة بيعها للعميل (المستفيد) مقابل هامش ربح معين. يتم سداد سعر الشراء (التكلفة مضافاً إليها هامش ربح) على أقساط من قبل العميل خلال الفترة المتفق عليها. وعادة ما تكون عمليات المرابحة مضمونة من قبل موجودات المرابحة (سواء كان تمويل عقاري أم تمويل سيارات) وفي بعض الحالات من قبل مجموعة من الضمانات مقدمة من قبل العميل.

(٢) الاستصناع: هو عقد بيع بين البنك والبائع والعميل كمشتري نهائي حيث يتعهد البنك بالتصنيع (أو الحصول على) السلعة وبيعها إلى العميل بالسعر المتفق عليه عند الانتهاء في موعد لاحق، الاستصناع ذكر صافي الأرباح المؤجلة ومخصص التدني.

إجارة منتهية بالتسليم

هي الإجارة التي تنتهي بتملك المستأجر للموجودات المؤجرة في نهاية عقد الإجارة وذلك شريطة سداد كامل أقساط الإجارة.

وكالة بالاستثمار

وهي استثمارات يقوم البنك فيها بصفته "موكل" بتعيين العميل بصفته "وكيل" لإدارة الأموال المستثمرة بالنيابة عن الموكل في أنشطة شرعية يجوز أن يرميها الوكيل حسب المتفق عليه. ويعتبر مبلغ الاستثمار غير مضمون بينما معدل الربح متوقع وليس بالإمكان تتيته، لذلك يتم اتخاذ أقصى الاحتياطات قبل التعرض لأية مخاطر.

تمويل مشاركة

تعني العلاقة التي أنشئت بموجب عقد بالتراضي بين الطرفين لتحقيق أرباح وخسائر ناتجة عن مشروع مشترك، يتم توزيع الاستثمارات بين الشركاء/ المساهمين والأرباح بنسبة متفق عليها بين الطرفين. إذا اتفق شريك أو أكثر أن يصبحوا شركاء غير عاملين تكون نسبتهم من الربح لا تتجاوز نسبة رأس مالهم مقارنة مع إجمالي رأس المال المستثمر في المشاركة. وبموجب هذا الترتيب، يتفق الشريكان على المساهمة في رأس المال في أعمال المشاركة والتشارك في أي ربح ناشئ عن الموجودات أو الأعمال وفقاً لنسب متفق عليها مسبقاً على أن يكون تحمل الخسارة بالتناسب بين الطرفين بناءً على حصة المساهمة في رأس المال.

يمكن أن يكون رأسمال تمويل المشاركة من البنك (قيمة التمويل) إما بصرف مبلغ مقطوع من المال أو مجدول من خلال دفعات ممنهجة، حسبما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين. تكون موجودات المشاركة مملوكة بالمشاركة بين البنك والعميل حسب حصة مساهمة كل منهما في رأس المال. في مثل هذه الصفقة، يأخذ البنك المخاطر المتعلقة بموجودات المشاركة إلى مدى مساهمته بحصة / رأس المال، حيث يستمر تخفيف تعرض البنك (وكذلك المخاطر ذات الصلة) على مدى عمر الصفقة، إذ يقوم العميل بالشراء العكسي لوحدات من حصة ملكية البنك في موجودات المشاركة.

في حالة وقوع خسائر، يتحمل البنك خسارة بما يعادل مساهمته في رأس المال / حصته في موجودات المشاركة، ومع ذلك، ينطبق ذلك شريطة ألا تكون الخسارة حدثت بسبب إهمال جسيم أو سوء تصرف متعمد من العميل، بصفته مدير المشاركة، وإلا ففي هذه الحالة يتحمل العميل وحده الخسارة بالكامل.

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٤٠ إدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

يتم تحليل المحفظة الائتمانية على النحو التالي:

(أ) التركيز الجغرافي للأدوات المالية

الموجودات			المطلوبات		
إجمالي المستحق من البنوك واستثمارات الوكالة بين البنوك	إجمالي التمويل	إجمالي الاستثمارات في الصكوك والأوراق المالية	حسابات العملاء وحسابات الاستثمارات المطلقة ووكالة العملاء	وكالة بين البنوك	التزامات محتملة وارتباطات
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
١٩,٠٠٠	١,٦٢١,٦٤٤	١٢٣,٢٥٦	١,٥٦٠,٢٥٤	٣,٨٥٠	٣٨٨,٠٦٩
١١,٥٥٥	-	١٥,٠٧٨	-	٣٧	١٨,٣٨٢
١٠,٤٦٣	-	٧٦٢	-	٢٠	٩,٢٩١
٩١٣	-	٥٤,٦٧٠	-	٨,٣٤٧	١٠,٤٦٨
٤١,٩٣١	١,٦٢١,٦٤٤	١٩٣,٧٦٦	١,٥٦٠,٢٥٤	١٢,٢٥٤	٤٢٦,٢١٠

سلطنة عمان
دول مجلس التعاون الأخرى
أوروبا وشمال أمريكا
أفريقيا وآسيا

الموجودات			المطلوبات		
إجمالي المستحق من البنوك واستثمارات الوكالة بين البنوك	إجمالي التمويل	إجمالي الاستثمارات في الصكوك والأوراق المالية	حسابات العملاء وحسابات الاستثمارات المطلقة ووكالة العملاء	وكالة بين البنوك	التزامات محتملة وارتباطات
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
٢,٠٦٧	١,٤١٦,١٢٠	١١٠,٧٤٤	١,٦٠٠,٤٩٤	٥٠,٠٠٠	٣٤٧,١٥٣
١٠,٦٠٩	-	١٧,٥٠٥	-	٥,٧٧٥	٢١,٩١٤
٩,٤٦٩	-	٣,١٩٧	-	-	٣,٢٨٠
٢,٣٤٧	-	١٣,٤٦٨	-	٢٨	٩,٢٩٣
٢٤,٤٩٢	١,٤١٦,١٢٠	١٤٤,٩١٤	١,٦٠٠,٤٩٤	٥٥,٨٠٣	٣٨١,٦٤٠

سلطنة عمان
دول مجلس التعاون الأخرى
أوروبا وشمال أمريكا
أفريقيا وآسيا

(ب) التركيز حسب نوع العميل للأدوات المالية

الموجودات			المطلوبات		
المستحق من البنوك واستثمارات الوكالة بين البنوك	إجمالي التمويل	إجمالي الاستثمارات في الصكوك والأوراق المالية	حسابات جارية وحسابات الاستثمارات المطلقة ووكالة العملاء	وكالة بين البنوك	التزامات محتملة وارتباطات
٢٠٢٤	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
-	٥٦٠,٥٨١	-	٥٨٢,٩٥٦	-	-
٤١,٩٣١	١,٠٦١,٦١٣	٤٠,٧٩١	٣٥٦,٩٥٠	١٢,٢٥٤	٣٦٩,٧٣٤
-	-	١٥٢,٩٧٥	٦٢٠,٣٤٨	-	٥٦,٤٧٦
٤١,٩٣١	١,٦٢١,٦٤٤	١٩٣,٧٦٦	١,٥٦٠,٢٥٤	١٢,٢٥٤	٤٢٦,٢١٠

أفراد
شركات
حكومة
المجموع

الموجودات			المطلوبات		
المستحق من البنوك واستثمارات الوكالة بين البنوك	إجمالي التمويل	إجمالي الاستثمارات في الصكوك والأوراق المالية	حسابات جارية وحسابات الاستثمارات المطلقة ووكالة العملاء	وكالة بين البنوك	التزامات محتملة وارتباطات
٢٠٢٣	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
-	٥٢٢,٣٨٣	-	٥٢٥,٩٥٩	-	-
٢٤,٤٩٢	٨٩٣,٧٣٧	١٤,١٥١	١٤٠,٢٧٧	٥٥,٨٠٣	٣٢,٥٩٨
-	-	١٣,٧٦٣	٥٩٤,٢٥٨	-	٦١,٠٤٢
٢٤,٤٩٢	١,٤١٦,١٢٠	١٤٤,٩١٤	١,٦٠٠,٤٩٤	٥٥,٨٠٣	٣٨١,٦٤٠

أفراد
شركات
حكومة
المجموع

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٤٠ إدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

(ج) التركيز حسب القطاع الاقتصادي للأدوات المالية

٢٠٢٤	المستحق من البنوك واستثمارات البنوك الوكالة بين البنوك		إجمالي الاستثمارات في الصكوك والأوراق المالية		المطلوبات	
	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	وكالة بين البنوك	التزامات محتملة وارتباطات
أفراد	-	٥٦٠,٥٨١	-	٥٨٢,٩٥٦	-	-
إنشاءات	-	١١٠,٠٨٥	-	١١,٠٤١	-	٨٨,٢٨٩
صناعة	-	١٠٢,١٣٣	-	١٢,٦١٦	-	٣٦,٥٠٧
الخدمات المالية	٤١,٩٣١	-	-	-	١٢,٢٥٤	٥٩١
حكومة	-	-	١٥٢,٩٧٥	٦٢,٣٤٨	-	٥٦,٤٧٦
نفط وغاز	-	٩٢,٦٨٩	-	-	-	١٨,٣٨٥
تجارة	-	٨٣,٩٤١	-	-	-	٨,٨٣١
عقار	-	٦٣,٧٢٨	-	-	-	٩,٨٢٢
خدمات أخرى	-	٢٤٩,٧٢١	-	٣,٦٨٤	-	١٤,٧٧٨
أخرى	-	٣٥٨,٧٦٦	٤٠,٧٩١	٣٢٩,٦٠٩	-	١٩٢,٥٣١
	٤١,٩٣١	١,٦٢١,٦٤٤	١٩٣,٧٦٦	١,٥٦٠,٢٥٤	١٢,٢٥٤	٤٦٦,٢١٠

٢٠٢٣	المستحق من البنوك واستثمارات البنوك الوكالة بين البنوك		إجمالي الاستثمارات في الصكوك والأوراق المالية		المطلوبات	
	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	وكالة بين البنوك	التزامات محتملة وارتباطات
أفراد	-	٥٢٢,٣٨٣	-	٥٢٥,٩٥٩	-	-
إنشاءات	-	١١٢,٧١٥	-	٨,١٨٠	-	٥٧,٨٠٢
صناعة	-	-	-	١٢,٥٥٦	-	٢٩,٥٤٢
الخدمات المالية	٢٤,٤٩٢	-	-	-	٥٥,٨٠٣	-
حكومة	-	-	١٣,٧٦٣	٥٩٤,٢٥٨	-	٦١,٠٤٢
نفط وغاز	-	٨٤,٣٦٧	-	-	-	١٨,٩٠٦
تجارة	-	١١٢,١٩١	-	-	-	١٣,١٨٣
عقار	-	٦٠,٢٣٣	-	-	-	١,١٦٧
خدمات أخرى	-	٣٠٥,١٥٣	-	٣٤,٧٥٧	-	٥١,٥٧٧
أخرى	-	٢١٩,٠٨١	١٤,١٥١	٨٤,٧٨٤	-	١٤٨,٤٢١
	٢٤,٤٩٢	١,٤١٦,١٢٠	١٤٤,٩١٤	١,٦٦٠,٤٩٤	٥٥,٨٠٣	٣٨١,٦٤٠

(د) إجمالي التعرض الائتماني للموجودات المالية

٢٠٢٣	٢٠٢٤
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
١,٤١٦,١٢٠	١,٦٢١,٦٤٤
٢٤,٤٩٢	٤١,٩٣١
١٤٤,٩١٤	١٩٣,٧٦٦
١,٥٨٥,٥٢٦	١,٨٥٧,٣٤١

إجمالي التمويلات
مستحق من بنوك ووكالة بين البنوك
استثمارات في الأوراق المالية

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٤٠ إدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

(هـ) التوزيع الجغرافي للموجودات المالية المعرضة حسب المنتج:

سلطنة عمان	دول أخرى	المجموع
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		
٣٥١,٦٠٣	-	٣٥١,٦٠٣
٢٧,٠٢٢	-	٢٧,٠٢٢
٦١٠,٥٩٤	-	٦١٠,٥٩٤
٤٥٢,٤٢٥	-	٤٥٢,٤٢٥
١٢٣,٢٥٦	٧٠,٥١٠	١٩٣,٧٦٦
١٩,٠٠٠	٢٢,٩٣١	٤١,٩٣١
١,٧٦٣,٩٠٠	٩٣,٤٤١	١,٨٥٧,٣٤١

إجمالي ذمم اليوع المؤجلة والذمم الأخرى
إجمالي إجارة منتهية بالتمليك
إجمالي تمويل المشاركة
إجمالي وكالة بالاستثمار
استثمارات في الأوراق المالية
مستحق من بنوك ووكالة بين البنوك

سلطنة عمان	دول أخرى	المجموع
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		
٣١٤,٧٠٨	-	٣١٤,٧٠٨
٢٢٩,٤٥٧	-	٢٢٩,٤٥٧
٥٠٠,٦٥٧	-	٥٠٠,٦٥٧
٣٧١,٢٩٨	-	٣٧١,٢٩٨
١١٠,٧٤٤	٣٤,١٧٠	١٤٤,٩١٤
٢,٦٧	٢٢,٤٢٥	٢٤,٤٩٢
١,٥٢٨,٩٣١	٥٦,٥٩٥	١,٥٨٥,٥٢٦

إجمالي ذمم اليوع المؤجلة والذمم الأخرى
إجمالي إجارة منتهية بالتمليك
إجمالي تمويل المشاركة
إجمالي وكالة بالاستثمار
استثمارات في الأوراق المالية
مستحق من بنوك ووكالة بين البنوك

(و) توزيع تعرض نوع القطاع لأنواع مخاطر الائتمان الرئيسية:

٢٠٢٤	المستحق من البنوك والوكالة بين البنوك	إجمالي ذمم اليوع المؤجلة والذمم الأخرى	إجمالي إجارة منتهية بالتمليك	إجمالي تمويل المشاركة	إجمالي وكالة بالاستثمار	استثمارات في صكوك وأوراق مالية	تعرضات خارج الميزانية العمومية
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
-	٢٠,٣٨٩	-	٣٥,٤٥٥	٥٤,٢٤١	-	١١٠,٠٨٥	٨٨,٢٩٠
-	٥٨٨	-	٣,٦٠٠	-	-	٤,١٨٨	١,٣٢٠
٤١,٩٣١	-	-	-	-	-	٤١,٩٣١	٥٩١
-	١٩,٢٢٥	١,٧٣٨	٨٢,٠٥٤	١٤٢,٥١٦	-	٢٤٥,٥٣٣	١٤,٧٧٨
-	١٩٢,٨٦٦	١٧٥,٧٢١	١٩١,٩٩٤	-	-	٥٦٠,٥٨١	-
-	-	-	-	-	-	١٥٢,٩٧٥	٥٦,٤٧٦
-	-	-	-	-	-	-	-
-	١١٨,٥٣٥	٢٩,٥٦٣	٢٩٧,٤٩٢	٢٥٥,٦٦٨	٤٠,٧٩١	٧٤٢,٠٤٨	٢٦٤,٧٥٥
٤١,٩٣١	٣٥١,٦٠٣	٢٧,٠٢٢	٦١٠,٥٩٥	٤٥٢,٤٢٥	١٩٣,٧٦٦	١,٨٥٧,٣٤١	٤٢٦,٢١٠

إنشاءات
كهرباء، غاز ومياه
مؤسسات مالية
خدمات
تمويل شخصي
قطاعات حكومية
تمويل لغير المقيمين
أخرى
المجموع

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٤٠ إدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

(و) توزيع تعرض نوع القطاع لأنواع مخاطر الائتمان الرئيسية (تابع):

٢٠٢٣	المستحق من البنوك والوكالة بين البنوك	إجمالي ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى	إجمالي إجارة منتهية بالتملك	إجمالي تمويل المشاركة	إجمالي وكالة بالاستثمار	إجمالي استثمارات في صكوك وأوراق مالية	تعرضات خارج الميزانية العمومية
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
-	٢٢,٠٦٦	٧٩٤	٤٠,٨٩٥	٤٨,٩٦٠	-	١١٢,٧١٥	٥٧,٨٠٢
-	١٠,٥٥٩	٨٧	٣٢,٠٦٧	٥٥,٥٧٢	-	٩٨,٢٨٥	-
٢٤,٤٩٢	-	-	-	-	-	٢٤,٤٩٢	-
-	١٢,٥٧٥	٢,٥٣٢	٨٤,٢٧١	١٩١,٨٥٧	-	٢٩١,٢٣٥	٥١,٥٧٧
-	١٧١,١٤٤	١٩٦,٠٦٧	١٥٥,١٧٢	-	-	٥٢٢,٣٨٣	-
-	-	-	-	-	-	١٣,٧٦٣	٦١,٠٤٢
-	-	-	-	-	-	-	-
-	٩٨,٣٦٥	٢٩,٩٧٧	١٨٨,٢٥٢	٧٤,٩٠٨	١٤,١٥١	٤٠٥,٦٥٣	٢١١,٢١٩
٢٤,٤٩٢	٣١٤,٧٠٨	٢٢٩,٤٥٧	٥٠٠,٦٥٧	٣٧١,٢٩٨	١٤٤,٩١٤	١,٥٨٥,٥٢٦	٣٨١,٦٤٠

الاستحقاقات التعاقدية المتبقية بالمحفظة حسب أنواع مخاطر الائتمان الرئيسية:

(ج)

٢٠٢٤	إجمالي المستحق من البنوك والوكالة بين البنوك	إجمالي ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى	إجمالي موجودات الإجارة المنتهية بالتملك	إجمالي إجارة تمويل المشاركة	إجمالي وكالة بالاستثمار	إجمالي استثمارات في صكوك وأوراق مالية	تعرضات خارج الميزانية العمومية
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
حتى شهر واحد	٤١,٩٣١	٢٥,٠٨٠	١,٢١١	٧,٧٩٢	٢٨,٩٠٧	٥٢,٤٩٢	٨١,٦٩٨
١-٣ شهر	-	٣٥,٦٩١	٢,٢٥٨	٨,٢١٨	٧٣,٨٩٩	٣٧,٢٤٩	٤٨,٤٠٥
٣-٦ شهر	-	٥٢,٨٥٩	٣,٣١٠	٨,٥٩٦	٢٨,٥٣٦	-	١٧,٦٦٧
٦-٩ شهر	-	٢٩,١٠٣	٢,٤٣٩	١١,١٥٧	١٦,٠١٤	١٢,٩٩١	١٠,٥٨٤
٩-١٢ شهر	-	١٧,٥٠٣	٤,٤٢٢	١٩,٦٢٠	٧,١٦١	٣,١٨٠	٩,٦٨٩
١-٣ سنوات	-	٧٣,٨٥٣	٢٨,٥٧٣	١٠٦,٠٥٦	٧٠,٦٠٧	٢٦,٧٤١	٤٧,٦٨٢
٣-٥ سنوات	-	٤٥,٠٧٨	٢٩,٢٠٤	٩٤,٧٨٦	٨١,٠٧٥	٢٣,٢٦١	١٤,٨٣٠
أكثر من ٥ سنوات	-	٧٢,٤٣٦	١٣٥,٦٠٥	٣٥٤,٣٦٩	١٤٦,٢٢٦	١٠,٨٥٢	١٩٥,٦٥٥
	٤١,٩٣١	٣٥١,٦٠٣	٢٠٧,٠٢٢	٦١٠,٥٩٤	٤٥٢,٤٢٥	١٩٣,٧٦٦	٤٢٦,٢١٠

٢٠٢٣	إجمالي المستحق من البنوك والوكالة بين البنوك	إجمالي ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى	إجمالي موجودات الإجارة المنتهية بالتملك	إجمالي تمويل المشاركة	إجمالي وكالة بالاستثمار	إجمالي استثمارات في صكوك وأوراق مالية	تعرضات خارج الميزانية العمومية
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
حتى شهر واحد	٢٤,٤٩٢	١٦,٣٨٦	١,٢٨٨	٦,٣٨٢	٢٠,٦٩	٨,٢٥٥	٣٣,٥٦٠
١-٣ شهر	-	٣٣,٠٢٧	٢,٤٧٣	٣,٦٦٠	٦٤,٩٤٤	١٣,٦٨١	٢٥,٢٦٦
٣-٦ شهر	-	٣٧,٧٧٠	٣,٤٤٤	٦,٦٥٥	٤٥,٠٤٦	٣٥,٨٣٦	٨١,٣٥٣
٦-٩ شهر	-	٣٢,٦٩٢	٣,٥٠٨	٧,٠٨٠	٢١,٢١٦	٧,٠١٠	٩,٧٢٤
٩-١٢ شهر	-	١٩,٧١٨	٣,٨٥٢	١٥,٤٧١	١٤,٥٩٧	٧٦٠	٥,٧٠٩
١-٣ سنوات	-	١٠٠,٨٧٣	٤٢,٥١٩	١٢٥,٤٢٧	٨٦,٢٦١	٤٣,٨٩٢	٢٧,٨٤٦
٣-٥ سنوات	-	٤١,٠٧٢	٤١,٢٣٧	١٠٩,٦٣٥	٩٨,٤٤٨	٢,٤٣٠	٧,٩٩٢
أكثر من ٥ سنوات	-	٣٣,١٧١	١٣١,١٣٦	٢٢٦,٩٣٧	٢٠,٧١٦	٣٣,٠٥٠	١٩٠,١٩٠
	٢٤,٤٩٢	٣١٤,٧٠٨	٢٢٩,٤٥٧	٥٠٠,٦٥٧	٣٧١,٢٩٨	١٤٤,٩١٤	٣٨١,٦٤٠

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٤٠ إدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

(ج) توزيع التمويلات الفعالة والتمويلات المتعثرة حسب قطاعات العمل:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	تمويلات منتظمة السداد	تمويلات متعثرة السداد	خسائر التدني في المرحلة ٣ ريال عماني بالآلاف	خسائر التدني في المرحلة ١ و ٢ ريال عماني بالآلاف
تمويل الأفراد	٥٥٨,٣٣	٢,٢٧٨	١,٤٩٧	١٨٧
تمويل شركات مقيمة	١,٠٢٣,٦٦٣	٣٧,٤٠٠	٢٤,١٢٢	٢١,٣٦٨
	١,٥٨١,٩٦٦	٣٩,٦٧٨	٢٥,٦١٩	٢١,٥٥٥

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	تمويلات منتظمة السداد	تمويلات متعثرة السداد	خسائر التدني في المرحلة ٣ ريال عماني بالآلاف	خسائر التدني في المرحلة ١ و ٢ ريال عماني بالآلاف
تمويل الأفراد	٥٢٠,٩٩٨	١,٣٨٥	٩٨١	٣٨٠
تمويل شركات مقيمة	٨٦٢,٨٦١	٣٠,٨٧٦	١٧,٩٥٣	٢٠,٦٨٩
	١,٣٨٣,٨٥٩	٣٢,٢٦١	١٨,٩٣٤	٢١,٦٧٩

(ط) التوزيع الجغرافي للتمويلات الفعالة والتمويلات المتعثرة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	تمويلات منتظمة السداد	تمويلات متعثرة السداد	خسائر التدني في المرحلة ٣ ريال عماني بالآلاف	خسائر التدني في المرحلة ١ و ٢ ريال عماني بالآلاف
سلطنة عمان	١,٥٨١,٩٦٦	٣٩,٦٧٨	٢٥,٦١٩	٢١,٥٥٥
المجموع	١,٥٨١,٩٦٦	٣٩,٦٧٨	٢٥,٦١٩	٢١,٥٥٥

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	تمويلات منتظمة السداد	تمويلات متعثرة السداد	خسائر التدني في المرحلة ٣ ريال عماني بالآلاف	خسائر التدني في المرحلة ١ و ٢ ريال عماني بالآلاف
سلطنة عمان	١,٣٨٣,٨٥٩	٣٢,٢٦١	١٨,٩٣٤	٢١,٦٧٩
المجموع	١,٣٨٣,٨٥٩	٣٢,٢٦١	١٨,٩٣٤	٢١,٦٧٩

(ي) الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ بالاعتبار الضمانات المحتفظ بها:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
٢٤,٤٩٢	٤١,٩٣١	مستحق من بنوك واستثمارات وكالة
١٤٤,٩١٤	١٩٣,٧٦٦	استثمارات في صكوك وأوراق مالية
١,٤١٦,١٢٠	١,٦٢١,٦٤٤	إجمالي التمويلات
١,٥٨٥,٥٢٦	١,٨٥٧,٣٤١	
١٢٤,٨٧٨	١٥١,٧٠٥	بنود خارج الميزانية
١٠٩,٨٨١	١١٩,٤٨٢	ضمانات تمويلية
٥,٧٠٦	٧,٠٠٦	اعتمادات مستندية تمويلية
٦٩٣	٢١٠	أوراق تجارية مقبولة
١٤٠,٤٨٢	١٤٧,٨٠٧	أوراق تجارية برسم التحصيل
٣٨١,٦٤٠	٤٣٦,٢١٠	ارتباطات

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٤٠ إدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

(ك) الحركة في الخسائر الائتمانية المتوقعة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
التعرضات الخاضعة لخسائر الائتمان المتوقعة			
(الإجمالي) في ١ يناير ٢٠٢٤			
٦٣٢,٠٦٦	٢٢١,٤٣١	٣٠,٨٧٦	٨٨٤,٣٧٣
٤٩٩,١٧٥	٩١٢	١,٣٨٥	٥٠١,٤٧٢
٢٨٧,٢٩٢	٩١,٧٨٨	٢,٥٦٠	٣٨١,٦٤٠
١٤٠,٢٨٤	-	-	١٤٠,٢٨٤
-	-	-	-
١٥,٢٩٠	-	-	١٥,٢٩٠
٩,٢٠٢	-	-	٩,٢٠٢
١,٥٨٣,٢٠٩	٣١٤,١٣١	٣٤,٨٢١	١,٩٣٢,١٦١
صافي التحويل بين المراحل			
١٥٩,٦٥٠	١٠,٥٦٦	٦,٥٦٦	١٧٦,٧٠٢
١٠,٥٩٨	١٣,٤٥٦	٨٩٢	٢٤,٩٤٦
٧٣,٠٦٦	(٣٠,٨٠٦)	٢,٣١٠	٤٤,٥٧٠
٣٠,١٠١	-	-	٣٠,١٠١
-	-	-	-
٨,٣٣٠	-	-	٨,٣٣٠
٩,١٠٩	-	-	٩,١٠٩
٢٩٠,٨٥٤	(٦,٨٢٤)	٩,٧٢٨	٢٩٣,٧٥٨
التعرضات الخاضعة لخسائر الائتمان المتوقعة			
(الإجمالي) ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			
٧٩١,٧١٦	٢٣١,٩٥٧	٣٧,٤٠٢	١,٠٦١,٠٧٥
٥٠٩,٧٧٣	١٤,٣٦٨	٢,٢٧٧	٥٢٦,٤١٨
٣٦٠,٣٥٨	٦٠,٩٨٢	٤,٨٧٠	٤٢٦,٢١٠
١٧٠,٣٨٥	-	-	١٧٠,٣٨٥
-	-	-	-
٢٣,٦٢٠	-	-	٢٣,٦٢٠
١٨,٣١١	-	-	١٨,٣١١
١,٨٧٤,١٦٣	٣٠٧,٣٠٧	٤٤,٥٤٩	٢,٢٢٦,٠١٩
خسائر الائتمان المتوقعة في ١ يناير ٢٠٢٤			
(٥,٨٤١)	(١٤,٨١٠)	(١٧,٩٥٣)	(٣٨,٦٠٤)
(١٠٣)	(٢٧٨)	(٩٨١)	(١,٣٦٢)
(٢٢٦)	(١٨٥)	(٩٠٥)	(١,٣١٦)
(١٧٣)	-	-	(١٧٣)
-	-	-	-
(٨)	-	-	(٨)
(٣)	-	-	(٣)
(٦,٣٥٤)	(١٥,٢٧٣)	(١٩,٨٣٩)	(٤١,٤٦٦)
رسوم الفترة (صافي)			
١,٨٤٣	(٢,٥٦٠)	(٦,١٧٠)	(٦,٨٨٧)
٧٤	١٢	(٥١٥)	(٣٢١)
(١٠٣)	(٨)	(٣٦٠)	(٤٧١)
٥١	-	-	٥١
-	-	-	-
(١)	-	-	(١)
-	-	-	-
١,٨٦٤	(٢,٤٤٨)	(٧,٠٤٥)	(٧,٦٢٩)

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٤٠ إدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

(ك) الحركة في الخسائر الائتمانية المتوقعة (تابع)

المجموعة	المرحلة (٣)	المرحلة (٢)	المرحلة (١)
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
خسائر الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			
(٤٥,٤٩١)	(٢٤,١٢٣)	(١٧,٣٧٠)	(٣,٩٩٨)
(١,٦٨٣)	(١,٤٩٦)	(١٥٨)	(٢٩)
(١,٧٨٧)	(١,٦٥٥)	(١٩٣)	(٣٢٩)
(١٢٢)	-	-	(١٢٢)
-	-	-	-
(٩)	-	-	(٩)
(٣)	-	-	(٣)
(٤٩,٠٩٥)	(٢٦,٨٨٤)	(١٧,٧٢١)	(٤,٤٩٠)
صافي الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			
١,٠١٥,٥٨٤	١٣,٢٧٩	٢١٤,٥٨٧	٧٨٧,٧١٨
٥٢٤,٧٣٥	٧٨١	١٤,٢١٠	٥٠٩,٧٤٤
٤٢٤,٤٢٣	٣,٦٠٥	٦٠,٧٨٩	٣٦٠,٠٢٩
١٧٠,٢٦٣	-	-	١٧٠,٢٦٣
-	-	-	-
٢٣,٦١١	-	-	٢٣,٦١١
١٨,٣٠٨	-	-	١٨,٣٠٨
٢,١٧٦,٩٢٤	١٧,٦٦٥	٢٨٩,٥٨٦	١,٨٦٩,٦٧٣
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
التعرضات الخاضعة لخسائر الائتمان المتوقعة (الإجمالي) في ١ يناير ٢٠٢٣			
٧٧١,٥٢١	٢٦,٩٧٨	٢٥٩,١١٤	٤٨٥,٤٢٩
٤٧٠,٥٦٩	٩٢٢	٦,٣٣٤	٤٦٣,٣١٣
٣٩١,٣٠٤	٣,٨٠٢	١١٣,٠٦٧	٢٧٤,٤٣٥
١٣٩,٤١٥	-	٣,٦٤٥	١٣٥,٧٧٠
٢,٠٠٢	-	٢,٠٠٢	-
٢٨,٨٥٠	-	-	٢٨,٨٥٠
١١,٩٩٥	-	-	١١,٩٩٥
١,٨١٥,٦٥٦	٣١,٧٠٢	٣٨٤,١٦٢	١,٣٩٩,٧٩٢
صافي التحويل بين المراحل			
١١٢,٨٥٢	٣,٨٩٨	(٣٧,٦٨٣)	١٤٦,٦٣٧
٣,٩٠٣	٤٦٣	(٥,٤٢٢)	٣٥,٨٦٢
(٩,٦٦٤)	(١,٢٤٢)	(٢١,٢٧٩)	١٢,٨٥٧
٨٦٩	-	(٣,٦٤٥)	٤,٥١٤
(٢,٠٠٢)	-	(٢,٠٠٢)	-
(١٣,٥٦٠)	-	-	(١٣,٥٦٠)
(٢,٧٩٣)	-	-	(٢,٧٩٣)
١١٦,٦٠٥	٣,١١٩	(٧٠,٠٣١)	١٨٣,٥١٧
التعرضات الخاضعة لخسائر الائتمان المتوقعة (الإجمالي) ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
٨٨٤,٣٧٣	٣,٨٧٦	٢٢١,٤٣١	٦٣٢,٦٦
٥٠١,٤٧٢	١,٣٨٥	٩١٢	٤٩٩,١٧٥
٣٨١,٦٤٠	٢,٥٦٠	٩١,٧٨٨	٢٨٧,٢٩٢
١٤٠,٦٨٤	-	-	١٤٠,٦٨٤
-	-	-	-
١٥,٢٩٠	-	-	١٥,٢٩٠
٩,٢٠٢	-	-	٩,٢٠٢
١,٩٣٢,٢٦١	٣٤,٨٢١	٣١٤,١٣١	١,٥٨٣,٣٩٩

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٤٠ إدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

(ك) الحركة في الخسائر الائتمانية المتوقعة (تابع)

المرحلة (١)	المرحلة (٢)	المرحلة (٣)	المجموع
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
خسائر الائتمان المتوقعة في ١ يناير ٢٠٢٣			
(٢,٦٦٣)	(١٣,٦٨٧)	(١٤,٢٩٦)	(٣٠,٦٤٦)
إجمالي التمويلات - شركات			
١	(١٧٢)	(٦١١)	(٧٨٢)
إجمالي التمويلات - أفراد			
(٥٩٥)	(٨١١)	(١,٦٥٨)	(٣,٠٦٤)
إجمالي التمويلات - الالتزامات			
(١٤٠)	(٢٣)	-	(١٦٣)
أدوات دين مقاسة بالدخل الشامل الآخر			
-	(٦)	-	(٦)
أدوات دين مقاسة بالتكلفة المطفأة			
(٣٢)	-	-	(٣٢)
استثمارات وكالة بين البنوك			
(٦٦)	-	-	(٦٦)
المستحق من بنوك وبنوك مركزية وموجودات مالية أخرى			
(٣,٤٩٥)	(١٤,٦٩٩)	(١٦,٥٦٥)	(٣٤,٧٥٩)
رسوم الفترة (صافي)			
(٣,١٧٨)	(١,١٢٣)	(٣,٦٥٧)	(٧,٩٥٨)
إجمالي التمويلات - شركات			
(١٠٤)	(١٠٦)	(٣٧٠)	(٥٨٠)
إجمالي التمويلات - أفراد			
٣٦٩	٦٦٦	٧٥٣	١,٧٤٨
إجمالي التمويلات - الالتزامات			
(٣٣)	-	-	(٣٣)
أدوات دين مقاسة بالدخل الشامل الآخر			
-	-	-	-
أدوات دين مقاسة بالتكلفة المطفأة			
٢٤	-	-	٢٤
استثمارات وكالة بين البنوك			
٦٣	-	-	٦٣
المستحق من بنوك وبنوك مركزية وموجودات مالية أخرى			
(٢,٨٥٩)	(٦٠٣)	(٣,٢٧٤)	(٦,٧٣٦)
خسائر الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
(٥,٨٤١)	(١٤,٨١٠)	(١٧,٩٥٣)	(٣٨,٦٠٤)
إجمالي التمويلات - شركات			
(١٠٣)	(٢٧٨)	(٩٨١)	(١,٣٦٢)
إجمالي التمويلات - أفراد			
(٢٦٦)	(١٨٥)	(٩٠٥)	(١,٣٦٦)
إجمالي التمويلات - الالتزامات			
(١٧٣)	-	-	(١٧٣)
أدوات دين مقاسة بالدخل الشامل الآخر			
-	-	-	-
أدوات دين مقاسة بالتكلفة المطفأة			
(٨)	-	-	(٨)
استثمارات وكالة بين البنوك			
(٣)	-	-	(٣)
المستحق من بنوك وبنوك مركزية وموجودات مالية أخرى			
(٦,٣٥٤)	(١٥,٢٧٣)	(١٩,٨٣٩)	(٤١,٤٦٦)
صافي الرصيد الختامي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
٦٦٦,٢٢٥	٢٠٦,٦٦١	١٢,٩٢٣	٨٤٥,٧٦٩
إجمالي التمويلات - شركات			
٤٩٩,٠٧٢	٦٣٤	٤٠٤	٥٠٠,١١٠
إجمالي التمويلات - أفراد			
٢٨٧,٠٦٦	٩١,٦٠٣	١,٦٥٥	٣٨٠,٣٢٤
إجمالي التمويلات - الالتزامات			
١٤٠,١١١	-	-	١٤٠,١١١
أدوات دين مقاسة بالدخل الشامل الآخر			
-	-	-	-
أدوات دين مقاسة بالتكلفة المطفأة			
١٥,٢٨٢	-	-	١٥,٢٨٢
استثمارات وكالة بين البنوك			
٩,١٩٩	-	-	٩,١٩٩
المستحق من بنوك وبنوك مركزية وموجودات مالية أخرى			
١,٥٧٦,٩٥٥	٢٩٨,٨٥٨	١٤,٩٨٢	١,٨٩٠,٧٩٥

إعادة هيكلة التمويل

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغ مبلغ التمويل المعاد هيكلته ٢٣٥,٣٢٧ مليون ريال عماني، وفيما يلي تفاصيل على أساس المرحلة:

التصنيف / المرحلة وفقاً للمعيار المحاسبي رقم ٣٠ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	معاد هيكلتها	خسائر الائتمان المتوقعة
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
المرحلة ١	١٠١,٨٤٩	١,٧٤٢
المرحلة ٢	١١٨,٦٠٩	١٢,٧٩٨
المرحلة ٣	١٤,٨٦٩	٤,٧١٤
الإجمالي	٢٣٥,٣٢٧	١٩,٢٥٤

٤٠ إدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

إعادة هيكلة التمويل (تابع)

خسائر الائتمان المتوقعة	معاد هيكلتها	التصنيف / المرحلة وفقاً للمعيار المحاسبي رقم ٣٠ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
١,٧٤٢	٨٢,٥٧٣	المرحلة ١
١٢,٧٩٨	١٤٠,٨٢١	المرحلة ٢
٤,٧١٤	٨,٦٠٥	المرحلة ٣
١٩,٢٥٤	٢٣١,٩٩٩	الإجمالي

التعديلات التي أدخلت بعد النموذج

تم تصميم نماذج البنك ومعاييرها استناداً إلى الاتجاهات والعلاقات التاريخية فضلاً عن السيناريوهات الاقتصادية التطلعية. ولم يكن من الممكن في الوقت الراهن وضع نماذج موزونة لمدى شدة التوقعات الحالية للاقتصاد الكلي والتعقيد الإضافي الناجم عن مختلف برامج الدعم والتوجيهات التنظيمية في جميع المناطق الرئيسية التي يعمل فيها البنك. ونتيجة لذلك، قد تؤدي النماذج الحالية إلى نتائج إما مفرطة في المحافظة أو مفرطة في التفاؤل اعتماداً على المحفظة/القطاع المحدد. ونتيجة لذلك، هناك حاجة إلى إدخال تعديلات بعد وضع النموذج. ونظراً لأن التغييرات في النماذج تستغرق فترة زمنية طويلة لتطويرها واختبارها، وفي ضوء القصور في البيانات المشار إليه أعلاه، يتوقع البنك أن تُطبق تعديلات ما بعد النموذج في المستقبل المنظور.

وفيما يلي التعديلات التي أدخلت بعد النموذج (بما في ذلك تلك المطلوبة من قبل البنك المركزي العماني للحالات المعاد هيكلتها) وتقديرات الإدارة التي أجريت لتقدير خسائر الائتمان المتوقعة المعلنة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

كما في تاريخ التقرير، تبلغ نسبة المخصص الجماعي الذي يحتفظ به البنك من خلال تقديرات الإدارة وتعديلات ما بعد النموذج ٢١,٤٪ (٢٠,٣٪: ١٩,٣٪) من إجمالي الانخفاض في القيمة استناداً إلى أحدث هيكل زمني لاحتمالية التعثر وتوقعات الاقتصاد الكلي. هذا بالإضافة إلى المخصص الحالي لخسائر الائتمان المتوقعة الذي يتم أخذه بعين الاعتبار كإجراء متحفظ للتخفيف من أي آثار غير متوقعة في المحفظة. وسيواصل البنك إعادة تقييم هذه التقديرات وتعديلها بشكل مناسب وبانتظام طوال الفترة المتأثرة.

سيناريوهات المستخدمة من قبل البنك

تم استخدام النسب المرجحة ٥٠٪ و ٣٠٪ و ٢٠٪ للسيناريوهات الحالة الأساسية والانخفاض والارتفاع (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٥٠٪ و ٣٠٪ و ٢٠٪).

يبين الجدول التالي مقارنة بين مخصصات البنك لخسائر الائتمان للموجودات المالية التي لم تتعرض للتدني (المرحلتين ١ و ٢) بموجب المعيار المحاسبي رقم ٣٠ بناء على النسب المرجحة لثلاثة سيناريوهات مع مخصصات خسائر الائتمان الناتجة عن محاكاة كل سيناريو مرجح بنسبة ١٠٠٪.

حساسية تقديرات التدني	خسائر الائتمان المتوقعة	خسائر الائتمان المتوقعة
خسائر الائتمان المتوقعة للتمويلات التي لم تتعرض لانخفاض في القيمة	ديسمبر ٢٠٢٤	ديسمبر ٢٠٢٣
	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
المحاكاة		
حالة الارتفاع - مرجح بنسبة ١٠٠٪	٢١,٤٠٤	١٢,٣٣٥
حالة الأساس - مرجح بنسبة ١٠٠٪	٢٢,٢٨٠	١٤,٨١٨
سيناريو الانخفاض - مرجح بنسبة ١٠٠٪	٢٢,٣٨٤	١٥,٨٦٩

(م) التعرض في منهجية التعثر

يتم استخدام التعرض في حالة التعثر لقياس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر التمويل والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً. يقيس البنك خسائر الائتمان المتوقعة على مستوى العميل للعمليات المصرفية للمؤسسات وعلى مستوى جماعي للعمليات المصرفية للأفراد. كما يشمل خسائر ائتمانية متوقعة لعنصر الالتزامات غير المسحوبة من عناصر التمويل. يعترف البنك بخسائر الائتمان المتوقعة للالتزام غير المسحوب مع مخصص الخسارة لعنصر التمويل في بيان المركز المالي. عندما تزيد فيه خسائر الائتمان المتوقعة المجمعة عن إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي، يتم عرض خسائر الائتمان المتوقعة كمخصص. بالنسبة للالتزام غير المسحوب، يقوم عامل تحويل الائتمان بتحويل الالتزام إلى الميزانية العمومية حيث يكون عامل تحويل الائتمان للحدود القابلة للإلغاء ٢٠٪ وللتسهيل الملزم به ١٠٠٪. بالنسبة لجميع حالات التعرض خارج الميزانية العمومية، يتم تطبيق عامل تحويل الائتمان وفقاً لنوع التسهيل.

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٤٠ إدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

(ن) جودة الائتمان

يتم إدارة جودة الائتمان للموجودات المالية من قبل البنك باستخدام تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية والخارجية. يتبع البنك آلية تصنيف داخلي لتصنيف العلاقات داخل محفظة الائتمان. يقوم البنك باستخدام درجات تصنيف من ١ إلى ١٠ حيث تشير الدرجات ١ إلى ٧ للديون العاملة والدرجات ٨ و ٩ و ١٠ للديون المتعثرة. يتم تعيين تصنيف لجميع الائتمانات حسب المعايير المحددة.

يسعى البنك بشكل مستمر لتحسين منهجيات تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية وسياسات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان بما يعكس حقيقة مخاطر الائتمان التي تطوي عليها المحفظة والثقافة الائتمانية للبنك. يتم مراجعة جميع علاقات التمويل مرة واحدة على الأقل سنويا ولعدة مرات في حالة الموجودات الغير عاملة.

يقدم الجدول التالي تفاصيل الموجودات المالية ذات الجودة الائتمانية الخاضعة لخسائر الائتمان المتوقعة:

٢٠٢٤				٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ريال عماني بالآلاف)
المجموع	المرحلة (٣)	المرحلة (٢)	المرحلة (١)	
١,٩٦٩,١٥٤	-	٣٠٧,٣٠٧	١,٦٦١,٨٤٧	درجات الموجودات العاملة (الدرجات ١ الى ٧)
(٢٢,٠٧٧)	-	(١٧,٧٢١)	(٤,٣٥٦)	مجموع التمويلات متضمنة البنود خارج الميزانية العمومية
١٧٠,٣٨٥	-	-	١٧٠,٣٨٥	خسائر الائتمان المتوقعة من التمويل
(١٢٢)	-	-	(١٢٢)	إجمالي الاستثمارات
٢٣,٦٢٠	-	-	٢٣,٦٢٠	خسائر الائتمان المتوقعة من الاستثمارات
(٩)	-	-	(٩)	إجمالي الأرصدة بين البنوك
١٨,٣١١	-	-	١٨,٣١١	خسائر الائتمان المتوقعة من الأرصدة بين البنوك
(٣)	-	-	(٣)	المستحق من البنوك والبنوك المركزية والموجودات المالية الأخرى
٢,١٥٩,٢٥٩	-	٢٨٩,٥٨٦	١,٨٦٩,٦٧٣	خسائر الائتمان المتوقعة من المستحق من البنوك والبنوك المركزية والموجودات المالية الأخرى
				القيمة الدفترية
				درجات الموجودات الغير عاملة (الدرجات ٨ الى ١٠)
٤٤,٥٤٩	٤٤,٥٤٩	-	-	مجموع التمويلات متضمنة البنود خارج الميزانية العمومية
(٣٦,٨٨٤)	(٣٦,٨٨٤)	-	-	خسائر الائتمان المتوقعة من التمويل
-	-	-	-	إجمالي الاستثمارات
-	-	-	-	خسائر الائتمان المتوقعة من الاستثمارات
-	-	-	-	إجمالي الأرصدة بين البنوك
-	-	-	-	خسائر الائتمان المتوقعة من الأرصدة بين البنوك
-	-	-	-	المستحق من البنوك والبنوك المركزية والموجودات المالية الأخرى
-	-	-	-	خسائر الائتمان المتوقعة من المستحق من البنوك والبنوك المركزية والموجودات المالية الأخرى
-	-	-	-	القيمة الدفترية
١٧,٦٦٥	١٧,٦٦٥	-	-	
				مجموع درجات الموجودات العاملة والغير عاملة (١ الى ١٠)
٢,٠١٣,٧٠٣	٤٤,٥٤٩	٣٠٧,٣٠٧	١,٦٦١,٨٤٧	مجموع التمويلات متضمنة البنود خارج الميزانية العمومية
(٤٨,٩٦١)	(٣٦,٨٨٤)	(١٧,٧٢١)	(٤,٣٥٦)	خسائر الائتمان المتوقعة من التمويل
١٧٠,٣٨٥	-	-	١٧٠,٣٨٥	إجمالي الاستثمارات
(١٢٢)	-	-	(١٢٢)	خسائر الائتمان المتوقعة من الاستثمارات
٢٣,٦٢٠	-	-	٢٣,٦٢٠	إجمالي الأرصدة لدى البنوك
(٩)	-	-	(٩)	خسائر الائتمان المتوقعة من الأرصدة بين البنوك
١٨,٣١١	-	-	١٨,٣١١	المستحق من البنوك والبنوك المركزية والموجودات المالية الأخرى
(٣)	-	-	(٣)	خسائر الائتمان المتوقعة من المستحق من البنوك والبنوك المركزية والموجودات المالية الأخرى
٢,١٧٦,٩٢٤	١٧,٦٦٥	٢٨٩,٥٨٦	١,٨٦٩,٦٧٣	القيمة الدفترية

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٤٠ إدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

(ن) جودة الائتمان (تابع)

٢٠٢٣				٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (ريال عماني بالآلاف)
المجموع	المرحلة (٣)	المرحلة (٢)	المرحلة (١)	
درجات الموجودات العاملة (الدرجات ١ إلى ٧)				
١,٧٣٢,٦٦٤	-	٣١٤,١٣	١,٤١٨,٥٣٤	مجموع التمويلات متضمنة البنود خارج الميزانية العمومية
(٢١,٤٤٤)	-	(١٥,٢٧٣)	(٦,١٧١)	خسائر الائتمان المتوقعة من التمويل
١٤٠,٢٨٤	-	-	١٤٠,٢٨٤	إجمالي الاستثمارات
(١٧٢)	-	-	(١٧٢)	خسائر الائتمان المتوقعة من الاستثمارات
١٥,٢٩٠	-	-	١٥,٢٩٠	إجمالي الأرصدة بين البنوك
(٨)	-	-	(٨)	خسائر الائتمان المتوقعة من الأرصدة بين البنوك
٩,٢٠٢	-	-	٩,٢٠٢	المستحق من البنوك والبنوك المركزية والموجودات المالية الأخرى
	-	-		خسائر الائتمان المتوقعة من المستحق من البنوك والبنوك المركزية
	-	-		والموجودات المالية الأخرى
	-	-		القيمة الدفترية
(٣)	-	-	(٣)	
١,٨٧٥,٨١٣	-	٢٩٨,٨٥٧	١,٥٧٦,٩٥٦	
درجات الموجودات الغير عاملة (الدرجات ٨ إلى ١٠)				
٣٤,٨٢١	٣٤,٨٢١	-	-	مجموع التمويلات متضمنة البنود خارج الميزانية العمومية
(١٩,٨٣٩)	(١٩,٨٣٩)	-	-	خسائر الائتمان المتوقعة من التمويل
-	-	-	-	إجمالي الاستثمارات
-	-	-	-	خسائر الائتمان المتوقعة من الاستثمارات
-	-	-	-	إجمالي الأرصدة بين البنوك
-	-	-	-	خسائر الائتمان المتوقعة من الأرصدة بين البنوك
-	-	-	-	المستحق من البنوك والبنوك المركزية والموجودات المالية الأخرى
-	-	-	-	خسائر الائتمان المتوقعة من المستحق من البنوك والبنوك المركزية
-	-	-	-	والموجودات المالية الأخرى
-	-	-	-	القيمة الدفترية
١٤,٩٨٢	١٤,٩٨٢	-	-	
مجموع درجات الموجودات العاملة والغير عاملة (١ إلى ١٠)				
١,٧٦٧,٤٨٥	٣٤,٨٢١	٣١٤,١٣	١,٤١٨,٥٣٤	مجموع التمويلات متضمنة البنود خارج الميزانية العمومية
(٤١,٢٨٣)	(١٩,٨٣٩)	(١٥,٢٧٣)	(٦,١٧١)	خسائر الائتمان المتوقعة من التمويل
١٤٠,٢٨٤	-	-	١٤٠,٢٨٤	إجمالي الاستثمارات
(١٧٢)	-	-	(١٧٢)	خسائر الائتمان المتوقعة من الاستثمارات
١٥,٢٩٠	-	-	١٥,٢٩٠	إجمالي الأرصدة لدى البنوك
(٨)	-	-	(٨)	خسائر الائتمان المتوقعة من الأرصدة بين البنوك
٩,٢٠٢	-	-	٩,٢٠٢	المستحق من البنوك والبنوك المركزية والموجودات المالية الأخرى
	-	-		خسائر الائتمان المتوقعة من المستحق من البنوك والبنوك المركزية
	-	-		والموجودات المالية الأخرى
	-	-		القيمة الدفترية
(٣)	-	-	(٣)	
١,٨٩٠,٧٩٥	١٤,٩٨٢	٢٩٨,٨٥٧	١,٥٧٦,٩٥٦	

٤٠ إدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

(ن) جودة الائتمان (تابع)

عوامل الاقتصاد الكلي والمعلومات الاستشرافية والسيناريوهات المتعددة

إن قياس خسائر الائتمان المتوقعة لكل مرحلة وتقييم الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان يأخذ بعين الاعتبار معلومات حول الأحداث السابقة والظروف الحالية بالإضافة إلى التوقعات المدعومة والمنطقية للأحداث المستقبلية والظروف الاقتصادية. إن تقييم وتطبيق معلومات استشرافية يتطلب حكماً جوهرياً.

كانت أهم الافتراضات في نهاية الفترة المستخدمة لتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ هي سعر النفط ٧٥ دولار للبرميل (٢٠٢٣: ٧٨,٧٤ دولار للبرميل) إجمالي الناتج المحلي ٢,٤٪ (٢٠٢٣: ٤,٨٣٪) ومعدل البطالة ١,٩٩٪ (٢٠٢٣: ٣,٢٤٪).

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم القدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. وتنشأ عندما يكون البنك غير قادر على توفير النقد لمواجهة الانخفاض في الودائع أو الزيادة في الموجودات.

تدار مخاطر السيولة في البنك وفقاً لسياسة إدارة مخاطر السيولة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، بالإضافة إلى أحكام توجيهات إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن البنك المركزي العُماني. تتضمن سياسة إدارة مخاطر السيولة خطط وتدابير في حالة الطوارئ بحيث يتمكن البنك وبشكل مستمر من تلبية جميع الالتزامات المستحقة وكذلك تمويل النمو في الموجودات والعمليات التجارية. وتتضمن خطة التمويل لدى البنك في حالة الطوارئ الرقابة الفعالة للتدفقات النقدية بشكل يومي والاحتفاظ بموجودات سائلة ذات جودة عالية قابلة للتداول والتي يمكن تسيلها بسهولة.

كما يحتفظ البنك أيضاً بتسهيلات ائتمانية كافية من البنوك المحلية والأجنبية لتلبية متطلبات السيولة الغير المتوقعة.

يقوم البنك بمراقبة مخاطر السيولة من خلال منهجية التدفقات النقدية ومنهجية المخزون. يقوم البنك من خلال منهجية التدفقات النقدية بإعداد تقرير عن استحقاقات الموجودات والمطلوبات والذي يتضمن كافة استحقاقات الموجودات والمطلوبات مقسمة إلى فترات زمنية مختلفة من شهر إلى خمسة سنوات. يدل عدم التطابق بين الفترات الزمنية المختلفة على وجود فجوة في السيولة ويلتزم البنك بالحدود الموضوعة فيما يتعلق بالفترات الزمنية المختلفة المبينة في بيان قابلية تحمل المخاطر والاستراتيجية لدى البنك. يقوم البنك من خلال منهجية المخزون بمراقبة مخاطر السيولة من خلال نسب السيولة والتي تعكس بشكل حقيقي السيولة المتوفرة في تاريخ التقرير. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك أيضاً بمراقبة السيولة بما يتماشى مع نسب بازل ٣ التي تتضمن نسبة تغطية السيولة (LCR) وصافي نسبة التمويل المستقر (NSFR).

ويعرف هذا المؤشر بأنه نسبة قيمة التمويل المستقر المتاح إلى قيمة التمويل المستقر المطلوب. ينبغي أن تساوي هذه النسبة ١٠٠٪ على الأقل باستمرار. ويعرف "التمويل المستقر المتاح" بأنه الجزء من رأس المال والمطلوبات المتوقع أن تكون موثوقة على المدى الزمني الذي يتطلبه صافي نسبة التمويل المستقر والممتد إلى سنة واحدة. تعتبر قيمة التمويل المستقر المطلوب ("التمويل الثابت المطلوب") للبنك إحدى سمات السيولة والاستحقاقات المتبقية لمختلف الموجودات التي يحتفظ بها البنك وكذلك حالات التعرض للمخاطر خارج الميزانية العمومية.

تقوم إدارة الخزينة ولجنة الموجودات والمطلوبات لدى البنك بمراقبة ومتابعة السيولة وضمان عدم تعرض البنك لمخاطر سيولة غير مبررة وفي الوقت ذاته ضمان الاستخدام الأمثل لمصادر الأموال.

يقوم البنك بإدارة مخاطر السيولة على أساس تقدير الاستحقاقات المتوقعة وذلك بإتباع التعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي العُماني. يبين الجدول التالي التدفقات النقدية المستحقة للبنك والتدفقات النقدية المستحقة على البنك حسب آجال الاستحقاقات المتبقية لموجودات ومطلوبات البنك في تاريخ الميزانية العمومية.

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٤٠ إدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

بيان استحقاقات الموجودات والمطلوبات

تستحق عند الطلب ولغاية ٣٠ يوماً	أكثر من شهر إلى ٦ شهور	أكثر من ٦ شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
٥٨,٩٨٠	-	-	-	٥٠٠	٥٩,٤٨٠
٣٧,٣٣٣	٤,٦٢٠	-	-	-	٤١,٩٥٣
٦٧,٤٣٢	٢٢٩,٨٦٢	١٢٥,٩٤٢	٧٨٧,٦٠٨	٣٤٧,٧٧٠	١,٥٥٨,٦١٤
٤٩,٣١٠	٣٨,٠٣٤	٣١,٤٣٣	٥٢,٥١١	٢٢,٣٥٦	١٩٣,٦٤٤
-	-	-	-	٤,٨٧١	٤,٨٧١
-	-	-	-	٤,٢٥٥	٤,٢٥٥
-	١,٥٩٨	٧٩٩	٦,٥٥٢	١٥,٦٢	٢٤,٠١١
٢١٣,٠٥٥	٢٧٤,١١٤	١٥٨,١٧٤	٨٤٦,٦٧١	٣٩٤,٨١٤	١,٨٨٦,٨٢٨
٩٤,٨٦٥	٢٠٩,٨٨٩	٣١٣,٨٩٢	٥٩٧,٧٦٦	٣٥٥,٥٧٩	١,٥٧١,٩٩١
-	٤,٦٠٦	٢٠,٤٧٨	١٢,١٧٥	١٤,٥٧٧	٥١,٨٣٦
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	٢٦٣,٠٠١	٢٦٣,٠٠١
٩٤,٨٦٥	٢١٤,٤٩٥	٣٣٤,٣٧٠	٦٠٩,٩٤١	٦٣٣,١٥٧	١,٨٨٦,٨٢٨
١١٨,١٩٠	٥٩,٦١٩	(١٧٦,١٩٦)	٢٣٦,٧٣٠	(٢٣٨,٣٤٣)	-
١١٨,١٩٠	١٧٧,٨٠٩	١,٦١٣	٢٣٨,٣٤٣	-	-

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العماني
وكالة بين البنوك والمستحق من البنوك
تمويل إلى العملاء - صافي الأوراق المالية الاستثمارية
موجودات غير ملموسة
ممتلكات ومعدات
موجودات أخرى
مجموع الموجودات

حسابات العملاء والوكالة وحسابات الاستثمارات المطلقة
التزامات أخرى
احتياطي مخاطر الاستثمار ومعدل الأرباح
حقوق المساهمين
مجموع المطلوبات والادوات المشابهة
لحقوق الملكية وحقوق المساهمين
صافي الفجوة
صافي الفجوة التراكمي

تستحق عند الطلب ولغاية ٣٠ يوماً	أكثر من شهر إلى ٦ شهور	أكثر من ٦ شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
٥٠,٨٠٠	-	-	-	٥٠٠	٥١,٣٠٠
١٨,٧٣٩	٥,٧٧٥	-	-	-	٢٤,٥١٤
٤٤,٢٥٨	١٩٣,٤٣٧	١٢٢,٣٢٤	٦٣٤,٨٣٢	٣٦٥,٣٣١	١,٣٦٠,١٨٢
٨,٢٥٥	٤٩,٥١٧	٧,٧٧٠	٤٦,٣٢٢	٣٢,٨٧٨	١٤٤,٧٤٢
-	-	-	-	٣,٥٢٧	٣,٥٢٧
-	-	-	-	٥,٢٣٩	٥,٢٣٩
٦٠	١,٨٦٦	١,٩٩١	٢٨٦	١٤,٣٨٨	١٨,٧٩١
١٢٢,٣١٢	٢٥٠,٥٩٥	١٣٢,٠٨٥	٦٨١,٤٤٠	٤٢١,٨٦٣	١,٦٠٨,٢٩٥
١٠٨,٩٥٠	٢٤٤,٣٨٠	١٦٤,٥١٠	٥١٧,٤٦٤	٢٨٠,٩٥٠	١,٣١٦,٢٥٤
-	٤,٤٣٢	١٤,٤٣٩	١٢,٠٠٢	٨,١٢٤	٣٨,٩٩٧
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	٢٥٣,٠٤٤	٢٥٣,٠٤٤
١٠٨,٩٥٠	٢٤٨,٨١٢	١٧٨,٩٤٩	٥٢٩,٤٦٦	٥٤٢,١١٨	١,٦٠٨,٢٩٥
١٣,٣٦٢	١,٧٨٣	(٤٦,٨٦٤)	١٥١,٩٧٤	(١٢,٢٥٥)	-
١٣,٣٦٢	١٥,١٤٥	(٣١,٧١٩)	١٢,٢٥٥	-	-

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العماني
وكالة بين البنوك والمستحق من البنوك
تمويل إلى العملاء - صافي الأوراق المالية الاستثمارية
موجودات غير ملموسة
ممتلكات ومعدات
موجودات أخرى
مجموع الموجودات

حسابات العملاء والوكالة وحسابات الاستثمارات المطلقة
التزامات أخرى
احتياطي مخاطر الاستثمار ومعدل الأرباح
حقوق المساهمين
مجموع المطلوبات والادوات المشابهة
لحقوق الملكية وحقوق المساهمين
صافي الفجوة
صافي الفجوة التراكمي

٤٠ إدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في مخاطر الخسارة الناجمة عن التغيرات العكسية في عوامل السوق مثل معدلات العائد وأسعار صرف العملات والسلع والأسهم. تنشأ مخاطر السوق للبنك عادة نتيجة المراكز المفتوحة في العملات الأجنبية والاحتفاظ بالأسهم العادية والمنتجات ذات العائد الثابت. تتعرض جميع هذه الأدوات والمعاملات لتقلبات السوق العامة والخاصة. يطبق البنك منهجية بازل ٢ القياسية لغرض احتساب تكلفة رأس المال.

يسعى البنك للحد من مخاطر السوق من خلال تطبيق استراتيجيات ترتبط بالتغيرات في أسعار ومعدلات العائد على موجودات ومطلوبات البنك. تتم مراقبة مخاطر السوق ومخاطر السيولة بشكل دوري من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات لدى البنك. تبين الإيضاحات التالية تفاصيل مخاطر السوق التي يواجهها البنك.

مخاطر العملات

(أ)

تتمثل مخاطر العملات في مخاطر الخسارة الناتجة عن التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تؤثر التغيرات في أسعار العملات على قيمة الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وكذلك تؤثر على إيرادات التعاملات بالعملات الأجنبية.

يتعرض البنك لمخاطر جراء تبادل العملات الأجنبية وهو تبادل يتم في معظمه لدعم خدماته التمويلية التجارية وحالات التعرض المتعلقة بتبادل العملات الأجنبية عبر الحدود. يعمل البنك على جعل مخاطر تبادل العملات الأجنبية في حدود "صافي الوضع المفتوح" وهو سقف إلزامي حدده البنك المركزي العماني. تتعلق مخاطر العملات الأجنبية الرئيسية التي يتعرض البنك بعملة الدولار الأمريكي، المثبت سعر صرفه فعلياً بالريال العماني. ويقوم البنك بتمويل جزء كبيراً من موجوداته المالية بنفس العملات باعتبارها عملات القياس ذات الصلة لأجل الحد من مخاطر العملات الأجنبية. ويتم إدارة التعرض لمخاطر تبادل العملات الأجنبية طبقاً لسياسات البنك لإدارة المخاطر.

تم وضع حدود للتعرضات مثل الحدود المتعلقة بالأطراف المقابلة والعملات طبقاً للسياسات المعتمدة لدى البنك للحد من المخاطر والتركيز إلى المستويات المقبولة.

يوضح الجدول التالي التعرضات لمخاطر العملات الأجنبية:

التعرضات لمخاطر العملات الأجنبية

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
٥١,٤٨٢	١٤٩,٢٥٣	صافي الموجودات المقومة بالدولار الأمريكي
١٢,٧٦٦	١٤,٨٩٨	صافي موجودات المقومة بعملات أجنبية أخرى

مخاطر معدل العائد

تتمثل مخاطر معدل العائد في مخاطر الانحرافات في الأرباح أو القيمة الاقتصادية نتيجة التغير العكسي لمنحنى العائد. تكمن هذه المخاطر بشكل رئيسي في محفظة السلفيات والودائع.

تنشأ مخاطر معدل العائد نتيجة عدم التطابق بين الاستحقاقات التعاقدية أو إعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات سواء داخل الميزانية العمومية أو خارجها. تتم إدارة هذه المخاطر من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات لدى البنك والتي تقوم بمراجعة الحركة في معدل العائد بشكل منتظم وكذلك اتخاذ القرارات اللازمة بخصوص إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات لضمان الحفاظ على مستوى مقبول من صافي العائد.

تتمثل حساسية قائمة الدخل في تأثير التغيرات المفترضة في معدلات الربح لسنة واحدة وعلى أساس معدل الربح المتغير للموجودات المالية والمطلوبات المالية الغير متداولة المحتفظ بها في تاريخ التقرير.

يوضح الجدول التالي الحساسية تجاه التغيرات المحتملة في معدلات الربح مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

التأثير على الأرباح نتيجة مخاطر معدل الربح في دفاتر البنك

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
٥,٦٢٩	١٠,٣٧٥	٢٠ + نقطة
٢,٨١٤	٥,١٨٨	١٠٠ + نقطة
(٥,٦٢٩)	(١٠,٣٧٥)	٢٠ - نقطة
(٢,٨١٤)	(٥,١٨٨)	١٠٠ - نقطة

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٤٠ إدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

مخاطر معدل العائد (تابع)

فجوة حساسية معدل الربح

تستحق عند الطلب وخلال ٣٠ يوما	تستحق خلال ٦-١٢ شهور	تستحق خلال ١٢-٦٠ شهر	تستحق خلال ٥-١ سنوات	تستحق بعد ٥ سنوات	لا يترتب عليها ربح المجموع
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					
-	-	-	-	-	٥٩,٤٨٠
٢٤,٦٥٢	-	٧٧٠	٣,٨٥٠	-	٤١,٩٥٣
٢٧٣,٣٨٨	١٩٨,٠٩٦	٥٣,٨٨٧	٤٩٧,٥٥٠	٥٣٥,٦٩٣	١,٥٥٨,٦١٤
٤٩,٣١٠	٣٨,٠٣٤	٣١,٤٣٣	٦١,٩٠٥	١٢,٩٦٢	١٩٣,٦٤٤
-	-	-	-	-	٤,٨٧١
-	-	-	-	-	٤,٢٥٥
-	-	-	-	-	٢٤,٠١١
٣٤٧,٣٥٠	٢٣٦,١٣٠	٨٦,٠٩٠	٥٦٣,٣٠٥	٥٤٨,٦٥٥	١,٨٨٦,٨٢٨
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العُماني وكالة بين البنوك والمستحق من البنوك التمويل إلى العملاء - صافي الأوراق المالية الاستثمارية موجودات غير ملموسة ممتلكات ومعدات موجودات أخرى					
٤٠,٤٣٣	١٢٦,٢٩١	١١٥,٧٦٩	٧٥٧,٨٧٥	٢٩٣,٥٥٧	١,٥٧١,٩٩١
-	-	-	-	-	٥١,٨٣٦
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	٦٢٣,٠٠١
٤٠,٤٣٣	١٢٦,٢٩١	١١٥,٧٦٩	٧٥٧,٨٧٥	٢٩٣,٥٥٧	١,٨٨٦,٨٢٨
٣٠٦,٩١٧	١٠٩,٨٣٩	(٢٩,٦٨٠)	(١٩٤,٥٦٩)	٢٥٥,٠٩٧	(٤٤٧,٦٠٤)
٣٠٦,٩١٧	٤١٦,٧٥٦	٣٨٧,٠٧٧	١٩٢,٥٠٧	٤٤٧,٦٠٥	-
حسابات العملاء والوكالة وحسابات الاستثمارات المطلقة مطلوبات أخرى احتياطي مخاطر الاستثمار ومعدل الأرباح حقوق المساهمين مجموع المطلوبات والادوات المشابهة لحقوق الملكية وحقوق المساهمين الفجوة داخل الميزانية العمومية فجوة حساسية الأرباح المتراكمة					

تستحق عند الطلب وخلال ٣٠ يوما	تستحق خلال ٦-١٢ شهور	تستحق خلال ١٢-٦٠ شهر	تستحق خلال ٥-١ سنوات	تستحق بعد ٥ سنوات	لا يترتب عليها ربح المجموع
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
-	-	-	-	-	٥١,٣٠٠
٩,٦٩	-	-	٥,٧٧٥	-	٢٤,٥١٤
٢٧٧,٥٩٨	١٧٨,٨٧٦	٥٧,٨٩٥	٤٣١,٠٨١	٤١٤,٧٣٢	١,٣٦٠,١٨٢
٨,٢٥٥	٥٠,٨٣٣	٦,٤٥٤	٤٦,٣٢٢	٣٢,٨٧٨	١٤٤,٧٤٢
-	-	-	-	-	٣,٥٢٧
-	-	-	-	-	٥,٢٣٩
-	-	-	-	-	١٨,٧٩١
٢٩٤,٩٢٢	٢٢٩,٧٠٩	٦٤,٣٤٩	٤٨٣,١٧٨	٤٤٧,٦١٠	١,٦٠٨,٢٩٥
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العُماني وكالة بين البنوك والمستحق من البنوك التمويل إلى العملاء - صافي الأوراق المالية الاستثمارية موجودات غير ملموسة ممتلكات ومعدات موجودات أخرى					
٣٤,٠٤٣	١٤٢,٥٠٢	٨٩,٦٤٨	٥٥٣,٦٤٧	٢٢١,٨٢٥	١,٣١٦,٢٥٤
-	-	-	-	-	٣٨,٩٩٧
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	٢٥٣,٠٤٤
٣٤,٠٤٣	١٤٢,٥٠٢	٨٩,٦٤٨	٥٥٣,٦٤٧	٢٢١,٨٢٥	١,٦٠٨,٢٩٥
٦٠,٨٧٩	٨٧,٢٠٧	(٢٥,٢٩٩)	(٧٠,٤٦٩)	٢٢٥,٧٨٥	(٤٧٨,١٠٣)
٦٠,٨٧٩	٣٤٨,٠٨٦	٣٢٢,٧٨٧	٢٥٢,٣١٨	٤٧٨,١٠٣	-
حسابات العملاء والوكالة وحسابات الاستثمارات المطلقة مطلوبات أخرى احتياطي مخاطر الاستثمار ومعدل الأرباح حقوق المساهمين مجموع المطلوبات والادوات المشابهة لحقوق الملكية وحقوق المساهمين الفجوة داخل الميزانية العمومية فجوة حساسية الأرباح المتراكمة					

٤٠ إدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر السوق (تابع)

(ب) مخاطر معدل العائد (تابع)

(أ) مخاطر حقوق الملكية

يتعرض البنك للتقلبات في أسعار الأوراق المالية (الصكوك والأسهم) المحتفظ بها ضمن محفظة حقوق الملكية. إن استثمارات البنك في الأسهم هي استثمارات إستراتيجية / طويلة الأجل وليست لأغراض المتاجرة، وبالتالي لا يحتفظ البنك بمراكز تداول في استثمارات في الأسهم. ولذلك، يتم تسجيل التعرض في الأسهم المدرجة وغير المدرجة كما في تاريخ قائمة المركز المالي ضمن المحفظة البنكية ويتم احتساب رأس المال وفقاً لذلك. نتيجة لعدم وجود تعرضات ضمن محفظة التداول لم يتم إجراء أي اختبار للضغط أو تحليل للحساسية.

مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر الخسائر المباشرة أو الغير مباشرة الناجمة عن عدم ملاءمة أو تعطل العمليات الداخلية أو الأنظمة أو العوامل البشرية أو نتيجة لأحداث خارجية. تعتمد أنشطة البنك على القدرة على تنفيذ عدد كبير من المعاملات بكفاءة ودقة. وتنشأ المخاطر والخسائر التشغيلية عادة نتيجة الفشل في أنشطة البنك وعملياته التشغيلية وأنظمة أمن المعلومات والكوارث الطبيعية، والاعتماد على موردين رئيسيين وعمليات الاحتيال وتدني جودة الخدمة وعدم الامتثال للأنظمة والقوانين وعدم توفر الموظفين الرئيسيين، والآثار الاجتماعية والبيئية.

وضع البنك سياسة لإدارة مخاطر التشغيل وتم تطبيق جميع الضوابط الرقابية الرئيسية على جميع المستويات للحد من مخاطر التشغيل. يطبق كل قسم من أقسام البنك إجراءات وأنظمة لمعالجة مخاطر التشغيل ضمن تخصصهم.

لغرض قياس تكلفة رأس المال، طبق البنك منهجية المؤشر الأساسي بما يتماشى مع تعليمات لجنة بازل ٢ بشأن مخاطر التشغيل. تتطلب هذه المنهجية من البنك تكوين مخصص بنسبة ١٥٪ من متوسط إجمالي الدخل السنوي لثلاث سنوات كتكلفة لرأس المال بهدف إدارة مخاطر التشغيل.

إدارة مخاطر رأس المال

يقوم البنك بإدارة رأسماله لضمان قدرته على مواصلة أعماله وفقاً لمبدأ الاستمرارية من خلال زيادة العائد للمساهمين ضمن إطار العائد المقبول في ضوء المخاطر. ظلت الإستراتيجية العامة للبنك دون تغيير عن العام السابق.

ينقسم رأس المال التنظيمي للبنك إلى شريحتين:

(أ) رأس المال من الشريحة ١: وتشمل أسهم رأس المال والأرباح المحتجزة والمخصصات المكونة من الأرباح المحتجزة؛ و

(ب) رأس المال من الشريحة ٢: وتشمل المخصص العام والأرباح الغير محققة الناتجة عن القيمة العادلة للموجودات المالية من خلال حقوق الملكية.

تُخصم القيمة الدفترية للموجودات الغير الملموسة بما في ذلك البرمجيات من الشريحة الأولى لرأس المال للوصول إلى رأس المال التنظيمي.

يتم قياس الموجودات المرجحة بالمخاطر من خلال التسلسل الهرمي لأوزان المخاطر والمصنفة وفقاً لطبيعتها وتعكس تقدير مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل المتعلقة بكل أصل وطرف مقابل، مع الأخذ بعين الاعتبار أية ضمانات مقبولة. يتم تطبيق معالجة مماثلة للتعرضات خارج الميزانية العمومية، مع إجراء بعض التعديلات لتعكس الطبيعة الطارئة للتعرض المحتمل في المستقبل.

سوف يستمر البنك في الاحتفاظ برأس المال التنظيمي المطلوب إمام من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر أو عن طريق زيادة متطلبات رأس المال بما يتماشى مع احتياجات أنشطة البنك ورأس المال.

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٤٠

إدارة المخاطر المالية (تابع)

مخاطر رأس المال (تابع)

كفاية رأس المال

فيما يلي نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر كما تم تحديدها من قبل لجان بازل ٢ وبازل ٣ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٢٠٢٣ كما يلي:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	هيكل رأس المال
ريال عماني بالآلاف	ريال عماني بالآلاف	
		الشريحة الأولى لرأس المال
٢٢,٠١١	٢٢,٠١١	رأس المال المدفوع
٢,٠٩١	٢,٠٩١	علاوة الإصدار
٧,٧٢٧	٩,٥٣٨	احتياطي قانوني
١٨,١٧٩	٨,٧٣٤	أرباح محتجزة (باستثناء توزيعات الأرباح النقدية)
(١,٠٤٧)	(٤,١٨٥)	أرباح أو خسائر القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
-	١٩,٩٩٨	صكوك إضافية إلزامية قابلة للتحويل للشريحة الأولى
(٣,٥٢٧)	(٤,٨٧١)	ناقصاً: الموجودات غير ملموسة
-	(٦,٨٠٠)	ناقص: موجودات الضريبة المؤجلة
		تعديلات تنظيمية إضافية
٢٤٣,٤٣٤	٢٤٤,٥١٦	مجموع الشريحة الأولى لرأس المال
		الشريحة الثانية لرأس المال
٣٣٥	٣٠٠	أرباح القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
١٠,٠١٤	٦,٨١٠	خسائر التدني
١٠,٣٤٩	٧,١١٠	مجموع الشريحة الثانية لرأس المال
٢٥٣,٧٨٣	٢٥٧,١٠٦	مجموع رأس المال المؤهل
		الموجودات المرجحة بالمخاطر
١,٣٧٥,٨٨٣	١,٣٨٥,٩٤٥	مخاطر الائتمان
٧٧,٩٢٦	١٤٨,٨٣٢	مخاطر السوق
٩٥,١٢٦	١٠٣,٢٤٢	مخاطر التشغيل
١,٥٤٨,٩٣٥	١,٦٣٨,٠١٩	المجموع
٢٤٣,٤٣٤	٢٤٤,٥١٦	الشريحة الأولى لرأس المال
١٠,٣٤٩	٧,١١٠	الشريحة الثانية لرأس المال
٢٥٣,٧٨٣	٢٥١,٦٢٦	مجموع رأس المال التنظيمي
٪١٥,٧٢	٪١٤,٩٣	نسبة كفاية رأس المال للشريحة الأولى
٪١٦,٣٨	٪١٥,٣٦	نسبة كفاية إجمالي رأس المال
٢٤٣,٤٣٤	٢٢٤,٥١٨	رأس المال عالي الجودة الشريحة الأولى (CET1)
٪١٥,٧٢	٪١٣,٧١	نسبة كفاية رأس المال عالي الجودة الشريحة الأولى

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٤٠

إدارة المخاطر المالية (تابع)

نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بنشر توجيهات بازل ٣ في يونيو ٢٠١١. أصدر البنك المركزي العماني توجيهات نهائية حول تطبيق معايير رأس المال والسيولة الجديدة على البنوك في الدولة. تتطلب اللوائح الجديدة من البنوك احتساب نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر على أساس الفترة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت نسبة تغطية السيولة ١٦٤,١٢٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١٠٩,٤٧٪) ونسبة صافي التمويل المستقر ١٣٦,٧٩٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١٣٢,٢٠٪).

٤١ مقارنة المخصصات المحتفظ بها وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ والمطلوبة بمقتضى معايير البنك المركزي العماني

حسابات التمويل القياسية والخاصة والمتعثرة (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤)

(أ)

تصنيف الموجودات حسب معايير البنك المركزي العماني	تصنيف الموجودات حسب المعيار المحاسبي المالي رقم ٣٠	المبلغ الإجمالي	المخصص المحتسب وفقاً لمعايير البنك المركزي العماني	المخصص المحتسب وفقاً للمعيار المحاسبي المالي رقم ٣٠	الفرق بين المخصص المركزي العماني المطلوب والمخصص به	صافي المبلغ حسب معايير البنك المركزي العماني	صافي المبلغ حسب المعيار المحاسبي المالي رقم ٣٠	ربح احتياطي حسب معايير البنك المركزي العماني
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)=(٤)-(٥)	(٧)=(٣)-(٤)	(٨)=(٣)-(٥)	(٩)
المرحلة ١	المرحلة ١	١,٢٤٠,٧١٢	١٣,٧٧١	١,٩٩٨	١١,٧٧٣	١,٢٢٦,٩٤١	١,٢٣٨,٧١٤	-
المرحلة ٢	المرحلة ٢	٦٤,٧٩٨	٦٥٤	٢,٦٤٢	(١,٩٨٨)	٦٤,١٤٤	٦٢,١٥٦	-
المرحلة ٣	المرحلة ٣	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي	المجموع الفرعي	١,٣٠٥,٥١٠	١٤,٤٢٥	٤,٦٤٠	٩,٧٨٥	١,٢٩١,٠٨٥	١,٣٠٠,٨٧٠	-
المرحلة ١	المرحلة ١	٦٠,٦٢١	٥٩٥	٢,٠٣٠	(١,٤٣٥)	٦٠,٠٦٦	٥٨,٥٩١	-
المرحلة ٢	المرحلة ٢	١٨١,٥٢٧	١,٧٦٨	١٤,٨٨٦	(١٣,١١٨)	١٧٩,٧٥٩	١٦٦,٦٤١	٩٩٩
المرحلة ٣	المرحلة ٣	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي	المجموع الفرعي	٢٤٢,١٤٨	٢,٣٦٣	١٦,٩١٦	(١٤,٥٥٣)	٢٣٩,٧٨٥	٢٢٥,٢٣٢	٩٩٩
المرحلة ١	المرحلة ١	-	-	-	-	-	-	-
المرحلة ٢	المرحلة ٢	-	-	-	-	-	-	-
المرحلة ٣	المرحلة ٣	١,٠١٧	٢٥٤	٤٤٦	(١٩٢)	٧٦٣	٥٧١	١٥
المجموع الفرعي	المجموع الفرعي	١,٠١٧	٢٥٤	٤٤٦	(١٩٢)	٧٦٣	٥٧١	١٥
المرحلة ١	المرحلة ١	-	-	-	-	-	-	-
المرحلة ٢	المرحلة ٢	-	-	-	-	-	-	-
المرحلة ٣	المرحلة ٣	٦,٩٤٢	٣,٣٢١	٣,٠٣٥	٢٨٦	٣,٦٢١	٣,٩٠٧	٢٢٤
المجموع الفرعي	المجموع الفرعي	٦,٩٤٢	٣,٣٢١	٣,٠٣٥	٢٨٦	٣,٦٢١	٣,٩٠٧	٢٢٤
المرحلة ١	المرحلة ١	-	-	-	-	-	-	-
المرحلة ٢	المرحلة ٢	-	-	-	-	-	-	-
المرحلة ٣	المرحلة ٣	٣١,٧١٩	٢٨,٥١٣	٢٢,١٣٧	٦,٣٧٦	٣,٢٠٦	٩,٥٨٢	٩٧٢
المجموع الفرعي	المجموع الفرعي	٣١,٧١٩	٢٨,٥١٣	٢٢,١٣٧	٦,٣٧٦	٣,٢٠٦	٩,٥٨٢	٩٧٢
المرحلة ١	المرحلة ١	٥٧٢,٨٣١	-	٤١٣	(٤١٣)	٥٧٢,٨٣١	٥٧٢,٣٦٨	-
المرحلة ٢	المرحلة ٢	٦٠,٩٨٢	-	١٩٣	(١٩٣)	٦٠,٩٨٢	٦٠,٧٨٩	-
المرحلة ٣	المرحلة ٣	٤,٨٧٠	-	١,٦٦٥	(١,٦٦٥)	٤,٨٧٠	٣,٦٠٥	-
المجموع الفرعي	المجموع الفرعي	٦٣٨,٦٨٣	-	١,٩٦١	(١,٩٦١)	٦٣٨,٦٨٣	٦٣٦,٧٦٢	-
المرحلة ١	المرحلة ١	١,٨٧٤,١٦٤	١٤,٣٦٦	٤,٤٩١	٩,٨٧٥	١,٨٥٩,٧٩٨	١,٨٦٩,٦٧٣	-
المرحلة ٢	المرحلة ٢	٣٠٧,٣٠٧	٢,٤٢٢	١٧,٧٢١	(١٥,٢٩٩)	٣٠٤,٨٨٥	٢٨٩,٥٨٦	٩٩٩
المرحلة ٣	المرحلة ٣	٤٤,٥٤٨	٣٢,٠٨٨	٢٦,٨٨٣	٥,٢٠٥	١٢,٤١٠	١٧,٦٦٥	١,٢١١
المجموع	المجموع	٢,٢٢٦,٠١٩	٤٨,٨٧٦	٤٩,٠٩٥	(٢١٩)	٢,١٧٦,٩٢٤	٢,١٧٦,٩٢٤	٢,٢١٠

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٤٠ (أ) مقارنة المخصصات المحتفظ بها وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ والمطلوبة بمقتضى معايير البنك المركزي العماني (تابع) حسابات التمويل القياسية والخاصة والمتعثرة (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣) (تابع)

تصنيف الموجودات حسب معايير البنك المركزي العماني	تصنيف الموجودات حسب المعيار المحاسبي رقم ٣٠	المبلغ الإجمالي	المخصص المحتسب وفقاً لمعايير البنك المركزي العماني	المخصص المحتسب وفقاً للمعيار المحاسبي رقم ٣٠	الفرق بين مخصص البنك المركزي المطلوب والمخصص به	صافي المبلغ حسب معايير البنك المركزي العماني	صافي المبلغ حسب المعيار المحاسبي رقم ٣٠	ربح احتياطي حسب معايير البنك المركزي العماني
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)=(٤)-(٥)	(٧)=(٣)-(٤)	(٨)=(٣)-(٥)	(٩)
أساسي	المرحلة ١	١,٦١,٢٢٥	٩,٥٤٠	٤,١٣٦	٥,٤٠٤	١,٠٥١,٦٨٥	١,٠٥٧,٠٨٩	-
	المرحلة ٢	٨١,٥٣٦	٧٩٣	٣,٥١٥	(٢,٧٢٢)	٨٠,٧٤٣	٧٨,٠٢١	-
	المرحلة ٣	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي		١,١٤٢,٧٦١	١٠,٣٣٣	٧,٦٥١	٢,٦٨٢	١,١٣٢,٤٢٨	١,١٣٥,١١٠	-
خاصة	المرحلة ١	٧٠,٠١٦	٦٩٥	١,٨٣٤	(١,١٣٩)	٦٩,٣٢١	٦٨,١٨٢	-
	المرحلة ٢	١٤٠,٨٠٧	١,٣٦٤	١١,٥٨٤	(١٠,٢٢٠)	١٣٩,٤٤٣	١٢٩,٢٢٣	٢٠٣
	المرحلة ٣	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي		٢١٠,٨٢٣	٢,٠٥٩	١٣,٤١٨	(١١,٣٥٩)	٢٠٨,٧٦٤	١٩٧,٤٠٥	٢٠٣
دون المستوى	المرحلة ١	-	-	-	-	-	-	-
	المرحلة ٢	-	-	-	-	-	-	-
	المرحلة ٣	٣,٥٨٣	٨٩٦	٢,١١٩	(١,٢٢٣)	٢,٦٨٧	١,٤١٤	١٧٥
المجموع الفرعي		٣,٥٨٣	٨٩٦	٢,١١٩	(١,٢٢٣)	٢,٦٨٧	١,٤١٤	١٧٥
مشكوك في تحصيله	المرحلة ١	-	-	-	-	-	-	-
	المرحلة ٢	-	-	-	-	-	-	-
	المرحلة ٣	٤,٩١٠	٢,٧١٦	٢,٣٢٢	٣٩٤	٢,١٩٤	٢,٥٨٨	٥١
المجموع الفرعي		٤,٩١٠	٢,٧١٦	٢,٣٢٢	٣٩٤	٢,١٩٤	٢,٥٨٨	٥١
خسارة	المرحلة ١	-	-	-	-	-	-	-
	المرحلة ٢	-	-	-	-	-	-	-
	المرحلة ٣	٢٣,٧٦٨	٢٢,٤٣٢	١٤,٤٩٣	٧,٩٣٩	١,٣٣٦	٩,٢٧٥	٥٢٧
المجموع الفرعي		٢٣,٧٦٨	٢٢,٤٣٢	١٤,٤٩٣	٧,٩٣٩	١,٣٣٦	٩,٢٧٥	٥٢٧
البنود الأخرى غير المشمولة في تعميم البنك المركزي العماني رقم (ب م ٩٧٧)	المرحلة ١	٤٥٢,٠٦٨	-	٣٨٤	(٣٨٤)	٤٥٢,٠٦٨	٤٥١,٦٨٤	-
	المرحلة ٢	٩١,٧٨٨	-	١٧٤	(١٧٤)	٩١,٧٨٨	٩١,٦١٤	-
والتعليمات ذات الصلة المجموع الفرعي	المرحلة ٣	٢,٥٦٠	-	٩٠٥	(٩٠٥)	٢,٥٦٠	١,٦٥٥	-
		٥٤٦,٤١٦	-	١,٤٦٣	(١,٤٦٣)	٥٤٦,٤١٦	٥٤٤,٩٥٣	-
	المرحلة ١	١,٥٨٣,٣٠٩	١٠,٢٣٥	٦,٣٥٤	٣,٨٨١	١,٥٧٣,٠٧٤	١,٥٧٦,٩٥٥	-
المجموع الكلي	المرحلة ٢	٣١٤,١٣١	٢,١٥٧	١٥,٢٧٣	(١٣,١١٦)	٣١١,٩٧٤	٢٩٨,٨٥٨	٢٠٣
	المرحلة ٣	٣٤,٨٢١	٦٦,٠٤٤	١٩,٨٣٩	٦,٢٠٥	٨,٧٧٧	١٤,٩٨٢	٧٥٣
		١,٩٣٢,٢٦١	٣٨,٤٣٦	٤١,٤٦٦	(٣,٠٣٠)	١,٨٩٣,٨٢٥	١,٨٩٠,٧٩٥	٩٥٦

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٤١ مقارنة المخصصات المحتفظ بها وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ والمطلوبة بمقتضى معايير البنك المركزي العماني (تابع) (ب) الحسابات المعاد هيكلتها

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

تصنيف الموجودات حسب معايير البنك المركزي العماني	تصنيف الموجودات حسب المعيار المحاسبي المالي رقم ٣٠	المبلغ الإجمالي	المخصص وفقاً لمعايير البنك المركزي العماني	المخصص وفقاً للمعيار المحاسبي المالي رقم ٣٠	الفرق بين المخصص المحتسب وفقاً لمعايير البنك المركزي العماني وبين المخصص المحتفظ به	صافي المبلغ حسب معايير البنك المركزي العماني *	الصافي حسب المعيار المحاسبي المالي رقم ٣٠	ربح احتياطي حسب معايير البنك المركزي العماني
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)=(٤)-(٥)	(٧)=(٣)-(٤)	(٨)=(٣)-(٥)	(٩)
المرحلة ١		١٠١,٨٤٩	٨٥٨	٢,٨٨٢	(٢,٠٢٤)	١٠٠,٩٩١	٩٨,٩٦٦	-
المرحلة ٢	مصنفة على أنها	١١٨,٦٠٩	٣,٨٦١	١٤,٨٨٨	(١١,٠٢٧)	١١٤,٧٤٨	١٠٣,٧٢١	٩٩٩
المرحلة ٣	عاملة	-	-	-	-	-	-	-
	المجموع الفرعي	٢٢٠,٤٥٨	٤,٧١٨	١٧,٧٧٠	(١٣,٠٥٢)	٢١٥,٧٣٩	٢٠٢,٦٨٨	٩٩٩
المرحلة ١		-	-	-	-	-	-	-
المرحلة ٢	مصنفة على أنها	-	-	-	-	-	-	-
المرحلة ٣	متعثرة	١٤,٨٦٩	١١,٦٣٠	٨,٤٧١	٣,١٥٩	٣,٢٣٩	٦,٣٩٨	٤٢٩
	المجموع الفرعي	١٤,٨٦٩	١١,٦٣٠	٨,٤٧١	٣,١٥٩	٣,٢٣٩	٦,٣٩٨	٤٢٩
المرحلة ١		١٠١,٨٤٩	٨٥٨	٢,٨٨٢	(٢,٠٢٤)	١٠٠,٩٩١	٩٨,٩٦٦	-
المرحلة ٢		١١٨,٦٠٩	٣,٨٦١	١٤,٨٨٨	(١١,٠٢٧)	١١٤,٧٤٨	١٠٣,٧٢١	٩٩٩
المرحلة ٣		١٤,٨٦٩	١١,٦٣٠	٨,٤٧١	٣,١٥٩	٣,٢٣٩	٦,٣٩٨	٤٢٩
	المجموع	٢٣٥,٣٢٧	١٦,٣٤٨	٢٦,٢٤١	(٩,٨٩٣)	٢٢٨,٩٧٩	٢٠٩,٠٨٦	١,٤٢٨

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

تصنيف الموجودات حسب معايير البنك المركزي العماني	تصنيف الموجودات حسب المعيار المحاسبي المالي رقم ٣٠	المبلغ الإجمالي	المخصص وفقاً لمعايير البنك المركزي العماني	المخصص وفقاً للمعيار المحاسبي المالي رقم ٣٠	الفرق بين المخصص المحتسب وفقاً لمعايير البنك المركزي العماني وبين المخصص المحتفظ به	صافي المبلغ حسب معايير البنك المركزي العماني *	الصافي حسب المعيار المحاسبي المالي رقم ٣٠	ربح احتياطي حسب معايير البنك المركزي العماني
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)=(٤)-(٥)	(٧)=(٣)-(٤)	(٨)=(٣)-(٥)	(٩)
المرحلة ١		٨٢,٥٧٣	٦٨٧	١,٧٤٢	(١,٠٥٥)	٨١,٨٨٦	٨٠,٨٣١	-
المرحلة ٢	مصنفة على أنها	١٤٠,٨٢١	١,٢٣٥	١٢,٧٩٨	(١١,٥٦٣)	١٣٩,٥٨٦	١٢٨,٠٢٣	٢٠٣
المرحلة ٣	عاملة	-	-	-	-	-	-	-
	المجموع الفرعي	٢٢٣,٣٩٤	١,٩٢٢	١٤,٥٤٠	(١٢,٦١٨)	٢٢١,٤٧٢	٢٠٨,٨٥٤	٢٠٣
المرحلة ١		-	-	-	-	-	-	-
المرحلة ٢	مصنفة على أنها	-	-	-	-	-	-	-
المرحلة ٣	متعثرة	٨,٦٠٥	٦,١١٣	٤,٧١٤	١,٣٩٩	٢,٤٩٢	٣,٨٩١	١٢٤
	المجموع الفرعي	٨,٦٠٥	٦,١١٣	٤,٧١٤	١,٣٩٩	٢,٤٩٢	٣,٨٩١	١٢٤
المرحلة ١		٨٢,٥٧٣	٦٨٧	١,٧٤٢	(١,٠٥٥)	٨١,٨٨٦	٨٠,٨٣١	-
المرحلة ٢		١٤٠,٨٢١	١,٢٣٥	١٢,٧٩٨	(١١,٥٦٣)	١٣٩,٥٨٦	١٢٨,٠٢٣	٢٠٣
المرحلة ٣		٨,٦٠٥	٦,١١٣	٤,٧١٤	١,٣٩٩	٢,٤٩٢	٣,٨٩١	١٢٤
	المجموع	٢٣١,٩٩٩	٨,٠٣٥	١٩,٢٥٤	(١١,٢١٩)	٢٢٣,٩٦٤	٢١٢,٧٤٥	٣٢٧

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٤١ مقارنة المخصصات المحتفظ بها وفقاً للمعيار المحاسبي المالي رقم ٣٠ والمطلوبة وفقاً لمعايير البنك المركزي العماني (تابع) (ج) نسبة التمويلات غير العاملة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (ريال عماني بالآلاف)			
حسب معايير البنك المركزي العماني	وفقاً للمعيار المحاسبي المالي رقم ٣٠	الفرق	
٨,٢٥٣	٧,٦٢٩	٦٢٤	خسائر التدني المحملة على حساب الأرباح والخسائر
٤٨,٨٧٦	٤٩,٠٩٥	(٢١٩)	المخصصات المطلوبة حسب معايير البنك المركزي العماني / المحتفظ بها وفقاً للمعيار المحاسبي المالي رقم ٣٠
١,٩٧	١,٩٧	-	نسبة إجمالي القروض غير العاملة
٠,٦٣	٠,٩٠	(٠,٢٧)	صافي نسبة القروض غير العاملة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (ريال عماني بالآلاف)			
حسب معايير البنك المركزي العماني	وفقاً للمعيار المحاسبي المالي رقم ٣٠	الفرق	
١٤,١٤٥	٦,٧٠٧	٧,٤٣٨	خسائر التدني المحملة على حساب الأرباح والخسائر
٣٨,٤٣٦	٤١,٤٦٦	(٣,٠٣٠)	المخصصات المطلوبة حسب معايير البنك المركزي العماني / المحتفظ بها وفقاً للمعيار المحاسبي المالي رقم ٣٠
١,٩٩	١,٩٩	-	نسبة إجمالي القروض غير العاملة
٠,٥١	٠,٨٨	(٠,٣٧)	صافي نسبة القروض غير العاملة

٤٢ توزيعات الأرباح المقترحة

اقترح مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠٢٥ توزيعات أرباح نقدية بقيمة ٢,٤٥ بيضة للسهم الواحد. بقيمة ٥,٤٨ مليون ريال عماني (معتمد في عام ٢٠٢٣: ٢,٣ بيضة للسهم الواحد؛ بقيمة ٥,١ مليون ريال عماني) وصكوك إضافية إلزامية قابلة للتحويل من الشريحة الأولى بقيمة ٩,٩٩ مليون ريال عماني يتم إصدارها بمعدل ٤,٤٧ وحدة لكل ١٠٠ سهم عادي (٢٠٢٣: ٩,٩٩ مليون ريال عماني بمعدل ٤,٤٧ وحدة لكل ١٠٠ سهم) بقيمة اسمية ١٠٠ بيضة للوحدة، مدفوعة بالكامل من الأرباح المحتجزة لعام ٢٠٢٤. تخضع هذه الخدمات لموافقة البنك المركزي العماني وهيئة الخدمات المالية والمساهمين. سيتم تقديم قرار مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح على المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي الذي سيعقد في ٢٧ مارس ٢٠٢٥.

الأفاضل أعضاء مجلس الإدارة المحترمين،

بنك نزوى ش.م.ع.ع.

ص.ب. ١٤٢٣

الرمز البريدي ١٣٣

مسقط - سلطنة عمان

تحية طيبة وبعد،،،

تقرير الإجراءات المتفق عليها حول النتائج الواقعية إلى أعضاء مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.ع.ع ("البنك") فيما يتعلق بإفصاحات بازل ٢ - المحور الثالث وبازل ٣ ("الإفصاحات") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

الغرض من تقرير الإجراءات المتفق عليها

تم إعداد هذا التقرير وفقاً لشروط اتفاقنا المؤرخ في ٨ أغسطس ٢٠٢٤. وقد تم تنفيذ تلك الإجراءات، على النحو المبين في التعميم رقم ب.م. ١٠٢٧ المؤرخ في ٤ ديسمبر ٢٠٠٧، فقط لمساعدة أعضاء مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.ع.ع ("البنك") في تقييم مدى امتثال البنك لمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في تعميم البنك المركزي العماني رقم ب.م. ١٠٠٩ المؤرخ في ١٣ سبتمبر ٢٠٠٦، والتعميم رقم ب.م. ١١١٤ المؤرخ في ١٧ نوفمبر ٢٠١٣، والتعميم رقم ب.م. ١١٤٩ المؤرخ في ١٣ أبريل ٢٠١٧ المعدل بالخطاب رقم BSD/CB/FLC/٢٠١٨/١٢ المؤرخ في ٢٦ نوفمبر ٢٠١٨، والخطاب رقم BSD/CB/٢٠٢٠/٠٠١ المؤرخ في ١٨ مارس ٢٠٢٠، والخطاب رقم BSD/CB/٢٠٢٠/٠٠٥ المؤرخ في ٣ يونيو ٢٠٢٠، والخطاب رقم SDD/CBS/CB/٢٠٢٤/١٠٨ المؤرخ في ٢٦ يونيو ٢٠٢٤ ("التعميم")، وقد لا يكون مناسباً لأي غرض آخر.

مسؤولياتكم

قام أعضاء مجلس إدارة البنك بإعداد الإفصاحات وفقاً للتعميم الصادر عن البنك المركزي العماني وظلوا مسؤولين دون غيرهم عنها وعن إنشاء جميع السجلات المحاسبية وغيرها من السجلات التي تدعم محتوياتها والحفاظ عليها. كما يتحمل أعضاء مجلس إدارة البنك المسؤولية عن تحديد وضمان امتثال البنك لمتطلبات الإفصاح على النحو المنصوص عليه في التعميم الصادر عن البنك المركزي العماني.

كما تقع على عاتقكم مسؤولية تحديد ما إذا كان نطاق الخدمات كافياً لأغراضكم وعليكم تأكيد أن الإجراءات الموضحة هنا مناسبة للغرض الذي من أجله يتم تقديم الخدمات.

مسؤولياتنا

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات المتفق عليها معكم على النحو المبين في التعميم رقم ب.م. ١٠٢٧ المؤرخ في ٤ ديسمبر ٢٠٠٧. وتم تنفيذ أعمالنا وفقاً للمعيار الدولي للخدمات ذات الصلة رقم ٤٤٠٠ (المعدل) "تكيفات الإجراءات المتفق عليها".

يتضمن تكليف الإجراءات المتفق عليها تنفيذ الإجراءات التي تم الاتفاق عليها معكم والإبلاغ عن النتائج، باعتبارها النتائج الواقعية حول الإجراءات المتفق عليها المنفذة. ولا نقدم أي تعهد فيما يتعلق بمدى ملاءمة الإجراءات المتفق عليها.

تقرير الإجراءات المتفق عليها حول النتائج الواقعية إلى أعضاء مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.ع. ("البنك") فيما يتعلق بإفصاحات بازل ٢ - المحور الثالث وبازل ٣ ("الإفصاحات") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (تابع)

اخلاقيات المهنة وإدارة الجودة

لقد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (قواعد مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين).
تطبق شركتنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم ١، والذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتطبيق نظام لإدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات حول الامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

الإجراءات والنتائج

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات المتفق عليها معكم وكما هو مبين في تعميم البنك المركزي الغماني رقم ب.م. ١٠٢٧ المؤرخ في ٤ ديسمبر ٢٠٠٧ فيما يتعلق بإفصاحات البنك، والمدرجة بالصفحات من ١ إلى ٥٨ كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

استناداً إلى الإجراءات أعلاه، لم نجد أي استثناءات.

لم تشكل إجراءاتنا، كما هو مذكور في اتفاقنا، تكليف مراجعة أو تأكيد يتم إجراؤه وفقاً لمعايير المراجعة أو التأكيد المقبولة عموماً، والذي يكون الهدف منه التعبير عن تأكيد حول محتويات الإفصاحات. فنحن لا نعبر عن مثل هذا التأكيد. ولو كنا قد نفذنا إجراءات إضافية، أو أجرينا تكليف مراجعة أو تأكيد على الإفصاحات، لربما لفتت انتباهنا أمور أخرى كنا سنبلغكم بها. يتعلق هذا التقرير بالإفصاحات فقط ولا يشمل أي قوائم مالية للبنك ككل.

إن التزاماتنا بخصوص هذا التقرير تعتبر مستقلة تماماً عن أي مهام قد نقوم بها (أو قد قمنا بها) بصفتنا مراقبي حسابات البنك أو بأي صفة أخرى، كما أن مسؤولياتنا والتزاماتنا لن تتغير بأي حال من الأحوال بسبب هذه المهام. ليس في هذا التقرير، ولا أي شيء قد تم نقله شفهيًا أو تم تنفيذه في سياق الخدمات أو ما يتصل بها، ما يتضمن أي مسؤولية واجبة تترتب علينا بصفتنا مراقبي الحسابات لأي قوائم مالية للبنك.

القيود على التوزيع والاستخدام

إن هذا التقرير مخصص فقط لاستخدامكم فيما يتعلق بالغرض المحدد أعلاه، وكما هو مذكور في اتفاقنا، ولا يجوز استخدامه لأي غرض آخر. ولا يجوز نسخ أي جزء من هذا التقرير أو توزيعه على أي طرف آخر باستثناء ما هو مسموح به بموجب شروط اتفاقنا. ولا تقبل أي التزام أو مسؤولية تجاه أي طرف آخر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،



مسقط، سلطنة عُمان
١٢ مارس ٢٠٢٥



١. نظرة عامة ومقدمة

امثالاً لتوجيهات البنك المركزي العماني بتطبيق ارشادات بازل ٢ والمتعلقة بمتطلبات راس المال، على جميع البنوك العاملة في سلطنة عمان اعتباراً من سبتمبر ٢٠٢٠، وفي ضوء الإطار التنظيمي للخدمات المصرفية الإسلامية (IBRF) فقد وضع بنك نزوى تقنيات إدارة المخاطر لضمان الرقابة المناسبة وإدارة المخاطر بالبنك.

يرتكز اتفاق بازل ٢ على ثلاث أركان هي:

- الركيزة ١: تحدد متطلبات الحد الأدنى من رأس المال التنظيمي عن طريق توفير قوانين وانظمة لقياس مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.
- الركيزة ٢: تتبع الإجراءات الداخلية للبنك لتقييم كفاية رأس المال الكلي ("ICAAP") فيما يتعلق بالمخاطر. كما تقدم الركيزة ٢ مراجعة وتقييم إشرافي ("SREP") يمكن استخدامها كوسيلة لتقييم كفاية رأس المال الداخلي لأي مؤسسة.
- الركيزة ٣: تكمل الركيزتين الأخرتين وتركز على تعزيز الشفافية في الإفصاح عن المعلومات، وتغطي المخاطر وإدارة رأس المال، بما في ذلك كفاية رأس المال. يتمثل الهدف من هذه الإفصاحات في تشجيع الانضباط في السوق من خلال وضع مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق بتقييم بعض المعلومات المحددة حول نطاق تطبيق بازل ٢، ورأس المال، والتعرضات الخاصة ببعض المخاطر وعمليات تقييم المخاطر، وبالتالي كفاية رأس المال للمؤسسة.
- تتضمن إفصاحات الركيزة ٣ معلومات حول بنك نزوى فيما يتعلق بهيكل الحوكمة، وهيكل رأس المال، وكفاية رأس المال ومتطلباته، وأهداف وسياسات إدارة المخاطر، والعديد من الإفصاحات الكمية والنوعية الداعمة إلى جانب المقارنة مع البيانات المالية لشهر ديسمبر ٢٠٢٣.

٢. نطاق التطبيق

١-٢ الإفصاحات النوعية

- تم تأسيس البنك في سلطنة عمان كشركة مساهمة عامة بتاريخ ١٥ أغسطس ٢٠١٢.
- أسهم البنك مدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية ومقر عمله الرئيسي يقع في مسقط، سلطنة عمان.
- البنك ليس جزءاً من أي شركة او مجموعة قابضة وليس له شركات شقيقه.
- يبلغ رأس المال المصرح به للبنك ٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال عماني ورأس المال المصدر والمدفوع ٢٢٠,٠١٠,٥٣٨ ريال عماني مقسم إلى ٢,٢٣٦,٩٥٣,٠٣٢ سهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٢٢٠,٠١٠,٥٣٨ ريال عماني مقسم إلى ٢,٢٣٦,٩٥٣,٠٣٢ سهم).
- أفلاج للاستثمار هي المساهم الوحيد الذي يمتلك ١٠٪ أو أكثر من أسهم البنك. في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بلغت حصة شركة أفلاج للاستثمار المالي ش.م.ع.م ٧٨٢,٩٣٣,٥٦١ سهم بما يعادل ٣٥,٠٠٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: بلغت مساهمة شركة أفلاج للاستثمار المالي ش.م.ع.م ٧٨٢,٩٣٣,٥٦١ سهم بما يعادل ٣٥٪).
- يتم إعداد التقارير المالية والتنظيمية على أساس مستقل ومن ثم لا يتطلب الأمر إفصاحات مرتبطة بالتوحيد.

٢-٢ الإفصاحات الكمية

- (أ) حصة الملكية في شركات التكافل: يمتلك البنك ٠,٤٨٪ من شركة عمان تكافل وليس لديه أي سيطرة على شركات التكافل، ولذلك فهي ليست مندمجة بأي شكل من الأشكال.

٣. هيكل رأس المال

١-٣ الإفصاحات النوعية

- يبلغ رأس المال المصرح به للبنك ٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال عماني ورأس المال المصدر والمدفوع ٢٢٠,٠١٠,٥٣٨ ريال عماني مقسم إلى ٢,٢٣٦,٩٥٣,٠٣٢ سهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٢٢٠,٠١٠,٥٣٨ ريال عماني مقسم إلى ٢,٢٣٦,٩٥٣,٠٣٢ سهم).
- أصدر البنك صكوك إضافية قابلة للتحويل بعد خمس سنوات إلزامياً من الفئة الأولى، كجزء من برنامج صكوك بنك نزوى البالغ قيمته ٥٠ مليون ريال عماني، تم إصدار ١٠ ملايين ريال عماني منها مدفوعة بالكامل من الأرباح المحتجزة، ويبلغ معدل الفائدة ٦٪، تدفع على أساس نصف سنوي.
- أعلن البنك أيضاً عن إصدار الشريحة الثانية بقيمة ١٠ ملايين ريال عماني، مدفوعة بالكامل من الأرباح المحتجزة، والتي تخضع للموافقات التنظيمية. مع هذا الإصدار، سيكون إجمالي الصكوك الإضافية من الفئة الأولى القابلة للتحويل الإلزامي القائمة بقيمة ٢٠ مليون ريال عماني.
- يتم تعريف الادوات المشابهة لحقوق الملكية في فقرة قسم الادوات المشابهة لحقوق الملكية. يتم بيان حسابات الاستثمار غير المقيدة ضمن قسم "حسابات الاستثمار غير المقيدة". لا تعتبر هذه جزءاً من حقوق الملكية وستؤثر فقط على حساب نسبة كفاية رأس المال لتقليل الأصول المربحة بالمخاطر. ومع ذلك، فإن البنك يتبع نهجاً متحفظاً من خلال عدم تقليل الأصول المربحة بالمخاطر.
- لا توجد حقوق أقلية وفائض في رأس المال من شركات التكافل وليس للبنك أي مساهمات تساوي أو تزيد عن ٥٪ من إجمالي رأس المال المدفوع.

٢-٣ الإفصاحات الكمية

فيما يلي تفصيل هيكل رأس مال البنك:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
		(أ) الشريحة ١ من رأس المال
٢٢٠,٠١١	٢٢٠,٠١١	رأس المال المدفوع
٢,٠٩١	٢,٠٩١	علاوة الإصدار
٧,٧٢٧	٩,٥٣٨	الاحتياطي القانوني
١٨,١٧٩	٨,٧٣٤	الأرباح المحتجزة
(١,٠٤٧)	(٤,١٨٥)	صافي خسائر القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
(٣,٥٢٧)	(٤,٨٧١)	ناقصاً: الأصول غير الملموسة، بما في ذلك الخسائر، والخسائر التراكمية غير المحققة المدرجة مباشرة في حقوق الملكية
-	(٦,٨٠٠)	ناقصاً: التعديل للضمانات المحتجزة مقابل الحدود الممنوحة
-	١٩,٩٩٨	إضافة: صكوك إلزامية إضافية من المستوى الأول قابلة للتحويل (راجع الملاحظة أدناه)
٢٤٣,٤٣٤	٢٤٤,٥١٦	إجمالي رأس المال من الشريحة الأولى
		ملاحظة: الصكوك الإضافية الإلزامية القابلة للتحويل من المستوى الأول هي قيد الحصول على الموافقات. وفي حالة الموافقة عليه، سيتم سداؤه بالكامل من الأرباح المحتجزة. وعلى هذا النحو، لن يكون لهذا أي تأثير على إجمالي CET1 و CAR
		(ب) رأس المال من الشريحة الثانية
٣٣٥	٣٠	أرباح القيمة العادلة من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
١٠,٠١٤	٦,٨١٠	خسائر انخفاض القيمة / مخصص عام
١٠,٣٤٩	٧,١١٠	إجمالي رأس المال من الشريحة الثانية
٢٥٣,٧٨٣	٢٥١,٦٢٦	إجمالي رأس المال المؤهل

٢٠٢٣	٢٠٢٤	(ج) حساب المضاربة والاحتياطيات ذات الصلة
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
٣٦٨,٦٠	٤٤٧,٦٧	حساب المضاربة العملاء
(٤٣)	(٥١٧)	احتياطي القيمة العادلة للاستثمار
-	-	احتياطي معادلة الأرباح
-	-	احتياطي مخاطر الاستثمار

٤. كفاية رأس المال

١-٤ الإفصاحات النوعية

- يتمثل الهدف الأساسي لإدارة رأس مال البنك في ضمان امتثال البنك للمتطلبات التنظيمية لرأس المال والحفاظ على نسب رأس مال جيدة من أجل دعم أعماله وتحقيق أعلى قيمة للمساهمين.
- يدير البنك هيكل رأس ماله ويقوم بإجراء تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وخصائص المخاطر لأنشطته. من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للبنك تعديل مبلغ توزيعات الأرباح للمساهمين أو العائد على رأس المال للمساهمين أو إصدار الصكوك وما إلى ذلك.
- يتكون هيكل رأس المال بشكل أساسي من رأس المال المدفوع بما في ذلك الاحتياطيات. من منظور تنظيمي، يكون المبلغ الكبير لرأس المال في شكل الشريحة ١ كما هو محدد من قبل البنك المركزي العماني، أي أن معظم رأس المال ذو طبيعة دائمة.
- تتمثل سياسة كفاية رأس المال في البنك في الحفاظ على قاعدة رأس مال قوية لدعم تطوير الأعمال ونموها. يتم تحديد متطلبات رأس المال الحالية والمستقبلية على أساس توقعات نمو تسهيلات التمويل لكل مجموعة أعمال، والنمو المتوقع في التسهيلات خارج الميزانية العمومية، والموارد المستقبلية واستخدامات الأموال.
- لتقييم متطلبات كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات البنك المركزي العماني، يتبنى البنك النهج الموحد لمخاطر الائتمان والسوق ونهج المؤشر الأساسي لمخاطر التشغيل. في سياق الأعمال العادية، يتم تمويل جميع الأصول من قبل الوعاء المشترك ما لم يتم اعتماد خلاف ذلك مقدماً من قبل لجنة الأصول والالتزامات. تقرر لجنة الأصول والمطلوبات بالبنك نسبة المشاركة مقدماً لتمويل الوعاء المشترك للأصول. على أساس ربع سنوي، بناءً على البيانات المالية، يتم تقييم الأصول المرجحة بالمخاطر وفقاً لاستخدام أصحاب الادوات المشابهة لحقوق الملكية وصندوق المساهمين في تمويل الأصول من خلال الوعاء المشترك.

افصاحات بازل ٢ الركيزة ٣ لسنة ٢٠٢٤

٢-٣ الإفصاحات الكمية

نسبة حقوق الملكية إلى الأصول المرحجة بالمخاطر، كما تمت صياغتها في بازل ٢ وبازل ٣، للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ هي ١٥,٣٦٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ١٦,٦٨٪). يرجى الرجوع إلى الإيضاح أدناه بشأن معلومات جوهرية في هذا الصدد.

٢٠٢٤		٢٠٢٣	
ألف ريال عماني		ألف ريال عماني	
الأصول المرحجة بالمخاطر	متطلبات رأس المال	الأصول المرحجة بالمخاطر	متطلبات رأس المال
١٢,٢٥٪	١٢,٢٥٪	١٢,٢٥٪	١٢,٢٥٪
١,٣٨٥,٩٤٥	١٨٧,١٠٣	١,٢٥٤,٧٢١	١٥٣,٧٠٣
١٤٨,٨٣٢	٢٠,٠٩٢	٩٧,٢٤٧	١١,٩١٣
١٠٣,٢٤٢	١٣,٩٣٨	٨٥,٦٣	١٠,٤٢٠
١,٦٣٨,٠١٩	٢٢١,١٣٣	١,٤٣٧,٠٣١	١٧٦,٠٣٦

الإجمالي

تفاصيل متطلبات رأس المال

(أ)

٢٠٢٤		٢٠٢٣	
ألف ريال عماني		ألف ريال عماني	
الشريحة الأولى لرأس المال (بعد التعديلات التنظيمية)		٢٤٤,٥١٦	
الشريحة الثانية من رأس المال (بعد التعديلات التنظيمية وحتى السقف المصرح به)		٧,١١٠	
الأصول المرحجة بالمخاطر - محفظة البنك		١,٥٣٤,٧٧٧	
الأصول المرحجة بالمخاطر - مخاطر التشغيل		١٠٣,٢٤٢	
إجمالي الأصول المرحجة بالمخاطر - محافظ البنك + المخاطر التشغيلية		١,٦٣٨,٠١٩	
الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لدعم الأصول المرحجة بالمخاطر لمحافظ البنك والمخاطر التشغيلية		٢٢١,١٣٣	
(١) الحد الأدنى المطلوب من الشريحة ١ لرأس المال لمحفظة البنك والمخاطر التشغيلية		٢١٤,٠٢٣	
(٢) الشريحة ٢ من رأس المال المطلوبة لمحفظة البنك والمخاطر التشغيلية		٧,١١٠	
الشريحة ١ من رأس المال المتاحة لدعم محفظة التداول		٣٥,٩٧٣	
الشريحة ٢ من رأس المال المتاحة لدعم محفظة التداول		-	
الأصول المرحجة بالمخاطر - محفظة التداول		-	
اجمالي رأس المال المطلوب لدعم محفظة التداول		-	
الحد الأدنى من الشريحة ١ لرأس المال المطلوب لدعم محفظة التداول		-	
إجمالي رأس المال النظامي		٢٥١,٦٢٦	
إجمالي الأصول المرحجة بالمخاطر - البنك بأكمله		١,٦٣٨,٠١٩	
حقوق الملكية العامة - الشريحة ١ (كنسبة للموجودات المرحجة بالمخاطر)		١٣,٧١٪	
الشريحة ١ (كنسبة للموجودات المرحجة بالمخاطر)		١٤,٩٣٪	
اجمالي رأس المال (كنسبة للموجودات المرحجة بالمخاطر)		١٥,٣٦٪	

(ج) نسبة كفاية رأس المال

إجمالي الأصول المرحجة بالمخاطر
إجمالي رأس المال المؤهل
نسبة كفاية رأس المال

١,٥٤٨,٩٣٥	١,٦٣٨,٠١٩
٢٥٣,٧٨٣	٢٥١,٦٢٦
١٦,٣٨٪	١٥,٣٦٪

(د) نسبة إجمالي والشريحة ١ من رأس المال إلى إجمالي الأصول المرحجة بالمخاطر

الشريحة الأولى لرأس المال
إجمالي رأس المال
إجمالي الأصول المرحجة بالمخاطر
نسبة إجمالي رأس المال
نسبة الشريحة الأولى لرأس المال
نسبة شريحة حقوق الملكية العامة لرأس المال

٢٣,٤٩٩	٢٤٣,٤٣٤
٢٣٩,٧٣٥	٢٥٣,٧٨٣
١,٤٣٧,٠٣١	١,٥٤٨,٩٣٥
١٦,٦٨٪	١٦,٣٨٪
١٦,٠٤٪	١٥,٧٢٪
١٦,٠٤٪	١٥,٧٢٪

(هـ) نسبة إجمالي رأس المال إلى إجمالي الأصول

إجمالي رأس المال
إجمالي الأصول
إجمالي رأس المال إلى إجمالي الأصول

٢٥٣,٧٨٣	٢٥١,٦٢٦
١,٦٠٨,٢٩٥	١,٨٨٦,٨٢٨
١٥,٧٨٪	١٣,٦٣٪

(و) الإفصاح عن متطلبات رأس المال وفقاً لفئات المخاطر المختلفة لكل عقد من عقود التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية:

٢٠٢٣			٢٠٢٤		
ألف ريال عماني			ألف ريال عماني		
الأصول المرجحة	مخاطر	مخاطر	الأصول المرجحة	مخاطر	مخاطر
بأوزان المخاطر	السوق	الإئتمان	بأوزان المخاطر	السوق	الإئتمان
١٥٩,١٣	-	١٩,٤٩٣	١٦٥,٢٨٦	-	٢٢,٣١٤
٢٧٤,٦٦	-	٣٣,٥٩٨	٣٠٤,٥٦٨	-	٤١,١١٧
٤٧٧,٥٢٣	-	٥٨,٤٩٧	٣٣٢,٧٠٣	-	٤٤,٩١٥
٣٤٤,٣٤٧	-	٤٢,١٨٣	٤١٦,٥٩٨	-	٥٦,٢٤١
٢٤,٩٧٦	-	٣,٦٠	٣٠,٣٤١	-	٤,٠٩٦
٥٤,٩٤٢	-	٦,٧٣	٣٢,٤٣٩	-	٤,٣٧٩
٦,٣٩٨	-	٧٨٤	٧,٢١٦	-	٩٧٤
١,٣٤١,٥٨٢	-	١٦٤,٤٤٥	١,٢٨٩,١٥١	-	١٧٤,٠٣٥

(ز) الإفصاح عن المخاطر التجارية المنقولة

يتعرض البنك للمخاطر التجارية المنقولة في حال وجود معدلات ربح لأصحاب حسابات الاستثمار تقل عن معدلات السوق. قام البنك بالحد من هذه المخاطر من خلال تكوين احتياطات سيتم استخدامها في حالة انخفاض معدلات أرباح أصحاب حسابات الاستثمار. يتم تقديم الإفصاح المتعلق بالمخاطر التجارية المنقولة في البند ١٧.

٥ إفصاحات حسابات استثمار المشاركة

١-٥ الإفصاحات الكمية

- يقدم البنك أدوات مشابهة لحقوق الملكية على أساس مفهوم المضاربة والوكالة المتوافق تماماً مع الشريعة الإسلامية.
- في المضاربة، يدير البنك (المضارب) أموال حسابات استثمار المشاركة جنباً إلى جنب مع حصته من الاستثمار من خلال وعاء مشترك غير مقيد. يتم استخدام الأموال من هذا الوعاء الاستثماري المشترك لتوفير التمويل للعملاء في ظل الأنماط الإسلامية والاستثمار في فرص الاستثمار الأخرى المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. هذه المعلومات متاحة لجميع العملاء على موقع البنك الإلكتروني والفروع ومركز الاتصال.
- بموجب اتفاقية الوكالة، يقبل البنك الأموال من المستثمرين بصفتهم وكيل ويستثمر في الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. يحق للوكيل الحصول على أتعاب ثابتة كمبلغ مقطوع أو نسبة مئوية من التمويل المقدم. يتم تحديد الأرباح المتوقعة للمستثمرين مقدماً بينما يحتفظ البنك بأي عائد يزيد عن الربح المتوقع بصفته وكيل. يتحمل الوكيل الخسارة في حالة تفكير الوكيل أو إهماله أو مخالفته لأي من شروط وأحكام اتفاقية الوكالة، وإلا فإن الخسارة يتحملها المستثمر أو الموكل.
- يحتفظ البنك بالاحتياطات الضرورية كما هو مطلوب من قبل البنك المركزي العماني.
- يتم تقاسم أي أرباح مستحقة من الاستثمار بين الطرفين على أساس متفق عليه مسبقاً، بينما يتحمل المستثمر (رب المال) الخسارة (إن وجدت). لا يتم تحميل مصاريف التشغيل التي يتكبدها البنك على حساب الاستثمار. في حالة الخسارة من المعاملات في استثمار ذات تمويل مشترك، يجب أولاً خصم هذه الخسارة من الأرباح غير الموزعة، إن وجدت. يتم خصم أي زيادة في هذه الخسارة من احتياطي مخاطر الاستثمار. سيتم خصم أي خسارة متبقية من إجمالي رصيد الأموال المتاحة في الوعاء، كما في ذلك التاريخ، بالنسبة والتناسب حسب مساهمة البنك وأصحاب حسابات الاستثمار في الصندوق.
- يتم توزيع أرباح الاستثمار بين حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار الغير مُقيدة على النحو التالي:

٢٠٢٣		٢٠٢٤	
النسبة		النسبة	
٠.٠٪		٠.٠٪	
٠.٠٪		٠.٠٪	

يتم خصم احتياطي مخاطر الاستثمار بنسبة صفر بالمائة (٢٠٢٣: صفر بالمائة) من حصة العميل بعد تخصيص حصة المضارب من الربح وفقاً للسياسة المُتبعة من أجل تغطية الخسائر المستقبلية لأصحاب حسابات الأدوات المشابهة لحقوق الملكية. سيعود احتياطي مخاطر الاستثمار إلى أصحاب حسابات استثمار المشاركة وفقاً لشروط وأحكام عقد المضاربة.

يتمثل احتياطي معادلة الأرباح في المبلغ الذي يخصه البنك بما يزيد عن الربح ليتم توزيعه على أصحاب حسابات الاستثمار غير المُقيدة قبل تخصيص حصة المضارب من الدخل لتحقيق مستوى معين من العائد. سيعود احتياطي معادلة الأرباح إلى حقوق الملكية وأصحاب حسابات استثمار الأدوات المشابهة لحقوق الملكية

يتم دمج أصحاب حسابات استثمار الأدوات المشابهة لحقوق الملكية بأموال البنك للاستثمار، ولا يتم منح الأولوية لأي طرف لغرض الاستثمار وتوزيع الأرباح. يتم تحميل المصاريف الإدارية فقط على مصاريف البنك.

• تتم إدارة أموال أصحاب حسابات الاستثمار وفقاً لسياسة البنك المُعتمدة وبناء عليه، يقوم البنك بمراقبة أداء المحفظة من أجل تحقيق النتائج المتوقعة. تم إنشاء الاحتياطات الاحترازية وفقاً للمبادئ التوجيهية للبنك المركزي العماني والشريعة الإسلامية.

٢-٥ الإفصاحات النوعية

فيما يلي الإفصاح المتعلق بحسابات استثمار أدوات المشابهة لحقوق الملكية:

(أ) احتياطي معادلة الأرباح إلى أصحاب حسابات استثمار مشاركة الأرباح

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
-	-	قيمة إجمالي احتياطي معادلة الأرباح
٣٦٨,٥١٦	٤٤٧,٠٦٧	قيمة حسابات استثمار مشاركة الأرباح حسب أصحاب حسابات الاستثمار
%٠	%٠	نسبة احتياطي معادلة الأرباح إلى حسابات استثمار مشاركة الأرباح

(ب) نسبة احتياطي مخاطر الاستثمار إلى حسابات استثمار مشاركة الأرباح

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
-	-	إجمالي احتياطي مخاطر الاستثمار
٣٦٨,٥١٦	٤٤٧,٠٦٧	قيمة حسابات استثمار مشاركة الأرباح حسب أصحاب حسابات الاستثمار
%٠,٠٣	%٠,٠٠	نسبة احتياطي مخاطر الاستثمار إلى حسابات استثمار مشاركة الأرباح

(ج) العائد على الأصول

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
٧٢,٨٠٣	٨٠,٣٦٢	إجمالي الدخل الصافي (قبل توزيع الأرباح إلى حسابات الاستثمار غير المقيدة)
١,٤٨٦,١٢٣	١,٦٠٨,٢٩٥	إجمالي الأصول
٤,٩%	٥,٠٠%	العائد على الأصول

(د) العائد على حقوق الملكية

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
٤٣,٩٢٠	٤٢٧,٦١٧	إجمالي الدخل التمويلي المشترك الصافي (بعد توزيع الأرباح إلى أصحاب حسابات الاستثمار)
٢٥٣,٠٤٤	٦١٣,٠٠١	حقوق الملكية
%١٧,٣٦	%١٦,٦١	العائد على حقوق الملكية

(هـ) نسب الأرباح الموزعة إلى حسابات استثمار مشاركة الأرباح حسب نوع حسابات الاستثمار

كما في تاريخ التقرير، حقق البنك عائدات على حسابات استثمار أدوات المشابهة لحقوق الملكية وأرباحاً موزعة بلغت ٥,٨٧٩ ألف ريال عماني (السنة المالية ٢٠٢٣: ٦,١٨٠ ألف ريال عماني) خلال الفترة لأصحاب حسابات الاستثمار المشتركة

(و) نسب التمويل إلى حسابات استثمار مشاركة الأرباح حسب نوع حساب الاستثمار

كما في تاريخ التقرير، يتم تمويل جميع عمليات التمويل المشترك من حسابات استثمار أدوات المشابهة لحقوق الملكية (بما في ذلك المضاربة والوكالة) والمساهمين.

٢٠٢٣		٢٠٢٤		اجمالي التمويل حسب نوع العقد
%	ألف ريال عماني	%	ألف ريال عماني	
٪٢٢,٢٢	٣١٤,٧٠٨	٪٢١,٧٠	٣٥١,٦٠٢	ذمم المبيعات المدينة والذمم المدينة الأخرى
٪١٦,٢٠	٢٢٩,٤٥٧	٪١٢,٧٨	٢٧,٠٢٢	الإجارة المنتهية بالتملك
٪٣٥,٣٥	٥٠٠,٦٥٧	٪٣٧,٦٩	٦١٠,٥٩٥	تمويل المشاركة
٪٦١,٢٢	٣٧١,٢٩٨	٪٢٧,٨٣	٤٥٢,٤٢٥	وكالة بالاستثمار
٪١٠٠,٠٠	١,٤١٦,١٢٠	٪١٠٠,٠٠	١,٦٢١,٦٤٤	اجمالي التمويل

٦. حسابات استثمار المضاربة غير المقيّدة

١-٦ الإفصاحات النوعية

- لا يوجد تغيير جوهري في استراتيجيات الاستثمار التي تؤثر على حسابات الاستثمار حتى تاريخ التقرير.
- لدى البنك وعاء واحد من الأصول المشتركة حيث يتم استثمار أموال أصحاب حسابات الاستثمار المشتركة وتخصيص الدخل لهذه الحسابات. فيما يلي أرباح الاستثمار الموزعة بين على حاملي أسهم الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار غير المقيّدة:

٢٠٢٣	٢٠٢٤
النسبة	النسبة
%٥٠	%٥٠
%٥٠	%٥٠

حصة حسابات الاستثمار المضاربة

حصة المضارب

- يتم خصم احتياطي مخاطر الاستثمار بنسبة صفر بالمائة (٢٠٢٣: صفر بالمائة) من حصة العميل بعد تخصيص حصة المضارب من الربح. يتم خصم احتياطي معادلة الأرباح من إجمالي الإيرادات قبل تخصيص حصة المضارب بناءً على قرارات لجنة الأصول والالتزامات.
- لم يتم البنك بتحميل مصروفات مشاركة التشغيل المتكبدة على أصحاب حسابات الاستثمار.

٢-٦ الإفصاحات الكمية

(أ) إجمالي أموال حسابات الاستثمار حسب الفئة

٢٠٢٣	٢٠٢٤
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
٢٩٨,٤٤٦	٣٤٥,٣٧٤
١٩	٤٨
٣٤٨	٢٨١
٩٩٧	١,١٠٩
١٨٠	١٤١
٣٣,٥٢٣	٣٣,٨٣٨
٢,٣١٨	١,٧٣٥
٢٤,٣٣٢	٥٧,١٧١
٧٠٩	٧٠٢
٢٥٥	٢٤٢
١,٨١٨	٢,٠٤٠
٥,١١٥	٤,٣٨٦
٣٦٨,٦٠	٤٤٧,٦٧

حساب الادخار

حسابات الاستثمار:

شهر واحد

٣ أشهر

٦ أشهر

٩ أشهر

سنة واحدة

سنة ونصف

سنتين

ثلاث سنوات

أربع سنوات

خمس سنوات

أكثر من خمس سنوات

المجموع

(ب) حصة الأرباح المحققة من حسابات الاستثمار قبل التحويل إلى ومن الاحتياطيات (كنسبة من الأموال المستثمرة)

٢٠٢٣	٢٠٢٤
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
٦,٢٢٦	٥,٨٧٩
٣٦٨,٦٠	٤٤٧,٦٧
%١,٦٩	%١,٣٢

حصة الأرباح

الأموال المستثمرة

النسبة

(ج) حصة الأرباح المدفوعة لأصحاب حسابات الاستثمار غير المقيّدة، بعد التحويلات إلى أو من الاحتياطيات (المبلغ وكنسبة مئوية من الأموال) (المستثمرة)

٢٠٢٣	٢٠٢٤
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
٦,٢٢٦	٥,٨٧٩
٣٦٨,٦٠	٤٤٧,٦٧
%١,٦٩	%١,٣٢

حصة الأرباح

الأموال المستثمرة

النسبة

(د)

الحركة في احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار خلال السنة
خلال العام، تم إنشاء ١٠٩ آلاف ريال عماني كمخصص وتم استخدامه بالكامل من قبل البنك (ديسمبر ٢٠٢٣: صفر ريال عماني).
خلال العام، تم استخدام صفر ريال عماني (٢٠٢٣: صفر) في معدل العائد الداخلي.
فيما يلي الحركة في احتياطي مخاطر الاستثمار واحتياطي معادلة الأرباح

٢٠٢٤		٢٠٢٣	
ألف ريال عماني		ألف ريال عماني	
احتياطي معادلة الأرباح	احتياطي مخاطر الاستثمار	احتياطي معادلة الأرباح	احتياطي مخاطر الاستثمار
-	-	-	-
١٠٩	-	-	-
(١٠٩)	-	-	-
-	-	-	-

(هـ)

الإفصاحات بشأن استخدام احتياطي معادلة الأرباح و / أو احتياطي مخاطر الاستثمار خلال الفترة
خلال العام، تم إنشاء ١٠٩ آلاف ريال عماني كمخصص وتم استخدامه بالكامل من قبل البنك (ديسمبر ٢٠٢٣: صفر ريال عماني).

(و)

الأرباح المكتسبة والأرباح المدفوعة على مدى السنوات الثلاث إلى الخمس الماضية (المبالغ والنسبة المئوية من الأموال المستثمرة)					
٢٠٢٤					
ألف ريال عماني					
٨٠,٣٦٢	٧٢,٨٠٣	٦٤,٧٢٧	٥٤,٧٥٢	ألف ريال عماني	٢٠٢٠
٦,٢٢٦	٦,١٨٠	٦,٨١٤	٧,٦٠٣		
٣٦٨,٦٠	٣٦٨,٥١٦	٣٤٦,٦٦٥	٣٦٥,٧٣٨		
٪١,٦٩	٪١,٦٨	٪١,٩٧	٪٢,٠٨		
</					

(ز)

إجمالي المصاريف الإدارية المُحملة على أصحاب حسابات الاستثمار
وفقاً لسياسة البنك، يتم تحميل المصاريف الإدارية على مصاريف البنك فقط.

(ح)

متوسط العائد المُعلن أو معدل الربح على أصحاب حسابات استثمار المضاربة حسب الاستحقاق (شهر واحد، ٣ أشهر، ٦ أشهر، ٩ أشهر، ١٢ شهراً، ١٨ شهراً، ٢٤ شهراً)

نوع الحساب		عامل المشاركة		متوسط العائد	متوسط العائد
				٢٠٢٣	٢٠٢٤
				ريال عماني	ريال عماني
حسابات ادخار		١٠٪ - ٧٠٪		٪١,٠٠	٪١,٠٠
شهر واحد		٤٦٪ - ٥٠٪		٪١,٧٠	٪١,٧٤
٣ أشهر		٥١٪ - ٥٥٪		٪١,٩١	٪١,٩٣
٦ أشهر		٦١٪ - ٦٨٪		٪٢,٣٧	٪٢,٣٩
٩ أشهر		٦٦٪ - ٧٣٪		٪٢,٥٨	٪٢,٥٨
سنة		٧١٪ - ٧٨٪		٪٢,٧٥	٪٢,٧٩
سنة ونصف		٧٨,٥٪ - ٨٥٪		٪٢,٩٦	٪٢,٩٨
سنتين وأكثر		٧٩,٥٪ - ٨٧٪		٪٣,٠٤	٪٣,٠٧

(ط)

التغيرات في توزيع الأصول في الأشهر الستة الأخيرة
لا توجد تغييرات جوهرية في الأشهر الستة الأخيرة من تاريخ التقرير.

(ب)

التعرضات خارج الميزانية العمومية المترتبة على قرارات الاستثمار، مثل الالتزامات والارتباطات المحتملة

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
		بنود خارج الميزانية العمومية
١٢٤,٨٧٨	١٥١,٧٠٥	ضمانات مالية
١٠٩,٨٨١	١١٩,٤٨٢	خطابات اعتماد
٥,٧٠٦	٧,٠٠٦	قبولات
٦٩٣	٢١٠	سندات للتحويل
١٤٠,٤٨٢	١٤٧,٨٠٧	ارتباطات
٣٨١,٦٤٠	٤٣٦,٢١٠	الإجمالي

(ك)

الإفصاح عن الحدود المفروضة على المبلغ الذي يمكن استثماره لأي نوع من الأصول

لا يوجد لدى البنك أي حسابات استثمار مقيّدة كما في تاريخ التقرير، وبالتالي لا توجد حدود مفروضة للاستثمار في أي نوع من الأصول بخلاف الحدود المنصوص عليها في سياسة البنك ولوائح البنك المركزي العماني.

٧. حسابات الوكالة الاستثمارية غير المقيّدة

١-٧

الإفصاحات النوعية

- لا يوجد تغيير كبير في استراتيجيات الاستثمار التي تؤثر على حسابات الاستثمار حتى تاريخ التقرير.
- لدى البنك وعاء واحد من الأصول المشتركة حيث يتم استثمار أموال أصحاب حسابات الاستثمار ويتم تخصيص إيراداتها لهذه الحسابات وفقاً لطبيعة الاتفاقية.

٢-٧

الإفصاحات الكمية

(أ) احتساب دخل الوعاء على النحو التالي:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	ألف ريال عماني
٧٠,٧٩١	٨٠,٥٧٢	الدخل من التمويل
٩,٥٧١	١٠,٤٢٨	الدخل من الاستثمار
٨٠,٣٦٢	٩١,٠٠٠	اجمالي دخل الوعاء
-	-	احتياطي معادلة الأرباح
-	-	احتياطي مخاطر الاستثمار
-	-	دخل الوعاء
-	-	أتعاب المضارب
٨٠,٣٦٢	٩١,٠٠٠	الحركة إلى أو من احتياطي معادلة الأرباح / احتياطي مخاطر الاستثمار
٦,٢٢٦	٥,٨٧٩	اجمالي المبالغ المدفوعة لأصحاب حسابات استثمار المضاربة
-	-	اجمالي المبالغ العائدة لوعاء المساهمين بما في ذلك الوكالة
٦,٢٢٦	٥,٨٧٩	

٨.

حسابات الاستثمار المقيّدة

ليس لدى البنك منتج حسابات استثمارية مقيّدة كما في تاريخ التقرير.

٩. الإفصاحات حول المستثمرين من الأفراد بشأن حسابات الاستثمار

يقدم البنك حسابات استثمار أدوات المشابهة لحقوق الملكية بالريال العماني والدولار الأمريكي فقط وفترات استحقاق تتراوح من شهر واحد و٣ أشهر و٦ أشهر و٩ أشهر و١٢ شهراً و١٨ شهراً و٢٤ شهراً بناءً على مفهوم المضاربة المتوافق تماماً مع الشريعة الإسلامية. يتم دفع الأرباح بشكل شهري أو ربع سنوي.

فيما يلي هيكل المنتج الخاص بحساب استثمار المضاربة غير المقيّد.

١-٩ هيكل المنتجات

التعريفات والمفاهيم الأساسية

المضاربة - هي شكل من أشكال الشراكة حيث يقدم أحد الطرفين رأس المال والطرف الثاني يقدم الخبرة والمهارات الإدارية. يشار إلى الطرف الأول برب المال (المستثمر) والطرف الثاني يشار إليه باسم المضارب (مدير الاستثمار). يتم تقاسم أي أرباح مستحقة من العمل المشترك بين الطرفين على أساس متفق عليه مسبقاً، بينما يتحمل رب المال (المستثمر) الخسارة (إن وجدت) باستثناء الخسائر الناتجة عن إهمال المضارب.

المضارب: هو مدير الاستثمار في المضاربة، ويدير أموال المستثمر من خلال مجموعة مشتركة من الاستثمارات يطلق عليها وعاء المضاربة في مقابل حصة من الأرباح من خلال الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة.

رب المال - هو مقدم رأس المال أو المستثمر في عقد إسلامي مثل المضاربة.

هيكل منتجات حسابات استثمار المضاربة

يستند منتج حساب استثمار المضاربة الخاص بالبنك على العقد الإسلامي للمضاربة.

في حالة حساب المضاربة الاستثماري بموجب ترتيب المضاربة، يصبح العميل مستثمراً (رب المال)، ويصبح البنك مديراً (المضارب) للأموال المستثمرة من قبل العملاء. إلى جانب العمل كمضارب، يمكن للبنك أيضاً استثمار حصة من حقوق الملكية وأموال أخرى لم يستلمها البنك على أساس المضاربة في تجمع المضاربة.

بالنسبة لأموال البنك المستثمرة في وعاء مشترك، سيصبح البنك شريكاً للعميل. سيقبل البنك الأموال من أصحاب حسابات الاستثمار التشاركي بموجب اتفاقية المضاربة ويخصص الأموال المستلمة من العملاء، جنباً إلى جنب مع حصته من الاستثمار، إلى وعاء استثمار مشترك غير مقيّد. يتم استخدام الأموال من هذا الوعاء الاستثماري المشترك غير المقيّد لتوفير التمويل للعملاء في ظل الأنماط الإسلامية والاستثمار في فرص الاستثمار الأخرى المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

يتم توزيع الأرباح المحققة من أنشطة الاستثمار والتمويل، باستخدام أموال من وعاء الاستثمار المشترك غير المقيّد، بين المودعين (المستثمرين) والبنك على أساس منهجية توزيع الأرباح التي تقرها هيئة الرقابة الشرعية. لا يوجد تقاسم للأرباح من الخدمات المصرفية المستندة على الرسوم البنكية.

لا يضمن البنك مبلغ الاستثمار لأصحاب حسابات الاستثمار التشاركي، وفي حالة حدوث خسارة من أنشطة الاستثمار والتمويل، يتحمل العملاء الخسارة بنسبة حصتهم في وعاء الاستثمار. يتم خصم حصة العميل في الخسارة من مبلغ استثمار العميل باستثناء الخسائر الناتجة عن إهمال المضارب (البنك).

تغطي حسابات استثمار المضاربة أوزان بناءً على خصائص إبداع استثمار المضاربة مثل المبلغ والعملية وفترة الاستثمار وخيارات دفع الأرباح وخصائص أخرى ذات صلة بغرض احتساب الأرباح، بما يتوافق مع أحكام الشريعة الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.

سيقوم البنك بخصم حصة المضارب الخاصة به من صافي الربح بعد خصم حصته كمقدم الأموال "رب المال".

يجوز للبنك تغيير حصة المضارب وأوزانها لاحتساب الربح من وقت لآخر.

في حالة الخسارة، سيتعرض أصحاب حسابات الاستثمار التشاركي للاستثمارية للخسارة وفقاً لنسبة استثماراتهم؛ وفي حالة الربح، سيتم توزيع الربح على أساس حصة الاستثمار في وعاء الاستثمار بشروط متفق عليها مسبقاً.

يعتبر معيار الحد الأدنى لرصيد لحساب استثمار المضاربة ضرورياً كشرط رصيد للمشاركة في وعاء المضاربة. بمجرد استثمار مبلغ الاستثمار، يتم احتساب الربح على أساس شهري على مبلغ الاستثمار للعميل ويتم دفعه وفقاً لخيار دفع الأرباح المحدد من قبل العميل (شهري أو ربع سنوي). يتم الإفصاح عن نسبة حصة المضارب على موقع البنك الإلكتروني للحصول على معلومات للعملاء.

في حالة رغبة رب المال في إنهاء الاستثمار قبل تاريخ استحقاق الاستثمار المتفق عليه، يجب على رب المال إخطار المضارب كتابياً. يحق للمضارب تطبيق معدلات الربح المعلنة لأقرب فترة متعلقة بفترة الاستثمار الفعلية المنتهية، بشرط استكمال شهر واحد على الأقل من الاستثمار ليكون مؤهلاً لدفع الأرباح. يُسمح بالخصم من المبلغ الأساسي في حالة كان مبلغ الربح المدفوع بالفعل للعميل (في حالة خيار دفع الأرباح بخلاف الاستحقاق) أعلى من معدلات الربح المعلنة المطبقة لفترة الاستثمار الفعلية المكتملة.

أنشأ البنك حساب احتياطي احترازي لتخفيف التأثير السلبي لتنظيم دخل حسابات استثمار المشاركة في الأرباح على عائدات أصحاب الحسابات والاستيعاب الخسائر المحتملة غير المتوقعة التي قد يتحملها أصحاب حسابات الاستثمار من الاستثمارات الممولة عن طريق حسابات الاستثمار التشاركي في الأرباح وهي:

احتياطي معادلة الأرباح

وذلك لتأمين عائد مناسب وتنافسي للمستثمرين في حالة وجود ظروف غير عادية معينة تؤدي إلى انخفاض العائد بشكل لا يتوقعه المستثمرون. سيتم التصرف في مبلغ الاحتياطي بموافقة مسبقة من هيئة الرقابة الشرعية. في حالة عدم كفاية رصيد الحساب الاحتياطي لمواجهة المنافسة، يجوز للمساهمين منح جزء من حصتهم في الأرباح للمستثمرين بموافقة هيئة الرقابة الشرعية. ينطبق هذا الاحتياطي فقط على حسابات المضاربة. في حال كان معدل العائد للمستثمرين في فترة توزيع أرباح معينة أعلى بكثير من معدلات السوق، يجوز لإدارة البنك أن تقرر خصم، بعد أخذ

موافقة لجنة الأصول والالتزامات، بعد خصم حصة الأرباح لمدير الاستثمار كمضارب ورب المال، جزء من حصة الوعاء المشترك للأرباح وتحويله إلى احتياطي معادلة الأرباح بحد أقصى ٦٠٪ من القيمة المتزايدة. بالإضافة إلى ذلك، يخضع تحويل المبلغ من / إلى احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار لموافقة لجنة الأصول والالتزامات.

احتياطي مخاطر الاستثمار

يتم إنشاء هذا الاحتياطي من حصة المستثمرين في الربح من صافي الربح وفقاً للإرشادات ذات الصلة (منظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المصرفية الإسلامية (AAOIFI) و/أو البنك المركزي العماني)، بعد توزيع حصة المضارب لضمان مستوى معين من الاحتياطي لمحفظة الاستثمار. يستثمر الرصيد المتاح في حساب الاحتياطي في وعاء مشترك وسيضاف الربح المحقق عن طريق استثمار هذا الرصيد إلى حساب الاحتياطي. يوفر احتياطي مخاطر الاستثمار الأموال للأحداث غير المتوقعة وغير المؤكدة التي تحدث مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الاستثمارات. قد يكون هذا الانخفاض في القيمة نتيجة لخسائر في التمويل أو / والاحتياطيات العامة للبنك (كما هو مطلوب بموجب اللوائح). سيتم التصرف في مبلغ الاحتياطي بموافقة مسبقة من هيئة الرقابة الشرعية. في حالة عدم كفاية رصيد الحساب الاحتياطي لمواجهة عوائد المنافسة، يجوز للمساهمين منح جزء من حصتهم في الأرباح للمستثمرين بموافقة هيئة الرقابة الشرعية.

تقرر لجنة الأصول والمطلوبات التابعة للبنك مسبقاً بشأن الاستثمار وتخصيص الأصول لأموال أصحاب حسابات الاستثمار التشاركي، بما في ذلك، بشكل خاص أصحاب حسابات الاستثمار التشاركي غير الفريدة، وخطط أموالهم مع الأموال الأخرى التي يديرها البنك، والتوازن بين حصص المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار التشاركي من حيث توزيع أموال الاستثمار والعائد من المخاطر للاستثمارات.

يحسب البنك ربح وعاء المضاربة شهرياً. سيتم توزيع صافي ربح الوعاء (بعد خصم التكاليف / النفقات المباشرة المنسوبة للوعاء المشترك) بين المستثمرين والمساهمين، وفقاً للصيغة التالية:

o (متوسط مبلغ الاستثمار x الأوزان الإجمالية الممنوحة للمساهمين والمستثمرين) لكل فئة من المستثمرين.

o الأوزان الإجمالية تعتمد على: دورية دفع الربح.

يتم خصم أتعاب المضارب من كل فئة من حصة المستثمرين في الربح، مما يمنحهم صافي الربح.

يتم تعويض الخسائر الناتجة عن الذمم المدينة والتمويل والأصول الاستثمارية التي بدأت وانتهت في نفس السنة على النحو التالي:

• سيتم تغطيتها من أرباح نفس السنة.

• إذا تجاوزت الخسائر الأرباح في نفس السنة، فسيتم تغطيتها من احتياطي مخاطر الاستثمار.

• إذا لم يكن هناك أموال كافية متاحة في احتياطي مخاطر الاستثمار، فسيتم تغطية الخسائر مباشرة من أموال المستثمرين "حصة رب المال".

سيتم تعويض الخسائر الناشئة عن الذمم المدينة والتمويل والأصول الاستثمارية التي بدأت واستمرت من سنوات سابقة على النحو التالي:

• سيتم تغطيتها من احتياطي مخاطر الاستثمار.

• إذا لم يكن هناك أموال كافية متاحة في احتياطي مخاطر الاستثمار، فسيتم تغطيتها من الإيرادات الحالية.

• إذا كانت الإيرادات الحالية غير كافية، فسيتم تغطية الخسائر مباشرة من أموال المستثمرين "حصة رب المال".

بالإضافة إلى ما سبق، في جميع الحالات، يجوز للمساهمين التنازل عن حصتهم في الأرباح أو جزء من حقوق الملكية لصالح المستثمرين لتغطية هذه الخسائر.

(ثركت فارغة عمداً)

١.٠ إدارة المخاطر والتعرضات للمخاطر والحد من المخاطر

١-١٠ الإفصاحات النوعية

• يواجه البنك مثل جميع مؤسسات الخدمات المالية الرئيسية الأخرى مطالب متزايدة لفهم مخاطره بشكل أفضل، سواء من الإدارة أو من أصحاب المصلحة الخارجيين. تمثل عوامل مثل الوتيرة العالمية للتغير، والقيود المفروضة على الموارد، وتعقيد المنتج والطلب المتزايد للشفافية، أساس لإدارة أقوى للمخاطر.

• يتمكن البنك من خلال، إطار إدارة المخاطر لديه، من إدارة المخاطر على مستوى البنك بهدف تعظيم العوائد مع الالتزام بتحمل المخاطر. يستخدم البنك ثلاثة خطوط دفاعية لدعم منهجه في إدارة المخاطر من خلال توضيح المسؤولية، وتشجيع التعاون، وتمكين التنسيق الفعال للمخاطر وأنشطة الرقابة.

• تم تلخيص خطوط الدفاع الثلاثة أدناه:

o وحدات العمل: مطلوبة لضمان الإدارة الفعالة للمخاطر في نطاق مسؤولياتها التنظيمية المباشرة. يتم تدريب جميع الموظفين داخل وحدات العمل بشكل كافٍ ولديهم إمكانية الوصول إلى الأدوات المناسبة لضمان التحكم في المخاطرة. تتحمل كل وحدة عمل بشكل أساسي مسؤولية المخاطر الخاصة بها وهي مسؤولة بشكل متساوٍ عن تصميم وتطبيق الضوابط اللازمة للحد من المخاطر الناشئة عن أنشطتها.

o وحدات مراقبة المخاطر: مسؤولة عن تطبيق السياسات والإجراءات، ومراقبة المخاطر للتأكد من أن جميع المخاطر تقع في نطاق قدرة البنك على تحملها. تم تصميم وتطبيق الضوابط المناسبة مع إعداد التقارير المناسبة لتوقع المخاطر المستقبلية وتحسين مستوى التأهب عبر سلسلة الإدارة.

o التدقيق الداخلي: يوفر ضماناً مستقلاً ويرفع تقارير بنتائجه إلى جميع هيئات الإدارة والحوكمة ذات الصلة، والمديرين التنفيذيين الخاضعين للمساءلة، ومسؤولي الرقابة ذات الصلة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

- إن مبادئ إدارة المخاطر والرقابة لدى البنك مدعومة بعناصر نوعية مثل السياسات والصلاحيات والمكونات الكمية بما في ذلك منهجيات قياس المخاطر وحدود المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يتسم الإطار بالديناميكية والتوافق المستمر مع تطور أعمال البنك وبيئة السوق ويستند إلى:
 ١. المشاركة الإدارية القوية على مستوى المؤسسة، بدءاً من الرئيس التنفيذي وحتى فرق الإدارة الميدانية التشغيلية؛
 ٢. هيكل محكم للإجراءات والمبادئ الداخلية؛
 ٣. الإشراف الدائم من قبل هيئات مستقلة لمراقبة المخاطر وتطبيق القواعد والإجراءات؛ و
 ٤. التدريب المستمر الذي يساعد على تعزيز ثقافة منضبطة وبناءة لإدارة المخاطر والرقابة.
- يتمثل الهدف العام من إطار إدارة المخاطر في تعزيز قيمة المساهمين من خلال تحسين المخاطر والعائد. على وجه التحديد، سيقوم إطار عمل إدارة المخاطر بما يلي:
 ١. تحديد مسؤولية واضحة عن المخاطر
 ٢. تمكين الإدارة من اتخاذ القرارات على أساس راسخ، ومعدّل حسب المخاطر، وعلى أساس جماعي
 ٣. تمكين البنك من إدارة سيناريوهات "ماذا لو" السلبية
 ٤. تحسين فهم التفاعلات والعلاقات المتبادلة بين المخاطر
 ٥. ترسيخ حالة "تحت السيطرة" للمخاطر الكبيرة
- يهدف برنامج إدارة مخاطر البنك إلى مساعدة المؤسسة على إدارة المخاطر. إن الإطار العام للمخاطر والإجراءات الداعمة يساعد على الفهم الشامل والمتسق واتخاذ قرارات بشأن المخاطر. من خلال الإطار المتكامل لإدارة المخاطر يعتزم البنك ترسيخ قوي ومتسق لثقافة إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة.
- يتلخص هيكل إدارة المخاطر فيما يلي:
 - يتكون إطار عمل إدارة المخاطر من سبع مكونات: أربعة تشمل مراحل قرار إدارة المخاطر وثلاثة مكونات داعمة.
 - فيما يلي المراحل الأربعة لاتخاذ قرار بشأن المخاطر:
 - السياسات: تبدأ من الأعلى إلى الأسفل وتتضمن تعريفاً لتحمل المخاطر والحوكمة ومبادئ إدارة المخاطر.
 - الخطة: وضع استراتيجية مخاطر واهداف لمجالات الأعمال.
 - التنفيذ: عمليات المخاطر الأساسية لتحديد وتقييم وتقليل وقياس المخاطر واعداد التقارير.
 - التقييم: مراقبة البرنامج وتقييم الأداء.
 - تمثل المكونات الداعمة الثلاثة الأدوات والبيئة. وهي ما يلي:
 - البنية التحتية:** الأدوات والتكنولوجيا والموظفين والسياسة الداعمة لعملية إدارة المخاطر.
 - البيئة الداخلية:** الثقافة الداخلية للبنك وأدوات إنشائها وتطبيقها.
 - البيئة الخارجية:** عناصر خارج سيطرة البنك قد تخلق المخاطر وتكون هنالك حاجة لمراقبتها أو تقييم خطة عمل البنك لمواجهتها.
- تقع المسؤولية الأساسية عن إدارة المخاطر لدى البنك على عاتق مجلس الإدارة الذي شكل لجنة مستقلة مخصصة على مستوى مجلس الإدارة، ولجنة مخاطر الحوكمة والامتثال. يتم دعم لجنة مخاطر الحوكمة والامتثال من قبل مجموعة إدارة المخاطر المستقلة التي تقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة مخاطر الحوكمة والامتثال.
- كجزء من حوكمة المخاطر، تم إنشاء لجان الإدارة العليا لدى البنك لإدارة المستوى العام لكل نوع من أنواع المخاطر. وهذا يشمل: لجنة الأصول والمطلوبات، ولجنة الائتمان والاستثمار ولجنة توجيه تكنولوجيا المعلومات.



- لدى البنك سياسات لكل نوع من أنواع المخاطر، وبالتالي يتم تحديد المخاطر وتقييمها ومراقبتها وإبلاغها إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا. لهذا الغرض، يتم إعداد تقرير شامل لإدارة المخاطر بشكل منتظم يسلط الضوء على المخاطر وأداء المحفظة ويتم رفع تقرير إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة مع تحليل لمراجعتها.
- لدى البنك سياسات إدارة مخاطر شاملة معتمدة من قبل مجلس الإدارة لجميع أنواع المخاطر الرئيسية. يتم دعم هذه أيضاً من خلال الهياكل المحددة المناسبة. توفر هذه السياسات إطاراً متكاملًا لإدارة المخاطر على مستوى البنك.
- يحدد بيان تقبل المخاطر أهداف المخاطر والسياسات والاستراتيجيات وحوكمة المخاطر على مستوى مجلس الإدارة والإدارة. تهدف سياسة إدارة رأس المال إلى ضمان الاستقرار المالي من خلال تخصيص رأس مال كافٍ لتغطية الخسائر غير المتوقعة.
- يهاكل الحدود بمثابة مكونات رئيسية في توضيح استراتيجية المخاطر في تقبل المخاطر القابلة للتحديد. كما أنها مدعومة بإطار عمل شامل للعديد من المخاطر مع سياساتها ووثائق المنهجية الخاصة بها. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك بتطبيق أنظمة مخاطر مختلفة للمساعدة في تحديد رأس المال التنظيمي المخصص لمختلف المحافظ.
- يتعرض البنك لأنواع مختلفة من المخاطر، مثل مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر معدل الربح ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل، وكلها تتطلب ضوابط شاملة ورقابة مستمرة. يلخص إطار عمل إدارة المخاطر الروح الكامنة وراء بازل ٢ و ٣ والتي تشمل الإشراف والرقابة الإدارية، وثقافة المخاطر والمسؤولية، والاعتراف بالمخاطر وتقييمها، وأنشطة الرقابة والفصل بين المهام، والمعلومات الكافية وقنوات الاتصال، ومراقبة أنشطة إدارة المخاطر، وتصحيح أوجه القصور.
- لغرض حساب كفاية رأس المال، يتم أخذ التعرض الممول من قبل أصحاب حسابات الاستثمار التشاركي بالكامل في الأصول المرجحة بالمخاطر ويتم تخصيص رأس المال المطلوب وفقاً للبنك المركزي العماني.

٢-١٠ الإفصاحات النوعية

(أ) الإفصاح عن نطاق وإجراءات المخاطر التي يواجهها كل حسابات الاستثمار التشاركي المقيدة، بناءً على سياساته الاستثمارية المحددة

كما في تاريخ التقرير، لم يكن لدى البنك أموال لأصحاب حسابات الاستثمار التشاركي المقيدة.

(ب) الإفصاح عن معاملة الأصول الممولة من قبل أصحاب حسابات الاستثمار التشاركي المقيدة في احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر

كما في تاريخ التقرير، لم يكن لدى البنك أموال مقيدة لأصحاب حسابات الاستثمار التشاركي.

(ج) الإفصاح عن معاملة الأصول الممولة من قبل أصحاب حسابات الاستثمار التشاركي المقيدة في احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر

حسب الإطار التنظيمي للخدمات المصرفية الإسلامية (IBRF) فإن ٣٠٪ (نسبة ألفا) من الأصول الممولة عن طريق حسابات الاستثمار التشاركي يمكن استقطاعها من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر. ويتبع البنك منهجاً متحفظاً بحيث لا يتم استقطاع ذلك من الأصول المرجحة بالمخاطر.

(د) مكونات التمويل حسب نوع العقد كنسبة مئوية من إجمالي التمويل.

٢٠٢٣		٢٠٢٤		التمويل (إجمالي) حسب نوع العقد
%	ألف ريال عماني	%	ألف ريال عماني	
٪٢٢,٢٢	٣١٤,٧٠٨	٪٢١,٦٨	٣٥١,٦٠٢	ذمم المبيعات المدينة والذمم المدينة الأخرى
٪١٦,٢٠	٢٢٩,٤٥٧	٪١٢,٧٧	٢٠٧,٠٢٢	إجارة متنتهية بالتملك
٪٣٥,٣٥	٥٠٠,٦٥٧	٪٣٧,٦٥	٦١٠,٥٩٥	تمويل المشاركة
٪٢٦,٢٢	٣٧١,٢٩٨	٪٢٧,٩٠	٤٥٢,٤٢٥	الوكالة بالاستثمار
٪١٠٠,٠٠	١,٤١٦,١٢٠	٪١٠٠,٠٠	١,٦٢١,٦٤٤	إجمالي التمويل

(هـ) نسبة التمويل لكل فئة من فئات الطرف المقابل إلى إجمالي التمويل

٢٠٢٣		٢٠٢٤		
إجمالي التمويل	ألف ريال عماني	إجمالي التمويل	ألف ريال عماني	
%		%		
٪٣٦,٨٩	٥٢٢,٣٨٣	٪٣٤,٥٧	٥٦٠,٥٨١	شخصي
٪٣,٣٣	٤٧,١٠٤	٪٢,٢١	٣٥,٧٧٤	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
٪٥٩,٧٩	٨٤٦,٦٣٣	٪٦٣,٢٣	١,٠٢٥,٢٨٩	شركات
٪٠,٠٠	-	٪٠,٠٠	-	حكومة
٪١٠٠,٠٠	١,٤١٦,١٢٠	٪١٠٠,٠٠	١,٦٢١,٦٤٤	الإجمالي

(و) الإفصاح عن القيمة الدفترية لأية أصول مرهونة كضمان (باستثناء المبالغ المرهونة للبنك المركزي) والشروط والأحكام المتعلقة بكل رهن.

كما في تاريخ التقرير، ليس لدى البنك أي قروض مضمونة حيث يكون رهن ضمانات للطرف المقابل.

(ز) قيمة أي ضمانات أو رهن يقدمها المرخص له والشروط المتعلقة بتلك الضمانات أو الرهن.

أصدر البنك كفالة حسن أداء ودفعه مقدمة وكفالة شحن بقيمة ١٥١,٧٠٥ ألف ريال عماني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١٢٤,٨٧٨ ألف ريال عماني) كما في تاريخ هذا التقرير.

١١. مخاطر الائتمان

- تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر عدم قيام العميل أو الطرف المقابل بتسوية التزام بالقيمة الكاملة، إما عند الاستحقاق أو في أي وقت بعد ذلك. تنشأ هذه المخاطر من احتمال انخفاض قدرة العميل أو الطرف المقابل على الوفاء بالتزام أو قدرته على الوفاء بهذا الالتزام، مما يؤدي إلى خسارة اقتصادية للبنك.
- تتم إدارة ومراقبة مخاطر الائتمان بشكل أساسي وفقاً لسياسة مخاطر الائتمان المعتمدة من قبل مجلس الإدارة حيث يتم إجراء التقييم المناسب للمخاطر الكامنة في مقترحات الائتمان لضمان وجود محفظة متوازنة من العملاء تلي قدرة البنك على تحمل المخاطر. كما يضمن البنك التعامل مع العملاء ذوي الوضع الائتماني الجيد، وإجراء تقييم ائتماني شامل ومهني، والحصول على ضمانات لتخفيف المخاطر والمراقبة المستمرة للحسابات.
- يتم تنفيذ إدارة ومراقبة مخاطر الائتمان من قبل فرق إدارة المخاطر، والتي تقدم تقاريرها إلى لجنة الحوكمة والمخاطر والامثال التابعة لمجلس الإدارة. لدى البنك هياكل ائتمانية محددة بشكل جيد والتي بموجبها تقوم لجان الائتمان، المؤلفة من كبار المسؤولين ذوي الخبرة المصرفية المطلوبة، بتقييم دقيق لتقديم التسهيلات وفقاً للصلاحيات الممنوحة. يتم قياس تعرض البنك للائتمان على أساس الطرف المقابل الفردي، وكذلك من خلال مجموعات الأطراف التي تشترك في سمات مماثلة. يتم اتخاذ جميع القرارات الائتمانية وفقاً لسياسات المخاطر الخاصة بالبنك ولوائح البنك المركزي العماني ويتم مراقبتها وفقاً لذلك.
- يستخدم البنك التصنيفات الداخلية لتقييم الائتمان ويعتمد على التصنيفات الخارجية للعملاء من الشركات المصنفة والأطراف المقابلة المماثلة. يقبل البنك تصنيفات الأطراف المقابلة من مؤسسات تقييم الائتمان الخارجية المعتمدة من البنك المركزي العماني. لتقييم الائتمان للمؤسسات الحكومية، يأخذ البنك في الاعتبار أيضاً تصنيفات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
- عادة ما يعتبر التمويل الذي أعيد التفاوض بشأنه بسبب تراجع حالة المقترض منخفض القيمة الائتمانية ما لم يكن هناك دليل على أن مخاطر عدم تلقي التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفضت بشكل كبير ولا توجد مؤشرات أخرى على انخفاض القيمة. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر مخاطر التمويل الخاصة بالأفراد التي تأخر سدادها لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر منخفضة القيمة.
- أدى تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ الخاص بمنظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المصرفية الإسلامية AAOIFI إلى تغيير طريقة انخفاض قيمة خسائر التمويل لدى البنك بشكل جذري من خلال استبدال نهج الخسائر المتكبدة بنهج الخسائر الائتمانية المتوقعة مستقبلاً. قام البنك بتسجيل مخصص خسائر الائتمان المتوقعة لجميع مخاطر التمويل والأصول المالية للدين الأخرى غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، إلى جانب التزامات التمويل وعقود الضمان المالي. لا تخضع أدوات حقوق الملكية للانخفاض في القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠.
- يعتمد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة، ما لم تكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ البداية، وفي هذه الحالة، يعتمد المخصص على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة والتي تمثل خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن أحداث التعثر لأداة مالية والتي تكون محتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير.
- يتم احتساب كل من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة والخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي أو جماعي، اعتماداً على طبيعة المحفظة ذات الصلة للأدوات المالية.
- وضع البنك سياسة لإجراء تقييم، في نهاية كل فترة تقرير، لمعرفة ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل كبير منذ الإدراج الأولي، من خلال الأخذ بالاعتبار التغيير في مخاطر التعثر التي تحدث على مدى العمر المتبقي للأداة المالية.
- بالنسبة لجميع الذمم المدينة المتأخرة السداد والأصول المالية منخفضة القيمة، يحدث انخفاض في قيمة خسارة الائتمان المتوقعة، فيما يتعلق بأصول التمويل العاملة، يتم تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على نهج استشرافي وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠. لتقييم متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة، يتم تقسيم الأصول المالية إلى ثلاثة مراحل هي: المرحلة ١، والمرحلة ٢، والمرحلة ٣. حيث تكون المرحلة ١ من أجل "الأداء"، والمرحلة ٢ هي "الأداء الضعيف" حيث زادت مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ البداية؛ والمرحلة ٣ هي "عدم الأداء".
- يستخدم البنك حلاً آلياً لتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة / انخفاض القيمة لمحافظه الخاصة بالأعمال المصرفية للأفراد ومحفظة الشركات.

١١-١ الإفصاحات الكمية

(أ) إجمالي الائتمان ومتوسط الائتمان الإجمالي

٢٠٢٣		٢٠٢٤		
متوسط إجمالي الائتمان	إجمالي الائتمان	متوسط إجمالي الائتمان	إجمالي الائتمان	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
٣١٢,٢٧٣	٣١٤,٧٠٨	٣٣٣,١٥٦	٣٥١,٦٠٢	ذمم المبيعات المدينة والذمم المدينة الأخرى
٢٤٠,٥١٠	٢٢٩,٤٥٧	٢١٨,٢٤٠	٢٠٧,٠٢٢	إجارة متنتية بالتملك
٤٣٨,٤٤٧	٥٠٠,٦٥٧	٥٥٥,٦٦٦	٦١٠,٥٩٥	تمويل المشاركة
٣٧٣,٧٦٨	٣٧١,٢٩٨	٤١١,٨٦٢	٤٥٢,٤٢٥	الوكالة بالاستثمار
١٤٤,٢٩١	١٤٤,٩١٤	١٦٩,٣٤٠	١٩٣,٧٦٦	الاستثمارات في الصكوك والأوراق المالية
٣٢,٦٦٩	٢٤,٤٩٢	٣٣,٢١٢	٤١,٩٣١	استثمار وكالة بين البنوك
١,٥٤١,٩٥٨	١,٥٨٥,٥٦٦	١,٧٢١,٤٣٤	١,٨٥٧,٣٤١	الإجمالي

افصاحات بازل ٢ الركيزة ٣ لسنة ٢٠٢٤

فيما يلي تفصيل الاستثمار في الصكوك والأوراق المالية وإيداعات الوكالة بين البنوك فيما يتعلق بالتصنيفات الخارجية:

التصنيفات الخارجية	٢٠٢٤	٢٠٢٣	ودائع وكالة بين البنوك والمستحق من البنوك	الاستثمارات في الصكوك والأوراق المالية
	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
AAA	٥٤,٦٧٠	١٣,٤٦٧	٥,٠٠	٦=
AA+, AA-AA		-	١,٥٦٩	١,٤٠٩
-A+, A, A		٣,٢١١	١٥,٩٣٥	١٠,٧٦٧
-BBB+, BBB, BBB	٣,٢٧٦	٧,٩٧٥	-	-
-BB+, BB, BB	٩٨,٤٨٩	١٠٥,٠٠١	١٩,٦٤٩	٢,٨٢٠
-B+, B, B	١١,٣١٠	١٠,٦٢٩	٤,٦٩٤	٩,٤٩٠
غير مصنفة	٢,٦٤١	-	٧٩	-
الإجمالي	١٧٠,٣٨٦	١٤٠,٢٨٣	٤١,٩٣١	٢٤,٤٩٢

(ب) التعرض من حيث الإقليم الجغرافي

٢٠٢٤	ألف ريال عماني	إجمالي المستحق من البنوك واستثمار الوكالة بين البنوك	إجمالي التمويل	إجمالي الاستثمارات في الصكوك والأوراق المالية	حسابات العملاء، وأصحاب حسابات الاستثمار المشترك غير المقيمة ووكالة العملاء	الالتزامات والارتباطات الطارئة
	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
سلطنة عمان	١٩,٠٠٠	١,٦٢١,٦٤٤	١٢٣,٢٥٦	١,٥٦٠,٢٥٤	٣,٨٥٠	٣٨٨,٦٩
دول مجلس التعاون الخليجي	١١,٥٥٥	-	١٥,٠٧٨	-	-	١٨,٣٨٢
الأخرى	١٠,٤٦٣	-	٧٦٢	-	-	٩,٢٩١
أوروبا وأمريكا الشمالية	٩١٣	-	٥٤,٦٧٠	-	-	١٠,٤٦٨
أفريقيا وآسيا	٤١,٩٣١	١,٦٢١,٦٤٤	١٩٣,٧٦٦	١,٥٦٠,٢٥٤	١٢,٢٥٤	٤٦٦,٢١٠
الإجمالي						

٢٠٢٣	ألف ريال عماني	إجمالي المستحق من البنوك واستثمار الوكالة بين البنوك	إجمالي التمويل	إجمالي الاستثمارات في الصكوك والأوراق المالية	حسابات العملاء، وأصحاب حسابات الاستثمار المشترك غير المقيمة ووكالة العملاء	الالتزامات والارتباطات الطارئة
	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
سلطنة عمان	٢,٦٧	١,٤١٦,١٢٠	١١٠,٧٤٤	١,٢٦٠,٤٩٤	٥٠,٠٠٠	٣٤٧,١٥٣
دول مجلس التعاون الخليجي	١٠,٦٠٩	-	١٧,٥٠٥	-	-	٢١,٩١٤
الأخرى	٩,٤٦٩	-	٣,١٩٧	-	-	٣,٢٨٠
أوروبا وأمريكا الشمالية	٢,٣٤٧	-	١٣,٤٦٨	-	-	٩,٢٩٣
أفريقيا وآسيا	٢٤,٤٩٢	١,٤١٦,١٢٠	١٤٤,٩١٤	١,٢٦٠,٤٩٤	٥٥,٨٠٣	٣٨١,٦٤٠
الإجمالي						

(ج) تركيز العملاء

المطلوبات		الأصول		المستحق من البنوك واستثمار الوكالة بين البنوك	
التزامات وارتباطات طارئة	حسابات استثمار جارية غير مقيدة ووكالة عملاء	الاستثمارات في الصكوك والأوراق المالية	إجمالي التمويل	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
-	٥٨٢,٩٥٦	-	٥٦٠,٥٨١	-	شخصي
٣٦٩,٧٣٤	٣٥٦,٩٥٠	٤٠,٧٩١	١,٦١٠,٦٣	٤١,٩٣١	شركات
٥٦,٤٧٦	٦٢,٣٤٨	١٥٢,٩٧٥	-	-	حكومة
٤٢٦,٢١٠	١,٥٦٠,٢٥٤	١٩٣,٧٦٦	١,٦٢١,٦٤٤	٤١,٩٣١	الإجمالي

المطلوبات		الأصول		المستحق من البنوك واستثمار الوكالة بين البنوك	
التزامات وارتباطات طارئة	حسابات استثمار جارية غير مقيدة ووكالة عملاء	الاستثمارات في الصكوك والأوراق المالية	إجمالي التمويل	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
-	٥٢٥,٩٥٩	-	٥٢٢,٣٨٣	-	شخصي
٣٢,٥٩٨	١٤٠,٢٧٧	١٤,١٥١	٨٩٣,٧٣٧	٢٤,٤٩٢	شركات
٦١,٠٤٢	٥٩٤,٢٥٨	١٣,٧٦٣	-	-	حكومة
٣٨١,٦٤٠	١,٦٦٠,٤٩٤	١٤٤,٩١٤	١,٤١٦,١٢٠	٢٤,٤٩٢	الإجمالي

(د) تركيز القطاع

المطلوبات		الأصول		المستحق من البنوك والوكالة بين البنوك	
التزامات وارتباطات طارئة	حسابات استثمار التشاركي جارية غير مقيدة ووكالة عملاء	الاستثمارات في الصكوك والأوراق المالية	إجمالي التمويل	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
-	٥٨٢,٩٥٦	-	٥٦٠,٥٨١	-	شخصي
٨٨,٢٨٩	١١,٠٤١	-	١١٠,٠٨٥	-	إنشاءات
٣٦,٥٠٧	١٢,٦١٦	-	١٠٢,١٣٣	-	تصنيع
٥٩١	-	-	-	٤١,٩٣١	خدمات مالية
٥٦,٤٧٦	٦٢,٣٤٨	١٥٢,٩٧٥	-	-	حكومة
١٨,٣٨٥	-	-	٩٢,٦٨٩	-	قطاع النفط والغاز
٨,٨٣١	-	-	٨٣,٩٤١	-	تجارة
٩,٨٢٢	-	-	٦٣,٧٢٨	-	عقار
١٤,٧٧٨	٣,٦٨٤	-	٢٤٩,٧٢١	-	خدمات أخرى
١٩٢,٥٣١	٣٢٩,٦٠٩	٤٠,٧٩١	٣٥٨,٧٦٦	-	أخرى
٤٢٦,٢١٠	١,٥٦٠,٢٥٤	١٩٣,٧٦٦	١,٦٢١,٦٤٤	٤١,٩٣١	

المطلوبات		الأصول		المستحق من البنوك والوكالة بين البنوك	
التزامات وارتباطات طارئة	حسابات استثمار جارية غير مقيدة ووكالة عملاء	الاستثمارات في الصكوك والأوراق المالية	إجمالي التمويل	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
-	٥٢٥,٩٥٩	-	٥٢٢,٣٨٣	-	شخصي
٥٧,٨٠٢	٨,١٨٠	-	١١٢,٧١٥	-	إنشاءات
٢٩,٥٤٢	١٢,٥٥٦	-	-	-	تصنيع
-	-	-	-	٢٤,٤٩٢	خدمات مالية
٦١,٠٤٢	٥٩٤,٢٥٨	١٣,٧٦٣	-	-	حكومة
٥١,٥٧٧	٣٤,٧٥٧	-	٣٨٩,٥٢٠	-	خدمات أخرى
١٨١,٦٧٧	٨٤,٧٨٤	١٤,١٥١	٣٩١,٥٠٢	-	أخرى
٣٨١,٦٤٠	١,٦٦٠,٤٩٤	١٤٤,٩١٤	١,٤١٦,١٢٠	٢٤,٤٩٢	الإجمالي

(هـ) توزيع التعرضات حسب نوع القطاع وفقاً للأنواع الرئيسية من تعرضات الائتمان:

التعرضات خارج الميزانية العمومية	الإجمالي	الاستثمار في الصكوك والأوراق المالية	إجمالي الوكالة بالاستثمار	إجمالي تمويل المشاركة	إجمالي الإجارة المنتهية بتمليك	إجمالي ذمم المبيعات المدينة والذمم المدينة الأخرى	المستحق من البنوك والوكالة بين البنوك	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	٢٠٢٤
٨٨,٢٩٠	١١٠,٠٨٥	-	٥٤,٢٤١	٣٥,٤٥٥	-	٢٠,٣٨٩	-	إنشاءات
١,٣٢٠	٤,١٨٨	-	-	٣,٦٠٠	-	٥٨٨	-	كهرباء وغاز ومياه
٥٩١	٤١,٩٣١	-	-	-	-	-	٤١,٩٣١	مؤسسات مالية
١٤,٧٧٨	٢٤٥,٥٣٣	-	١٤٢,٥١٦	٨٢,٠٥٤	١,٧٣٨	١٩,٢٢٥	-	خدمات
-	٥٦٠,٥٨١	-	-	١٩١,٩٩٤	١٧٥,٧٢١	١٩٢,٨٦٦	-	تمويل شخصي
٥٦,٤٧٦	١٥٢,٩٧٥	١٥٢,٩٧٥	-	-	-	-	-	حكومة
-	-	-	-	-	-	-	-	تمويل غير مقيم
٢٦٤,٧٥٥	٧٤٢,٠٤٨	٤٠,٧٩١	٢٥٥,٦٦٨	٢٩٧,٤٩٢	٢٩,٥٦٣	١١٨,٥٣٥	-	أخرى
٤٢٦,٢١٠	١,٨٥٧,٣٤١	١٩٣,٧٦٦	٤٥٢,٤٢٥	٦١٠,٥٩٥	٢٠٧,٠٢٢	٣٥١,٦٠٣	٤١,٩٣١	الإجمالي

التعرضات خارج الميزانية العمومية	الإجمالي	الاستثمار في الصكوك والأوراق المالية	إجمالي الوكالة بالاستثمار	إجمالي تمويل المشاركة	إجمالي الإجارة المنتهية بتمليك	إجمالي ذمم المبيعات المدينة والذمم المدينة الأخرى	المستحق من البنوك والوكالة بين البنوك	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	٢٠٢٣
٥٧,٨٠٢	١١٢,٧١٥	-	٤٨,٩٦٠	٤٠,٨٩٥	٧٩٤	٢٢,٠٦٦	-	إنشاءات
-	٩٨,٢٨٥	-	٥٥,٥٧٢	٣٢,٠٦٧	٨٧	١٠,٥٥٩	-	كهرباء وغاز ومياه
-	٢٤,٤٩٢	-	-	-	-	-	٢٤,٤٩٢	مؤسسات مالية
٥١,٥٧٧	٢٩١,٢٣٥	-	١٩١,٨٥٧	٨٤,٢٧١	٢,٥٣٢	١٢,٥٧٥	-	خدمات
-	٥٢٢,٣٨٣	-	-	١٥٥,١٧٢	١٩٦,٠٦٧	١٧١,١٤٤	-	تمويل شخصي
٦١,٠٤٢	١٣,٧٦٣	١٣,٧٦٣	-	-	-	-	-	حكومة
-	-	-	-	-	-	-	-	تمويل غير مقيم
٢١١,٢١٩	٤٠٥,٦٥٣	١٤,١٥١	٧٤,٩٠٨	١٨٨,٢٥٢	٢٩,٩٧٧	٩٨,٣٦٥	-	أخرى
٣٨١,٦٤٠	١,٥٨٥,٥٦٦	١٤٤,٩١٤	٣٧١,٢٩٧	٥٠٠,٦٥٧	٢٢٩,٤٥٧	٣١٤,٧٠٩	٢٤,٤٩٢	الإجمالي

(و) الاستحقاقات التعاقدية للمحفظة حسب الأنواع الرئيسية من أصول التمويل الإسلامي:

التعرضات خارج الميزانية العمومية	الإجمالي	الاستثمار في الصكوك والأوراق المالية	إجمالي الوكالة بالاستثمار	إجمالي تمويل المشاركة	إجمالي الإجارة المنتهية بتمليك	إجمالي ذمم المبيعات المدينة والذمم المدينة الأخرى	إجمالي المستحق من البنوك والوكالة بين البنوك	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	٢٠٢٤
٨١,٦٩٨	١٥٧,٤١٣	٥٢,٤٩٢	٢٨,٩٠٧	٧,٧٩٢	١,٢١١	٢٥,٠٨٠	٤١,٩٣١	حتى شهر واحد
٤٨,٤٠٥	١٥٧,٣١٥	٣٧,٢٤٩	٧٣,٨٩٩	٨,٢١٨	٢,٢٥٨	٣٥,٦٩١	-	١-٣ أشهر
١٧,٦٦٧	٩٣,٣٠١	-	٢٨,٥٣٦	٨,٥٩٦	٣,٣١٠	٥٢,٨٥٩	-	٣-٦ أشهر
١٠,٥٨٤	٧١,٧٠٤	١٢,٩٩١	١٦,٠١٤	١١,٥٥٧	٢,٤٣٩	٢٩,١٠٣	-	٦-٩ أشهر
٩,٦٨٩	٧٨,٨٨٦	٣٠,١٨٠	٧,١٦١	١٩,٦٢٠	٤,٤٢٢	١٧,٥٠٣	-	٩-١٢ شهر
٤٧,٦٨٢	٣٠٥,٨٣٠	٢٦,٧٤١	٧٠,٦٠٧	١٠٦,٠٥٦	٢٨,٥٧٣	٧٣,٨٥٣	-	١-٣ سنوات
١٤,٨٣٠	٢٧٣,٤٠٤	٢٣,٢٦١	٨١,٠٧٥	٩٤,٧٨٦	٢٩,٢٠٤	٤٥,٠٧٨	-	٣-٥ سنوات
١٩٥,٦٥٥	٧١٩,٤٨٨	١٠,٨٥٢	١٤٦,٢٦٦	٣٥٤,٣٦٩	١٣٥,٦٠٥	٧٢,٤٣٦	-	أكثر من ٥ سنوات
٤٢٦,٢١٠	١,٨٥٧,٣٤١	١٩٣,٧٦٦	٤٥٢,٤٢٥	٦١٠,٥٩٤	٢٠٧,٠٢٢	٣٥١,٦٠٣	٤١,٩٣١	

افصاحات بازل ٢ الركيزة ٣ لسنة ٢٠٢٤

إجمالي المستحق من البنوك والوكالة بين البنوك	إجمالي ذمم المبيعات المدينة والذمم المدينة الأخرى	إجمالي إجارة الأصول والإجارة المنتهية بتمليك	إجمالي تمويل المشاركة	إجمالي الوكالة بالاستثمار	إجمالي في الصكوك والأوراق المالية	إجمالي التعرضات خارج الميزانية العمومية
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
٢٠٢٣	٢٤,٤٩٢	١٦,٣٨٦	١,٢٨٨	٦,٣٨٢	٢٠,٦٩	٨,٢٥٥
حتى شهر واحد	-	٣٣,٠٢٧	٢,٤٧٣	٣,٦٦٠	١٣,٦٨١	٧٦,٨٧٢
١-٣ أشهر	-	٣٧,٧٧٠	٣,٤٤٤	٦,٦٥٥	٤٥,٠٤٦	١٣,٦٨١
٣-٦ أشهر	-	٣٢,٦٩٢	٣,٥٠٨	٧,٠٨٠	٢١,٢١٦	٣٥,٨٣٦
٦-٩ أشهر	-	١٩,٧١٨	٣,٨٥٢	١٥,٤٧١	١٤,٥٩٧	٧,٠١٠
٩-١٢ شهر	-	١٠٠,٨٧٣	٤٢,٥١٩	١٢٥,٤٢٧	٨٦,٢٦١	٤٣,٨٩٢
١-٣ سنوات	-	٤١,٠٧٢	٤١,٢٣٧	١٠٩,٦٣٥	٩٨,٤٤٨	٢,٤٣٠
٣-٥ سنوات	-	٣٣,١٧٠	١٣١,١٣٦	٢٢٦,٩٣٧	٢٠,٧١٧	٣٣,٠٥٠
أكثر من ٥ سنوات	-	٢٤,٤٩٢	٣١٤,٧٠٨	٢٢٩,٤٥٧	٣٧١,٢٩٨	١٤٤,٩١٤
				٥٠٠,٦٥٧	١٠٨٥,٥٢٦	٣٨١,٦٤٠

(ز) إجمالي التعرض ومتوسط إجمالي التعرض لهيكل التمويل القائمة على حقوق الملكية حسب نوع عقد التمويل خلال السنة السابقة وطوال الفترة.
كما في تاريخ التقرير، ليس لدى البنك أي تمويل قائم على حقوق الملكية.

(ح) توزيع التمويل منخفض القيمة والتمويل المتأخر السداد والتمويل غير المتأخر السداد حسب نوع القطاع:

(أ)	التمويل العامل	التمويل غير العامل	خسائر انخفاض القيمة	ضمن المرحلة ١ و ٢ محتجز	ضمن المرحلة ٣ محتجز
٢٠٢٤	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
تمويل افراد	٥٥٨,٣٠٣	٢,٢٧٨	١,٤٩٧	١٨٧	-
تمويل غير مقيمين مؤسسات	-	-	-	-	-
تمويل مقيمين مؤسسات	١,٠٢٣,٦٦٣	٣٧,٤٠٠	٢٤,١٢٢	٢١,٣٦٨	٢١,٥٥٥
	١,٥٨١,٩٦٦	٣٩,٦٧٨	٢٥,٦١٩	٢١,٥٥٥	٢١,٥٥٥

(ب)	التمويل العامل	التمويل غير العامل	خسائر انخفاض القيمة	ضمن المرحلة ١ و ٢ محتجز	ضمن المرحلة ٣ محتجز
٢٠٢٣	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
تمويل افراد	٥٢٠,٩٩٨	١,٣٨٥	٩٨١	٣٨٠	-
تمويل مقيمين مؤسسات	٨٦٢,٨٦١	٣,٨٧٦	١٧,٩٥٣	٢,٦٨٩	٢,٦٨٩
	١,٣٨٣,٨٥٩	٣٢,٢٦١	١٨,٩٣٤	٢١,٠٦٩	٢,٦٨٩

(أ)	التمويل العامل	التمويل غير العامل	خسائر انخفاض القيمة	ضمن المرحلة ١ و ٢ محتجز	ضمن المرحلة ٣ محتجز
٢٠٢٤	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
إنشاءات	١٠٠,٨٩٧	٩,١٨٨	٧,١٠١	١٠,٧٧٩	-
كهرباء وغاز ومياه	٤,١٨٨	-	-	٩	-
مؤسسات مالية	-	-	-	-	-
خدمات	٢٤٥,٥٣٣	-	-	٤٣٥	-
تمويل شخصي	٥٥٨,٣٠٣	٢,٢٧٨	١,٤٩٧	١٨٧	-
حكومة	-	-	-	-	-
تمويل غير مقيم	-	-	-	-	-
اخرى	٦٧٣,٠٤٥	٢٨,٢١٢	١٧,٠٢١	١٠,١٤٥	-
	١,٥٨١,٩٦٦	٣٩,٦٧٨	٢٥,٦١٩	٢١,٥٥٥	٢,٦٨٩

(ب)	التمويل العامل	التمويل غير العامل	خسائر انخفاض القيمة ضمن المرحلة ٣ محتجز	خسائر انخفاض القيمة ضمن المرحلة ١ و ٢ محتجز
٢٠٢٣	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
إنشاءات	٩٤,٤٧٥	٩,٦٧٥	٥,٦٦٢	٧,٤٩٨
كهرباء وغاز ومياه	٩٧,٧٦٤	-	-	٢٨
مؤسسات مالية	٩٥٠	-	-	١
خدمات	٢١٩,٩٩٤	-	-	١,٥٠٩
تمويل شخصي	٤٩١,١٠٠	١,٣٨٥	٩٨١	٣٨٠
حكومة	-	-	-	-
تمويل غير مقيم	-	-	-	-
اخرى	٤٧٩,٥٧٦	٢١,٢٠١	١٢,٦٩١	١١,٦٥٣
	١,٣٨٣,٨٥٩	٣٢,٦٦١	١٨,٩٣٤	٢١,٦٩

(ط) توزيع التمويل منخفض القيمة والتمويل المتأخر السداد حسب التوزيع الجغرافي:

(ط)	التمويل العامل	التمويل غير العامل	خسائر انخفاض القيمة ضمن المرحلة ٣ محتجز	خسائر انخفاض القيمة ضمن المرحلة ١ و ٢ محتجز
٢٠٢٤	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
سلطنة عمان	١,٥٨١,٩٦٦	٣٩,٦٧٨	٢٥,٦١٩	٢١,٥٥٥
دول أخرى	-	-	-	-
الإجمالي	١,٥٨١,٩٦٦	٣٩,٦٧٨	٢٥,٦١٩	٢١,٥٥٥

(ب)	التمويل العامل	التمويل غير العامل	خسائر انخفاض القيمة ضمن المرحلة ٣ محتجز	خسائر انخفاض القيمة ضمن المرحلة ١ و ٢ محتجز
٢٠٢٣	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
سلطنة عمان	١,٣٨٣,٨٥٩	٣٢,٦٦١	١٨,٩٣٤	٢١,٦٩
دول أخرى	-	-	-	-
الإجمالي	١,٣٨٣,٨٥٩	٣٢,٦٦١	١٨,٩٣٤	٢١,٦٩

(ي) توزيع المخصص حسب أصول التمويل الإسلامي:

٢٠٢٤	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
إجمالي الأصول المالية العاملة وغير العاملة	١,٦٦١,٨٤٧	٣٠٧,٣٠٧	٤٤,٥٤٩	٢,٠١٣,٧٠٣
إجمالي التمويلات متضمنة بنود خارج الميزانية	(٤,٣٥٦)	(١٧,٧٢١)	(٢٦,٨٨٤)	(٤٨,٩٦١)
إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة من التمويل	١٧٠,٣٨٥	-	-	١٧٠,٣٨٥
إجمالي الاستثمارات	(١٢٢)	-	-	(١٢٢)
إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة من الاستثمارات	٢٣,٦٢٠	-	-	٢٣,٦٢٠
إجمالي ما بين البنوك	(٩)	-	-	(٩)
إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة على ما بين البنوك	١٨,٣١١	-	-	١٨,٣١١
المستحق من البنوك والبنوك المركزية والأصول المالية الأخرى	(٣)	-	-	(٣)
خسائر الائتمان المتوقعة من المستحق من البنوك والبنوك المركزية والأصول المالية الأخرى	١,٨٦٩,٦٧٣	٢٨٩,٥٨٦	١٧,٦٦٥	٢,١٧٦,٩٢٤
القيمة الدفترية				

٢٠٢٣			
المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
١,٤١٨,٥٣٤	٣١٤,١٣	٣٤,٨٦١	١,٧٦٧,٤٨٥
(٦,١٧١)	(١٥,٢٧٣)	(١٩,٨٣٩)	(٤١,٢٨٣)
١٤٠,٢٨٤	-	-	١٤٠,٢٨٤
(١٧٢)	-	-	(١٧٢)
١٥,٢٩٠	-	-	١٥,٢٩٠
(٨)	-	-	(٨)
٩,٢٠٢	-	-	٩,٢٠٢
(٣)	-	-	(٣)
١,٥٧٦,٩٥٦	٢٩٨,٨٥٧	١٤,٩٨٢	١,٨٩٠,٧٩٥

إجمالي الأصول المالية العاملة وغير العاملة
 إجمالي التمويلات متضمنة بنود خارج الميزانية
 إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة من التمويل
 إجمالي الاستثمارات
 إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة من الاستثمارات
 إجمالي ما بين البنوك
 إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة على ما بين البنوك
 المستحق من البنوك والبنوك المركزية والأصول المالية الأخرى
 خسائر الائتمان المتوقعة على المستحق من البنوك والبنوك المركزية والأصول المالية الأخرى
 القيمة الدفترية

(ك) **التغير في مخصصات الخسائر خلال السنة المالية**

٢٠٢٣		٢٠٢٤	
ألف ريال عماني		ألف ريال عماني	
٣٤,٧٥٩	٤١,٤٦٦	الرصيد كما في ١ يناير	
١٤٤	٢,٥٦٠	خسائر انخفاض القيمة / (عكس) خلال السنة:	
١٣٤	(١٨٣)	المبيعات والذمم المدينة الأخرى	
٤,١٦٠	٦,٠٨٧	اجارة منهية بالتملك	
٤,٠٩٨	(١,٢٩٣)	وكالة بالاستثمار	
٤٢	(٥٠)	تمويل مشاركة	
(٦٣)	-	استثمارات	
(٢٤)	١	مستحق من البنوك	
(١,٧٨٤)	٥٠٧	استثمارات وكالة بين البنوك	
٦,٧٠٧	٧,٦٢٩	تسهيلات غير ممولة	
٤١,٤٦٦	٤٩,٠٩٥	اجمالي خسائر انخفاض القيمة	
		الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	

(ل) **الغرامة المفروضة على العملاء بسبب التعثر والتصرف في الأموال المستلمة من الغرامة**

خلال العام، تم فرض غرامة قدرها ١٢١ ألف ريال عماني (ديسمبر ٢٠٢٣: ٩٠ ألف ريال عماني) على عميل ما بسبب التأخر في الدفع و١٢١ ألف ريال عماني (٢٠٢٣: ٩٠ ألف ريال عماني) إلى المؤسسات المسجلة لدى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وهي لجنة زكاة السيب والهيئة العمانية للأعمال الخيرية والجمعية العمانية لرعاية القرآن الكريم.

١٢. **الحد من مخاطر الائتمان**

يشير الحد من مخاطر الائتمان إلى استخدام عدد من الأساليب، مثل الضمانات والرهن للحد من مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك. تعمل مخفضات مخاطر الائتمان على تقليل مخاطر الائتمان من خلال حماية البنك من عدم أداء الطرف المقابل لعقود الائتمان من خلال الضمانات واتفاقيات المقاصة والضمانات.

١-١٢ **الإفصاحات النوعية**

يأخذ البنك في الاعتبار الضمانات والكفالات الشرعية المعتمدة فقط للحد من مخاطر الائتمان. يجب أن تستوفي الأصول التي يقدمها العميل المعايير التالية لتكون مقبولة كضمان:

- يجب أن تحافظ الأصول على قيمتها، على المستوى السائد منذ البداية، حتى استحقاق التسهيل المعتمد؛
- يجب أن تكون هذه الأصول قابلة للتحويل بسهولة إلى نقد، إذا لزم الأمر؛
- يجب أن يكون هناك سوق معقول للأصول؛ و
- يجب أن يكون البنك قادرًا على ممارسة حقه في الأصول إذا لزم الأمر

- بالنسبة للأصول الممولة بموجب إجارة منتهية بالتمليك، يتم استخدام الأصل ذات الصلة للحد من مخاطر التعثر (الخسارة عند التعثر).
- ٥ يقبل البنك هامش الجدية، وعربون، وحسابات استثمار مشاركة الأرباح، والأصول المرهونة، والصكوك (المصنفة / غير المصنفة)، وضمانات الطرف الثالث (من قبل الحكومات، والبنوك، والشركات، والأفراد ذوي الملاءة المالية العالية) كمخفف للمخاطر.
 - ٥ عندما تتوفر الضمانات المؤهلة مقابل التسهيلات، يقوم البنك بإجراء تقييم مستقل من قبل مقيمين معتمدين فقط ويضمن أن الأصول المحتفظ بها كضمانات تفي بالمعايير المذكورة أعلاه. يأخذ البنك وفقاً لتوجيهات البنك المركزي العماني وبازل قيمة الضمان بعد تطبيق الخصم المناسب قبل وضع المخصصات. في حالات، عندما يقوم البنك بشراء / استبعاد الأصول كملأذ أخير للقيمة السوقية العادلة، يكون القرار على أساس كل حالة على حدة للاستحواذ أو عدم الاستحواذ لعملياته.
 - ٥ يأخذ البنك في الاعتبار الضمانات، وإذا كان بيان المخاطر / وزن الضامن أفضل من الطرف المقابل، فسيتم تطبيق وزن المخاطر بناء على تصنيف الضامن.
 - ٥ نظراً لطبيعة الخدمات المصرفية الإسلامية التي يجب أن يكون فيها الأصل ذات الصلة ملموساً ومقبولاً لغرض هيكله المعاملات مما أدى إلى زيادة التركيز على نوع معين من الأصول / القطاع، أي العقارات. ومع ذلك، فقد تبني البنك إدارة سليمة وحكيمة وممارسات رقابة للمحفظة تتضمن تقليل مخاطر التركيز إلى الحد الأدنى من خلال وضع وتطبيق سياسات وإجراءات لضمان تنويع المحفظة.

٢-١٢ الإفصاحات الكمية

(أ) الإفصاح عن إجمالي القيم الدفترية حسب نوع الضمان لأي أصول يحتفظ بها كضمان من قبل المرخص له (بما في ذلك نسب الخصم) والشروط والأحكام المتعلقة بالرهن

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
٧١٤,٨٧٥	٨٥٥,٩٠٧	العقارات
٧٧,٠٤٤	١٦,٥٥٠	أصول منقولة
٧٩١,٩١٩	٩٦٢,٤٥٧	الإجمالي

يتم تعديل قيمة الضمان من خلال نسب الخصم ذات الصلة حسب الإطار التنظيمي للخدمات المصرفية IBRF. أخذ البنك بالاعتبار الضمانات لغرض احتساب احتياطي خسارة الائتمان المتوقعة بعد تطبيق الخصم ذي الصلة، ولكن لغرض احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر، لا يتم أخذ ضمانات باستثناء النقد بالاعتبار.

(ب) الإفصاح عن القيمة الدفترية للأصول المملوكة والمؤجرة بموجب إجارة منتهية بالتمليك

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
٢٢٩,٤٥٧	٢٠٧,٠٢٢	إجارة منتهية بالتمليك

١٣. مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي احتمال عدم القدرة على الوفاء بالتزامات البنك عند استحقاقها، وتنشأ عندما يكون البنك غير قادر على توفير النقد لمواجهة انخفاض الودائع أو زيادة الأصول.

١-١٣ الإفصاحات النوعية

- إدارة مخاطر السيولة للبنك تحكمها وثيقة سياسة إدارة مخاطر السيولة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة بالإضافة إلى أحكام وتوجيهات البنك المركزي العماني ذات الصلة بشأن إدارة مخاطر السيولة. تتضمن سياسة مخاطر السيولة خطط وتدابير تمويل طارئة بحيث يكون البنك دائماً في وضع يمكنه من الوفاء بجميع الالتزامات المستحقة وكذلك لتمويل نمو الأصول والعمليات التجارية.
- يراقب البنك مخاطر السيولة المتعلقة بالتمويل المتعلق بالحساب الجاري وحسابات التوفير وأصحاب حسابات الاستثمار التشاركي على أساس فردي وكذلك على أساس جماعي من خلال نهج التدفق النقدي ونهج الأسهم.
- تتحكم إدارة الخزينة لدى البنك ولجنة الأصول والخصوم (ALCO) في السيولة وتراقبها وتضمن عدم تعرض البنك لمخاطر سيولة لا داعي لها وفي نفس الوقت يستخدم أمواله على النحو الأمثل من خلال أنشطة التمويل والاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- طبق البنك بالفعل معايير بازل ٣ للسيولة التي تشمل نسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقر. تستخدم هذه النسب كمؤشر لإظهار وضع السيولة للبنك للوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل وطويلة الأجل.
- "بازل ٣" عبارة عن مجموعة شاملة من إجراءات الإصلاح، وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، لتعزيز التنظيم والإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي.
- تهدف هذه التدابير إلى:
 - ٥ تحسين قدرة القطاع المصرفي على تحمل الأزمات الناتجة عن الضغوط المالية والاقتصادية مهما كان مصدرها
 - ٥ تحسين إدارة المخاطر والحوكمة
 - ٥ تعزيز شفافية البنوك والإفصاح عنها

افصاحات بازل ٢ الركيزة ٣ لسنة ٢٠٢٤

٢-١٣ الإفصاحات الكمية

فيما يلي الإفصاح المتعلق بمخاطر السيولة:

(أ) مؤشرات التعرض لمخاطر السيولة - أصول قصيرة الأجل إلى مطلوبات قصيرة الأجل

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
٧٢٧,٧٠١	٤٧٨,١٣٩	الأصول قصيرة الأجل
٨٠٢,٦٦٠	٥٣٦,٧١١	المطلوبات قصيرة الأجل
%٩٠,٦٦	%٨٩,٠٩	الأصول قصيرة الأجل إلى المطلوبات قصيرة الأجل

(ب) مؤشرات التعرض لمخاطر السيولة - نسبة الأصول السائلة

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
١٢٨,٨٩٣	١٤١,٨٦٤	الأصول السائلة
٥٣٥,٠٣١	٨٠٢,٦٦٠	المطلوبات قصيرة الأجل
١,٢٤٠,٦١٨	١,٣٥٥,٢٥١	إجمالي المطلوبات
%٢٤,٠٩	%١٧,٦٧	الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل
%١٠,٣٩	%١٠,٤٧	الأصول السائلة إلى إجمالي المطلوبات

(ج) بيان استحقاق الأصول والمطلوبات

تستحق عند الطلب ولغاية ٣٠ يوم	أكثر من شهر وحتى ١٢ شهر	أكثر من ١٢ شهر ولغاية ١٢ شهر	أكثر من سنة ولغاية ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					
٥٨,٩٨٠	-	-	-	٥٠٠	٥٩,٤٨٠
٣٧,٣٣٣	٤,٦٢٠	-	-	-	٤١,٩٥٣
٦٧,٤٣٢	٢٢٩,٨٦٢	١٢٥,٩٤٢	٧٨٧,٦٠٨	٣٤٧,٧٧٠	١,٥٥٨,٦١٤
٤٩,٣١٠	٣٨,٠٣٤	٣١,٤٣٣	٥٢,٥١١	٢٢,٣٥٦	١٩٣,٦٤٤
-	-	-	-	٤,٨٧١	٤,٨٧١
-	-	-	-	٤,٢٥٥	٤,٢٥٥
-	١,٥٩٨	٧٩٩	٦,٥٥٢	١٥,٠٦٢	٢٤,٠١١
٢١٣,٠٥٥	٢٧٤,١١٤	١٥٨,١٧٤	٨٤٦,٦٧١	٣٩٤,٨١٤	١,٨٨٦,٨٢٨
٩٤,٨٦٥	٢٠٩,٨٨٩	٣١٣,٨٩٢	٥٩٧,٧٦٦	٣٥٥,٥٧٩	١,٥٧١,٩٩١
-	٤,٦٠٦	٢٠,٤٧٨	١٢,١٧٥	١٤,٥٧٧	٥١,٨٣٦
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
٩٤,٨٦٥	٢١٤,٤٩٥	٣٣٤,٣٧٠	٦٠٩,٩٤١	٦٣٣,١٥٧	١,٨٨٦,٨٢٨
٦٢,٤٢٦	٧١,٢٢٨	(١٧٢,٠٩٩)	٢٦٦,٩١٨	(٢٢٨,٤٧٣)	-
٦٢,٤٢٦	١٣٣,٦٥٤	(٣٨,٤٤٥)	٢٢٨,٤٧٤	-	-

النقد والأرصدة لدى البنك المركزي العماني
وكالة بين البنوك والمستحق من البنوك
تمويلات العملاء - صافي
استثمار في الأوراق المالية
أصول غير ملموسة
الممتلكات والمعدات
أصول أخرى
إجمالي الأصول

حسابات العملاء ووكالة وأصحاب
حسابات الاستثمار المقيدة
مطلوبات أخرى
احتياطي مخاطر الاستثمار واحتياطي
معادلة الأرباح
حقوق المساهمين
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب
حسابات الاستثمارات غير المقيدة
وحقوق المساهمين
صافي الفجوة
صافي الفجوة التراكمية

٣٠ ديسمبر ٢٠٢٣	ألف ريال عماني	أكثر من شهر وحتى ١٦ شهر	أكثر من ٦ أشهر ولغاية ١٢ شهر	أكثر من سنة ولغاية ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
النقد والأرصدة لدى البنك المركزي العماني	٥٠,٨٠٠	-	-	-	٥٠٠	٥١,٣٠٠
وكالة بين البنوك والمستحق من البنوك	١٨,٧٣٩	٥,٧٧٥	-	-	-	٢٤,٥١٤
تمويلات العملاء - صافي	٤٤,٢٥٨	١٩٣,٤٣٧	١٢٢,٣٢٤	٦٣٤,٨٣٢	٣٦٥,٣٣١	١,٣٦٠,١٨٢
استثمار في الأوراق المالية	٨,٢٥٥	٤٩,٥١٧	٧,٧٧٠	٤٦,٣٢٢	٣٢,٨٧٨	١٤٤,٧٤٢
الاستثمار في العقارات	-	-	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	٣,٥٢٧	٣,٥٢٧
الممتلكات والمعدات	-	-	-	-	٥,٢٣٩	٥,٢٣٩
موجودات أخرى	٦٠	١,٨٦٦	١,٩٩١	٢٨٦	١٤,٣٨٨	١٨,٧٩١
إجمالي الأصول	١٢٢,٣١٢	٢٥٠,٥٩٥	١٣٢,٠٨٥	٦٨١,٤٤٠	٤٢١,٨٦٣	١,٦٠٨,٢٩٥
حسابات العملاء ووكالة وأصحاب حسابات الاستثمار المفيدة	١٠٨,٩٥٠	٢٤٤,٣٨٠	١٦٤,٥١٠	٥١٧,٤٦٤	٢٨٠,٩٥٠	١,٣١٦,٢٥٤
مطلوبات أخرى	-	٤,٤٣٢	١٤,٤٣٩	١٢,٠٠٢	٨,١٢٤	٣٨,٩٩٧
احتياطي مخاطر الاستثمار واحتياطي معادلة الأرباح	-	-	-	-	-	-
حقوق المساهمين	-	-	-	-	-	-
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمارات غير المفيدة وحقوق المساهمين	١٠٨,٩٥٠	٢٤٨,٨١٢	١٧٨,٩٤٩	٥٢٩,٤٦٦	٥٤٢,١١٨	١,٦٠٨,٢٩٥
صافي الفجوة	١٣,٣٦٢	١,٧٨٣	(٤٦,٨٦٤)	١٥١,٩٧٤	(١٢٠,٢٥٥)	-
صافي الفجوة التراكمية	١٣,٣٦٢	١٥,١٤٥	(٣١,٧١٩)	١٢٠,٢٥٥	-	-
(ثرت فارغة عمداً)						

١٤. مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسارة بسبب التغيرات غير الملائمة في عوامل السوق مثل معدلات الربح، وأسعار الصرف، وأسعار السلع، والأسهم. تنشأ مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك بشكل عام بسبب المراكز المفتوحة في العملة، وحيازة الأسهم العادية، ومنتجات أخرى. جميع هذه الأدوات والمعاملات معرضة لتحركات السوق العامة والخاصة.

١-١٤ الإفصاحات النوعية

يسعى البنك إلى الحد من مخاطر السوق من خلال استخدام الاستراتيجيات التي تربط بين تحركات أسعار الأصول والمطلوبات. لدى البنك لجنة الأصول والخصوم (ALCO) التي تراقب مخاطر السوق والسيولة على أساس منتظم. تمت مناقشة تفاصيل مخاطر السوق التي يواجهها البنك في الإيضاحات التالية.

فيما يلي الفئات الرئيسية لمخاطر السوق التي يواجهها البنك:

مخاطر معدل الربح

مخاطر معدل الربح هي مخاطر تعرض البنك لخسارة مالية نتيجة عدم تطابق معدل الربح على الأصول والأرصدة من مقدمي الأموال. يعتمد توزيع الأرباح على اتفاقيات مشاركة الأرباح بدلاً من العائد المضمون من حسابات الاستثمار التشاركي. لذلك، لا يخضع البنك لأي مخاطر جوهرية فيما يتعلق بمعدل الربح.

ومع ذلك، فإن ترتيبات مشاركة الأرباح ستؤدي إلى مخاطر تجارية منقولة عندما لا تسمح نتائج البنك للبنك بتوزيع الأرباح بما يتماشى مع معدلات السوق. فيما يتعلق بمراقبة تأثير تغيرات معدل الربح على الأرباح والقيمة الاقتصادية للبنك، فقد وضع البنك أداة مناسبة لإدارة المخاطر تحدد الفجوات بناءً على إعادة تسعير الأصول والمطلوبات. يتم تقديم نتيجة تحليل الحساسية هذا إلى لجنة الأصول والمطلوبات لاتخاذ قرار، إذا لزم الأمر، لحماية مصلحة البنك.

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية في تعرض البنك لخسائر نتيجة لتحركات أسعار الصرف السلبية خلال الفترة التي يكون لديه خلالها مركزاً مفتوحاً بعملة أجنبية.

يتعرض البنك لمخاطر العملات الأجنبية. ومع ذلك، فإن جزءاً كبيراً من التعرض للعملات الأجنبية يتم بالدولار الأمريكي والعملات المرتبطة بدول مجلس التعاون الخليجي. بالإضافة إلى ذلك، لدى البنك حدود داخلية وآلية للتحكم في مخاطر العملات الأجنبية للعملات غير المثبتة.

مخاطر أسعار السلع

تُعرّف مخاطر أسعار السلع بأنها مخاطر الخسائر في المركز داخل أو خارج الميزانية العمومية الناشئة عن التحركات في أسعار السوق، أي التقلبات في قيمة السلع القابلة للتداول أو الرأبحة. تتعلق المخاطر بالتقلبات الحالية والمستقبلية لقيم السوق لأصول محددة (على سبيل المثال، سعر سلعة أصل السلام أو القيمة السوقية لأصول المربحة المشتراة ليتم تسليمها خلال فترة محددة).

ومع ذلك، فإن البنك غير معرض لسوق السلع حيث إن البنك كلما دخل في أي معاملة أو اتفاقية محددة، فإن مخاطر أسعار السلع إما أن تخضع للتحوط أو يتم تنفيذ المعاملة على أساس فوري لذلك لا يوجد تقلب في سعر السوق من اللحظة التي يستحوذ فيها البنك على الأصل وبيع أصل إلى مشتري / عميل.

مخاطر الأسعار

مخاطر الأسعار أو مخاطر الاستثمار في حقوق الملكية هي مخاطر الأرباح أو رأس المال وتنتج عن التغيرات السلبية في قيمة محافظ البنك المتعلقة بحقوق الملكية.

للبنك استثمارات في الصكوك والأوراق المالية. تتم كافة الاستثمارات وفقاً لشروط السوق. يتم إجراء جميع الاستثمارات بعد إجراء العناية الواجبة الدقيقة بعد أخذ الموافقات اللازمة بما في ذلك من الشريعة لضمان إجراء الاستثمارات وفقاً لمعايير الشريعة الإسلامية. تقوم لجنة الخزينة وإدارة المخاطر والأصول والمطلوبات بالبنك بالمراقبة والإدارة اليومية للاستثمارات. تتم مراجعة جميع الاستثمارات الإستراتيجية بشكل منتظم من قبل لجنة إدارة المخاطر والائتمان والاستثمار بالبنك.

٢-١٤ الإفصاحات الكمية

(أ) تفاصيل الأصول المرجحة بالمخاطر

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
-	-	مراكز حقوق الملكية
٧٧,٩٢٦	١٤٨,٨٣٢	مخاطر تداول العملة الأجنبية
-	-	مخاطر السلع
٧٧,٩٢٦	١٤٨,٨٣٢	الإجمالي

(ب) صافي المركز المكشوف لصرف العملات إلى رأس المال

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
٪٣٦,٧٨	٪٤,٤٩	صافي المركز المكشوف لصرف العملات إلى رأس المال

كما في تاريخ التقرير، ليس لدى البنك أي أدوات بمحفظة التداول. معظم التعرض بالدولار الأمريكي وتم تثبيت سعر صرف الريال العماني أمام الدولار الأمريكي وبالتالي فإن تحليلات الحساسية غير جوهرية ليتم الإبلاغ عنها.

(ج) صافي المركز المكشوف إلى رأس المال

لا يوجد لدى البنك أي سلعة متاحة للبيع كما في تاريخ التقرير.

(د) صافي المركز المكشوف لحقوق الملكية إلى رأس المال

لا يوجد لدى البنك أي حقوق ملكية في محفظة التداول الخاصة به كما في تاريخ التقرير.

(هـ) إجمالي مبالغ الأصول المعرضة لمخاطر السوق حسب نوع الأصول

ليس لدى البنك أي استثمارات / أصول في محفظة التداول. تشمل الأصول المرجحة بمخاطر السوق فقط على مركز الصرف الأجنبي المذكور أعلاه في البند (أ).

(و) قياس القيمة المعرضة للمخاطر أو تحليلات الحساسية الأخرى لأنواع مختلفة من مخاطر السوق

اعتباراً من تاريخ التقرير، ليس لدى البنك أي أدوات في محفظة التداول. إن غالبية التعرض بالدولار الأمريكي والعملات الأخرى المثبتة، مثل الريال السعودي (ريال سعودي)، الدرهم الإماراتي، الدينار البحريني. حيث إن الريال العماني مثبت أمام الدولار الأمريكي، فإن تحليلات الحساسية غير جوهرية ليتم الإبلاغ عنها.

١٥. المخاطر التشغيلية

١-١٥ الإفصاحات النوعية

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر الخسائر المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن عدم كفاية، أو اخفاق العمليات، أو الأنظمة الداخلية، أو العوامل البشرية، أو الأحداث الخارجية. تعتمد أعمال البنك على القدرة على معالجة عدد كبير من المعاملات بكفاءة ودقة. تنشأ المخاطر والخسائر التشغيلية من اخفاق العمليات التجارية، اخفاق أمن تكنولوجيا المعلومات، والكوارث الطبيعية، والاعتماد على الموردين الرئيسيين، والاحتيال، ومخالفة جودة الخدمة، وعدم الامتثال التنظيمي، وفقدان الموظفين الرئيسيين، والتأثيرات الاجتماعية والبيئية. كما تشمل المخاطر التي تنشأ من اخفاق البنك في الامتثال لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. لكونه مصرفاً إسلامياً، تتم إدارة مخاطر عدم الامتثال للشريعة من قبل جهة مستقلة تضمن التزام البنك بمعايير وقواعد الشريعة الإسلامية.

• وضع البنك سياسة إدارة مخاطر التشغيل وتم تطبيق جميع الضوابط العامة على جميع المستويات للحد من مخاطر التشغيل. كل قسم لديه عمليات وأنظمة مطابقة للتعامل مع المخاطر التشغيلية في نطاقه، وبالتالي يتم مراجعة أداء القسم على أساس منتظم. يضع بيان قابلية تحمل المخاطر أيضاً هدفاً للإدارة يتعلق بالمخاطر التشغيلية، وبناءً عليه تم تصميم خطط العمل وبرامج المنتجات لتقليل مخاطر التشغيل المحتملة.

• حدد البنك إجراءات للإبلاغ عن الحوادث التشغيلية وتصعيدها والتي تخزن في قاعدة البيانات الرئيسية لتتبعها في المستقبل. كما يتم على أساس سنوي، تحديد التعرضات عالية المخاطر المحتملة من قبل كل وحدة أعمال ومهام الدعم، وبالتالي تتم مناقشة / تنفيذ الضوابط لتقليل التعرض للمخاطر. يقوم قسم الامتثال بالشريعة بالبنك بفحص العمليات بشكل مستقل على أساس منتظم للتأكد من عدم وجود مشكلة متعلقة بالشريعة يمكن أن تؤدي إلى خسارة تشغيلية للبنك.

• وفقاً لسياسة البنك، فإن المخاطر التشغيلية هي مسؤولية جميع الموظفين وجميع المديرين التنفيذيين مسؤولون عن إدارة المخاطر التشغيلية داخل وحدتهم. تحسين العمليات والرقابة هو عمل معتاد للبنك، وبالتالي فإن جميع المديرين المباشرين مطالبون بإجراء تحسينات على العمليات والرقابة على أساس منتظم / ضروري لضمان عدم تعرض البنك لأي مخاطر غير ضرورية خلال القيام بأنشطته.

• لدى البنك سياسة واضحة لإدارة استمرارية الأعمال والتي تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. كما أجرى البنك خلال السنة اختباراً في المكتب الرئيسي لمعرفة مدى استعداد البنك لمواجهة أي حدث كبير قد يؤدي إلى اضطراب كبير في الأعمال. كما أجرى البنك اختباراً للوظائف الحيوية في الموقع المؤقت الذي تم إنشاؤه لهذا الغرض، لمواصلة المعاملات الهامة في حالة وقوع أي أحداث غير متوقعة.

• خلال فترة التقرير، عمل البنك على ضمان استمرارية الأعمال، وعزز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لدعم خطة استمرارية أعمال البنك ولمواجهة أي متطلبات طارئة. كما قام البنك بتحسين قدرات قنواته الإلكترونية من خلال منح المزيد من الميزات والخيارات للعملاء، وبالتالي تشجيع العملاء على الوصول إلى التسهيلات المصرفية دون زيارة الفروع. للترويج لمثل هذه الأنشطة، تم أيضاً التنازل عن رسوم المعاملات لفترة معينة لصالح العملاء.

• تم ضمان الصحة والسلامة خلال الفترة من قبل البنك للعملاء والموظفين على حد سواء. وصدرت المبادئ التوجيهية اللازمة في هذا الصدد على أساس منتظم خلال فترة التقرير.

٢-١٥ الإفصاحات الكمية

(أ) مكافئ الأصول المرجحة بالمخاطر للمخاطر التشغيلية الكمية

• لغرض قياس تكلفة رأس المال، اعتمد البنك نهج المؤشر الأساسي بموجب بازل ٢ للمخاطر التشغيلية. يتطلب هذا النهج من البنك توفير ١٥٪ من متوسط الدخل السنوي الإجمالي لثلاث سنوات كتكلفة رأسمالية لمخاطر التشغيل.

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
٧٠,٧٩١	٨١,٠١٢	صافي الدخل من أنشطة التمويل
٩,٥٧١	١٠,٤٢٨	زائداً: صافي الدخل من الأنشطة الاستثمارية
٩,٤٣١	١٢,٥٨٨	زائداً: دخل الرسوم
٣٦,٤٤٢	٤٨,٢٣٩	ناقصاً: حصة أصحاب حسابات الاستثمار من الدخل
٢,٠٠٥	١,٥٤٥	زائداً: الدخل الآخر
٥٥,٣٥٦	٥٧,٣٣٤	إجمالي الإيرادات
-	-	ناقصاً: الدخل الاستثنائي وغير العادي
٥٥,٣٥٦	٥٧,٣٣٤	الدخل الإجمالي
٨,٣٠٣	٨,٦٠٠	إجمالي الدخل مضروباً في ألفا (١٥٪)
١٠٣,٧٩٣	١٠٧,٥٠١	الأصول المرجحة بالمخاطر التشغيلية ١٢,٥x
٩٥,١٦٦	١٠٣,٢٤٢	الأصول المرجحة بالمخاطر التشغيلية (متوسط السنوات الثلاث الأخيرة)

(ب) مؤشرات التعرضات للمخاطر التشغيلية

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
٥٥,٣٥٦	٥٧,٣٣٤	إجمالي الدخل المحتسب في احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر

• لا يوجد دخل غير متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية معترف به خلال السنة، وفي حال حدوث ذلك، تنص سياسة البنك على تحويل هذه الأموال إلى الجمعيات الخيرية.

١٦. مخاطر معدل العائد

تتمثل مخاطر معدل العائد في مخاطر الانحرافات في الأرباح أو القيمة الاقتصادية بسبب الحركة السلبية لمنحنى العائد، وهي متأصلة بشكل أساسي في الأعمال المصرفية وبشكل محدد خلال محفظة التمويل والودائع.

١-١٦ الإفصاحات النوعية

- ينشأ تعرض البنك لمخاطر معدل الربح نتيجة لعدم التطابق بين آجال الاستحقاق التعاقدية أو إعادة تسعير الأصول والمطلوبات داخل وخارج الميزانية العمومية، ويتم معالجتها من قبل لجنة إدارة الأصول والمطلوبات (ALCO) التي تراجع ديناميكيات معدل الربح على فترات منتظمة وتقرر إعادة تسعير الأصول والمطلوبات لضمان بقاء هامش البنك عند مستوى مقبول.
- حساسية بيان الدخل هي تأثير التغيرات المفترضة في معدلات الربح على الأرباح لسنة واحدة، بناءً على معدل الربح المتغير للأصول والمطلوبات المالية المحتفظ بها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

٢-١٦ الإفصاحات الكمية

- مؤشرات التعرض لمخاطر معدل العائد - المدفوعات / المقبوضات المتوقعة على التمويل والتمويل ذات فترات استحقاق مختلفة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	ألف ريال عماني	تستحق خلال ١ إلى ٦ أشهر	تستحق خلال ٦ إلى ١٢ شهراً	تستحق خلال ١ إلى ٥ سنوات	تستحق بعد ٥ سنوات	لا تخضع لمعدل ربح	الإجمالي
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
النقد والأرصدة مع البنك المركزي العماني	-	-	-	-	-	٥٩,٤٨٠	٥٩,٤٨٠
وكالة بين البنوك والمستحق من البنوك	٢٤,٦٥٢	-	٧٧٠	٣,٨٥٠	-	١٢,٦٨١	٤١,٩٥٣
تمويلات العملاء - صافي استثمار في الأوراق المالية	٢٧٣,٣٨٨	١٩٨,٠٩٦	٥٣,٨٨٧	٤٩٧,٥٥٠	٥٣٥,٦٩٣	-	١,٥٥٨,٦١٤
أصول غير ملموسة	٤٩,٣١٠	٣٨,٠٣٤	٣١,٤٣٣	٦١,٩٠٥	١٢,٩٦٢	-	١٩٣,٦٤٤
الممتلكات والمعدات	-	-	-	-	-	٤,٨٧١	٤,٨٧١
أصول أخرى	-	-	-	-	-	٤,٢٥٥	٤,٢٥٥
إجمالي الأصول	٣٤٧,٣٥٠	٢٣٦,١٣٠	٨٦,٠٩٠	٥٦٣,٣٠٥	٥٤٨,٦٥٥	١٠٥,٢٩٨	١,٨٨٦,٨٢٨
حسابات العملاء ووكالة وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة	٤٠,٤٣٣	١٢٦,٢٩١	١١٥,٧٦٩	٧٥٧,٨٧٥	٢٩٣,٥٥٧	٢٣٨,٦٦	١,٥٧١,٩٩١
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	٥١,٨٣٦	٥١,٨٣٦
احتياطي مخاطر الاستثمار واحتياطي معادلة الأرباح	-	-	-	-	-	-	-
حقوق ملكية المساهمين	-	-	-	-	-	٢٦٣,٠٠١	٢٦٣,٠٠١
إجمالي المطلوبات وحقوق ملكية المساهمين	٤٠,٤٣٣	١٢٦,٢٩١	١١٥,٧٦٩	٧٥٧,٨٧٥	٢٩٣,٥٥٧	٥٥٢,٩٠٣	١,٨٨٦,٨٢٨
فجوة الميزانية العمومية	٣٦,٩١٧	١٠٩,٨٣٩	(٢٩,٦٨٠)	(١٩٤,٥٦٩)	٢٥٥,٠٩٧	(٤٤٧,٦٠٤)	-
فجوة حساسية الربح التراكمية	٣١,٠٠٥	٧٨٧,٠٠٢	٣٨٠,٧٠٤	١,٦٢,٩٣٧	١,٦٠٩,١٧٠	-	-

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	تستحق عند الطلب وخلال ٣٠ يوم	تستحق خلال ١ إلى ٦ أشهر	تستحق خلال ٦ إلى ١٢ شهراً	تستحق خلال ١ إلى ٥ سنوات	تستحق بعد ٥ سنوات	لا تخضع لمعدل ربح إجمالي
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
-	-	-	-	-	-	٥١,٣٠٠
٩,٦٩	-	-	-	٥,٧٧٥	-	٩,٦٧٠
٢٧٧,٥٩٨	١٧٨,٨٧٦	٥٧,٨٩٥	٤٣١,٠٨١	٤١٤,٧٣٢	-	١,٣٦٠,١٨٢
٨,٢٥٥	٥٠,٨٣٣	٦,٤٥٤	٤٦,٣٢٢	٣٢,٨٧٨	-	١٤٤,٧٤٢
-	-	-	-	-	-	٣,٥٢٧
-	-	-	-	-	-	٥,٢٣٩
-	-	-	-	-	-	١٨,٧٩١
٢٩٤,٩٢٢	٢٢٩,٧٠٩	٦٤,٣٤٩	٤٨٣,١٧٨	٤٤٧,٦١٠	٨٨,٥٢٧	١,٦٠٨,٢٩٥
٣٤,٠٤٣	١٤٢,٥٠٢	٨٩,٦٤٨	٥٥٣,٦٤٧	٢٢١,٨٢٥	٢٧٤,٥٨٩	١,٣١٦,٢٥٤
-	-	-	-	-	-	٣٨,٩٩٧
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	٢٥٣,٠٤٤
٣٤,٠٤٣	١٤٢,٥٠٢	٨٩,٦٤٨	٥٥٣,٦٤٧	٢٢١,٨٢٥	٥٦٦,٦٣٠	١,٦٠٨,٢٩٥
٦١٠,٨٧٩	٨٧,٢٠٧	(٢٥,٢٩٩)	(٧٠,٤٦٩)	٢٢٥,٧٨٥	(٤٧٨,١٠٣)	-
٦١٠,٨٧٩	٣٤٨,٠٨٦	٣٢٢,٧٨٧	٢٥٢,٣١٨	٤٧٨,١٠٣	-	-

تحليل حساسية أرباح البنك ومعدل العائد إلى السعر أو تحركات معدل الربح في السوق
التأثير على الأرباح بسبب معدل العائد من المخاطر في السجلات المصرفية

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
٥,٦٢٩	١٠,٣٧٥	٢٠٠+ نقطة أساس
٢,٨١٤	٥,١٨٨	١٠٠+ نقطة أساس
(٥,٦٢٩)	(١٠,٣٧٥)	٢٠٠- نقطة أساس
(٢,٨١٤)	(٥,١٨٨)	١٠٠- نقطة أساس

١٧. المخاطر التجارية المنقولة

تشير المخاطر التجارية المنقولة إلى حجم المخاطر التي يتم تحويلها إلى المساهمين من أجل حماية حسابات استثمار مشاركة الأرباح من تحمل بعض أو كل المخاطر التي يتعرضون لها بموجب عقود تمويل المضاربة. بموجب عقد المضاربة (مشاركة الأرباح وتحمل الخسائر)، من حيث المبدأ، تتعرض حسابات استثمار المشاركة في الأرباح غير المقيد للتأثير الكلي للمخاطر الناشئة عن الأصول التي تستثمر فيها أموالهم، لكنهم يستفيدون من معدل التوزيع المباشر الذي يفترضه البنك. تتم مشاركة المخاطر من خلال تكوين واستخدام احتياطات مختلفة مثل احتياطي معادلة الأرباح، وتعديل حصة أرباح المضارب (البنك كمدير للصندوق) من أجل تسهيل العوائد المستحقة حسابات الاستثمار التشاركي من التعرض لإجمالي تقلبات العائدات الناشئة عن المخاطر المصرفية، وبالتالي لتمكين دفع عوائد تنافسية في السوق.

١٨-١٩ الإفصاحات النوعية

- أنشأ البنك حساب احتياطي احترازي لتقليل الأثر السلبي لحسابات استثمار مشاركة الأرباح على عوائد المساهمين ومواجهة الخسائر المحتملة غير المتوقعة التي قد يتحملها أصحاب حسابات الاستثمار التشاركي من الاستثمارات الممولة من قبل أصحاب حسابات استثمار مشاركة الأرباح، وهي:
- احتياطي معادلة الأرباح
- يتكون احتياطي معادلة الأرباح من المبالغ المخصصة من إجمالي الدخل من المضاربة لتكون متاحة لتسوية العوائد المدفوعة لأصحاب حسابات الاستثمار التشاركي حسابات الاستثمار والمساهمين، ويتكون من جزء من أصحاب حسابات استثمار مشاركة الأرباح وجزء من المساهمين؛
- احتياطي مخاطر الاستثمار
- يتضمن معدل العائد الداخلي على المبالغ المخصصة من دخل حسابات الاستثمار التشاركي بعد خصم حصة المضارب من الدخل، لمواجهة أي خسائر مستقبلية من الاستثمارات الممولة من قبل حسابات استثمار مشاركة الأرباح.

افصاحات بازل ٢ الركيزة ٣ لسنة ٢٠٢٤

فيما يلي تحليل توزيع أرباح المضاربة خلال الفترة:

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	البند
٨٠,٣٦٢	٩١,٠٠٠	إجمالي الأرباح القابلة للتوزيع
٤٣,٩٢٠	٤٢,٧٦١	حصة البنك كـ "مضارب ورب المال"
٣٦,٤٤٢	٤٨,٢٣٩	حصة المودعين من الأرباح
٦,٢٢٦	٥,٨٧٩	حصة البنك كـ "مضارب"
٦,٢٢٦	٥,٨٧٩	صافي الربح الذي سيتم توزيعه على المودعين قبل احتياطي مخاطر الاستثمار ومخاطر معادلة الأرباح
-	-	احتياطي مخاطر الاستثمار
-	-	احتياطي معادلة الأرباح
٣٦,٤٤٢	٤٨,٢٣٩	صافي الربح الذي سيتم توزيعه على المودعين بعد احتياطي مخاطر الاستثمار ومخاطر معادلة الأرباح

- خلال الفترة لم يستخدم البنك من احتياطي معادلة الأرباح (٠ : ٢٠٢٣) لغرض تعزيز عوائد المودعين.
- يقوم البنك بأخذ جميع الأصول المربحة بالمخاطر الممولة من قبل أصحاب حسابات الاستثمار التشاركي بغرض الوصول إلى إجمالي الأصول المربحة بالمخاطر ويتم احتساب متطلبات رأس المال وفقاً لذلك.

٢-١٧ الإفصاحات الكمية

معدل العائد التاريخي للادوات المشابهة لحقوق الملكية:

٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
٩١,٠٠٠	٨٠,٣٦٢	٧٢,٨٠٣	٦٤,٧٢٧	٥٤,٧٥٢	الأرباح المكتسبة
٥,٨٧٩	٦,٢٢٦	٦,١٨٠	٦,٨١٤	٧,٦٠٣	الأرباح الموزعة
٣٦٨,٦٠	٣٦٨,٦٠	٣٦٨,٥١٦	٣٤٦,٦٦٥	٣٦٥,٧٣٨	الأموال المستثمرة
٪١,٦٠	٪١,٦٩	٪١,٦٨	٪١,٩٧	٪٢,٠٨	العائد كنسبة مئوية من الأموال المستثمرة

١٨. المخاطر الخاصة بالعقود

في كل نوع من أنواع أصول التمويل الإسلامي يتعرض الأصل لأنواع من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق. يمكن أن يختلف هذا التنوع أيضاً وفقاً لمرحلة العقد. ومع ذلك، فإن هيكلة المنتج لا تغير طبيعة المخاطر في مرحلة العقد. تقيد السياسة الإضافية التعرض غير الضروري لأي مخاطر في أي وقت، وتتوافق جميع العقود مع الشريعة الإسلامية والمبادئ التوجيهية التنظيمية. وفقاً لذلك، يجب تخصيص رأس المال لمثل هذه المخاطر بما يتماشى مع الإطار التنظيمي للخدمات المصرفية الإسلامية.

١-١٨ الإفصاحات النوعية

- كما في تاريخ التقرير، فإن الأصول التمويلية تتحمل فقط مخاطر الائتمان، وبالتالي يتم تخصيص رأس المال وفقاً للوائح المطلوبة من قبل البنك المركزي العماني. لا يغير تنوع المنتجات الحالي من طبيعة المخاطر وفقاً لمرحلة العقد.

٢-١٨ الإفصاحات الكمية

الإفصاح عن متطلبات رأس المال وفقاً لفئات المخاطر المختلفة لكل عقد تمويل متوافق مع الشريعة الإسلامية

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
الأصول المرجحة بالمخاطر	مخاطر الائتمان	مخاطر السوق
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
١٥٩,١٣٠	٢٢٩,٤٥٧	-
٢٧٤,٢٦٦	٣١٤,٧٠٨	-
٤٧٧,٥٢٣	٣٧١,٢٩٨	-
٣٤٤,٣٤٧	٥٠٠,٦٥٧	-
٢٤,٩٧٦	١٢٤,٨٧٨	-
٥٤,٩٤٢	١٠٩,٨٨١	-
٦,٣٩٨	٦,٣٩٩	-
١,٣٤١,٥٨٢	١,٦٥٧,٢٧٨	١,٢٨٩,١٥١
٢٠٧,٠٢٢	-	-
٣٥١,٦٠٢	-	-
٤٥٢,٤٢٥	-	-
٦١٠,٥٩٥	-	-
١٥١,٧٠٥	-	-
١١٩,٤٨٢	-	-
٧,٢١٦	-	-
١,٨٧٣,٢٢٠	١,٢٨٩,١٥١	١,٢٨٩,١٥١

إجارة منتهى بتمليك
 ذمم المبيعات المدينة والذمم المدينة الأخرى
 وكالة بالاستثمار
 تمويل المشاركة
 خطابات الضمان
 خطابات الاعتماد
 القبولات وسندات التحصيل (الوكالة)
 الإجمالي

١٩. إفصاحات عامة من حوكمة الشركات

١-١٩ الإفصاحات النوعية

- يتمثل أحد الأهداف المهمة لهذه الإفصاحات في ضمان الشفافية فيما يتعلق بالامتثال للسرعة من قبل البنك ومعياري الإبلاغ المُطبق. على هذا النحو، يتم نشر جميع المعلومات الجوهرية في أقرب وقت ممكن عملياً مع الالتزام بالمواعيد النهائية التي تحددها متطلبات الإفصاح الخاصة بالبنك المركزي العماني، ويلتزم البنك بمعايير التقارير المالية ذات الصلة.
 - حوكمة الشركات هي نظام القواعد والممارسات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه ومراقبة البنك. تتضمن حوكمة الشركات بشكل أساسي موازنة مصالح العديد من أصحاب المصلحة في البنك، وتشمل المساهمين، والإدارة، والعملاء، والموردين، والممولين، والحكومة، والمجتمع. نظراً لأن حوكمة الشركات توفر أيضاً إطاراً لتحقيق أهداف البنك، فهي تشمل عملياً كل مجال من مجالات الإدارة، بما في ذلك خطط العمل والضوابط الداخلية وقياس الأداء والإفصاح عن الأعمال.
 - تعد مدونة هيئة الخدمات المالية سوق المال (FSA) الخاصة بحوكمة الشركات للشركات العامة المدرجة والمبادئ التوجيهية للبنك المركزي العماني وفقاً لقواعد حوكمة الشركات الخاصة بالإطار التنظيمي للخدمات المصرفية الإسلامية (IBRF) للمؤسسات المصرفية والمالية هي القواعد والمدرجات الرئيسية لممارسات حوكمة الشركات في سلطنة عمان. يلتزم بنك نزوى بجميع أحكامها. يمكن الاطلاع على مدونة قواعد حوكمة الشركات الخاصة هيئة الخدمات المالية من خلال الرابط www.fsa.gov.om كما تم تعريف حوكمة الشركات بشكل أكثر تحديداً على أنها علاقة كيان ما بمساهميته أو على نطاق أوسع كعلاقته بالمجتمع.
- يلخص الإفصاح التالي الإفصاح عن الطرف ذي العلاقة:

٢٠٢٤	المساهمون الرئيسيون	هيئة الرقابة الشرعية	الإدارة العليا	الإجمالي
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
١٦٥	-	١٥٠	٣١٥	ذمم المبيعات المدينة والذمم المدينة الأخرى
٢٩١	-	٨٧٧	١,١٦٨	إجارة منتهى بتمليك
-	-	-	-	وكالة بالاستثمار
٢,٤٤٩	-	١٨٢	٢,٦٣١	تمويل المشاركة
٥٨٦	-	٧٥	٦٦١	حسابات العملاء
٢٢٣,٧٠٩	-	٣٣٣	٢٢٤,٠٤٢	أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة / وكالة العملاء

٢٠٢٣	المساهمون الرئيسيون	هيئة الرقابة الشرعية	الإدارة العليا	الإجمالي
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
١٥٠	-	١٠٥	٢٥٥	ذمم المبيعات المدينة والذمم المدينة الأخرى
٣٢٧	-	١,١٣٣	١,٤٦٠	إجارة منتهى بتمليك
-	-	-	-	وكالة بالاستثمار
٤,٦٨٤	-	٣٢٨	٥,٠١٢	تمويل المشاركة
٥٦٠	-	١٥١	٧١١	حسابات العملاء
١٣١,٢٤٢	-	-	١٣١,٢٤٢	أصحاب حسابات الاستثمار التشاركي / وكالة العملاء

بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة للانكشافات تجاه الأطراف ذات العلاقة ٣٩,٠٠٠ ريال عماني (٢٠٢٣: ٣٥,٥٠٨ ريال عماني)."

يتضمن بيان الدخل المبالغ التالية فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المساهمون الرئيسيون	هيئة الرقابة الشرعية	الإدارة العليا	الإجمالي
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
٣١٥	-	٥٠	٣٦٥	حساب الربح
(١٢,١٤١)	-	(١)	(١٢,١٤٢)	مصاريف الربح
-	-	-	-	مصاريف التشغيل
-	-	-	(٢,١٠٧)	نفقات الموظفين
(٣٤٩)	(٦٧)	-	(٤١٦)	مصاريف أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	المساهمون الرئيسيون	هيئة الرقابة الشرعية	الإدارة العليا	الإجمالي
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
٢٧٠	-	٦٢	٣٣٢	حساب الربح
(٤,١٤٧)	-	-	(٤,١٤٧)	مصاريف الربح
-	-	-	-	مصاريف التشغيل
-	-	-	(٢,٣٩٣)	نفقات الموظفين
(٣١٣)	(٥٩)	-	(٣٧٢)	مصاريف أخرى

- نظم البنك خلال السنة برامج توعوية من خلال ورش عمل ودورات تدريبية حول الصيرفة الإسلامية ومنتجات وخدمات البنك تصل إلى جمهور عريض من خلال منصات افتراضية وفعالية. يهدف البنك إلى تعزيز الوعي بالتمويل الإسلامي في المجتمعات على المستوى السلطنة مع توفير معلومات واسعة حول جميع منتجاته وخدماته. كما استخدم البنك منصات التواصل الاجتماعي الخاصة به للوصول إلى جمهور أوسع من خلال الحملات التي تركز على التوعية بالتمويل الإسلامي والمحتوى التثقيفي. كما أتاحت المشاركة في مؤتمرات مختلفة محلياً وإقليمياً فرصة لتبادل المعرفة. إن المعلومات المتعلقة بالمنتجات المصرفية الإسلامية التي يقدمها البنك حالياً متاحة على الموقع الإلكتروني.
- يتبع البنك إجراءات رسمية للتعامل مع شكاوى العملاء. أنشأ البنك مركز اتصال مزوداً بالموارد المطلوبة للرد على مكالمات العملاء بطريقة احترافية. يوجد نموذج لتسجيل الشكاوى على الموقع الإلكتروني للبنك بالإضافة إلى تفاصيل الاتصال الخاصة بالعميل لتسجيل شكاواهم. يعمل بالفعل فريق متخصص لإدارة شكاوى العملاء وتعليقاتهم على منتجات وخدمات البنك. يشارك فريق خدمة العملاء وخدمات الجودة في البنك بشكل فعال في حل شكاوى العملاء ويأخذ في الاعتبار ملاحظات العملاء على المنتجات والخدمات. يتم تسجيل جميع الشكاوى في نظام مخصص للتعامل مع شكاوى العملاء والتحقق فيها من قبل أشخاص غير مرتبطين مباشرة بموضوع الشكاوى. يسعى البنك لمعالجة جميع الشكاوى في أقل إطار زمني. عندما لا يكون ذلك ممكناً، يتم الاتصال بالعميل مباشرة وتقديم إطار زمني لمعالجة الشكاوى. كما يتم تقديم تقرير دوري عن حالة الشكاوى إلى الرئيس التنفيذي والإدارة العليا ومجلس الإدارة. لتزويد عملائنا بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، والشروط العادلة، والأسعار، وفي نفس الوقت لضمان التزامنا بأن نكون في قلب العملاء الذين نخدمهم، يتم إجراء إجمالية مستقلة من استبيانات العملاء. سيساعدنا هذا على متابعة شغفنا لتجاوز توقعات عملائنا في توفير قيمة معززة في تنوع منتجاتنا وخدماتنا.

٢.٠ إفصاحات حول حوكمة الشريعة

١-٢ الإفصاحات النوعية

تم تضمين الامتثال لمبادئ ومتطلبات الشريعة الإسلامية في أنشطة ومعاملات البنك الشاملة بما في ذلك المنتجات والخدمات من خلال اتباع إطار حوكمة شرعي شامل يتكون من عدة عناصر رئيسية مذكورة أدناه والتي تحدد المعايير والتطبيق الذي يضمن التوافق الشامل مع الشريعة:

١) الإطار التنظيمي للخدمات المصرفية الإسلامية (IBRF)

أصدر البنك المركزي العماني "مذكرة قواعد" بشأن الصيرفة الإسلامية، والذي يضع مبادئ توجيهية حول الحوكمة الشريعة وأعمالها الشريعة ذات الصلة، ومفاهيم إدارة المخاطر والمحاسبة وخصائص المنتج العامة المسموح بها في عمان للمصارف الإسلامية بالإضافة إلى القانون المصرفي العماني.

٢) معايير هيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المصرفية الإسلامية AAOIFI

يتم نشر معايير منظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المصرفية الإسلامية (AAOIFI) (ويشار إليها من قبل البنك المركزي العماني في الإطار التنظيمي للخدمات المصرفية الإسلامية)؛ تمثل مرجعاً رئيسياً خاصةً للامتثال للشريعة في قطاع البنوك الإسلامية. فيما يتعلق بقرارات الشريعة غير المتاحة بسهولة في معايير منظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المصرفية الإسلامية، فإنها مشمولة بقرارات من هيئة الرقابة الشريعة.

٣) هيئة الرقابة الشريعة

أعضاء هيئة الرقابة الشريعة هم علماء شريعة عمانيون ودوليون يحظون بالاحترام ويقومون بمراجعة وتقديم قرارات وفتاوى الشريعة حول جميع المنتجات والعمليات ذات الصلة. هيئة الرقابة الشريعة هي الهيئة المسؤولة بشكل أساسي داخل البنك عن جميع الأمور المتعلقة بالشريعة، وهي مسؤولة عن أنشطة الإشراف والرقابة الشريعة الشاملة لضمان أن معاملات وعمليات البنك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في جميع الأوقات. تتألف هيئة الرقابة الشريعة، التي تجتمع كل ثلاثة أشهر، من الشيخ الدكتور ماجد بن محمد بن سالم الكندي (رئيس مجلس الإدارة) والشيخ الدكتور أرزان بن حسن (نائب رئيس مجلس الإدارة) والشيخ إبراهيم بن ناصر الصوافي (عضوًا) والشيخ د. علي بن سليمان الجضمي (عضوًا). شكلت هيئة الرقابة الشريعة لجنة تنفيذية شرعية ("اللجنة التنفيذية للشريعة") تتألف من الشيخ الدكتور ماجد بن محمد بن سالم الكندي، والشيخ الدكتور علي بن سليمان الجضمي، والتي تجتمع شهرياً لمراجعة أعمال البنك من منظور الشريعة ومراجعة متطلبات العمل الحالية. تستند قرارات اللجنة التنفيذية للشريعة الإسلامية إلى إرشادات وفتاوى هيئة الرقابة الشريعة السابقة.

٤) المراجع الشرعي الداخلي / رئيس قسم الشريعة:

يتولى المراجع الشرعي الداخلي مسؤوليات رئيس قسم الشريعة. وفقاً للإطار التنظيمي للخدمات المصرفية الإسلامية، فإن المراجع الشرعي الداخلي مسؤول أيضاً عن رئاسة وحدة الامتثال للشريعة ووحدة التدقيق الشرعي. يتمثل الدور التقني الرئيسي للمراجع الشرعي الداخلي في تنفيذ مقترحات التمويل الشريعة بالتنسيق مع رئيس هيكل الشريعة. يتم تقديم مراجعة المقترحات ضمن برامج المنتجات المعتمدة الحالية وإرشادات هيئة الرقابة الشريعة إلى وحدات الأعمال المعنية كجزء من المستندات المطلوبة للتنفيذ، ويمثل ذلك نشاط مراجعة شرعية قبل التنفيذ.

بالإضافة إلى هذه المهام اليومية، يعمل المراجع الشرعي الداخلي بمساعدة عضو الفريق المعين كمنسق لهيئة الرقابة الشريعة ويقوم بإعداد ملف الاجتماع ومحاضر الاجتماعات. ثم يتم إرسال قرارات وإرشادات الشريعة إلى رؤساء وحدات الأعمال المعنية للالتزام بها. يتم إرسال أي موافقة مطلوبة من وحدات الأعمال قبل الاجتماع التالي لهيئة الرقابة الشريعة من قبل المراجع الشرعي الداخلي إلى أعضاء هيئة الرقابة الشريعة عبر البريد الإلكتروني للمراجعة والموافقة بموجب قرار الشريعة. كما قامت هيئة الرقابة الشريعة بتفويض صلاحيات محددة للجنة الشريعة التنفيذية حيث يحق لأعضائها إصدار قرارات شرعية. يُعد المراجع الشرعي الداخلي أيضاً جدول الأعمال والوثائق ومحاضر الاجتماعات للجنة التنفيذية الشريعة ويطلع رؤساء وحدات الأعمال ذات الصلة على قرارات اللجنة التنفيذية الشريعة.

٥) الهيكلية الشرعية والامتثال

بموجب الإطار التنظيمي للخدمات المصرفية الإسلامية، تكون وحدة الامتثال للشرعية مسؤولة عن تسهيل إدارة البنك لضمان الامتثال للشرعية (كما يتضح من الإرشادات والفتوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية) وتشارك على نطاق واسع قبل الموافقة على منتج أو معاملة جديدة. تتولى هذه الجهة مسؤولية مراجعة الشرعية والإشراف على المعاملات التجارية وأنشطة الدعم قبل التنفيذ (مسبقًا) للتأكد من أن الهيكلية قد اكتملت استنادًا إلى إرشادات وضوابط الإطار التنظيمي للخدمات المصرفية الإسلامية ومعايير منظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المصرفية الإسلامية وهيئة الرقابة الشرعية. وبالتالي، يتم إعداد تقارير هيئة الرقابة الشرعية لتوثيق هذا النشاط الإشرافي وتقديمه إلى اللجنة التنفيذية الشرعية وهيئة الرقابة الشرعية خلال الاجتماعات الشهرية والربع سنوية. تشكل هذه المهمة جوهر نشاط الشرعية في القسم وهي مسؤولة أيضًا عن تقديم المشورة

بشأن وضع منتج جديد بالإضافة إلى مراجعة برامج المنتجات والوثائق الملحق بها. لدعم نشاط الامتثال للشرعية، يتم فحص مخاطر عدم الامتثال للشرعية بشكل مستمر، ويتم وضع ضوابط تخفيف محددة لتقليل المخاطر التي تقع بسبب أخطاء بشرية غير مقصودة. يتم التبرع بأي دخل ناتج عن المعاملات غير المتوافقة مع الشرعية للجمعيات الخيرية وفقًا لإرشادات هيئة الرقابة الشرعية.

٦) وحدة تدقيق الشرعية

بموجب الإطار التنظيمي للخدمات المصرفية الإسلامية، تكون وحدة تدقيق الشرعية مسؤولة عن مساعدة "المراجع الشرعي الداخلي" وهيئة الرقابة الشرعية لتكوين رأي حول مدى امتثال عمليات البنك للشرعية. هذه مهمة مخصصة داخل البنك تقدم تقاريرها مباشرة إلى هيئة الرقابة الشرعية والمراجع الشرعي الداخلي، ويعمل بها مهنيون ذوو خبرة يقومون بإجراء التدقيق الشرعي بعد تنفيذ المعاملات لتأكيد الالتزام بالإرشادات الشرعية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية ووفقًا للشرعية الإسلامية. مراجعات (لاحقة). تتولى الوحدة أيضًا مسؤولية ضمان تنفيذ آلية توزيع الأرباح على حسابات المضاربة بشكل صحيح وضمان عدم تشويه كافة الإيرادات الناتجة عن المعاملات والخدمات المصرفية، مما قد يجعلها غير متوافقة مع الشرعية الإسلامية (في هذه الحالة يجب تحويل هذه الإيرادات كتبرعات للجمعيات الخيرية). يتم الإبلاغ عن أي حالات عدم امتثال للشرعية على الفور إلى اللجنة التنفيذية الشرعية للمراجعة واتخاذ القرار وإبلاغ هيئة الرقابة الشرعية بالإجراء التالي / القاعدة الشرعية.

٧) التدقيق الشرعي الخارجي

كما هو مطلوب بموجب الإطار التنظيمي للخدمات المصرفية الإسلامية، يقوم البنك بتعيين مراجع شرعي خارجي مستقل ومؤهل لتدقيق أنشطة البنك على أساس سنوي.

٨) التدريب الشرعي

للتأكد من أن جميع أعضاء الإدارة والموظفين لديهم معرفة عملية كافية بمبادئ وإرشادات الصيرفة الإسلامية، يواصل موظفو إدارة الامتثال للشرعية التركيز بشكل كبير على تدريب الشرعية حتى يتم فهم هذه المبادئ وممارستها. يشمل تدريب الشرعية أيضًا أطرافًا خارجية بناءً على حملة توعية حول الصيرفة الإسلامية لجميع فئات المجتمع مثل معلمي المدارس والطلاب وطلاب الجامعات والموظفين في الوزارات ومؤسسات القطاع العام.

٩) وحدة مخاطر عدم الامتثال بالشرعية

استنادًا إلى إرشادات الشرعية في الإطار التنظيمي للخدمات المصرفية الإسلامية فيما يتعلق بمخاطر عدم الامتثال بالشرعية، يقوم مدير وحدة مخاطر عدم الامتثال للشرعية (SNCRU) بتحديد وقياس ومراقبة وإدارة مخاطر عدم الامتثال لأحكام الشرعية في البنك الناتجة عن اخفاق الامتثال لقواعد ومبادئ الشرعية على النحو المنصوص عليه من قبل الإطار التنظيمي للخدمات المصرفية الإسلامية الصادرة عن البنك المركزي العماني، ومعايير منظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المصرفية الإسلامية، والأحكام والمبادئ الشرعية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية. يساعد المدير أيضًا جهاز المراجع الشرعي الداخلي في تحديد معايير مخاطر عدم الامتثال للشرعية لكل قسم أو وظيفة.

- تقوم وحدة مخاطر عدم الامتثال للشرعية SNCRU بقياس حجم المؤشرات المحددة واكتشاف أي حالات عدم امتثال للشرعية لكل مؤشر.
- تقوم وحدة مخاطر عدم الامتثال للشرعية SNCRU بمراقبة تطور معايير عدم الامتثال للشرعية خلال السنة بشكل دوري كما هو معروض في تقاريرها الشهرية / الربع سنوية.
- تقوم وحدة مخاطر عدم الامتثال للشرعية SNCRU بوضع تدابير رقابية معقولة لضمان سلامة العمليات التي تمنع مخالفة معايير الامتثال للشرعية الإسلامية والمبادئ التوجيهية.

٢-٢ الإفصاحات الكيفية

الإفصاح عن طبيعة وحجم وعدد مخالفات الامتثال الشرعي خلال السنة

- تقوم وحدة التدقيق الشرعي بإجراء تدقيق شرعي مستمر لجميع المعاملات التجارية للبنك. تخضع المعاملات المصرفية للشركات للتدقيق الشرعي تخضع معاملات الأفراد للتدقيق الشرعي على أساس العينة المعتمدة من هيئة الرقابة الشرعية في خطة التدقيق الشرعي السنوية. يتم الإبلاغ عن نتائج وملاحظات التدقيق الشرعي في هذه المعاملات مباشرة إلى اللجنة الشرعية بصفه ربع سنويه التي تعطي تعليمات فورية وأحكامًا شرعية بشأن أي انتهاكات. في حالة تأكيد المخالفة، تقوم هيئة الرقابة الشرعية بتحويل أرباح هذه المعاملة إلى حساب خيري،
- خلال السنة، لم يعترف البنك بأي دخل غير متوافق مع الشرعية الإسلامية كإيرادات ولم يتم تحويل أي دخل غير متوافق مع الشرعية الإسلامية بشكل ملائم إلى مؤسسة خيرية.
- تمت تسوية كافة حالات عدم الامتثال غير الجوهرية لمبادئ وقواعد الشرعية الإسلامية، إن وجدت، بشكل مرضٍ وتم الانتهاء من الأمور في ضوء الموافقات والمبادئ التوجيهية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.
- أي مبالغ تم تحديد أنها مستحقة الدفع / قابلة للتحويل إلى صندوق خيري تم تحويلها إلى الصندوق الخيري في خلال فترة زمنية معقولة من تحديدها، كما في تاريخ القوائم المالية، لا يوجد مبلغ معلقة يتعين تحويلها إلى الصندوق الخيري. كما نؤكد أن جميع المبالغ المخصصة للصندوق الخيري قد تم إنفاقها وفقًا لسياسة الأعمال الخيرية المعتمدة والتي أقرتها هيئة الرقابة الشرعية.

الإفصاح عن المساهمات الزكوية السنوية للمرخص له، حيثما يكون مناسباً، وفقاً للدستور أو الجمعية العامة أو المتطلبات الوطنية أو وفقاً لما تتطلبه هيئة الرقابة الشرعية المعنية

- تصدر هيئة الرقابة الشرعية شهادة الامتثال الشرعي الخاصة بها حيث تبين أن الامتثال لأحكام الشريعة قد تم الالتزام به في معاملات وعقود البنك، وفي حالة وجود أي مخالفة، يتم إدراج الملاحظة في التقرير. بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لقرار الإدارة، تنص شهادة هيئة الرقابة الشرعية أيضاً على أن دفع الزكاة هو مسؤولية المساهمين.

مكافآت أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

- يتم تعويض أعضاء هيئة الرقابة الشرعية عن مساهمتهم في الإشراف على الأعمال بمكافأة متفق عليها، بالإضافة إلى أتعاب حضور اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية. يحق لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية الذين يشاركون من خارج عمان أيضاً نفقات السفر والإقامة في الفنادق.
- خلال السنة، دفع البنك ٦٧ ألف ريال عماني (ديسمبر ٢٠٢٣: ٥٩ ألف ريال عماني) مكافآت لهيئة الرقابة الشرعية والتي تشمل الإقامة ونفقات السفر والاجتماعات والأتعاب السنوية.

٢١. الإفصاحات عن المكافآت

- تماشياً مع إرشادات البنك المركزي العماني بشأن الإفصاح عن المكافآت كجزء من الركيزة ٣، حدد البنك الإفصاحات النوعية والكمية ذات الصلة في هذا التقرير.
- يلتزم البنك بممارسات المكافآت العادلة والمتوازنة والمركزة على الأداء والتي تتوافق مع مصالح الموظفين والمساهمين على المدى الطويل. تهدف السياسة إلى جذب أفضل الأشخاص في القطاع والاحتفاظ بهم وتحفيزهم، حيث تؤمن بأن رأس المال البشري أساسي لنجاح البنك.
- لدى البنك لجنة موارد بشرية منبثقة عن قبل مجلس الإدارة وتتمثل أهدافها الأساسية في - وضع المبادئ والمعايير وإطار الحوكمة لسياسة المكافآت في البنك. والتأكد من أن البنك على استعداد لتلبية معايير أفضل الممارسات الدولية.
- يقوم بنك نزوي بتطبيق معايير نوعية لتقييم الأداء وربطه بالأجور والتعويضات. ومن ضمن هذه المعايير القيادة، وأداء الأعمال، والالتزام ببروتوكولات وإجراءات إدارة المخاطر. وبالنسبة لتقييمات الأداء في المجالات ذات المخاطر الأعلى، تعتمد التقييمات على أداء الأعمال وتوائم مساهمتهم في إجمالي ربحية البنك وتحقيق أهدافه الاستراتيجية. كما يضع التقييم في الاعتبار دورهم في تعزيز نمو الإيرادات والالتزام التام بإدارة المخاطر. ويسهم الأداء المالي الإجمالي للبنك والربحية بشكل كبير في تحديد حزمة التعويضات المتغيرة وضمان توفير المكافآت بما يتماشى مع النجاح المستدام. ولهذه المعايير النوعية دوراً مهماً في غرس ثقافة المسائلة وتساعد في اتخاذ القرارات الصحيحة وتحقيق نتائج متوازنة على صعيد الأداء.

متحملي المخاطر الجوهرية

- حدد البنك الأعضاء بوصفهم متحملي المخاطر الجوهرية حيث إن أنشطتهم لها تأثير كبير على مخاطر البنك.
- فيما يلي العوامل الرئيسية التي تم استخدامها لتحديد متحملي المخاطر الجوهرية لدى البنك:
 - مستوى الدرجة الوظيفية في التسلسل الهرمي الإداري كما هو محدد حسب الدرجة (تم تحديدها من خلال التقييم الموضوعي للوظيفة)
 - مسؤوليات الوظيفة التي تعرضها للمخاطر

سياسة المكافآت

- يمتد نطاق سياسة المكافآت في البنك ليشمل جميع موظفي البنك وهو جزء لا يتجزأ من سياسة الموارد البشرية للبنك.
- تعتبر مكافآت الموظفين في المهام الرقابية مثل إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والامتثال مستقلة عن أداء الأعمال التي يشرفون عليه، وقد تم وضع السياسة لجذب أفضل المواهب في القطاع والاحتفاظ بها وتحفيزها.
- تم تصميم مكافآت الإدارة العليا لهذه المهام والموافقة عليها مباشرة من قبل لجنة الموارد البشرية التابعة لمجلس الإدارة.

مكافآت الأداء

- تستند مكافآت الأداء إلى تحقيق الأهداف المالية وغير المالية. يهدف نظام إدارة الأداء إلى تحقيق أهداف وخطط أعمال البنك من خلال الأداء المستمر والمركز للموظفين. يستخدم مجالات النتائج الرئيسية / عوامل الأداء والكفاءات لقياس وتحسين أداء الموظفين.
- تتوافق السياسة ودفع المكافآت مع إرشادات البنك المركزي العماني بشأن مبادئ ومعايير التعويضات الجيدة.
- يلتزم البنك باتباع ممارسات المكافآت العادلة حيث تعتمد المكافآت على الأداء. تم تصميم المكافآت للمساهمة في أهداف البنك وتشجيع المواجهة الحكيمة للمخاطرة والالتزام بالقوانين والمبادئ التوجيهية واللوائح ذات الصلة.

الافصاحات الكمية

- عقدت لجنة الموارد البشرية لمجلس الإدارة أربعة اجتماعات في عام ٢٠٢٤ (٢٠٢٢: أربعة اجتماعات) ريال عماني ومبلغ ٧,٢٠٠ ريال عماني (٢٠٢٣: ٥,٥٠٠ ريال عماني) للأعضاء بدلا من رسوم حضور الاجتماعات.
- تتكون الإدارة الرئيسية من ١٦ عضوا (٢٠٢٣: ١٨ عضوا) من اللجنة التنفيذية للإدارة. يقدم الجدول أدناه تفاصيل تعويضات أعضاء الإدارة الرئيسيين

٢٠٢٣	٢٠٢٤	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
١,٣٠٥	١,١٠٩	الرواتب والمزايا
٩٠	٢٠	علاوات مؤجلة
-	-	مكافأة نهاية الخدمة
١,٣٩٥	١,٣٠٩	إجمالي

٢٢. نسبة تغطية السيولة

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية إرشادات بازل ٣ في يونيو ٢٠١١. أصدر البنك المركزي العماني إرشادات حول تطبيق معايير رأس المال والسيولة الجديدة للبنوك في الدولة. تتطلب اللوائح الجديدة من البنوك حساب نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر على أساس الفترة. يهدف هذا المعيار إلى ضمان أن البنك لديه مخزون كافٍ من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة التي تتكون من النقد أو الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد بخسائر قليلة أو بدون خسائر للقيمة في الأسواق الخاصة، لتلبية احتياجات السيولة الخاصة بسيناريو ضغط السيولة لمدة ٣٠ يومًا. كحد أدنى، يجب أن يمكن المخزون الكافي من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة البنك من مواصلة أعماله لمدة ٣٠ من سيناريو الإجهاد، وفي ذلك الوقت يُفترض أنه يمكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة من قبل الإدارة والمشرفين، أو أنه يمكن حل البنك بطريقة منظمة. علاوة على ذلك، يمنح البنك المركزي وقتًا إضافيًا لاتخاذ الإجراءات المناسبة، عند الضرورة.

٢٠٢٤		نسبة تغطية السيولة	
المبلغ المعدل	الرصيد الدفترى	العامل	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني		
٨,٨٧٩	٨,٨٧٩	%١٠٠	أصول المستوى ١
٩,٩٥٧	٩,٩٥٧	%١٠٠	العملات المعدنية والأوراق النقدية
			احتياطيات البنك المركزي المؤهلة
٨٦,٩٩٥	٨٦,٩٩٥	%١٠٠	الأوراق المالية الراتجة المؤهلة من الجهات السيادية والبنوك المركزية ومنشآت القطاع العام وبنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	%١٠٠	الديون السيادية المحلية أو ديون البنك المركزي للأصول السيادية غير المرجحة بالمخاطر بنسبة ١٠٠٪
١٠٥,٨٣١	١٠٥,٨٣١		إجمالي أصول المستوى ١
			المستوى ٢ أ
٤٦,٤٧٠	٥٤,٦٧٠	%٨٥	الأصول السيادية وأصول البنك المركزي ومنشآت القطاع العام وبنوك التنمية متعددة الأطراف (مؤهلة لوزن المخاطر بنسبة ٢٠٪)
-	-	%٨٥	أسهم دين تجارية مؤهلة تقيّمها من AA- أو أعلى
-	-	%٨٥	سندات دين تجارية مؤهلة تقيّمها من AA- أو أعلى
٤٦,٤٧٠	٥٤,٦٧٠		إجمالي المستوى ٢ أ
			المستوى ٢ ب
-	-	%٧٥	التمويلات المدعومة بالرهن العقاري السكني المؤهلة
-	-	%٥٠	الأوراق المالية للديون الشركات المؤهلة، المرتبطة بين A+ و BBB-
١١,٦٤	٢٢,١٢٧	%٥٠	الأسهم العادية المؤهلة
١١,٦٤	٢٢,١٢٧		إجمالي المستوى ٢ ب (بحد أقصى ١٥٪ من الأصول السائلة عالية الجودة)
٥٧,٥٣٣	٧٦,٧٩٧		إجمالي أصول المستوى ٢ (بحد أقصى ٤٠٪ من الأصول السائلة عالية الجودة)
١٦٣,٣٦٤	١٨٢,٦٢٨		إجمالي مخزون الأصول السائلة عالية الجودة
			التدفقات النقدية الخارجة
١٠,٨١٦	٢١٦,٣١٨	%٥	ودائع مستقرة
٣٦,٦٣٦	٣٦٦,٣٥٧	%١٠	ودائع أقل استقرارًا - أفراد
-	-	%٠	الودائع لأجل ذات استحقاق متبقي لأكثر من ٣٠ يومًا
٥٣,٠٩٤	٥٣,٩٤٣	%١٠	ودائع أقل استقرارًا - تمويل شركات
		%٤٠	مؤسسات غير مالية وجهات سيادية وبنوك مركزية ومنشآت القطاع العام
٦,٨٦٤	٦,٨٦٤	%١٠٠	عملاء الكيانات القانونية الأخرى
			الجزء غير المسحوب حاليًا من خطوط الائتمان
١٣	٢,٦٠٢	%٥	الأفراد والشركات الصغيرة
١٦,١٥٢	١٦,١٥٢	%١٠٠	عملاء الكيانات القانونية الأخرى وتسهيلات الائتمان والسيولة
١٣,٥٥٩	٢٧١,١٨٧	%٥	التزامات التمويل الطارئ الأخرى (خطابات الاعتماد والضمان)
١٣٧,٢٥١	١,٤١٠,٤٢٣		إجمالي التدفقات النقدية الخارجة
			التدفقات النقدية الداخلة
-	-	%١٠٠	جميع الأصول الأخرى
٤,٥٨٥	٩,١٧٠	%٥٠	المبالغ التي سيتم استلامها من الأطراف المقابلة من الأفراد
٩,٥٠٦	١٩,٠١١	%٥٠	المبالغ التي سيتم استلامها من الأطراف المقابلة من الشركات غير المالية من معاملات بخلال المدة
٢٣,٦٢٠	٢٣,٦٢٠	%١٠٠	المبالغ التي سيتم استلامها من المؤسسات المالية والبنوك المركزية من معاملات بخلاف المدة
-	١٨,٣١٢	%٠	الودائع التشغيلية المحتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى
٣٧,٧١١	٧٠,١١٣		إجمالي التدفقات النقدية الداخلة
١٠٢,٩٣٩			٧٥٪ من التدفقات الخارجة
٣٧,٧١١			تقتصر التدفقات الداخلة على ٧٥٪ من التدفقات الخارجة
٩٩,٥٤١			صافي التدفقات النقدية الخارجة
١٦٤,١٢			نسبة تغطية السيولة

افصاحات بازل ٢ الرقيزة ٣ لسنة ٢٠٢٤

٢٠٢٣			نسبة تغطية السيولة
المبلغ المُعدل	الرصيد المصرفي	العامل	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني		
٨,٥٢٣	٨,٥٢٣	%١٠٠	أصول المستوى ١
١٣,١٥٨	١٣,١٥٨	%١٠٠	العملات المعدنية والأوراق النقدية
١٠٣,٤٠٣	١٠٣,٤٠٣	%١٠٠	احتياطيات البنك المركزي المؤهلة
-	-	%١٠٠	الأوراق المالية الراضية المؤهلة من الجهات السيادية والبنوك المركزية ومنشآت القطاع العام وبنوك التنمية متعددة الأطراف
١٢٥,٠٨٤	١٢٥,٠٨٤	%١٠٠	الديون السيادية المحلية أو ديون البنك المركزي للأصول السيادية غير المرجحة بالمخاطر بنسبة ٠٪
			إجمالي أصول المستوى ١
١٣,٤٦٧	١٣,٤٦٧	%٨٥	المستوى ٢ أ
١٣,٤٦٧	١٣,٤٦٧	%٨٥	الأصول السيادية وأصول البنك المركزي ومنشآت القطاع العام (PSE) وبنوك التنمية متعددة الأطراف (مؤهلة لوزن المخاطر بنسبة ٢٠٪)
-	-	%٥٠	إجمالي المستوى ٢ أ
١,٦٥٧	٣,٣١٣	%٥٠	المستوى ٢ ب
١٦٥٧	٣,٣١٣	%٥٠	سندات دين تجارية مؤهلة، المصنفة بين A و BBB-
١٣,١٠٣	١٦,٧٨٠	%٤٠	إجمالي المستوى ٢ ب (بحد أقصى ١٥٪ من الأصول السائلة عالية الجودة)
١٣٨,١٨٧	١٤١,٨٦٤	%٤٠	إجمالي أصول المستوى ٢ (بحد أقصى ٤٠٪ من الأصول السائلة عالية الجودة)
			إجمالي مخزون الأصول السائلة عالية الجودة
١٠,٣٥٩	٢٠٧,١٨٢	%٥	التدفقات النقدية الخارجة
٣١,٨٦٥	٣١٨,٦٥٣	%١٠	ودائع مستقرة
-	-	%٠	ودائع أقل استقراراً - أفراد
٥٧,٠٥٨	٥٧٠,٥٨٤	%١٠	الودائع لأجل ذات استحقاق متبقي لأكثر من ٣٠ يوماً
١,٤٦٦	٣,٦٦٥	%٤٠	ودائع أقل استقراراً - تمويل شركات
٣,٠٢٨	٣,٠٢٨	%١٠٠	مؤسسات غير مالية وجهات سيادية وبنوك مركزية ومنشآت القطاع العام
			عملاء الكيانات القانونية الأخرى
١٢	٢٣٦	%٥	الجزء غير المسحوب حالياً من خطوط الائتمان
٩,١٦٩	٩,١٦٩	%١٠٠	الأفراد والشركات الصغيرة
١١,٧٣٨	٢٣٤,٧٥٩	%٥	عملاء الكيانات القانونية الأخرى وتسهيلات الائتمان والسيولة
١٥١,٦٩٦	١,٣٧٤,٢٧٦	%٥	التزامات التمويل الطارئ الأخرى (خطابات الاعتماد والضمان)
			إجمالي التدفقات النقدية الخارجة
٧٢٧	٧٢٧	%١٠٠	التدفقات النقدية الداخلة
٤,٢٣٣	٨,٤٦٥	%٥٠	جميع الأصول الأخرى
٥,٢١٦	١٠,٤٣١	%٥٠	المبالغ التي سيتم استلامها من الأطراف المقابلة من الأفراد
١٥,٢٩٠	١٥,٢٩٠	%١٠٠	المبالغ التي سيتم استلامها من الأطراف المقابلة من الشركات غير المالية من معاملات بخلال المدرجة
-	٩٢٣٦	%٠	المبالغ التي سيتم استلامها من المؤسسات المالية والبنوك المركزية من معاملات بخلال المدرجة
٢٥,٤٦٥	٤٤,١٤٩	%٠	الودائع التشغيلية المحتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى
١١٣,٧٧٢			إجمالي التدفقات النقدية الداخلة
٢٥,٤٦٥			٧٥٪ من التدفقات الخارجة
١٢٦,٢٣١			تقتصر التدفقات الداخلة على ٧٥٪ من التدفقات الخارجة
١٠٩,٤٧			صافي التدفقات النقدية الخارجة
			نسبة تغطية السيولة

٢٣. نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)

نشرت لجنة بازل للرقابة المصرفية إرشادات بازل ٣ في يونيو ٢٠١١. وأصدر البنك المركزي العماني إرشادات نهائية حول تطبيق معايير رأس المال والسيولة الجديدة للبنوك في الدولة. تتطلب اللوائح الجديدة من البنوك حساب نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) على أساس الفترة. تعزز نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) المرونة على مدى فترة زمنية أطول من خلال مطالبة البنوك بتمويل أنشطتها بمصادر تمويل أكثر استقرارًا بصورة مستمرة. وفقًا للوائح البنك المركزي العماني، يتعين على البنوك أن يكون لديها نسبة صافي تمويل مستقر أكثر من ١٠٠٪.

٢٠٢٤	التمويل المستقر المتاح	عامل مرتبط	قيمة غير مرجحة	قيمة مرجحة
			ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
	الشريحة ١ من رأس المال	٪١٠٠	٢٤٤,٥١٦	٢٤٤,٥١٦
	الشريحة ٢ من رأس المال (باستثناء أدوات الشريحة ٢ ذات تاريخ استحقاق متبقي أقل من سنة واحدة)	٪١٠٠	٧,١١٠	٧,١١٠
	مطلوبات أخرى ذات فترات استحقاق متبقية فعلية مدتها سنة واحدة أو أكثر	٪١٠٠	٢٧,٨٠٧	٢٧,٨٠٧
	الودائع الأقل استقرارًا غير المستحقة والودائع لأجل ذات فترات استحقاق متبقية أقل من سنة مقدمة من الأفراد والشركات الصغيرة	٪٩٠	٢٣٤,٩٢٨	٢١١,٠٣١
	التمويل بأجل استحقاق متبقي أقل من سنة مقدم من عملاء من الشركات غير المالية، والتمويل بأجل استحقاق متبقي أقل من سنة من الجهات السيادية، ومؤسسات القطاع الخاص، وبنوك التنمية الوطنية والمتعددة الأطراف	٪٥٠	٢٠٧,٣٤٧	٤١٤,٦٩٤
	جميع المطلوبات وحقوق الملكية الأخرى غير المدرجة في الفئات المذكورة أعلاه، بما في ذلك الالتزامات التي ليس لها تاريخ استحقاق محدد (مع معالجة خاصة للالتزامات الضرائب المؤجلة وحقوق الأقلية)	٪٠	-	٣٦,٢٨١
	إجمالي التمويل المستقر المتاح		٧٢١,٧٠٧	
	تمويل مستقر مطلوب			
	عمليات معدنية وأوراق بنكية واحتياطيات مع البنك المركزي العماني	٪٠	-	٧٧,٢٨٩
	تمويل المؤسسات المالية والبنوك المركزية بأجل استحقاق متبقية تتراوح بين ستة أشهر وأقل من سنة	٪٠	-	-
	جميع الأصول الأخرى غير المدرجة في الفئات المذكورة أعلاه مع فترات استحقاق متبقية تقل عن سنة، بما في ذلك التمويل للعملاء من الشركات غير المالية، والتمويل لعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة، والتمويل للجهات السيادية والمؤسسات الخاصة.	٪٥٠	٢١٢,٥٨٠	٥٢٥,١٦١
	الرهون العقارية السكنية غير المربوطة والتي تبلغ أجل استحقاقها المتبقي سنة واحدة أو أكثر وبوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ بموجب النهج الموحد	٪٦٥	١٩٨,٩٠٣	٣٠٦,٠٠٤
	جميع الأصول الأخرى غير المدرجة في الفئات المذكورة أعلاه، بما في ذلك التمويل المتعثر، وتمويل المؤسسات المالية ذات تاريخ الاستحقاق المتبقي لسنة واحدة أو أكثر، والأسهم غير المتداولة في البورصة، والأصول الثابتة، والبنود المخصومة من رأس المال التنظيمي، والفوائد المحتجزة، وأصول التأمين وحصل الشركة التابعة والأوراق المالية المتعثرة.	٪١٠٠	٥١,٦٢٢	٥١,٦٢٢
	الإجمالي الفرعي (أ)		٥١٣,١٠٥	
	التعرضات خارج الميزانية العمومية			
	التزامات التمويل الطارئ الأخرى، بما في ذلك المنتجات والأدوات مثل الضمانات وخطابات الاعتماد والتسهيلات الائتمانية والسيولة القابلة للإلغاء غير المشروطة	٪٥	٩٣٨	١٨,٧٥٤
	الالتزامات غير التعاقدية مثل الطلبات المحتملة لإعادة شراء ديون البنك أو القنوات ذات الصلة، وأدوات الاستثمار في الأوراق المالية وغيرها من التسهيلات التمويلية، والمنتجات المهيكلة حيث يتوقع العملاء إمكانية تسويق جاهزة، والصناديق المدارة التي يتم تسويقها بهدف تحقيق قيمة مستقرة	٪٥	١٣,٥٥٩	٢٧١,١٨٧
	الإجمالي الفرعي (ب)		١٤,٤٩٧	-
	إجمالي التمويل المستقر المطلوب (أ + ب)		٥٢٧,٦٠٢	-
	نسبة صافي التمويل المستقر NSFR		١٣٦,٧٩	-

افصاحات بازل ٢ الركيزة ٣ لسنة ٢٠٢٤

٢٠٢٣	التمويل المستقر المتاح	عامل مرتبط	قيمة غير مرجحة	قيمة مرجحة
	ألف ريال عماني		ألف ريال عماني	ألف ريال عماني
الشريحة ١ من رأس المال		٪١٠٠	٢٤٨,٥٧٩	٢٤٨,٥٧٩
الشريحة ٢ من رأس المال (باستثناء أدوات الشريحة ٢ ذات تاريخ استحقاق متبقي أقل من سنة واحدة)		٪١٠٠	١٠,٣٤٩	١٠,٣٤٩
مطلوبات أخرى ذات فترات استحقاق متبقية فعلية مدتها سنة واحدة أو أكثر		٪١٠٠	٢٠,٤٣٠	٢٠,٤٣٠
الودائع الأقل استقرارًا غير المستحقة والودائع لأجل ذات فترات استحقاق متبقية أقل من سنة مقدمة من الأفراد والشركات الصغيرة		٪٩٠	٢٠٥,٣٢٧	١٨٤,٧٩٤,٣
التمويل بأجل استحقاق متبقي أقل من سنة مقدم من عملاء من الشركات غير المالية، والتمويل بأجل استحقاق متبقي أقل من سنة من الجهات السيادية، ومؤسسات القطاع الخاص، وبنوك التنمية الوطنية والمتعددة الأطراف		٪٥٠	٣٠,٣٧٦	١٥٠,١٨٨
جميع المطلوبات وحقوق الملكية الأخرى غير المدرجة في الفئات المذكورة أعلاه، بما في ذلك الالتزامات التي ليس لها تاريخ استحقاق محدد (مع معالجة خاصة للالتزامات الضرائب المؤجلة وحقوق الأقلية)		٪٠	٧٤,٢٩١	-
إجمالي التمويل المستقر المتاح				٦١٤,٣٤٠,٣
تمويل مستقر مطلوب				
عمليات معدنية وأوراق بنكية واحتياطيات مع البنك المركزي العماني		٪٠	٥٩,٩٩١	-
تمويل المؤسسات المالية والبنوك المركزية بأجل استحقاق متبقية تتراوح بين ستة أشهر وأقل من سنة		٪٥٠	-	-
جميع الأصول الأخرى غير المدرجة في الفئات المذكورة أعلاه مع فترات استحقاق متبقية تقل عن سنة، بما في ذلك التمويل للعملاء من الشركات غير المالية، والتمويل لعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة، والتمويل للجهات السيادية والمؤسسات الخاصة. الرهون العقارية السكنية غير المربوطة والتي تبلغ أجل استحقاقها المتبقي سنة واحدة أو أكثر وبوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ بموجب النهج الموحد		٪٦٥	٢٨٢,٨٨٣	١٨٣,٨٧٣,٩٥
جميع الأصول الأخرى غير المدرجة في الفئات المذكورة أعلاه، بما في ذلك التمويل المتعثر، وتمويل المؤسسات المالية ذات تاريخ الاستحقاق المتبقي لسنة واحدة أو أكثر، والأسهم غير المتداولة في البورصة، والأصول الثابتة، والبنود المخصصة من رأس المال التنظيمي، والفوائد المحتزة، وأصول التأمين وحصص الشركة التابعة والأوراق المالية المتعثرة.		٪١٠٠	٤١,٨٥١	٤١,٨٥١
الإجمالي الفرعي (أ)				٤٤٨,٦٦٢,٤٥
التعرضات خارج الميزانية العمومية				
التزامات التمويل الطارئ الأخرى، بما في ذلك المنتجات والأدوات مثل الضمانات وخطابات الاعتماد والتسهيلات الائتمانية والسيولة القابلة للإلغاء غير المشروطة		٪٥	٩,٤٠٥	٤٧٠,٢٥
الالتزامات غير التعاقدية مثل الطلبات المحتملة لإعادة شراء ديون البنك أو القنوات ذات الصلة، وأدوات الاستثمار في الأوراق المالية وغيرها من التسهيلات التمويلية، والمنتجات المهيكلة حيث يتوقع العملاء إمكانية تسويق جاهزة، والصناديق المدارة التي يتم تسويقها بهدف الحفاظ على قيمة مستقرة		٪٥	٢٣٤,٧٥٩	١١,٧٣٨
الإجمالي الفرعي (ب)				١٢,٢٨,٢
إجمالي التمويل المستقر المطلوب (أ + ب)				٤٦٠,٨٧٠,٦٥
نسبة صافي التمويل المستقر NSFR				١٣٣,٣

الإفصاح المشترك لبازل ٣ (وفقاً للنموذج الذي سيتم استخدامه أثناء التحول للتعديلات التنظيمية، أي من ١ يناير ٢٠٢٣ إلى ١ يناير ٢٠١٨)

ديسمبر ٢٠٢٤	ديسمبر ٢٠٢٣	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
		رأس المال العادي من الشريحة ١: الأدوات والاحتياطات
٢٢٢,١٠٢	٢٢٢,١٠٢	١ رأس المال المشترك المؤهل الصادر مباشرة (وما يعادله للشركات غير المساهمة) بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة
٨,١٨٠	٨,٧٣٤	٢ الأرباح المحتجزة
٧,٧٢٧	٩,٥٣٨	٣ تراكم الدخل الشامل الآخر (والاحتياطات الأخرى)
-	-	٤ رأس المال المُصدر مباشرة والذي يخضع للاقتطاع التدريجي من الشريحة ١ من رأس المال (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)
-	-	٥ ضخ رؤوس أموال القطاع العام حتى ١ يناير ٢٠١٨
-	-	٦ رأس المال المشترك الصادر عن الشركات التابعة والمحتفظ به من قبل أطراف أخرى (المبلغ المسموح به في الشريحة ١ من رأس المال)
٢٣٨,٠٠٩	٢٤٠,٣٧٤	رأس المال العادي من الشريحة ١ قبل التعديلات التنظيمية
		رأس المال العادي من الشريحة ١: التعديلات التنظيمية
(١,٠٤٧)	(٤,١٨٥)	٩ تعديلات التقييم الاحترازية
-	-	١٠ خسائر غير محققة
-	-	١١ الشهرة (صافي الالتزامات الضريبية ذات الصلة)
(٣,٥٢٧)	(٤,٨٧١)	١٢ الأصول غير الملموسة الأخرى بخلاف حقوق خدمة الرهن العقاري (بعد خصم الالتزامات الضريبية ذات الصلة)
-	-	١٣ أصول الضريبة المؤجلة التي تعتمد على الربحية المستقبلية باستثناء تلك الناشئة عن الفروق المؤقتة (بعد خصم الالتزامات الضريبية ذات الصلة)
-	-	١٤ حقوق خدمة الرهن العقاري (المبلغ أعلى من ١٠٪)
-	-	١٥ أصول ضريبة مؤجلة ناتجة عن فروق مؤقتة (المبلغ أعلى من ١٠٪، بعد خصم الالتزام الضريبي ذي الصلة)
-	-	١٦ المبلغ يتجاوز ١٥٪
-	-	١٧ منها: استثمارات كبيرة في الأسهم العادية للقطاع المالي
-	-	١٨ منها: حقوق خدمة الرهن العقاري
-	-	١٩ منها: أصول ضريبة مؤجلة ناتجة عن فروق مؤقتة
-	-	٢٠ تعديلات تنظيمية وطنية محددة
-	-	٢١ تم تطبيق التعديلات التنظيمية على حقوق الملكية العادية من الشريحة ١ بسبب عدم كفاية المستوى الإضافي من الشريحة ١ والشريحة ٢ لتغطية الخصومات
٢٣٣,٤٣٥	٢٣١,٣١٨	إجمالي التعديلات التنظيمية على الأسهم العادية من الشريحة ١
٢٣٣,٤٣٥	٢٣١,٣١٨	رأس المال العادي من الشريحة ١ (حقوق الملكية العادلة من الشريحة ١)
		رأس المال الإضافي من الشريحة ١: الأدوات
-	-	٢٥ الأدوات المؤهلة الإضافية الصادرة مباشرة من الشريحة ١ بالإضافة إلى فائض المخزون ذي الصلة
-	-	٢٦ منها: مصنفة كحقوق ملكية بموجب المعايير المحاسبية المطبقة
-	-	٢٧ منها: مصنفة كمطلوبات بموجب المعايير المحاسبية المطبقة
-	-	٢٨ أدوات رأس المال الصادرة مباشرة والتي تخضع للاقتطاع التدريجي من الشريحة ١ الإضافية
-	-	٢٩ أدوات الشريحة ١ الإضافية (أدوات حقوق الملكية العادية من الشريحة ١ غير المدرجة في البند ٥) الصادرة عن الشركات التابعة والمملوكة من قبل أطراف أخرى (المبلغ المسموح به في رأس المال الإضافي من الشريحة ١)
-	-	٣٠ منها: أدوات صادرة عن شركات تابعة خاضعة للاقتطاع التدريجي
-	-	رأس مال إضافي من الشريحة ١ قبل التعديلات التنظيمية
-	-	رأس مال إضافي من الشريحة ١: تعديلات تنظيمية
-	-	٣٣ استثمارات في أدوات الشريحة ١ الإضافية
-	-	٣٤ حيازات متبادلة في أدوات الشريحة ١ الإضافية

ديسمبر ٢٠٢٤	ديسمبر ٢٠٢٣	
ألف ريال عماني	ألف ريال عماني	
-	-	٣٥ الاستثمارات في رأس مال الكيانات المصرفية والمالية والتأمينية والتكافل التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي، بعد خصم المراكز القصيرة المؤهلة، حيث لا يمتلك البنك أكثر من ١٠٪ من رأس المال المشترك الصادر للكيان (١٠٪)
-	-	٣٦ استثمارات كبيرة في رأس مال الكيانات المصرفية والمالية والتأمينية والتكافل التي تقع خارج نطاق التوحيد التنظيمي (بعد استبعاد المراكز القصيرة المؤهلة)
-	(٦,٨٠٠)	٣٧ تعديلات تنظيمية وطنية محددة
-	-	٣٨ التعديلات التنظيمية المطبقة على الشريحة ١ الإضافية فيما يتعلق بالمبالغ الخاضعة للمعالجة قبل بازل ٣
-	-	٣٩ منها: أصول ضريبة مؤجلة تعتمد على الربحية المستقبلية باستثناء تلك الناشئة عن الفروق المؤقتة (بعد خصم الالتزام الضريبي ذي الصلة)
-	-	٤٠ منها: الأصول غير الملموسة الأخرى بخلاف حقوق خدمة الرهن العقاري (بعد خصم الالتزام الضريبي ذي الصلة)
-	-	٤١ تم تطبيق التعديلات التنظيمية على الشريحة ١ الإضافية بسبب عدم كفاية الشريحة ٢ لتغطية المطلوبات
-	-	٤٢ إجمالي التعديلات التنظيمية على رأس المال الإضافي من الشريحة ١
٩,٩٩٩	١٩,٩٩٨	٤٣ رأس المال الإضافي من الشريحة ١
٢٤٣,٤٣٤	٢٤٤,٥١٦	٤٤ الشريحة ١ الإضافية من رأس المال (الشريحة ١ = حقوق الملكية العادية من الشريحة ١ + الشريحة ١ الإضافية)
-	-	٤٥ رأس المال من الشريحة ٢: الأدوات والمخصصات
-	-	٤٦ أدوات الشريحة ٢ المؤهلة الصادرة مباشرة بالإضافة إلى فائض المخزون ذي الصلة
-	-	٤٧ أدوات رأس المال الصادرة مباشرة والتي تخضع للاقتطاع التدريجي من الشريحة ٢
-	-	٤٨ أدوات الشريحة ٢ (وأدوات حقوق الملكية العادية من الشريحة ١ وأدوات الشريحة ١ غير المدرجة في البندين رقم ٥ أو ٣٤) الصادرة عن الشركات التابعة والمملوكة من قبل أطراف أخرى (المبلغ المسموح به في الشركة ٢)
٣٣٥	٣٠	٤٩ أرباح القيمة العادلة من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
١٠,٠١٤	٦,٨١٠	٥٠ المخصصات
١٠,٣٤٩	٧,١١٠	٥١ رأس المال من الشريحة ٢ قبل التعديلات التنظيمية
-	-	٥٢ رأس المال من الشريحة ٢: التعديلات التنظيمية
-	-	٥٣ الاستثمارات في أدوات الشريحة ٢ الخاصة
-	-	٥٤ حيازات متبادلة في أدوات الشريحة ٢
-	-	٥٥ إجمالي التعديلات التنظيمية على الشريحة ٢ من رأس المال
١٠,٣٤٩	٧,١١٠	٥٦ الشريحة ٢ من رأس المال
٢٥٣,٧٨٣	٢٥١,٦٢٦	٥٧ إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال = الشريحة ١ من رأس المال + الشريحة ٢ من رأس المال)
-	-	٥٨ الأصول المرجحة بالمخاطر فيما يتعلق بالمبالغ الخاضعة لمعاملة ما قبل بازل ٣
-	-	٥٩ منها: [أدخل اسم التعديل]
-	-	٦٠ منها
١,٥٤٨,٩٣٥	١,٦٣٨,٠١٩	٦١ إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر (٦١ + ٦٢ + ٦٣)
١,٣٧٥,٨٨٣	١,٣٨٥,٩٤٥	٦٢ منها: أصول مرجحة بمخاطر الائتمان
٧٧,٩٢٦	١٤٨,٨٣٢	٦٣ منها: أصول مرجحة بمخاطر السوق
٩٥,١٢٦	١٠٣,٢٤٢	٦٤ منها: أصول مرجحة بمخاطر التشغيل
-	-	٦٥ نسب رأس المال
٪١٥,٠٧	٪١٣,٧١	٦٦ حقوق الملكية العادية من الشريحة ١ (كنسبة مئوية من الأصول المرجحة بالمخاطر)
٪١٥,٧٢	٪١٤,٩٣	٦٧ المستوى ١ (كنسبة مئوية من الأصول المرجحة بالمخاطر)
٪١٦,٣٨	٪١٥,٣٦	٦٨ إجمالي رأس المال (كنسبة مئوية من الأصول المرجحة بالمخاطر)

الجدول ٢(أ)		الميزانية العمومية كما في البيانات المالية المُعلنة	وفاً للنطاق التنظيمي للتوحيد	الميزانية العمومية كما في البيانات المالية المُعلنة	وفاً للنطاق التنظيمي للتوحيد
		ألف ريال عماني ديسمبر ٢٠٢٣	ألف ريال عماني ديسمبر ٢٠٢٤	ألف ريال عماني ديسمبر ٢٠٢٤	ألف ريال عماني ديسمبر ٢٠٢٤
الأصول					
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العماني		٥١,٣٠٠	٥٤,٠٠٠	٥٤,٠٠٠	٥٤,٠٠٠
شهادات الإيداع		-	-	-	-
مستحق من البنوك		٢٤,٥١٤	٤١,٩٥٣	٤١,٩٥٣	٤١,٩٥٣
التمويل الإسلامي		١,٣٦٠,١٨٢	١,٥٥٨,٦١٤	١,٥٥٨,٦١٤	١,٥٥٨,٦١٤
الاستثمار في الصكوك والأوراق المالية		١٤٤,٧٤٢	١٩٣,٦٤٤	١٩٣,٦٤٤	١٩٣,٦٤٤
التمويل للبنوك		-	-	-	-
الاستثمار في أصول تحقق عائدات		-	-	-	-
ممتلكات ومعدات		٥,٢٣٩	٤,٢٥٥	٤,٢٥٥	٤,٢٥٥
الأصول الضريبية المؤجلة		-	-	-	-
أصول أخرى		٢٢,٣١٨	٢٨,٨٨٢	٢٨,٨٨٢	٢٨,٨٨٢
إجمالي الأصول		١,٦٠٨,٢٩٥	١,٨٨١,٣٤٨	١,٨٨١,٣٤٨	١,٨٨١,٣٤٨
المطلوبات					
مستحق للبنوك		٥٥,٨٠٣	-	-	-
ودائع العملاء		١,٢٦٠,٤٩٤	١,٥٧١,٩٩١	١,٥٧١,٩٩١	١,٥٧١,٩٩١
الالتزامات الضريبية الحالية والمؤجلة		-	-	-	-
مطلوبات أخرى		٣٨,٩٥٤	٥١,٨٣٦	٥١,٨٣٦	٥١,٨٣٦
الصكوك الثانوية		-	-	-	-
إجمالي المطلوبات		١,٣٥٥,٢٥١	١,٦٢٣,٨٢٧	١,٦٢٣,٨٢٧	١,٦٢٣,٨٢٧
حقوق المساهمين					
رأس المال المدفوع		٢٢,٠١١	٢٢,٠١١	٢٢,٠١١	٢٢,٠١١
علاوة الإصدار		٢,٠٩١	٢,٠٩١	٢,٠٩١	٢,٠٩١
الاحتياطي القانوني		٧,٧٢٧	٩,٥٣٨	٩,٥٣٨	٩,٥٣٨
احتياطي انخفاض القيمة		١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠
الأرباح المحتجزة		١٣,٣٢٥	٨,٧٣٤	٨,٧٣٤	٨,٧٣٤
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للاستثمارات		(٢٥٩)	(٣,٠٠١)	(٣,٠٠١)	(٣,٠٠١)
احتياطي الدين الثانوي		٩,٩٩٩	١٩,٩٩٨	١٩,٩٩٨	١٩,٩٩٨
إجمالي حقوق المساهمين		٢٥٣,٠٤٤	٢٥٧,٥٢١	٢٥٧,٥٢١	٢٥٧,٥٢١
إجمالي الالتزامات وأموال المساهمين		١,٦٠٨,٢٩٥	١,٨٨١,٣٤٨	١,٨٨١,٣٤٨	١,٨٨١,٣٤٨

الجدول ٢(ب)		الميزانية العمومية كما في البيانات المالية المُعلنة	وفاً للنطاق التنظيمي للتوحيد	الميزانية العمومية كما في البيانات المالية المُعلنة	وفاً للنطاق التنظيمي للتوحيد
		ألف ريال عماني ديسمبر ٢٠٢٣	ألف ريال عماني ديسمبر ٢٠٢٤	ألف ريال عماني ديسمبر ٢٠٢٤	ألف ريال عماني ديسمبر ٢٠٢٤
الأصول					
النقد والأرصدة لدى البنك المركزي العماني		٥١,٣٠٠	٧٧,٦٤٥	٧٧,٦٤٥	٧٧,٦٤٥
الرصيد لدى البنوك والأموال تحت الطلب والإشعار القصير		٢٤,٥١٤	١٨,٣٠٨	١٨,٣٠٨	١٨,٣٠٨
الاستثمارات		-	٢,٠٠٢	٢,٠٠٢	٢,٠٠٢
منها محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		-	-	-	-
منها الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:		-	-	-	-
استثمارات في شركات تابعة		-	-	-	-
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة		-	-	-	-
متاح للبيع		-	-	-	-
منها: استثمارات في صكوك وأوراق مالية		١٤٤,٧٤٢	١٩١,٦٤٢	١٩١,٦٤٢	١٩١,٦٤٢

الجدول ٢(ب)		الميزانية العمومية كما في البيانات المالية المُعلنة	وفقاً للنطاق التنظيمي للتوحيد	الميزانية العمومية كما في البيانات المالية المُعلنة	وفقاً للنطاق التنظيمي للتوحيد
		ألف ريال عماني ديسمبر ٢٠٢٣	ألف ريال عماني ديسمبر ٢٠٢٣	ألف ريال عماني ديسمبر ٢٠٢٤	ألف ريال عماني ديسمبر ٢٠٢٤
محتفظ بها للمتاجرة					
استثمارات في العقارات		-	-	-	-
التمويل الإسلامي ومنها:		-	-	-	-
التمويل الإسلامي للبنوك المحلية		-	-	-	-
التمويل الإسلامي للبنوك الأجنبية		-	-	-	-
التمويل الإسلامي للعلاء المحليين		١,٣١٣,٠٧٨	١,٣١٣,٠٧٨	١,٥٢٢,٨٤٠	١,٥٢٢,٨٤٠
التمويل الإسلامي للعلاء غير المقيمين للعمليات المحلية		-	-	-	-
التمويل الإسلامي للعلاء غير المقيمين للعمليات في الخارج		-	-	-	-
التمويل الإسلامي للشركات الصغيرة والمتوسطة		٤٧,١٠٤	٤٧,١٠٤	٣٥,٧٧٤	٣٥,٧٧٤
التمويل الإسلامي من نافذة الصيرفة الإسلامية		-	-	-	-
أصول ثابتة		٥,٢٣٩	٥,٢٣٩	٤,٢٥٥	٤,٢٥٥
أصول أخرى منها:		-	-	-	-
أرباح مستحقة القبض		١٠,٣٧٩	١٠,٣٧٩	١٥,٥٧٣	١٥,٥٧٣
مصروفات مدفوعة مسبقاً		٥٩٣	٥٩٣	٧٢٦	٧٢٦
الودائع القابلة للاسترداد		٨٩	٨٩	-	-
الشهرة		-	-	-	-
الأصول الأخرى غير الملموسة		٣,٥٢٧	٣,٥٢٧	٤,٨٧١	٤,٨٧١
الأصول الضريبة المؤجلة		-	-	-	-
أخرى		٧,٧٣٠	٧,٧٣٠	٧,٧١٢	٧,٧١٢
رصيد مدين في حساب الأرباح والخسائر		-	-	-	-
إجمالي الأصول		١,٦٠٨,٢٩٥	١,٦٠٨,٢٩٥	١,٨٨١,٣٤٨	١,٨٨١,٣٤٨
رأس المال المدفوع		٢٢٠,٠١١	٢٢٠,٠١١	٢٢٠,٠١١	٢٢٠,٠١١
منه:		-	-	-	-
المبلغ مؤهل للحقوق العادية من الشريحة ١		٢٣٣,٤٣٥	٢٣٣,٤٣٥	٢٢٤,٥١٨	٢٢٤,٥١٨
المبلغ مؤهل للشريحة ١ الإضافية		٩,٩٩٩	٩,٩٩٩	١٩,٩٩٨	١٩,٩٩٨
الاحتياطي والفائض		٩,٦١٠	٩,٦١٠	١٣,٠٠٥	١٣,٠٠٥
إجمالي رأس المال		٢٥٣,٠٤٤	٢٥٣,٠٤٤	٢٥٧,٥٢١	٢٥٧,٥٢١
ودائع منها:		-	-	-	-
الودائع من البنوك		-	-	-	-
ودائع العملاء		١,٦٠,٤٩٤	١,٦٠,٤٩٤	١,٥٧١,٩٩١	١,٥٧١,٩٩١
ودائع نافذة الصيرفة الإسلامية		-	-	-	-
ودائع أخرى (يرجى التحديد)		-	-	-	-
القروض منها: من البنك المركزي العماني		-	-	-	-
من البنوك		٥٥,٨٠٣	٥٥,٨٠٣	٥,٨١٢	٥,٨١٢
من المؤسسات والوكالات الأخرى		-	-	-	-
القروض في شكل سندات وسندات دين وصكوك		-	-	-	-
أخرى (يرجى التحديد)		-	-	-	-
مطلوبات ومخصصات أخرى منها:		-	-	-	-
الدائنون والاستحقاق		١٨,٥٦١	١٨,٥٦١	٢٣,٨٤٠	٢٣,٨٤٠
أمر دفع		٥,٦٦٢	٥,٦٦٢	٥,٤٠٤	٥,٤٠٤
أرباح دائنة		٨,٨٢٥	٨,٨٢٥	١٦,٠٥٥	١٦,٠٥٥
أخرى		٥,٩٠٦	٥,٩٠٦	٧٢٥	٧٢٥
إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات		١,٦٠٨,٢٩٥	١,٦٠٨,٢٩٥	١,٨٨١,٣٤٨	١,٨٨١,٣٤٨

الجدول ٣

نموذج الإفصاح عن الخصائص الرئيسية لأدوات رأس المال التنظيمي

تتكون حقوق الملكية العادية من ٣٢,٠٣٢,٩٥٣,٢٣٦ سهم بقيمة ٩٨ ييسة لكل سهم مدفوعة بالكامل، صادرة وخاضعة لقانون سلطنة عمان.

١	المصدر	بنك نزوي	صكوك بنك نزوي
٢	الرمز المحدد (مثل رقم تعريف الورقة المالية CUSIP أو الرقم التعريفي الدولي للأوراق المالية ISIN) مثل بلومبيرغ أو أية أسواق أخرى	BKNZ: OM	NSUK: OM
٣	القانون (القوانين) المنظمة لأداة المعالجة التنظيمية	سلطنة عمان	سلطنة عمان
٤	قواعد بازل ٣ الانتقالية	الشريحة ١	شريحة اضافيه ١
٥	قواعد بازل ٣ لما بعد المرحلة الانتقالية	مؤهل	مؤهل
٦	مؤهل على المستوى الفردي / الجماعي / الجماعي والفردي	منفرد	منفرد
٧	نوع الأداة (الأنواع التي يحددها كل إقليم جغرافي)	رأس المال المدفوع	صكوك قابله للتحويل
٨	المبلغ المعترف به في رأس المال التنظيمي (العملة بالمليون، كما في تاريخ أحدث تقرير مالي)	٢٣٣,٨٣٨ مليون ريال عماني	٩,٩٩٩ مليون ريال عماني
٩	القيمة الاسمية للأداة	٩٨ ييسة	١٠٠ ييسة
١٠	التصنيف المحاسبي	رأس المال المدفوع	شريحة اضافيه ١
١١	تاريخ الإصدار الأصلي	٢٣ أبريل ٢٠١٢	٢٠٢٥/٠٧/٢٤
١٢	دائم أو محدد بتاريخ	لا ينطبق	دائم
١٣	تاريخ الاستحقاق الأصلي	لا ينطبق	لا ينطبق
١٤	يخضع طلب المصدر لموافقة إشرافية مسبقة	لا ينطبق	٢٠٢٥/٠٧/٢٩
١٥	تاريخ طلب اختياري وتواريخ طلب طارئة ومبلغ الاسترداد	لا ينطبق	لا ينطبق
١٦	تواريخ الطلب اللاحقة، إن وجدت	لا ينطبق	لا ينطبق
	الفوائد / توزيعات الأرباح	لا ينطبق	٠١/٢٥ ٠٧/٢٥
١٧	توزيعات أرباح / فوائد ثابتة أو متغيرة	لا ينطبق	ثابتة
١٨	سعر الفائدة وأي مؤشر متعلق بها	لا ينطبق	متوقع ٦٪
١٩	وجود عوائد لتوزيعات الأرباح	لا ينطبق	نعم
٢٠	تقديري بالكامل أو تقديري جزئيًا أو إلزاميًا	لا ينطبق	نعم
٢١	وجود زيادة أو حافز آخر على الاسترداد	لا ينطبق	لا ينطبق
٢٢	غير تراكمي أو تراكمي	لا ينطبق	نعم
٢٣	قابلة التحويل أو غير قابلة للتحويل	لا ينطبق	نعم
٢٤	عوامل التحويل، إذا كانت قابلة للتحويل	لا ينطبق	نعم
٢٥	إذا كان قابل للتحويل كليًا أو جزئيًا	لا ينطبق	كلي
٢٦	إذا كان قابل للتحويل، معدل التحويل	لا ينطبق	القيمة الدفترية السائدة
٢٧	إذا كان قابل للتحويل، تحويل إلزامي أو اختياري	لا ينطبق	إلزامي
٢٨	إذا كانت قابلة للتحويل، حدد نوع الأداة القابل للتحويل إليها	لا ينطبق	أسهم عادية
٢٩	إذا كان قابل للتحويل، حدد جهة إصدار الأداة التي يتم التحويل إليها	لا ينطبق	بنك نزوي
٣٠	ميزة التخفيض	لا ينطبق	نعم
٣١	في حال قابلية التخفيض، عوامل التخفيض	لا ينطبق	نعم
٣٢	في حال قابلية التخفيض، كلي أو جزئي	لا ينطبق	جزئي إلى كامل
٣٣	في حال قابلية التخفيض، دائم أو مؤقت	لا ينطبق	دائم
٣٤	في حال التخفيض المؤقت، وصف آلية التخفيض	لا ينطبق	لا ينطبق
٣٥	المركز في التسلسل الهرمي للتصفية (حدد نوع الأداة مباشرة في مرتبة أعلى من الأداة)	لا ينطبق	إيداع
٣٦	الخصائص غير المتوافقة مع التحويل	لا ينطبق	لا
٣٧	في حال نعم، حدد الخصائص غير المتوافقة	لا ينطبق	لا ينطبق

إفصاحات بازل ٢ الركيزة ٣ لسنة ٢٠٢٤

إطار عمل نسبة الرافعة المالية ومتطلبات الإفصاح وفقاً لبازل ٣ - تقارير السنة المنتهية

(المبالغ بألف ريال عماني)

الجدول ١: مقارنة موجزة للأصول المحاسبية مقابل مقياس التعرض لنسبة الرافعة المالية (يرجى الرجوع إلى الفقرة ٥٢ من إطار بازل ٣ لنسبة الرافعة المالية ومتطلبات الإفصاح الخاصة بلجنة بازل للرقابة المصرفية الصادرة في يناير ٢٠١٤)		
البند	ديسمبر ٢٠٢٤	ديسمبر ٢٠٢٣
١ إجمالي الأصول الموحدة حسب البيانات المالية المنشورة	١,٨٨١,٣٤٨	١,٦٠٨,٢٩٥
٢ تعديل الاستثمارات في الكيانات المصرفية، أو المالية أو التأمينية أو التجارية التي تم توحيدها لأغراض محاسبية ولكن خارج نطاق التوحيد التنظيمي		
٣ تعديل الأصول الائتمانية المعترف بها في الميزانية العمومية وفقاً للإطار المحاسبي التشغيلي، ولكن مستثنى من مقياس التعرض لنسبة الرافعة المالية		
٤ تعديلات على الأدوات المالية المشتقة		
٥ تعديل معاملات تمويل الأوراق المالية (أي اتفاقيات إعادة الشراء والإقراض المضمون المماثل)		
٦ تعديل البنود خارج الميزانية العمومية (أي التحويل إلى مبالغ ائتمانية معادلة للتعرضات خارج الميزانية العمومية)	٥٤,٧٦١	١٠٧,٨٤٧
٧ تعديلات أخرى		
٨ التعرض لنسبة الرافعة المالية	١,٩٣٦,١٠٩	١,٧١٦,١٤٢

الجدول ٢: نموذج الإفصاح المشترك عن نسبة الرافعة المالية (يرجى الرجوع إلى الفقرة ٥٣ من إطار بازل ٣ لنسبة الرافعة المالية ومتطلبات الإفصاح الخاصة بلجنة بازل للرقابة المصرفية الصادرة في يناير ٢٠١٤)		
البند	ديسمبر ٢٠٢٣	ديسمبر ٢٠٢٢
١ بنود الميزانية العمومية (باستثناء المشتقات ومعاملات التمويل المُهيكلية، بما في ذلك الضمانات)	١,٨٨١,٣٤٨	١,٦٠٨,٢٩٥
٢ مبالغ الأصول المخصومة عند تحديد الشريحة ١ من رأس المال وفق بازل ٣)		
٣ إجمالي التعرضات في الميزانية العمومية (استثناء المشتقات ومعاملات التمويل المُهيكلية) (إجمالي البندين ١ و ٢)	١,٨٨١,٣٤٨	١,٦٠٨,٢٩٥
التعرضات المشتقة		
٤ تكلفة الاستبدال المرتبطة بجميع معاملات المشتقات (أي صافي هامش التغير النقدي المؤهل)		
٥ المبالغ الإضافية للتعرضات المستقبلية المُحتملة المرتبطة بجميع معاملات المشتقات		
٦ إجمالي ضمانات المشتقات المقدمة عند خصمها من أصول الميزانية العمومية وفقاً للإطار المحاسبي ذات الصلة		
٧ (خصومات أصول الذمم المدينة مقابل هامش التغير النقدي المقدم في معاملات المشتقات)		
٨ (إعفاء جزء CCP من التعرضات التجارية لمقاصة العمل)		
٩ القيمة الاسمية الفعلية المُعدلة للمشتقات الائتمانية المسجلة		
١٠ (عمليات المقاصة الفعلية المُعدلة والخصومات الإضافية لمشتقات الائتمان المُسجلة)		
١١ إجمالي التعرضات المشتقة (إجمالي البندين ٤ إلى ١٠)	-	-
التعرضات المتعلقة بعمليات تمويل الأوراق المالية		
١٢ إجمالي أصول عمليات التمويل المُهيكلية (بدون الاعتراف بالمقاصة)، بعد تعديل معاملات محاسبة البيع		
١٣ (المبالغ الصافية للذمم الدائنة النقدية والذمم المدينة النقدية من إجمالي أصول معاملات التمويل المُهيكلية)		
١٤ التعرض لمعدل التحويل النقدي لأصول معاملات التمويل المُهيكلية		
١٥ تعرضات معاملات الوكيل		
١٦ إجمالي تعرضات معاملات تمويل الأوراق المالية (إجمالي البندين ١٢ إلى ١٥)	-	-
التعرضات الأخرى خارج الميزانية العمومية		
١٧ التعرض خارج الميزانية العمومية بإجمالي القيمة الاسمية	٤٣٦,٣٦٧	٣٨١,٦٤١
١٨ (تعديلات للتحويل إلى مبالغ معادلة للائتمان)	(٣٧١,٦٠٦)	(٢٧٣,٧٩٤)
١٩ بنود خارج الميزانية العمومية (إجمالي البندين ١٧ و ١٨)	٥٤,٧٦١	١٠٧,٨٤٧
رأس المال وإجمالي التعرضات		
٢٠ الشريحة ١ من رأس المال	٢٤٤,٥١٦	٢٤٣,٤٣٤
٢١ إجمالي التعرضات (إجمالي البنود ٣ و ١١ و ١٦ و ١٩)	١,٩٣٦,١٠٩	١,٧١٦,١٤٢
نسبة الرافعة المالية		
٢٢ نسبة الرافعة المالية لبازل ٣ (%)	١٢,٦٣	١٤,١٨

نهاية إفصاحات بازل ٢ الركيزة ٣

فتاوى هيئة الرقابة الشرعية

بسم الله الرحمن الرحيم البيع السلعي مقابل الديون

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

غرض على اللجنة الشرعية طلب فتوى لمنتج التمويل التجاري للبيع السلعي مقابل الديون.

الحكم الشرعي

أطلعت اللجنة الشرعية على العريضة المقدمة من قبل إدارة البنك، واجتمعت بالمعنيين وذوي الصلة بالموضوع وراجعتها وعدّلت عليها بما يجعلها متوافقة مع الشريعة الإسلامية على وفق فكرة الموضوع، وللبنك أن يعمل بها إن رأى الأمر مجدياً ومناسباً،

والله الموفق للخير وهو أعلم بالصواب.

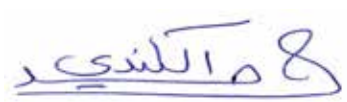
الهيئة الشرعية - اجتماع ٥٢ الثلاثاء: ١٦ ربيع الآخر ١٤٤٥هـ الموافق - ٢٠٢٣/١٠/٣١م، وصادقت الهيئة عليها بشكل نهائي باجتماع ٥٤ تاريخ ٢٠٢٤/١/٢٥



د. علي بن سليمان الجهضمي
عضو اللجنة



د. عزان بن حسن
نائب رئيس اللجنة



ماجد بن محمد بن سالم الكندي
رئيس اللجنة

١٦ ربيع الآخر ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣/١٠/٣١م

فتوى التعامل مع شركة Zappit

موضوع الفتوى

حكم التعامل مع شركة زابت Zappit لتسريع عملية تحويل الأموال.

رقم الفتوى

٢٠٢٣/٥٢/٢

تاريخ الفتوى

الثلاثاء: ١٦ ربيع الآخر ١٤٤٥ هـ الموافق - ٢٠٢٣/١٠/٣١ م

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

عُرض على اللجنة الشرعية الاتفاقية المنظمة للتعامل مع شركة زابت Zappit لتسريع عملية تحويل الأموال ، في اجتماعها رقم (٥٢) يوم الثلاثاء: ١٦ ربيع الآخر ١٤٤٥ هـ الموافق - ٢٠٢٣/١٠/٣١ م، وقد وافقت عليها اللجنة ولبيان الحكم الشرعي تعرض وصف المنتج/الخدمة ، وتنبه بالحكم الشرعي -إن شاء الله-.

مقدمة عن الخدمة

- يسعى بنك نزوى إلى تقديم خدمة تحويلات دولية فورية جديدة بالشراكة مع شريك الأعمال Zappit المتخصص في التقنيات المالية "Fintech".
- لاستخدام هذه الخدمة يتوجب على العملاء تنزيل تطبيق منفصل والاشتراك بأنفسهم لإنشاء محفظة بنك نزوى.
- عبر هذه المنصة يتمكن العملاء من إرسال واستقبال الأموال من وإلى بنوك مختلفة، ومن وإلى بلدان وعملات مختلفة.
- الخدمة هي تحويل الأموال وعملات مختلفة عن طريق محفظة بنك نزوى إلى حسابات المستفيدين خارج الدولة بشكل فوري مقابل رسوم محددة.
- يتفق البنك مع شركة المنصة Zappit على التحويل بمقابل.
- يتقاسم البنك وشركة المنصة Zappit عوائد الرسوم على حسب الاتفاق بينهم.
- تعرض المنصة سعر صرف العملات الأجنبية ورسوم الخدمة للمستخدم النهائي لتأكيد ما قبل إجراء المعاملة.

الحكم الشرعي:

أطلعت اللجنة الشرعية على العقد المنظم للخدمة المقدمة وهيكل تدفق العمل، واجتمعت بالمعنيين وذوي الصلة بالموضوع وراجعتها وعدلت عليها بما يجعلها متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهي في هيكلها المذكور تشتمل عقدين:

١- وكالة بالصرف، ٢- وكالة بالتحويل، وكلاهما عقد مشروع لا حرج فيه ويجوز أخذ العوض عنه، والعوض هو الرسوم المعلنة في المنصة ويتقاسمها البنك والمنصة حسب الاتفاق بينهم، ويكون الصرف حسب سعر الصرف المعلن في المنصة.

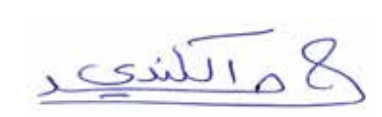
والعمل بالعقد السابق جائز شرعاً، وللبنك العمل به بعد أخذ الموافقات اللازمة من الجهات المختلفة إن رأى البنك الأمر مجدياً ومناسباً، والله الموفق للخير وهو أعلم بالصواب.



د. علي بن سليمان الجهضمي
عضو اللجنة



د. عزان بن حسن
نائب رئيس اللجنة



ماجد بن محمد بن سالم الكندي
رئيس اللجنة

الثلاثاء: ١٦ ربيع الآخر ١٤٤٥ هـ الموافق - ٢٠٢٣/١٠/٣١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار

بشأن نشرة صكوك الشريعة الأولى لرأس المال (مضاربة) القابلة للتحويل إلى أسهم ملكية واتفاقية المضاربة وملاحقها

الموضوع: نشرة صكوك الشريعة الأولى لرأس المال واتفاقية المضاربة الرئيسة وملاحقها.

رقم القرار: ٢/٥٣/٣

تاريخ القرار: ٢٤ شعبان ١٤٤٥هـ - الموافق ٢٠٢٤/٠٣/٠٥م

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

إشارة إلى فتوى اللجنة الشرعية رقم (٥٣/٣) تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢١م، بشأن حكم إصدار صكوك الشريعة الأولى لرأس المال، القابلة للتحويل إلى أسهم حيث إن حق التحويل يعطى للبنك المنشئ، ووفقاً لورقة الهيكل عُرض على اللجنة الشرعية نشرة الصكوك المكونة من صفحات عددها (٨٨) صفحة، واتفاقية المضاربة الرئيسة وملاحقها المكونة من صفحات عددها (٣٠) صفحة، وأُطلعت اللجنة الشرعية على فكرة الموضوع المقدمة وهيكل الصكوك، والنشرة المنظمة لإصدار الصك واتفاقية المضاربة الرئيسة وملاحقها والمستندات اللازمة للتطبيق، واجتمعت بالمعنيين وذوي الصلة بالموضوع وراجعتها وعدلت عليها بما يجعلها متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وقررت اللجنة أن للبنك إصدار صكوك الشريعة الأولى من رأس المال على الوصف والهيكل والضوابط التي وضعتها الهيئة في فتاها رقم (٣/٥٣) تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢١م، والتي اعتمدت بالصيغة النهائية بتاريخ ٢٠٢٤/٠٢/٢٤م، إن رأى البنك الأمر مجدداً ومناسياً،

والله الموفق للخير وهو أعلم بالصواب.



د. علي بن سليمان الجهضمي
عضو اللجنة



د. عزان بن حسن
نائب رئيس اللجنة



ماجد بن محمد بن سالم الكندي
رئيس اللجنة

ملحق (٤) محضر اجتماع (٥٣) تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢١ (أ) قرار الضوابط الشرعية للاستثمار العقاري المباشر وغير المباشر

ترى الهيئة أن الضوابط الشرعية المعتمدة للاستثمار العقاري، هي الآتية:

(١) يجوز من حيث الأصل الدخول في الاستثمارات العقارية سواء كان ذلك من خلال الاستثمار المباشر أو غير المباشر (وحدات صناديق الاستثمار العقاري والمحافظ العقارية، أو صناديق الريتس العقارية).

(٢) يمنع الشراء والتداول أو الاستثمار أو التوسط أو الإدارة أو قبولها ضماناً لأي نشاط مصرفي في أي استثمارات عقارية يكون أصل النشاط التشغيلي فيها محرمًا، كالمباني المملوكة لنشاط البنوك الربوية وشركات التأمين التقليدية، وشركات تربية وإنتاج وبيع وتوزيع الخمر والأطعمة المحرمة كالخزير والميتة والنبغ والأدوات الموسيقية والتمائم، وأدوات النرد والمقامرة، والشركات الإعلامية التي تنتج مواد إباحية أو غير أخلاقية و/أو تسوقها/أو تعرضها، وفي حال الاستثمار بها يتم تجنب كامل العوائد الناتجة عن هذا العمل سواء كان رباً تشغيلياً أم إيراداً رأسمالياً، وعلى البنك التخلّص فوراً من هذا الاستثمار سواء ربح أم خسر، أو وزعت أرباحه أم لم توزع.

(٣) يجوز الشراء أو الاستثمار أو التوسط أو الإدارة في وحدات عقارية مختلطة الاستخدام بالضوابط التالية:

٣-١: أن يكون أصل نشاط المالك / الصندوق العقاري مباحاً، بأن لا ينص النظام الأساسي للشركة على أن من أغراضه وأنشطته التعامل بالربا أو غيره من المحرمات.

٣-٢: إذا كان لدى الشركة استثمار (كالاستثمار في الأوراق المالية) أو إيراد لم تفصح الشركة عن طبيعته أو مصدره، واكتفت في قوائمها المالية بذكره تحت بند استثمارات أو إيرادات أخرى، فالأصل فيه الجواز إن كان في بلدان إسلامية أما إن كان الاستثمار في بلدان غير إسلامية فالأصل فيه المنع حتى يثبت خلاف ذلك.

٣-٣: إذا اختلفت الضوابط الشرعية للتعامل في الاستثمار العقاري / وحدات الصندوق العقاري، فإنه يجب التخلّص منها فوراً ببيعها إذا لم تكن هناك خسارة بالبيع بأقل مما اشترت به، فإذا كان البيع يؤدي إلى مثل هذه الخسارة أمكن عندئذ الانتظار مدة لا تتجاوز ٩٠ يوماً من تاريخ العلم باختلال الضوابط، حيث يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء. وإذا تم البيع في خلال هذه المدة، فإنه لا يلزم البائع التخلّص من شيء من عائد البيع أو ربحه.

٤) التخلّص من الإيراد المحرم.

يجب التخلّص مما يخص العقار من الإيراد المحرم والناتج عن النشاط العقاري المباشر أو غير المباشر، نتج عن التداول والمتاجرة على العقار أم عن توزيعات الأرباح والعوائد، من جملة العوائد التي يحققها المستثمر/ الصندوق العقاري، بصرفه في وجوه الخير، وذلك وفق الضوابط الآتية:

٤-١: يجب التخلّص من الإيراد المحرم على من كان مالكاً للاستثمار/ الوحدات العقارية في الوقت التي تخصص فيه العوائد لمالكي الاستثمار/ الوحدات العقارية، سواء كان مالكاً في ذلك الوقت على سبيل الاستثمار أو على سبيل المتاجرة. فإذا خرج قبل ذلك لم يلزمه التخلّص من شيء. ويراعي ما جاء في البند ٣-٣

٤-٢: يكون التخلّص مما يخص الاستثمار العقاري من الإيراد المحرم، سواء وزع المستثمر / الصندوق / المحفظة أرباحاً أم لم يوزع، وسواء ربح أم خسر في الحالة التي يحصل فيها المستثمر / البنك/ المحفظة/ الصندوق على عوائد محرمة تقابل الخسارة دون فائض للتوزيع، حيث يلزم البنك بوصفه مستثمراً بالتخلّص ولو من ماله الخاص، وإذا صرفت الأرباح في شكل إيرادات رأسمالية لزيادة رأسمال الاستثمار فيجب التخلّص من العوائد المحرمة بنسبة تلك العوائد من قيمة الاستثمار، وإن كان ذلك من مال البنك الخاص بوصفه مستثمراً.

(٥) لا يجوز للبنك إدارة محفظة عقارية تتضمن أنشطة محرمة، إلا بوجود قرار بتحويلها إلى محفظة منضبطة بالأحكام الشرعية، ولا يلزم البنك التخلّص من الإيرادات المحرمة الناتجة عن عمولات الوساطة بيعاً وشراءً.

(٦) يراعى الرجوع إلى عقود التأجير للمجمعات العقارية (التجارية والسكنية أو غيرها) قبل تنفيذ أية عمليات استثمار أو تداول أو تمويل أو تخارج لغايات تدقيق غايات المتاجرة أو الاقتناء أو الاستثمار أو التوسط أو الإدارة أو التوكل عن مصادر الدخل الناتج عن الاستثمار وتطهير الإيرادات من العناصر المحرمة.

(٧) إذا تملك البنك عقارات تدار لصالح أنشطة محرمة بسبب التنفيذ القضائي عليها، فعليه واجب التخلّص من إيراداتها فوراً، وأن يعمل على تصحيح عقود الإجارة الخاصة بها لتصبح الأنشطة بها مشروعة، وإلا فعليه واجب التخلّص من العقارات فوراً ما لم يكن في بيعها الفوري خسارة على البنك، فيستظر عندئذ مدة لا تتجاوز سنة مالية من تاريخ تملكه لهذه العقارات المدارة للأنشطة المحرمة.

(٨) لا يجوز قبول عقارات تدار لأنشطة محرمة كضمانات لتمويلات/ استثمارات ممنوحة أو مشارك بها من البنك مع أي من متعامليه/ أو الجهات المستثمر معها مباشرة أو بطريق غير مباشر.

(٩) يراعى في الاستثمارات العقارية المملوكة للبنك أو التي يشارك فيها بشكل مباشر أو غير مباشر الضوابط الشرعية

(١٠) يمنع التأجير لجهات تستعمله لأنشطة غير مشروعة.

(١١) على البنك الالتزام بعدم التأمين على عقاراته والعقارات المستثمرة بإدارته أو لمصلحة متعامليه لدى شركات تأمين تقليدية، ما لم يتعذر ذلك بسبب عدم قدرة شركات التأمين التكافلي على تقديم الغطاء التأميني للعقارات، ويراعى الحصول على موافقة خاصة لكل استثناء فيما ذكر.

(١٢) على صناديق الريتس/ الصناديق العقارية/ المحافظ العقارية، الالتزام بعدم التعامل بالربا والتعامل بالمحرمات، تأجيلاً واستثماراً وغير ذلك من المعاملات المحرمة.

(١٣) ينظم قسم الاستثمار و/أو القسم المعني تقريراً مفصلاً بما يفيد توكيد ما ورد أعلاه.

(١٤) يعمل بهذه الضوابط بعد اعتمادها من هيئة الرقابة الشرعية لبنك نزوى، ويلغى العمل بما يتعارض مع القرارات السابقة ذات الصلة بالاستثمار العقاري.

ملحوظة: تم الاعتماد النهائي بتاريخ ٢٠٢٤/٢/١٩م، وبعد المراجعة النهائية للصياغة من رئيس الهيئة الشرعية

د. علي بن سليمان الجهضمي
عضو اللجنة

د. عزان بن حسن
نائب رئيس اللجنة

ماجد بن محمد بن سالم الكندي
رئيس اللجنة

ملحق (٣) محضر اجتماع (٥٣) تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢١

الضوابط الشرعية التفصيلية للتعامل بأسهم الشركات متاجرة واقتناء، وتمويلها والاستثمار بها والتوسط فيها، وإدارتها، والتوكل فيها عن الغير.

ترى الهيئة أن الضوابط الشرعية المعتمدة للأسهم التي يجوز المتاجرة والاقتناء والاستثمار أو التوسط فيها، أو تمويل شرائها، أو إدارتها (كما في الصناديق) أو التوكل فيها عن الغير، هي:

- (١) يجوز الشراء أو الاستثمار أو التوسط أو الإدارة لأسهم الشركات التي يكون أصل نشاطها مباحاً، وعملياتها التشغيلية مشروعة، وكان لديها هيئة شرعية معينة تدقق على نشاطها وممارساتها وفي حال عدم وجود هيئة شرعية لها ونشاط الشركة مباح يصار إلى أخذ الموافقات الشرعية اللازمة قبل الاستثمار/الاكتتاب.
- (٢) يمنع الشراء أو الاستثمار أو التوسط أو الإدارة لأسهم الشركات التي يكون أصل نشاطها محرماً، كالبنوك الربوية وشركات التأمين التقليدية، وشركات تربية وإنتاج وبيع وتوزيع الخمور والأطعمة المحرمة كالخنزير والميتة والتبغ والأدوات الموسيقية والتماثيل، وأدوات الرد والمقامرة، والشركات الإعلامية التي تنتج مواد إلحادية أو غير أخلاقية و/أو تسوقها/أو تعرضها، وفي حال الاستثمار بها يتم تجنب كامل العوائد الناتجة عن هذا العمل سواء كان ربحاً تشغيلياً أم إيراداً رأسمالياً، أم تملكاً لمحررم، وعلى البنك التخلص فوراً من هذا التملك/الاستثمار سواء ربحت الشركة أم خسرت، أو وزعت أرباحاً أم لم توزع.
- (٣) يجوز الشراء أو الاستثمار أو التوسط أو الإدارة لأسهم الشركات المختلطة بالضوابط التالية:

- ٣-١ : أن يكون أصل نشاط الشركة مباحاً، بأن لا ينص النظام الأساسي للشركة على أن من أغراضها وأنشطتها التعامل بالربا أو غيره من المحرمات.
- ٣-٢ : ألا يبلغ المبلغ المقرض من الشركة بالربا، سواء أكان قرضاً طويل الأجل أم قرضاً قصير الأجل ٣٣,٣٣٪ من القيمة السوقية Market Cap لمجموع أسهم الشركة، علماً بأن الاقتراض بالربا حرام مهما كان مبلغه.
- ٣-٣ : ألا يبلغ المبلغ المودع من قبل الشركة بالربا سواء أكانت مدة الإيداع قصيرة أم متوسطة أم طويلة الأجل ٣٣,٣٣٪ من القيمة السوقية Market Cap لمجموع أسهم الشركة، علماً بأن الإيداع بالربا حرام مهما كان مبلغه.
- ٣-٤ : ألا يتجاوز مجموع الإيرادات المحرمة ٥٪ من إجمالي إيرادات الشركة سواء كانت ناتجة عن نشاط/عصر محرم بما فيه الفائدة الربوية أو استثمار محرمة أو إيرادات رأسمالية محرمة ،
- وللهيئة الشرعية الاستثناء من هذه النسبة في السنة المالية الأولى لتأسيس الشركة، إذا ارتفعت بها عوائد الفوائد المحرمة بسبب ارتفاع السيولة التي قد تودعها الشركة لدى البنوك الربوية في تلك الفترة، وكون ممارسة الشركة لنشاطها الأصلي المباح وتحقيق دخل منه يأخذ وقتاً.
- ٣-٥ : يرجع في تحديد النسب المذكورة إلى آخر ميزانية أو مركز مالي أو قوائم مالية مدققة، وللهيئة الاعتماد على القوائم المالية غير المدققة إن كانت هناك حاجة إليها. ويتفرع عن ذلك، أنه إذا أجازت الهيئة الشرعية للبنك أن يكون بنك اكتتاب لشركة جديدة، أو تمويل الاكتتاب فيها، أو الاستثمار فيها، بناء على أن ذلك مباح في ضوء البيانات المالية عن الشركة، فإنه يستمر العمل بهذا الحكم إلى أن تصدر الشركة قوائم مالية مدققة يظهر منها اختلال الضوابط الشرعية، وذلك استصحاباً لأصل الحل.
- ٣-٦ : عند تحديد القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة، فإنه يؤخذ بمتوسط السعر اليومي للإثني عشر شهراً السابقة للتحليل، أي:

Month Trailing Price Average ١٢ (Day- Trailing Price Average ٣٦٥)

ويجوز الأخذ بإجمالي أصول الشركة أيهما أعلى (أي القيمة السوقية أو إجمالي أصول الشركة) وحسب توافر البيانات المالية و/أو الغرض من تملك أو تداول الأسهم.

وإذا لم تكن أسهم الشركة مدرجة في السوق المالي (مثل شركات المساهمة الخاصة/المقفلة/المغلقة) فإنه يؤخذ بالقيمة العادلة حسب تعريفها في الملحق (هـ) من معيار المحاسبة المالية رقم (٢٥) بشأن الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والتي عرفته، القيمة العادلة: هي القيمة الناتجة عن مبادلة موجودات، أو تسديد التزام إذا تم أي منها بين أطراف مطلعة ورابعة في التعامل وبنفس شروط التعامل مع الغير.

٣-٧ : إذا كان لدى الشركة استثمار (كالاستثمار في الأوراق المالية) أو إيراد لم تفصح الشركة عن طبيعته أو مصدره، واكتفت في قوائمها المالية بذكره تحت بند استثمارات أو إيرادات أخرى، فالأصل فيه الجواز إن كان في بلدان إسلامية أما إن كان الاستثمار في بلدان غير إسلامية فالأصل فيه المنع حتى يثبت خلاف ذلك.

٣-٨ : إذا اختلت الضوابط الشرعية للتعامل في أسهم الشركة، فإنه يجب التخلص منها فوراً ببيعها إذا لم تكن هناك خسارة بالبيع بأقل مما اشترت به، فإذا كان البيع يؤدي إلى مثل هذه الخسارة أمكن عندئذ الانتظار مدة لا تتجاوز ٩٠ يوماً من تاريخ العلم باختلال الضوابط، حيث يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء، وإذا تم البيع، فإنه لا يلزم البائع التخلص من شيء من عائد البيع أو ربحه.

٣-٩ : إن ما يرد في النظام الأساسي للشركة، أو في دراسة الجدوى ومستقبل نشاط الشركة، من أن لها التمويل بالاقتراض، أو من إصدار سندات قروض، أو الاستثمار في أنشطة قد تكون غير مشروعة، أو التعامل مع البنوك، لا يؤثر في نشاط الشركة الأصلي، ما دام مباحاً، وهي نصوص نمطية لا تنتج أثرها إلا عند تطبيقها فعلاً، فينظر عندئذ فيها، وتحلل في ضوء الضوابط الشرعية، مع احتمال أن يطبق ما ذهب إليه تلك النصوص بالصيغ المقبولة شرعاً أو وفق المتطلبات الشرعية.

يجب التخلّص مما يخص السهم من الإيراد المحرم، من جملة العوائد التي تحققها الشركة، بصرفه في وجوه الخير، وذلك وفق الضوابط الآتية:

٤-١: يجب التخلّص من الإيراد المحرم على من كان مالكا للسهم في الوقت التي تخصص فيه العوائد لحملة الأسهم، سواء كان مالكا للسهم في ذلك الوقت على سبيل الاستثمار أو على سبيل المتاجرة، فإذا باع الأسهم قبل ذلك لم يلزمه التخلّص من شيء، ويراعى في التطبيق ما جاء في المادة ٣-٨.

٤-٢: يكون التخلّص مما يخص السهم من الإيراد المحرم، سواء وزعت الشركة أرباحاً أم لم توزع، وسواء ربحت أم خسرت في الحالة التي تحصل فيها الشركة على عوائد محرمة تقابل الخسارة دون فائض للتوزيع، حيث يلزم مالك السهم بالتخلّص ولو من ماله الخاص، وإذا صرفت الأرباح في شكل أسهم منحة فيجب التخلّص من العوائد المحرمة بنسبة تلك العوائد من قيمة أسهم المنحة، وإن كان ذلك من مال مالك الأسهم الخاص كما سبق.

٥) إذا كانت الشركة تتعامل في المشتقات المالية التقليدية (مستقبليات أو اختيارات، أو مبادلات مؤقّطة)، فإنه يجب التخلّص من أرباحها لأن أرباحها من ضمن نسبة الإيراد المحرم.

٦) لا يجوز للبنك إدارة محفظة للأسهم تتضمن أسهماً محرمة، إلا بوجود قرار بتحويلها إلى محفظة منضبطة بالأحكام الشرعية، ولا يلزم البنك التخلّص من الإيرادات المحرمة الناتجة عن عمليات الوساطة بيّقا وشراء،

٧) تباع حقوق الأولوية مع السهم وتكون تابعة له سواء في الاستثمار أو المتاجرة بالأسهم.

٨) يراعى الرجوع إلى قائمة الأسهم المباحة وقائمة الأسهم المختلطة التي يجوز التداول بها قبل تنفيذ أية عمليات تداول أو تمويل لغايات المتاجرة أو الاقتناء أو الاستثمار أو التوسط أو الإدارة أو التوكّل عن الغير بخصوصها.

٩) إذا تملك البنك أسهماً محرمة بسبب التنفيذ القضائي على موجودات المتعاملين الحاصلين على تمويلات من البنك، فعليه واجب التخلّص منها فوراً، ما لم يكن في بيعها الفوري خسارة على البنك، فينتظر عندئذ مدة لا تتجاوز ٩٠ يوماً من تاريخ تملكه لهذه الأسهم المحرمة، علماً بأنه لا يجوز قبول أسهم محرمة كضمانات لتمويلات ممنوحة من البنك لأي من متعامليه.

١٠) إن الضوابط المذكورة بخصوص الاقتراض والإيداع بالربا، والإيراد أو الاستثمار المحرم، يطبق حصراً على من ليس له تأثير على قرارات الشركة الصادرة في هذا الخصوص، وأما من له سلطة على الشركة، ويمكنه التأثير في قراراتها، بالنظر إلى حجم ما يملكه أو يود أن يملكه من أسهمها، فإن استثماره فيها، أو تملكه لأسهمها، لا يخل مهما قلت نسبة الاقتراض أو الإيداع بالربا، أو نسبة الإيراد أو الاستثمار المحرم. ومسؤولية هذه التصرفات تقع عليه وعلى مجلس إدارة الشركة وإدارتها التنفيذية ومن له دور في مباشرتها واتخاذ قراراتها.

١١) يرجع فيما لم يرد فيه نص فيما تقدم إلى المعيار الشرعي رقم ٢١ بشأن الأوراق المالية (الأسهم والسندات).

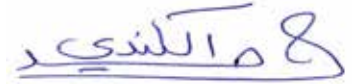
١٢) يعمل بهذه الضوابط بعد اعتمادها من هيئة الرقابة الشرعية لبنك نزوى، ويلغى العمل بكل ما يعارضها في القرارات السابقة ذات الصلة بالأسهم.



د. علي بن سليمان الجهضمي
عضو اللجنة



د. عزنان بن حسن
نائب رئيس اللجنة



ماجد بن محمد بن سالم الكندي
رئيس اللجنة

ملحوظة: تم الاعتماد النهائي بتاريخ ٢٠٢٤/٢/١٩م، وبعد المراجعة النهائية للصياغة من رئيس الهيئة الشرعية

ملحق (٤) محضر اجتماع (٥٣) تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢١

(ب) قرار

الضوابط الشرعية لزكاة الاستثمارات المشارك بها من قبل البنك.

ترى الهيئة أن الضوابط الشرعية المعتمدة لزكاة الاستثمارات العقارية، هي الآتية:

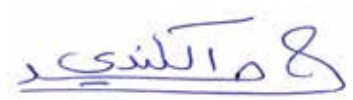
- (١) الزكاة عبادة مالية لا تسقط إلا بالأداء، وعلى المستثمر واجب أدائها بحسب طبيعة المال الذي يملكه متى توافرت شرائط أداء الزكاة.
- (٢) عند دخول البنك في أي استثمار أو تلقيه الاستثمارات من الآخرين، فعلى جهة الاستثمار الإفصاح عن آلية التعامل مع الزكاة احتساباً وإخراجاً.
- (٣) يكون التعامل مع الزكاة بالنسبة لجهة الاستثمار ضمن خيارين:
الأول: حساب العنصر الزكوي والتوكل عن مجموع المستثمرين بإخراجه، وهنا تكون عوائد الاستثمار حقاً خالصاً للمستثمر ومؤدى ما عليها من زكاة.
الثاني: أن تتولى جهة الاستثمار واجب حساب العنصر الزكوي وإبلاغ كل مستثمر بما يجب عليه من زكاة على استثماراته، ويتحمل كل مستثمر عندئذ واجب إخراج الزكاة عن حصته من الاستثمارات.
- (٤) يراعى عند احتساب الزكاة توافر الشروط الشرعية الواجبة في احتساب الزكاة.
- (٥) يراعى عند احتساب الزكاة، طبيعة المال الذي تحسب زكاته، سواء كان نقداً أو أعياناً مدرة للدخل، أو أعياناً لغايات إعادة البيع، أو عروض تجارة أو زرواً أو أموالاً مستفاداً، وما عداها من الأموال التي تحسب زكاتها.
- (٦) لغايات تطبيق هذه الضوابط، تراعى المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والفتاوى الخاصة بحساب الزكاة على أنشطة البنك من حيث العناصر المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الزكوية.
- (٧) في حال إخراج الزكاة عن الاستثمارات التي يدخل بها البنك، يراعى إسقاطها من عنصر الزكاة المحتسب على الأموال الزكوية للبنك منعاً لازدواجية احتساب الزكاة، وتعلن هذه الاستثمارات بأنها بصفاتي القيمة بعد إخراج الزكاة عنها تمييزاً لها عن الاستثمارات التي يجب إخراج الزكاة عنها بعد الإفصاح عن نسبة الزكاة فيها.
- (٨) يراعى عند حساب الزكاة أن يدخل في حسابها كل الموجودات الزكوية محسوماً منها المطلوبات الزكوية.
- (٩) بالنسبة لزكاة الأصول / وحدات الاستثمار في الصناديق والمحافظ المتعثرة، يراعى إخراج زكاتها عند التخرج منها وقبض قيمتها، على أن تخرج زكاتها مرة واحدة عند القبض.
- (١٠) يراعى عند احتساب الزكاة كل الأصول والأموال الزكوية المملوكة للبنك بوصفه مستثمراً عند تاريخ الاحتساب ولو كانت معدة للتخرج منها بعد ذلك.
- (١١) ينظم قسم الاستثمار و/أو القسم المعني تقريراً مفصلاً بما يفيد توكيد ما ورد أعلاه.
- (١٢) يعمل بهذه الضوابط بعد اعتمادها من هيئة الرقابة الشرعية لبنك نزوى، ويلغى العمل بكل مع يتعارض مع القرارات السابقة ذات الصلة بالاستثمار العقاري.



د. علي بن سليمان الجهضمي
عضو اللجنة



د. عزنان بن حسن
نائب رئيس اللجنة



ماجد بن محمد بن سالم الكندي
رئيس اللجنة

ملحوظة: تم الاعتماد النهائي بتاريخ ٢٠٢٤/٢/١٩م، وبعد المراجعة النهائية للصياغة من رئيس الهيئة الشرعية

ملحق (٤) محضر اجتماع (٥٣) تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢١

(د) قرار

الضوابط الشرعية في فصل النزاعات ذات الصلة بالاستثمارات المشارك بها من قبل البنك.

ترى الهيئة أن الضوابط الشرعية المعتمدة لفصل النزاعات ذات الصلة بالاستثمارات، هي:

- (١) يحق للبنك في سبيل فض النزاعات الخاصة بالاستثمارات المشارك بها أن يلجأ للقضاء النظامي أو التحكيم مراعيًا مصلحته في اختيار وسيلة فض النزاع.
- (٢) لا يحق للبنك استيفاء أي تعويض عن تكلفة الفرصة البديلة في الاستثمارات المتعثرة والمنظورة أمام جهات فض النزاع.
- (٣) يحق للبنك أن يستوفي من أي تعويضات يحكم له بها، أو تأمينات موضوعة تحت يده أي تعويض يعادل التكلفة الفعلية لما أنفقه في سبيل تحصيل حقوقه في الاستثمارات المنظورة أمام جهات فض النزاع.
- (٤) يراعى في تحديد نفقات التقاضي وفض النزاع أن ينص في التفاهات أو العقود المبرمة بين الأطراف على تحمل الطرف الآخر تكاليف التقاضي - ما أمكن ذلك -، وأن يشترط البنك لنفسه الإعفاء من هذه التكاليف.
- (٥) يمنع البنك من المطالبة و/أو دفع أي فوائد ربوية سواء كان الالتزام بها اتفاقياً أو قضائياً أو بحكم القانون، تنتج عن الدخول في الاستثمار أو عن التعثر في الالتزام فيه، وتعامل الاستثناءات - إن وجدت - بعرضها منفردة على الهيئة ودون قياس لأي حالة منها على الأخرى.
- (٦) ينظم قسم الاستثمار و/أو القسم المعني تقريراً مفصلاً بما يفيد توكيد ما ورد أعلاه.
- (٧) يعمل بهذه الضوابط بعد اعتمادها من هيئة الرقابة الشرعية لبنك نزوى، ويلغى العمل بما يعارضها من القرارات السابقة.

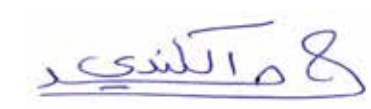
ملحوظة: تم الاعتماد النهائي بتاريخ ٢٠٢٤/٢/١٩م، وبعد المراجعة النهائية للصياغة من رئيس الهيئة الشرعية



د. علي بن سليمان الجهضمي
عضو اللجنة



د. عزنان بن حسن
نائب رئيس اللجنة



ماجد بن محمد بن سالم الكندي
رئيس اللجنة

ملحق (٤) محضر اجتماع (٥٣) تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢١

(ج) قرار

الضوابط الشرعية للتخارج من الاستثمارات المشارك بها من قبل البنك.

ترى الهيئة أن الضوابط الشرعية المعتمدة للتخارج من الاستثمارات العقارية، هي:

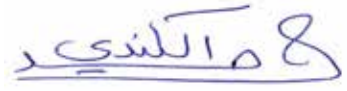
- (١) التخارج هو خروج البنك بوصفه مستثمراً من الاستثمار (الصندوق / المحفظة / الاستثمار المباشر) وإنهاء العلاقة به.
- (٢) يمكن أن يكون التخارج اتفاقياً أو بحكم القانون أو القضاء.
- (٣) يكون التخارج بالقيمة السوقية العادلة للاستثمار المطلوب التخارج منه وقت التخارج أو بالقيمة المتفق عليها وقت التخارج، ويجوز - بحالات محددة تحددها الهيئة بقرار منفصل - أن يكون التخارج بالقيمة الاسمية.
- (٤) يراعى عند التخارج تأكد البنك من التخلّص من كل إيراد محرم ينتج عن الاستثمار، ويراعى تطبيق ما يخص تطهير الإيرادات المحرمة، ويكون تطهيرها وفق الآليات الواردة في ضوابط أخرى ذات صلة.
- (٥) يراعى عند التخارج التأكد من إخراج الزكاة للاستثمار المراد التخارج منه، سواء ربح البنك أم خسر، ما دامت مقتضيات الزكاة متحققة وتركز الأموال المقبوضة حين قبضها بوصفها مالاً مكتسباً، سواء قبضت في الاستحقاق أو قبضت متأخرة بسبب التعثر في الاستثمار المتخارج منه.
- مع مراعاة أن الاستثمارات المتعثرة، يركب ما ينتج عن تخارجها من نفود حين قبضها مرة واحدة باعتبارها ديوناً مشكوكاً فيها.
- (٦) ينظم قسم الاستثمار و/أو القسم المعني تقريراً مفصلاً بما يفيد توكيد ما ورد أعلاه.
- (٧) يعمل بهذه الضوابط بعد اعتمادها من هيئة الرقابة الشرعية لبنك نزوى، ويلغى العمل ب كل ما يعارضها من القرارات السابقة ذات الصلة بالاستثمار العقاري.



د. علي بن سليمان الجهضمي
عضو اللجنة



د. عزّان بن حسن
نائب رئيس اللجنة



ماجد بن محمد بن سالم الكندي
رئيس اللجنة

ملحوظة: تم الاعتماد النهائي بتاريخ ٢٠٢٤/٢/١٩م، وبعد المراجعة النهائية للصياغة من رئيس الهيئة الشرعية

حكم حساب الضمان

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

عُرض على اللجنة الشرعية طلب فتوى لمنتج حساب الضمان Escrow Account، وليبيان الحكم الشرعي نبين فكرة الموضوع ثم تتبعه بالحكم الشرعي.

أولاً: فكرة الموضوع

حساب الضمان: حساب وسيط لدى طرف ثالث (بنك، مؤسسة مالية، وكيل ضمان) يضمن بموجبه الترتيب القانوني المؤقت بين طرفين متعاملين من خلال إيداع مبالغ نقدية لضمان العلاقة بين الطرفين.

هيكّل حساب الضمان

- حساب الضمان حساب جار لا يقبل السحب بال شيكات أو بطاقة الصراف الآلي.
- يبنى حساب الضمان على عقد القرض، الذي يكون فيه العميل مقرضاً، ويكون البنك مقرضاً، والمعلوم فقهاً أن للمقترض (البنك) توجيه الأموال حيثما يشاء من عملياته مع ضمان المال لأصحاب الحسابات وإعادة المبلغ بمجرد استيفاء الشرط المتفق عليه.
- قد يفرض البنك رسوماً يتفق عليها الطرفان مقابل خدمات حساب الضمان.
- خدمة حساب الضمان تستهدف الفئات الآتية:
 - ١- مشاريع التطوير العقاري،
 - ٢- مقدمي خدمات الدفع،
 - ٣- منصات التمويل الجماعي وشركات FINTECH الأخرى،
 - ٤- معاملات التمويل،
 - ٥- عمليات الاندماج والاستحواذ،
 - ٥- معاملات سوق رأس المال،
 - ٦- المبيعات عبر الإنترنت،
 - ٧- المتطلبات التنظيمية،
 - ٨- أي بنك آخر معتمد لمتطلبات التخصيص.

ثانياً: الحكم الشرعي

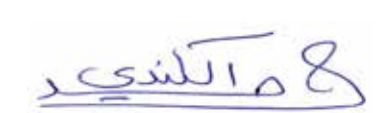
أُطلعت اللجنة الشرعية على وثيقة المنتج المقدمة من قبل إدارة البنك، واجتمعت بالمعنيين وذوي الصلة بالموضوع وراجعتها وعدّلت عليها بما يجعلها متوافقة مع الشريعة الإسلامية وفق فكرة الموضوع، والخدمة قائمة على حفظ أموال العميل لدى البنك لمصلحة طرف آخر اشتراطها، وهذه خدمة مباحة شرعاً للبنك أن يأخذ عليها عوضاً بقدر تراضي الطرفين. وحفظ الأموال بعقد القرض ليس فيه حرج شرعي، فالمقترض لا يقترض إلا للمنفعة، والمنهي عنه المنفعة المشتركة للمقرض، وعلى ما مضى فللبنك فتح حساب الضمان المذكور إن رأى الأمر مجدياً ومناسباً، والله الموفق للخير وهو أعلم بالصواب.



د. علي بن سليمان الجهضمي
عضو اللجنة



د. عزان بن حسن
نائب رئيس اللجنة



ماجد بن محمد بن سالم الكندي
رئيس اللجنة

١٥ رجب ١٤٤٥ هـ الموافق - ٢٠٢٤/٠١/٢٥ م

فتوى / قرار شرعي للجنة الرقابة الشرعية لبنك نزوى ش.م.ع.ع

القرار رقم: (٣/٥٣/٠٣)

٢٩ شعبان ١٤٤٥هـ- الموافق ٢٠٢٤/٣/١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبي الله وعلى آله وصحبه أجمعين

برنامج إصدار ("صكوك") بقيمة ٥٠ مليون ريال عُمانى من قبل (نزوى صكوك، شركة ذات غرض خاص ("المصدر") لبنك نزوى ش.م.ع.ع ("بنك نزوى")

راجعت لجنة الرقابة الشرعية لبنك نزوى هيكل وآلية ووثائق الإصدار المقترح لصكوك المضاربة الإضافية من الشريحة الأولى لرأس المال من قبل شركة "بنك نزوى للصكوك المحدودة" ("المصدر"). وستكون الصكوك قابلة للتحويل إلى أسهم عادية.

الحكم الشرعي:

أطلعت اللجنة الشرعية على فكرة الموضوع المقدمة وهيكل الصكوك، والنشرة المنظمة لإصدار الصك واتفاقية المضاربة الرئيسة وملاحقها والمستندات اللازمة للتطبيق، واجتمعت بالمعنيين وذوي الصلة بالموضوع وراجعتها وعدّلت عليها بما يجعلها متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

والله الموفق للخير وهو أعلم بالصواب.

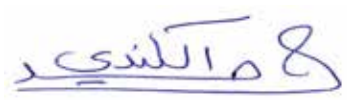
الفتوى الشرعية المذكورة تبين جواز الإصدار والاستثمار لكنها لا ترشد إليه إلا بعد دراسة الجدوى للمستثمر ليتخذ قراره المستقل بالاستثمار.



د. علي بن سليمان الجهضمي
عضو اللجنة



د. عزان بن حسن
نائب رئيس اللجنة



ماجد بن محمد بن سالم الكندي
رئيس اللجنة

٢٦ من رجب الموافق له ٢٦ يناير ٢٠٢٥

وثيقة برنامج منتج فتح حسابات افتراضية للعملاء

منتج فتح حسابات افتراضية للعملاء

٢٠٢٤/٥٥/١

١٨ شوال ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤/٠٤/٢٧م

موضوع الفتوى

رقم الفتوى

تاريخ الفتوى

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

عُرض على اللجنة الشرعية طلب فتوى لمنتج فتح حسابات افتراضية للعملاء، وبيان الحكم الشرعي نبين فكرة الموضوع ثم نتبعه بالحكم الشرعي.

أولاً: فكرة الموضوع

- الحساب الافتراضي (VAM) حل مصرفي يسمح للشركات بإنشاء حسابات مصرفية افتراضية متعددة ضمن حساب فعلي واحد، تعمل هذه الحسابات الافتراضية مثل الحسابات المصرفية التقليدية، حيث يحتوي كل حساب افتراضي على رقم حساب فريد وتمكين المعاملات المرتبطة به. ومع ذلك، على عكس الحسابات التقليدية، لا تتطلب الحسابات الافتراضية فتح حسابات مصرفية فعلية منفصلة أو صيانتها أو مطابقتها.
- قد يكون لدى العملاء ذوي التدفقات المالية المعقدة عدة أنواع من الدخل تتدفق إلى حساب مصرفي واحد، مما يجعل من الصعب مطابقة كل تدفق نقدي لكل مستخدم.
- تسهل الحسابات الافتراضية للشركات تتبع المدفوعات الفردية وأتمتة عملية التسوية، الأمر الذي يستغرق وقتاً وموارد كبيرة من الإدارة المالية للشركة، وتعني التسوية اليدوية أيضاً أن الشركات بحاجة إلى مراجعة كل معاملة والإبلاغ عن الأرقام، مما يزيد من خطر حدوث خطأ بشري.
- توفر الحسابات الافتراضية (VAM) للعملاء طريقة مريحة وفعالة لإدارة شؤونهم المالية، وتحسين التدفقات النقدية، واكتساب قدر أكبر من المتابعة والتحكم في أموالهم، مما يدعم في النهاية أهدافهم المالية وكفاءتهم التشغيلية.
- تتميز حلول الحسابات الافتراضية بأنها قابلة للتطوير ويمكنها استيعاب الاحتياجات المتطورة للشركات، مما يجعلها مناسبة للمؤسسات من جميع الأحجام والقطاعات.
- للبنوك تحقيق إيرادات من الحسابات الافتراضية (VAM) من خلال القنوات المختلفة والخدمات القائمة على الرسوم، فيمكن فرض رسوم صيانة الحساب على الإعداد والإدارة المستمرة للحسابات الافتراضية، وقد تختلف الرسوم بناءً على عدد الحسابات الافتراضية التي أنشئت أو حجم المعاملات أو الخدمات الإضافية التي يطلبها العميل، وللبنك فرض رسوم المعاملات على أنشطة مثل التحويلات بين الحسابات الافتراضية، والمدفوعات إلى أطراف خارجية، والإيصالات الواردة، وقد تفرض رسوم المعاملات لكل معاملة أو على أساس حجم المعاملة.
- يمكن الحصول على دخل من الأرصدة الموجودة في الحسابات الرئيسية المتجمعة من هذه الحسابات الافتراضية، ويمكن أن يكون هذا مربحاً بشكل خاص إذا احتفظ العملاء بأرصدة كبيرة ناتجة عن حساباتهم الافتراضية.
- يمكن تقديم خدمات القيمة المضافة مثل التسوية الآلية، وإعداد التقارير المخصصة، وأدوات إدارة السيولة، والتكامل مع الخدمات المصرفية الأخرى، والتي يمكن للبنك فرض رسوم إضافية عليها.

ثانياً: الحكم الشرعي

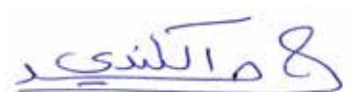
أُطلعت اللجنة الشرعية على وثيقة المنتج المقدمة من قبل إدارة البنك، واجتمعت بالمعنيين وذوي الصلة بالموضوع وراجعتها وعُدلت عليها بما يجعلها متوافقة مع الشريعة الإسلامية على وفق فكرة الموضوع المعروضة في هذه الوثيقة، وللبنك -إن رأى الأمر مجدياً ومناسباً- أن يقدم هذه الخدمة وفقاً لما ذكر هنا من بنود، وله أن يقدمها مقابل رسوم يتفق عليها أطراف التعاقد ما دامت ضمن الحدود المرسومة من قبل البنك المركزي، وسبب الجواز أنها خدمة مباحة شرعاً، والله الموفق للخير وهو أعلم بالصواب.



د. علي بن سليمان الجهضي
عضو اللجنة



د. عزان بن حسن
نائب رئيس اللجنة



ماجد بن محمد بن سالم الكندي
رئيس اللجنة

تمت الموافقة النهائية باجتماع ٨٩ تاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٩م.

فتوى خدمة بوابة الدفع الإلكتروني عبر شبكة OmanNet

حكم خدمة بوابة الدفع الإلكتروني عبر شبكة OmanNet
٢٠٢٤/٥٤/٢
١٥ رجب ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤/٠١/٢٥م

موضوع الفتوى
رقم الفتوى
تاريخ الفتوى

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

غرض على اللجنة الشرعية فكرة إنشاء بوابة دفع إلكترونية من خلال شبكة عمان نت، في اجتماعها رقم (٥٤) يوم الخميس : ١٥ رجب ١٤٤٥هـ - الموافق ٢٠٢٤/٠١/٢٥م، وليان الحكم الشرعي نعرض وصف المنتج/الخدمة ، وتبعه بالحكم الشرعي -إن شاء الله-.

أولاً: وصف الخدمة

- الخدمة هي: قبول وتنفيذ عمليات الدفع عن طريق بطاقات الحسم المباشر، وبطاقات الائتمان على الإنترنت عبر مواقع وتطبيقات التجار، فتحصل مؤسسات القطاعين العام والخاص الرسوم والمدفوعات الخاصة بخدماتها إلكترونياً.
- يقدم البنك الخدمة لمؤسسات القطاعين العام والخاص مقابل مبلغ مقطوع، أو نسبة معلومة من المبالغ المحصلة.

إجراءات التنفيذ:

- يبدأ العميل عملية شراء الخدمة أو السلعة على موقع ويب، أو تطبيق جوال، ثم يدخل معلومات الدفع الخاصة به، ثم تشفر بوابة الدفع البيانات الحساسة لضمان النقل الآمن، وترسل معلومات الدفع المشفرة إلى بوابة الدفع، التي تعيد توجيه طلب التفويض إلى معالج الدفع.
- يقوم معالج الدفع المرتبط بالمؤسسات المالية ذات الصلة (البنوك أو شبكات بطاقات الائتمان)، بالتأكد من صحة المعاملة، والتحقق من الأموال المتاحة، وإجراء فحوصات أمنية أخرى.
- يرسل معالج الدفع رد تفويض العملية مرة أخرى إلى البوابة، ويتلقى العميل ملحوظات حول المعاملة، وبالموافقة عليها يتم الشراء، ويسهل معالج الدفع بعد ذلك تحويل الأموال من حساب العميل إلى حساب التاجر.

ثانياً: الحكم الشرعي

أطلعت اللجنة على العقد المنظم للخدمة وهيكل تدفق العمل، واجتمعت بذوي الصلة بالموضوع وراجعتها وعُدلت عليها بما يجعلها متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهيكلها وكالة بأجر في عمل مباح شرعاً فتجوز، والعمل: تحصيل المدفوعات لحساب الشركة الجاري المحتفظ به في البنك، والعوض: الرسوم المعلنة في المنصة، ويتقاسمها البنك والمنصة حسب الاتفاق بينهم، وعلى ما مضى فللبنك العمل به إن رآه مجدياً بعد أخذ الموافقات اللازمة، والله الموفق للخير وهو أعلم.

د. علي بن سليمان الجهضمي
عضو اللجنة

د. عزان بن حسن
نائب رئيس اللجنة

ماجد بن محمد بن سالم الكندي
رئيس اللجنة

الهيئة الشرعية- اجتماع ٥٤ الخميس : ١٥ رجب ١٤٤٥هـ الموافق - ٢٠٢٤/٠١/٢٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

حكم الاستثمار في صندوق إشراق الوقفي

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد فقد عرضت إدارة بنك نزوى على اللجنة الشرعية حكم الاستثمار في صندوق إشراق الوقفي، وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الشرعية رقم (١/٨٧/١) تاريخ ٢٩ شعبان ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤/٠٣/١٠م وموضوعه: "فتوى صندوق الاستثمار الوقفي المؤقت ونظامه الأساسي"، وبعد الاطلاع على المستندات الآتية:

١. نشرة الإصدار.
٢. النظام الأساسي.
٣. اللائحة.
٤. طلب الاكتتاب.
٥. اتفاقية تعيين بنك نزوى مدير اكتتاب وتحصيل.
٦. فتوى المستشار الشرعي للصندوق.

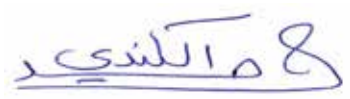
وبعد أن راجعت اللجنة المستندات وعدلت عليها بما يجعلها متوافقة مع الشريعة الإسلامية، خلصت إلى جواز استثمار بنك نزوى في صندوق إشراق الوقفي، على أن يلتزم البنك بالضوابط الواردة في فتوى الهيئة رقم (١/٨٧/١) تاريخ ٢٩ شعبان ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤/٠٣/١٠م وموضوعه: "فتوى صندوق الاستثمار الوقفي المؤقت ونظامه الأساسي"، وتحاط اللجنة الشرعية علمًا بقرار المشاركة، وصفاتها وما يتعلق بتوزيع الغلة عند إرادة البنك المشاركة في الصندوق قبل اعتمادها، ويلتزم البنك بإحاطة اللجنة بتقارير الصندوق والتقرير الشرعي لأداء الصندوق طيلة مشاركة البنك فيه، والله الموفق للخير وهو أعلم بالصواب.



د. علي بن سليمان الجهضمي
عضو اللجنة



د. عزان بن حسن
نائب رئيس اللجنة



ماجد بن محمد بن سالم الكندي
رئيس اللجنة

١٦ جمادى الآخرة ١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤/١١/١٨

بسم الله الرحمن الرحيم

حكم اشتراك بنك نزوى في خدمة (Apple Pay) مع وجود شرط الغرامة التأخيرية

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد فقد عرضت إدارة بنك نزوى على اللجنة الشرعية استفتاء عن حكم اشتراك البنك في خدمة (Apple Pay) التي يحوي العقد الذي يتيحها من الشركة التي تقدمها شرط غرامة تأخيرية، وبعد مداولة الرأي، والبحث عن الموضوع في مختلف المؤثرات على الحكم الشرعي فالرأي الذي تخلص الهيئة إليه:

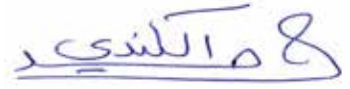
- الأصل أنه لا يجوز الاشتراك في عقد به شرط غرامة سببها التأخير في سداد المستحقات؛ لأنه شرط ربوي إلا أن تكون ضرورة ملحة، أو حاجة تنزل منزلة الضرورة.
- وجه الحاجة هنا عموم البلوى بالدفع بهذه الخدمة، وسيزداد ذلك بمضي الأيام كما ينبئ عن ذلك واقع الحال المشاهد، وخشية أن يؤخذ على البنك أنه لا يوفر هذه الخدمة، مما يجزئ الناس على الخروج من المصرفية الإسلامية وتفضيل سواها عليها.
- مما يؤكد تسويغ بذل الرخصة الاستثنائية مضي الهيئات الشرعية في المصرفية الإسلامية الوطنية، والإقليمية على الترخيص في الدخول في عقد هذه الخدمة مع الشرط المنهي عنه.
- بالنظر إلى كل ما مضى، يرخّص للبنك التعاقد لبذل الخدمة المذكور استثناء بشروط:
 - ١- است فراغ الوسع بالتفاوض مع الشركة مقدمة الخدمة لإلغاء هذا الشرط، مع إثبات ذلك.
 - ٢- إن لم يجد التفاوض، وأصرّت الشركة باذلة الخدمة على التمسك بقرارها، فيُعَلَم أنه شرط محرّم قد يجاز التعاقد مع وجوده استثناء للحاجة التي تنزل منزلة الضرورة، وليس جوازه على الأصالة.
 - ٣- أن يكون قرار التعاقد مفروضاً باتخاذ البنك كل الإجراءات اللازمة التي تحول دون انكشاف حسابه الذي يرتب غرامات تأخير عليه، والله الموفق للخير وهو أعلم بالصواب.



د. علي بن سليمان الجهضمي
عضو اللجنة



د. عزان بن حسن
نائب رئيس اللجنة



ماجد بن محمد بن سالم الكندي
رئيس اللجنة

٢٥ ربيع الأول ١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤/٩/٢٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

الضوابط الشرعية للمواد الإعلامية والتسويقية التي يصدرها بنك نزوى

التاريخ : ٢٠٢٤/١٢/٣

الرقم : ٣١٢٢٠٢٤/٥٧/٢

بناء على مرجعية بنك نزوى الإسلامية، والتزامه بأحكام الشريعة في تعامله، وعقوده، وما يتبناه من مشاريع، وما يقدمه من خدمات مجتمعية فإن المواد الإعلامية التي ينشرها البنك، والنشرات التسويقية بشتى صورها، سواء المرئية أم المسموعة أم المقروءة يجب أن تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ومنضبطة بالضوابط الشرعية، ومن هذه الضوابط:

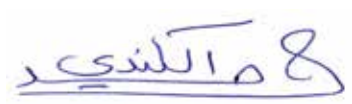
- ١- تحري الضبط، والأمانة العلمية في المواد العلمية التي ينشرها البنك في التعريف بالمنهج المتبع في العقود، والمعاملات المالية المؤصلة تأصيلاً شرعياً سليماً، فذلك من باب الأمانة العلمية، والدقة في التأصيل الشرعي، فإله تعالى يقول: "وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا خَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِيُفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يُفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ" (النحل: ١١٦).
- ٢- تحري المصادقية، والدقة في النشرات التسويقية، واتخاذ منهج الشفافية، والوضوح، والإفصاح البيّن لضمان الحقوق، ومعرفة الالتزامات الواجبة على جميع الأطراف، فالنبي صلى الله عليه وسلم يقول: "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما"، رواه البخاري ومسلم.
- ٣- الالتزام بالأسلوب الإعلامي المهني الرصين الذي يتوافق مع مرجعية البنك، وهويته الإسلامية، والتزامه الأخلاقي، في رسالته المجتمعية، وتجنب كل الأساليب المبتذلة في العرض والتسويق للمنتجات أو الخدمات التي يقدمها البنك.
- ٤- الالتزام بالضوابط الشرعية فيما يتعلق باللباس المحتشم لكلا الجنسين، وعدم التسويق بما لا يجوز إظهاره من إظهار زينة المرأة وما يتجاوز حدود الوجه والكفين، فذلك هو الحد الجائر إظهاره من زينة المرأة.
- ٥- الالتزام بالمواد الصوتية المباحة شرعاً، وعدم استخدام المعازف المحرمة، لحديث النبي صلى الله عليه وسلم: "ليكونن من أمتي أقوام، يستحلون الحر والحرير، والخمر والمعازف"، (رواه البخاري)، ويستثنى من ذلك الدف.
- ٦- يلحق بحكم المعازف المحرمة كل الأصوات المعالجة بالآلات الحديثة التي تظهر بعد المعالجة بشكل مشابه للمعازف، بحيث لا تتميز عن المعازف المحرمة.
- ٧- يجوز استخدام الأصوات المعالجة بالآلات الحديثة سواء الأصوات البشرية أو غيرها من الأصوات الطبيعية من غير المعازف، ما لم تصل إلى حد عدم التمييز بينها وبين المعازف المحرمة.



د. علي بن سليمان الجهضمي
عضو اللجنة



د. عزان بن حسن
نائب رئيس اللجنة



ماجد بن محمد بن سالم الكندي
رئيس اللجنة